

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

■ اليسار / العدد التاسع والثمانون / يوليو ١٩٩٧ م / صفر ١٤١٨ هـ / الثمن ثلاث جنيهات ■

سياسة القمع تهدد احتمالات التغيير السلمي

صناعية التخطيط

وبيع الوهم للمواطنين

الخطأ والصواب في
معركة الدفاع عن
حقوق الفلاحين

هات كمان واحدة
للمدام والأولاد،
حصانة واحدة مش
كفايه



البطل
لا يأتي
مصادفة
...

أزمة صناعة السكر

...
الأستاذ
و
التلميذ



انتصار اليسار في فرنسا و مأزق الحكومة الألمانية

مجلس (الشعب) يرفض رفع الحصانة
عن مصطفى السعيد



ع. الوان

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فى هذا العدد

- ٤ ** لليسار دور... موقفتا
فلنتفتح الباب أمام التغيير السلمى قبل قوات الآوان... حسين عبد الرازق ٥
مصر
٧ صناعية التخطيط والتنمية... د. فوزى منصور
صناعة السكر مهددة بالانهيار... عريان نصيف ١٤
قانون الجنسية غير دستورى... خالد البلشى ١٦
الغرب والمساءلة الطائفية... سمير مرقس ٢٢
عمالها
القطاع الخاص... حرية الاستئجار والفصل... محمد جمال إمام ٢٧
هموم
غول ضد المستقبل... د. أحمد محمد صالح ٣١
إسلام لا كهانة
جبهة السلف... وسلف الجبهة... خليل عبد الكريم ٣٥
ندوة
انتصار «كابلا» فى الكونغو والموقف فى منطقة البحيرات... ٣٦
العرب
رسالة حيفا: هل تصمد حكومة نتياهو حتى سنة ٢٠٠٠... نظير مجلى ٥٤
رسالة القدس: خارطة نتياهو للحل النهائي... حنا عميرة ٥٧
رسالة الاردن: قانون للطبوعات يثير معركة بين الحكومة والنقابات... صلاح يوسف ٦٠
لبنان: حكومة رجال الأعمال تحاكم الجيش الأحمر... سامر سليمان ٦٢
رسالة دمشق: العلاقات السودية العراقية... حسين العودات ٦٤
العالم
رسالة باريس: اليسار فى فرنسا... الأمل... نجلاء العصرى ٦٦
رسالة برلين: النيولبرالية خسرت معركة ولم تخسر الحرب... نبيل يعقوب ٧٠
رسالة واشنطن: توسع حلف الاطلنطى شرقا... سمير كرم ٧٣
رسالة موسكو: فى الجيش الروسى يسرقون أى شئ... أحمد الحميسى ٧٨
رسالة لندن: العنصرية تحتاج بريطانيا... سامح سعيد ٨١
فكر
تجديد المشروع الاشتراكى... محمود أمين العالم ٨٣
الاشتراكية تزدهر... د. خليل حسن خليل ٨٧
أرشيف اليسار
شحاته الشار... أن تصنع الثروة والثروة معا... د. رفعت السعيد ٨٩
مداخلات
الحظ والصواب فى معركة الدفاع عن حقوق الفلاحين... أحمد نبيل الهلالى ٩٣
رياضة
المهنية وحدها لا تكفى لصناعة البطل... حسن عثمان ٩٥
فن
الاستاذ والتلميذ فى سترات التكوين... أحمد يوسف ٩٨
فن تشكيلي
عين... المطبوعة ضرورة واحتياج... فاطمة إسماعيل ١٠٣
مشاهير
أفلام حقوق الانسان... صلاح عيسى ١٠٦

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفني:

أحمد عز العرب

المستشارون:

ابراهيم بدرأوى

أحمد نبيل الهلالى

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

عبد الفتى ابو المينين

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأليف:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن
حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدوى فى اليوم الأول من كل
شهر.

ALYASSAR I KARIMEL
DAWLA ST TALAAT
HARB SQ
CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٤ جنيه للأفراد و٦٠ جنيه

للهيئات.

الوطن العربى: ٥٠ دولارا

أمريكا أو مايعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو

مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم

الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٠٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٥٩٢٩٨ - فاكس: ٥٧٥٩٢٩٨

FAX: 5786298

الصف .. و..

مع حلول أشهر الصيف تعاني كافة الصفوف والمجلات من قلة المواد . فالكتاب في أجازة أو مرهقين . وإلحاحات وأجهزة الدولة والأحزاب (أيضا) في حالة كسل صفى معتاد . وهكذا توقعنا أن تواجه بعض النقص في المادة الحية المرواكية للأحداث.

وقومنا في الأسبوع الثالث من شهر يوليو أن المادة التي نجعت لدينا وصعب تأجيلها تتجاوز عدد صفحاتنا الشانين (١-٢) ملازم) ووقعنا في " حبس بيس" كما يقولون . وبعد مدارات اتخذنا القرار الصعب المكلف بزيادة ٢٤ صفحة كاملة (٣ ملازم) . ورفع ثمن العدد جنيه واحد . ومع ذلك اضطررنا لتأجيل الدراسة الهامة للدكتور أحمد محمد صالح لوثيقة مصر القرن ٢١ والتي اختار لها عنوان « التنمية الأسمتية والحرسانية للوطن » ومقال د. حسن علام « المقاطعة الشاملة » وإلا فلتنظر الألفية الرابعة » ويحث على العساس « إلى أين تتجه الحركة الاشتراكية » ومقال « أطفال الشوارع في مصر » ويشمل على عرض لندوة أطفال مصر بين التشريع والحماية (عمرو كمال حمود) وعرض لكتابين عن الطفل المصري (نادية رفعت - فيفيان فؤاد).

ورغم الصيف. أيضا فقد ازدهم العدد بالمواد التي تثير التفكير والنقاش . وربما تكون الندوة الخاصة بأحداث الكونغرس والموقف في منطقة البحيرات ، هي أول محاولة لتفكير مشترك مصري وسوداني في إحدى أهم قضايا المنطقة ، أملا أن تكون هذه القضية ماثرا لنقاشات عديدة

وتتنوع الاهتمامات المصرية في هذا العدد . من الانتحارية التي تخد من خطر اغلاق باب التعبير والتغيير السلمي في ظل الدولة البوليسية القائمة . إلى دراسة د. فوزي منصور حول الموازنة والمخلة . ومقال سحر مرقس عن دور الغرب في المسألة الطائفية . إلى تهديد صناعة السكر وحرمان أبناء الأم المصرية من الجنسية.

وكالمادة تحتل الرسائل العربية والعالمية مساحة واسعة . من حيفا والقدس إلى الأردن ولبنان ودمشق ، ومن باريس ولندن وبرلين إلى موسكو وواشنطن.

وتشمل وجبتنا في هذا العدد أيضا أوبانيا الثانية من فن رياضية وفن تشكيلي وأرضيف اليسار وهوم وفكر وإسلام لاكهانة ومشائعات.

ونأمل أن لا تكون هذه الوجبة أدمم مما يجب في ظل هذا الحر الشديد.

اليسار

مبروك ياسوسو...
ناجح وطالع
سنة تالته
حصانه



سلط البيان الذي أصدرته لجنة الحريات بحزب «التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» يوم الخميس ١٩ يونيو ١٩٩٧ الضوء على ظاهرة تصاعد الإجراءات البوليسية القمعية في مواجهة التحركات الجماهيرية السلمية الاحتجاجية «بصورة تهدد الهامش المحدود المتاح لحرية التعبير والتحرك السلمي»، وتندرج بدفع الحركة الجماهيرية إلى اللجوء مضطرة لممارسات حادة في مواجهة عنف أجهزة الأمن». وسجل البيان ستة أحداث متتالية خلال أسبوع واحد من دمنهور وشبين الكوم وكشميش وثيرة والقاهرة وبينها والوقازيق استخدمت الشرطة خلالها العنف في مواجهة المواطنين. وتعلق هذه الأحداث جميعا -عدا الزقازيق- بالتحرك الفلاحي والسياسي المعارض لظرف المستأجرين من الأراضي الزراعية، بينما انصبت أحداث جامعة الزقازيق بتحريك الموظفين احتجاجا على الاعتداء على حقوقهم المادية المكتسبة وتخفيض دخولهم. وأى قراءة موضوعية لهذه الأحداث تصدنا بمجموعة من المحقائق المؤسفة.

فما حكم في ظل سياساته الاقتصادية والاجتماعية المتحاذية بقوة ضد الطبقات الشعبية والوسطى، خاصة العمال والفلاحين والموظفين «وصغار ووسطى المهنيين والتجار والحرفيين، وتخلي الدولة عن دورها الاجتماعي، ووجود خلل واضح في أولويات الحكومة في الاتفاق الجاري في الموازنة العامة، ورفضها الخاسر على تنمية تعتمد على رأس المال الأجنبي والقطاع الخاص.. لا يرى سبيلا لمواجهة السخط الاجتماعي السائد في أغلب طبقات وقطاعات المجتمع، إلا تأكيد الطليعة البوليسية للدولة، ومواجهة كافة القضايا الاجتماعية والسياسية بالمنطق الأمني والعسا الغليظة. لا فرق في ذلك بين التصدي للارهاب التفسير الدليني، وبين نشاط سياسي مشروع في الأحزاب، أو تحرك نقابي مهني أو عمالي، أو توقيع فلاحين على عرائض موجهة للحاكمين، أو مسيرة سلمية للمطالبة بتحسين الأجور.. أو حتى كتابة مقال أو بيان يناقش ويحلل قضية عامة أو خاصة بثقة من فئات المجتمع.

فالكل في نظر الحكم ومتآمرون ومتآمرين وخارجون على القانون، ويهددون الاستقرار، ومناهضون لنظام الحكم ويحرضون على كراهيته وازدراءه ويحرضون على مقاومة السلطات.. وفي النهاية إرهابيون. ولذلك فليس غريبا أن الحكم منذ ٦ أكتوبر ١٩٨٩، أي منذ تولي الرئيس مبارك السلطة الفعلية، يعيش في ظل حالة الطوارئ، والتي مدت اعتبارا من ٣١ مايو ١٩٩٧ لمدة ٣ سنوات أخرى تنتهي في ٣٠ مايو عام ٢٠٠٠.

ولم يكتف الحكم بحالة الطوارئ، فأصدر في عام ١٩٩٢ القانون رقم ٩٧ المعروف بقانون مكافحة الارهاب، والذي قدم للإرهاب تعريفا في صياغات مطابقة مثلا للاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.. من خلال استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما، «ووسع من مفهومه بحيث أدخل كل الحركات السلمية الاحتجاجية التي اعتبرتها وثيقة حقوق الإنسان من الحقوق الأساسية مثل الاضراب والتظاهر والاعتصام السلمى تحت مسمى الارهاب، كما انتهك هذا القانون حق التنظيم وحق إبداء الرأي، وفرض قيودا على حرية الصحافة والصحفيين، وابتدع تدابير احترازية مثل حظر الإقامة في مكان معين أو منطقة معينة أو الالتزام بالإقامة في مكان معين، أو حظر التردد على أماكن أو محال معينة محولا بذلك إجراءات وردت في قانون الطوارئ ضمن سلطات الحاكم العسكري، إلى إجراءات دائمة في القانون العام يمكن تطبيقها ضد أي مواطن متهمة بشنون بلده، وضد أي نشاط جماهيري عمالي أو فلاحي أو طلابي.. كما أطلق القانون يد الشرطة في القاء القبض على المواطنين دون إذن من النيابة العامة، والاحتفاظ بالمتهم في حوزتها لمدة ٧ أيام كاملة دون عرضه على النيابة، واتزع سلطة محكمة الجناح المستأنفة ليعطي النيابة العامة حق حبس المتهم احتياطيا لمدة ٦ أشهر متتالية دون عرضه على المحكمة..

فلنعلم لفتح الباب أمام

التغيير

السلمي

قبل فوات الآوان

حسن عبد الرازق

الاعتصام في التطبيق أن يأخذ بحكم الكراهية والازدراء. كل منتقد للحكومة.

وتقول المحكمة الدستورية في القضية رقم ٣ لسنة ١٠ قضائية وبأن لكل جريمة عقوبة محددة منصوص عليها في القانون أو مقرر في الحدود المبينة فيه. ومن القواعد المبينة التي يتطلبها الدستور في القوانين الجزائية أن تكون درجة البقعة التي تقوم بتنظيم أحكامها في أعلى مستوياتها. وأساس ذلك ما تفرجه القوانين من قيود خطيرة على الحرية الشخصية. ومن التعيين ضمانا لهذه الحرية أن تكون الأفعال التي تؤثها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة غير مجعلة. إذ أن التجمل بها لا يجعل المخاطبين بها على بينة من الأعمال التي تنها. ومؤدى غموض النص العقابي المجعولة بين محكمة الموضوع وبين أعمال قواعد محددة لأركان الجريمة وعقوبتها دون خفاء... مما يوقع المحكمة في محاذير تنتهي بها إلى ابتداء جرائم لم يقصدها المشرع.

وطالما استمر سلك الحكم بهذه القوانين والمواد القانونية، فيسبب العدوان على حقوق الإنسان والديمقراطية قاتلا.

إن هذه الحقائق تقول بوضوح: إن الحكم مصر على الاستمرار في سياساته الاقتصادية والاجتماعية الماخطة، والتي تضر بمصالح الوطن ومستوى معيشة غالبية ومواطنيه.

ولكن يضمن استمرار هذه السياسات، فهو حريص على تعميق وتأكيد الطابع البرولسي للدولة وانتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان. وبالتالي قلل باب التعبير السلسلي والحوار الديمقراطي.

ومن الخطأ أن تستسلم القوى الديمقراطية أمام تصاعد الطابع البرولسي للحكم والعدوان المستمر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

فستقبل الوطن ليس سكر على هذه الاقلية «الغنية» الحاكمة.

ومستولية الأحزاب والقوى الديمقراطية أن تشكك في، وأن تتحمل مسئوليتها في العمل مع الجماهير من أجل إلزام الحكم بالتحرك السريع والحاسم نحو تحقيق الديمقراطية وضمان الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، وفتح الباب أمام التعبير السلسلي قليل فوات الأوان.

وقد استخدمت الشرطة مواد هذا القانون الشاذ في القبض -دون إذن من النيابة- على العناصر السياسية النشطة في الدفاع عن مستأجري الأرض الزراعية، واستخدمته نيابة أمن الدولة في توجيه الاتهام لهم وجسمهم بقوله أن الإزهاج كان من الوسائل التي تستخدم في تحقيق هذه الاكراهات.

٢٢ لا تتورع الدولة البوليسية القائمة عن استخدام النيابة العامة كغطاء لاجراءاتها التي تشكل في الواقع اعتداء سافرا على الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيات العمل الدولية.

وقد كانت هذه الظاهرة مثارا احتجاج طرال السبعينات والثمانينات من منظمات حقوق الإنسان الدولية وتعرض لها بالتد بعض القضاة في أحكامهم.

٢٣ يساعد على استمرار ظاهرة الدولة البوليسية في مصر وجود سلسلة من القوانين والمواد القانونية التي تنتهك الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

فالمواد القانونية التي يسال للقبوض عليهم في الأيام الأخيرة على

أساسا مثل المواد ١٠٢ مكرر و١٧٤ و١٧٧ وغيرها من مواد قانون العقوبات وخاصة بما يسي جرائم الاكراه والغيب والاخلال بالمقام والتعرض، وجرائم كراهية النظام والازدراء، أو البغض أو تحريض الجرائم هي من الجرائم المنقولة عن القانون الفرنسي الصادر في عهد دكتاتورية لويس نابليون والتي أقيمت قاسا

من التشريع الفرنسي منذ عام ١٨٨١. يقول د. محمد بهي محمد أبو

ونس: لا زال المشرع يحتفظ بنطاق من الجرائم... كان مبررها الوحيد حماية

أعداء الوطن لا مصلحة الوطن ذاته. وعلى الرغم... من زوال ظروف وجودها

وانتفا دواعيها في الوقت الحاضر... إلا أنه ما زال حريصا على بقائها.

ويقول المستشار عمامو الشجار رئيس محكمة الاستئناف وإن الذين يحار في

معرفة حقيقة مدلول الكثير من العبارات. فما يرد بكراهية نظام الحكم أو

الازدراء... به. وكيف يمكن التمييز بين هذه المعاني وبين ما هو مباح من نقد

الأعمال الحكومية خدمة لمصالح العام. فما هو المانع للقاضي إذا شاء

والحكومة بتشجيع الإستثمار وبتحرر البنوك وبتبجح القطاع العام

و بتشرح العمال و
صا تاملش ..
بعدم الرقابة تحدفها !





إنهم «صناعية» من النوع الذي أصبح الآن شائعا في مصر، قد يستطيعون القيام بما يكلفون به إذا كان داخلا في حدود قدراتهم وعرفوا حدود هذه القدرات، لكنهم - بفهلوة تعودنا عليها - يتصورون أيضا القدرة على القيام بما لا خبرة لهم فيه، وتنقصهم في كل الأحوال المعرفة السليمة بالأساس العلمي الذي تقوم عليه الصناعة أو حتى الأدوات الحديثة التي تستخدم فيها وما تصلح له. وسوف تظهر السنوات القادمة النتائج العملية لهذا النوع من التخطيط والتفكير، في مجالات الاستثمار والادخار، ومعدلات نمو الدخل القومي، وزيادة الفقر والبطالة، ونقص القدرة على التنافس في الأسواق العالمية، وغير ذلك.

صناعية التخطيط والتنمية

القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الواحد والعشرين، والخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٧٠٠١-٢٠٠٢) وخطة عامها الأول، وبياناتها التفصيلية أو الاحصائية.

هذه المبرعات الثلاث من الوثائق تضم عددا من الأهداف العامة مثل «ابتعاث

د. فوزى منصور

من حوالى ١٦٥ صفحة.

أما الثالثة التي سيبدو كما لو كان إعدادها قد استنفذ من رئيس الوزراء ووزير التخطيط ومعاونيه عمرا كاملا فهي معروضة في خمسة مجلدات ضخمة تربو على الأربعة آلاف صفحة تحت تسميات الاستراتيجية

في خلال شهر مارس وأبريل الماضيين. طلعت علينا الحكومة وبعض وزرائها بثلاث وثائق عظيمة: أولاها: مكونة من حوالى ٢٠٠ صفحة مصقولة الورق فاخرة التجليد أسماها «مصر

والقرن الحادى والعشرون». والثانية هي البيانان المالى والاحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٩٧ / ١٩٩٨ وبضمهما كراستان رقيقتان ناعمتان

هل صحيح أن محورية القطاع الخاص فى التنمية
وقيام السوق الشرق أوسطية.. هى أهداف قومية
متفق عليها بيننا جميعا حكومة وشعبا؟

الاسراع بفض الدورة البرلمانية
لاغلاق الباب أمام أى محاولة لاعادة
مناقشة القانون الذى يسمح بطرد
المستأجرين من الأرض



يوسف والى



توفيق سرور

أول الأهداف المختلف عليها
هى محورية القطاع الخاص.. ذلك التعبير
الحركى الذى تستخدمه
الحكومة للدلالة على الرؤى والتوجهات
الرامية إلى إطلاق العنان لرأسمالية
ضاربة لا يعدها قيد ولاضابط سوى
العبارات الإنسانية المنقطة والتمنيات الطيبات
الفرغة من أى فاعلية. والقراءة الواعية
المتأنية للمجندات الخمس والاجراءات العملية
المتفرقة فيها تؤكد ذلك، بقدر ما يؤكد فى
الواقع سياساتها المطبقة منذ سنوات، وآخر
مثالين لها فى المجال الزراعى إرساها بغض
الدورة البرلمانية لاغلاق الباب على كل
محاولة لإعادة مناقشة القانون
الذى يسمح بطرد المستأجرين فى
أكتوبر القادم من الأراضى الزراعية التى
استقروا على التعيش منها سنوات طويلة.
واقطع أرض تناهز الوحدة منها
نصف مليون قدان لمستعمرين أجانب
(لا يعرف أحد.. من يتخفى وراءهم لكن
الحجرات السابقة المعروفة عنهم تؤكد أنهم لا

القرن عن ثلاثية الفقر والجهد والمرض أدق
تشخيصا لمشاكل مصر التى لا تزال تلازمنا
حتى الآن وأعظم بصيرة بالترابطات القائمة
بينها من صياغات الحكومة الحالية الاتشائية
المزخرة.

هذا طبيعا إلا اذا اعتبرنا أن «محورية
النشاط الخاص» هى التصور العلمى
الكامل لمجتمع المستقبل الذى يفتى مجرد
التغنى به عن أى دليل آخر على صلاحيته
لفظوف مصر، وإن إعادة تنقيف الشعب
المصرى بثقافة الرأسمالية التى تلج عليها
الحكومة بأعلى الصوت فى مستهل عرضها
لرؤيتها هى المنهج الرئيسى للوصول إلى هذا
المستقبل.

ذلك يصعد إلى الصدارة يلاحظنى الثانية
وهى أن الأهداف التى تتوخاها الحكومة
لمستقبل مصر، -أو الإتحادات والرؤى
-ليست كلها «خلاصة آرائنا جميعا: قيادة
وحكومة وشعبا» كما تدعى الحكومة. بل إن
بعض هذه الأهداف مختلف عليه أشد الخلاف
، بل ومحل صراع اجتماعى متعدد الأشكال
والوسائل.

الارادة الوطنية «والتنمية
الشربية» والتحول إلى مجتمع
معرفى «التنوع الفكرى» وتواصل
النهضة «وصون البيئة» و«سياج
القانون»، و«دور المجتمع المدنى»
و«الخروج من المجتمع القديم»..
أهداف تتكرر بأشكال وصيغ مختلفة، ولا
اعتراض عليها فى ذاتها، بل هى موضع
ترحيب من الجميع، وإن كان يلاحظ عليها
أولا، عدم وضوح أى منهج فكرى
يجمعها أو تصور علمى متماسك
لتنظيم الاقتصادى الاجتماعى
القادر فعلا على تحقيقها أو بيان
لوسائل الخروج بها من مجال
التمنيات الطيبة، أو على الأكثر
الخطوات الجزئية المبعثرة، إلى مجال
السياسات الكلية المنسقة، الأمر الذى يجعل
من سلسلة المقالات التى كتبها المرحوم أحمد
حسن الزيات- ولم يكن رجل سياسة ولا
خبيرا فى التخطيط وإنما كان أدبيا فنانا
صادق الاحساس بمشاكل وطنه وشعبه-فى
مجلة الرسالة- منذ أكثر من نصف

يستطيعون الاستغناء عن إشراك «الخوارج» في أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية - بهم - راجع مشروع هيئة الأوزام ولدينا كل تفاصيله (لكن يقيمونها عليها «المخاضة الجديدة» في جنوب الوادي - ناهيك عن مهزلة بيع لحم مصر إلى المشتغل في القطاع العام بأبخس الأسعار لمستثمرين مصريين وأجانب لا يمكن التأكد من هويتهم ، والإعلان المستمر عن التوسع في ذلك يشمل المرافق العامة القائمة والمستقبلية التي تحتفظ أغلب الدول الرأسمالية بالسيطرة عليها.

والهدف

الثاني المختلف عليه هو اعتماد التعاون

الإقليمي الشرق أوسطى

كأحدى الدوائر في سياسة مصر الاقتصادية والأشادة بما تم حتى الآن على هذا الطريق ، بما في ذلك إنعقاد قمة الدار البيضاء بالمغرب في أكتوبر ١٩٩٤ وقمة عمان في أكتوبر ١٩٩٥ واستضافة مؤتمر القاهرة الاقتصادي في نوفمبر ٩٦ ، والاتفاق على إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي الشرق أوسطى مثل بنك التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمؤسسة الإقليمية للسياسة والمجلس الإقليمي لرجال الأعمال والتقدم في دراسة عدد المشروعات الإقليمية المشتركة في البنية الأساسية مثل مشروع الربط الكهربائي الإقليمي ومنه خط أنابيب الغاز الطبيعي لبعض دول المنطقة - فبعد إسرائيل - وربط دول المنطقة بخطوط السكك الحديدية والطرق البحرية، وغير ذلك من التبعيات التي تخفي حقيقة المشروع الشرق أوسطى وتواجهه كمشروع يستهدف وضع إسرائيل في بؤرة النشاط الاقتصادي في المنطقة وإعطائها وسائل الهيمنة الاقتصادية والمادية عليها - لا يغير من ذلك تحفظ الحكومة بأن تلك المشاركة تأتي في إطار ثقافة مصر بالاتحاد الوثيق بين السلام الشامل والعدل والتعاون الإقليمي والتنمية المتواصلة المستقرة في المنطقة ، أو أن «السمي الصادق لتوثيق علاقتنا مع التجمعات الإقليمية الدولية ليس بديلا عن برنامج التعاون الاقتصادي العربي» ، فقد أصبحنا نعلم جميعا من تتابع التنازلات بعد التنازلات والخنوع الدليل أمام الصلافة التي تفرض بها إسرائيل سياسة الأسر الواقع لتحقيق مطامعها أن السلام الشامل والعدل قد أصبح اصطلاحا لا مدور لمرونة

تفسيراته يمكن أن يمتد ليشمل التسليم بكل شيء دون أن تنقطع خطوط المفاوضات حوله ، كما أصبحنا نعلم أن السبيل الوحيد للخروج من هذه «اللزقة» المطاوعة هي تعديل علاقات القوى بين مصر وباقي الدول العربية من جهة وبين إسرائيل وأمريكا من جهة ، لكن الأنظمة العربية القائمة غير راغبة أو قادرة على اتباع الوسائل المتاحة لها الكفيلة بتعديل هذه العلاقات لصالحها.

ما دام الأمر كذلك ، وما دام المشروع الشرق أوسطى هو جرح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على المدى البعيد (تنتباه أو لا تنتباه هو يفعل المدى الطويل لا يفرق بين تنتباهه وغيره) فإن حديث الحكومة عن أن «السمي الصادق لتوطيد علاقتنا مع التجمعات الإقليمية الدولية .. ليس بديلا عن برامج التعاون الاقتصادي العربي» وأن جهودنا ستظل موجّهة في سبيل الوصول إلى أنسب الصيغ للإقامة من هذه البرامج وتنشيطها وزيادة فاعليتها (١ ص ٤٢ من المجلد الأول عن الاستراتيجية القومية) هو من قبيل ملء الحانات الفارغة بفراغ أكثر فراغاً. وليس أدل على ذلك من المقارنة بين هذا الحديث المتحفظ الذي يأتي في سياق عرض الحكومة لعلاقة مصر بالتعاون الشرق أوسطى ، وبين «الهبجعة» التي تعطيها نفسها عندما تتحدث ، في سياق عرضها لموضوع «مصر والمستقبل العربي» (ص ٢٠-٣٦) عن «مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية» وعن إحياء المحاولات السابقة لإقامة سوق عربية مشتركة يمكن اعتبارها نواة لإقامة مجموعة عربية اقتصادية وتجارية قوية تعمل على جذب الدول الأخرى والكيانات العربية

الصغيرة القائمة ... الخ.

على هذا النحو المتناقض على بعد عشر صفحات فقط ، نرى «تكتلات وأسواق عربية مشتركة» هنا ومسرود «برامج للتعاون الاقتصادي العربي» عندما يأتي الحديث في سياق المشروع الشرق أوسطى ... ماذا تريد الحكومة أن تقول بالنسبة ومن تخاف ؟ أليس هذا التخطيط وذلك الحرف هما دليل أدراكها - الذي تحرس دوماً على أن تكون عكسه - أن المشروع الشرق أوسطى هو نقض التعاون العربي الحالي ، وأنه يستهدف ضمن ما يستهدف تقويض كل محاولة لاقامته؟.

أليس دليلا على أنه عندما يأتي الجدل ويتعين الاختيار فإن الأولوية سوف تكون دائما للمشروع الشرق أوسطى طالما بقيت توازنات القوى الحالية وأوجه الضعف الداخلي للنظم العربية الحاكمة قائمة؟.

ولو كانت الحكومة جادة حقيقة في إعطاء أولوية للسوق العربية ، ألم يكن الأمر يتطلب تحليلا عميقا صادقا للأسباب التي حالت دون إقامتها رغم اتخاذ قرار عربي في هذا الشأن منذ عام ١٩٥٧م ؟ ألم أن اللامع الحقيقي الذي لا تجوز الحكومة أن على تصارع نفسها أو غيرها به - وهو مانع لا يزال قائما حتى الآن ، بل وبشكل أقوى منذ انكسار حركة التحرر القومي العربية - لم يكن أبدا مانعا اقتصاديا ولكنه مانع سياسي يتلخص في عدم رغبة أعداد أكبر فاعلين من النظم العربية في مواجهة مشاريع الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية التي يستفزها أي حديث عن التعاون العربي ، أو عدم قدرة تلك

العوامل السياسية قبل العوامل الاقتصادية

لها اليد العليا في توزيع الأدوار على

البلدان التابعة في الاقتصاد الرأسمالي

العالمى

النظم على هذه المراجعة طالما بقيت أولياتها الأولى هي المحافظة على أمنها الداخلي وفرض سلطتها ومصالحها الضيقة على شعوبها.

لكن الحكومة لا تريد مصارحة الشعب بالحقائق، أو علناً لا تعملها ولا تستطيع أن ترتب عليها نتائجها النطقية.

يصدق ذلك على تصورها للعالم الذي تعيش فيه بقدر ما يصدق على أوامها عن إمكانيات الطريق الرأسمالي الذي تدفعنا إليه انظر مثلاً كدليل على مدى فهمها للعالم ودورها فيه قولها في وثيقة «مصر والقرن الحادي والعشرون»، في مارس ١٩٩٧، أي في عز معركة كلر أبو غنيم.

«إن دور مصر التجميعي والتوفيقى والتوحيدي بات مطلوباً بالخاص لتعزيز القوة التفاوضية والتنازعية للعرب». وهو وإن كثرت أمامه التحديات كفيلاً بأن يشق طريقه بقوة ارتكاز إلى أروامه مفهوم السلام سبيلاً للتعايش في المنطقة، ولأنه يضع العالم أمام خيارين: أحدهما لمنطقة ودعت حراوات الماضي وانطلقت تبني جسور التعايش والتضحية فيما بين دولها وفيها بينها وبين العالم، والآخر لبقعة ساخنة ملتصقة بالحرب والازهاق تكون وبالا على نفسها وعلى العالم وإن هذا الدور المصري الجسور برفع لواء قيادة المنطقة نحو السلام سيجعل الاختيار أمام العالم ميسوراً لصالح السلام والتعاون.

كلام يذكر بعبارة المرحوم السادات عن وضع أمريكا أمام مستقراتها؟

أي مفهوم للسلام ذلك القادر على أن يعطى لمصر ودورها التجميعي والتوفيقى والتوحيدي مفهوم السادات الذي شق قلب العربي؟ أم مفهوم قيادة نصف العرب تحت اللواء الأمريكي في حرب الخليج ضد النصف الآخر ودرغم

معارضته؟ أم هو مفهوم التخلي عن التفاوض على أساس الحقوق التاريخية والقانونية والقرارات الدولية لصالح المفاوضات الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف التي قادت إلى أوصلو واستمرت أبو غنيم ومشروع الهمة الإسرائيلية الشرق أوسطى وقرارات مجلس النواب الأمريكي عن القدس العاصمة الموحدة أبيتا تحت رايات إسرائيل؟

أي عالم ذلك الذي سوف يبق معنا بجانب خيار السلام وما هو مضمون ذلك السلام ومحتواه إذا كنا -نحن أصحاب الحق التاريخي- ندمع الحق في المقاومة بالارهاب؟ ولماذا -على أية حال- يختار لنا العالم الذي تقوده أمريكا -وهو حتى الآن العالم الوحيد الذي ندب له بالعادة والولاء -طريق التعايش السلمي والتضحية إذا كانت كل جهودنا الكفيلة ولم تزد حتى الآن إلا إلى المزيد من السيطرة الأمريكية الصهيونية على المنطقة؟ لماذا تخال أمريكا من التهديدات اللفظية -أو حتى الفعلية- بالحروب والارهاب إذا كنا نسلمها كل مفاتيح القوة والسيطرة علينا، وإذا كانت إدارة الأزمات لاحتها طريقاً معسلاً ومجرباً لدى الدبلوماسية الأمريكية للتعايش مع الضعفاء؟

لكن أنى للحكومة أن تفهم العالم على حقيقته بدلاً من التعلق بسراب الرجم إذا كانت تعتقد أيضاً أن الانفتاح غير القيد على الاقتصاد العالمي وإتباع الطريق الرأسمالي الفتح الذي يتضح به الأمريكيان كيلان بأن يفردا إلى نتائج مماثلة لما وصلت إليه النصارى الأسيوية، وعلى نحو ما يفهم في صفحات وثائقها المتعددة الآلاف؟

إن اعتقاد الحكومة المتكرر إلى مجرمة البلدان الأسوية ينطوي على خطيئتين، أحدهما يتعلق بفهم حقيقة وآليات النظام الاقتصادي العالمي

الذي تعيش في ظلّه، والثاني بفهم حقيقة التطورات التي حدثت في بلدان شرق آسيا والأوضاع الداخلية السائدة فيها.

فالحقيقة الأولى التي لا ينبغي أن تغيب عن ذهن مسئول السياسة هي أن البلدان الرأسمالية المتقدمة، المسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي، لا تترك هذا النظام، ويوجه خاص الأجزاء التابعة لها فيه يحكمها في حركتها ووتائر تقدمها تفاعلات السوق العالمية «الحرّة» واعتبارات الربح والإسكانيات الذاتية لكل بلد، على النحو الذي تريد أن تصدقه كتب الاقتصاد المدرسية الساذجة أو المفردة، وإنما تخضع تلك البلدان الاستراتيجية علماً بمحدداتها المراكز المتحركة في النظام العالمي -بوجه عام، ودون إغفال التناقضات القائمة بينها- موقع هذا البلد الخاص أوداك داخل النظام العالمي، ونوع الفرص التي تتاح له أو تمنع عنه «بالقوة إذا لزم الأمر» ووتائر تقدمه. وهي تتغل ذلك تحقيقاً لجبل المصالح العليا لهذا النظام ومن قبل التنسيق بينها وكذلك تحقيقاً لرؤيتها حول المحدثات التي يمكن أن يقدمها هذا البلد أو ذلك لجبل النظام، أو توتيرها للمخاطر على مصالحها التي يمكن أن تنشأ عن تقدمه.

بعبارة أخرى، وعلى خلاف الحال في البلدان المستقلة حيث تكون الأولوية للعوامل الاقتصادية التي تحكم -كقاعدة عامة- في الأوضاع السياسية، فعلى مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككل، بجزأيه المتقدم والمتخلف المسيطر والتابع، تصبح للعوامل السياسية اليد العليا، وهي التي تحدد -إلى حد بعيد -للبلد التابع موقعه داخل هذا النظام طالما أنه لا يتنجح في التمرد على وضع التبعية الذي يجد نفسه فيه.

دون هذا الفهم الدقيق لأولويات الاستراتيجية المركزية للنظام الرأسمالي (التي لا يتسع المجال هنا للدخول في تفاصيلها)، فمن المستحيل تفسير تحول الاستراتيجية الأمريكية -والغربية بوجه عام -في عامي ١٩٤٩/٥٧ من الارتداد باقتصاد اليابان المهزومة إلى المستوى المتقدم التواضع الذي كان عليه في ١٩٦٣ إلى معارفتها بكل الطرق الممكنة للتحول إلى دولة اقتصادية حديثة عظمى تستطيع أن تحبس الجناح الشرقي للنظام الرأسمالي العالمي في مواجهة ما كانت تتصمر أنه الخطر الماركسي والشيوعي، لكن أيضاً في مواجهة التحول الاشتراكي الجذري داخل اليابان

هل حكومتنا جادة

حقاً في إعطاء

الأولوية للسوق

العربية المشتركة؟



المصدر إذا خرجت مصر على السياسة التي يرمسها الغرب لها ،وعجز صناعة السياحة سواء في جاب الدحلات أو المخرجات -عن استخدام وتطوير الفنون الانتاجية الحديثة ونشرها في مجمل الاقتصاد المصري .وتعدد الأمثلة الأخرى: الضغط لتفكيك القطاع العام الذي كان يؤدي الوظيفة التنشيطية التي قامت بها الاتحادات رجال الأعمال الوطنية في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان «إن كان الآء» المصري بكفاءة أقل وتحطيم الأساس الاجتماعي للتطور الاقتصادي التسليم عن طريق استعادة سيطرة كبار الملاك والتجار على القطاع الزراعي والحرص على وضع الجوازات الكورسأدورية التي تحترق ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاديات الأجنبية لصالح هذه الأخيرة في موضع الصدارة في مجالس الأعمال «الاستشارة» المتعلقة وغير ذلك

لقد كانت مناقشتي حتى الآن للمستقبل الذي تعدده الحكومة لمر تدور على مستوى «علم الاقتصاد السياسي» وهو علم قد لا تعترف به الحكومة أو تعرف عنه الشيء الكثير ، فهو ليس بما يدخل عادة في القرارات المدرسية التي تعلمها الجامعات الأمريكية ، لكن لا يزال هنالك الكثير مما يجب قوله على المستويات الأخرى الوسيطة بين الاقتصاد السياسي والاقتصاد المدرسي ، أو حتى على المستوى الفني البحت. والمجال لا يتسع هنا حتى للعرض الموجز لأوجه النقد التي تثيرها من هذه النواحي مجلدات خمس ضخمة .ومن ثم أكتفي بالإشارة إلى نقطتين هامتين:أولاهما تتعلق بتعطيل الحكومة الطاهر أو الظاهري بين آليات الاقتصاد الحر وآليات التخطيط

الوضع بالسبب لليابان أو كوريا الجنوبية أو تايوان .. إلخ هنا لا تواجه مصر عدوا استراتيجيا لأمریکا تستقوى أمريكا عليه بتقوية الاقتصاد المصري ، وإغا تواجه حليفا استراتيجيا تعلن أمريكا في كل لحظة وجلء صوتها أنها مستعينة له على الدوام تقوفا عسكريا ، لا على مصر وعدا ولكن على سائر اليلاء العربية .ومعلوم أن الاقتصاد المتقدم المتكامل هو أساس القوة العسكرية الذاتية و فقط هم الذين يتصورون أن أمريكا يمكن أن تسمح لمصر- بحجمها الكبير وإمكاناتها بالمقارنة مع إسرائيل- بالتقدم الاقتصادي الحقيقي بكل ما تحمله من احتمالات التفوق العسكري على إسرائيل ، أو حتى أن تقف على قدم المساواة معها أو بالقرب منها.

إن تاريخ الغرب مع محاولات النهضة الاقتصادية في مصر القرن التاسع عشر يؤكد عداء الشديد لتطور الاقتصاد المصري الناشئ المستقل .والإجهادات التي تدفع إليها أمريكا والهيئات الدولية التابعة لها الاقتصاد المصري الآن تعيد تأكيد هذا الموقف الاستراتيجي لأسباب واضحة (إمكانية التفاف العرب حول قيادة مصر والقوة على الوقوف في وجه إسرائيل.. إلخ) لا حاجة للدخول في تفاصيلها وأذكر كشال على هذه الاتجاهات السلبية الترسية اعتماد السياحة كمصدر أساسي للدخل القومي والمصدر الأول في المستقبل للعملية الأجنبية ، بكل ما يتضمنه ذلك من إمكانيات السيطرة الإسرائيلية على عمليات التصديق ،والقدرة على استخدام أجهزة الدعاية والاعلام الغربية الجهار لتجفيف هذا

نفسها ، فليس من قبيل المصادفة أن هذا التغير في الاستراتيجية الغربية تتاصر مع التحركات المعالية الثورية الضخمة في اليابان في عامي ١٩٤٩/٤٨

هذا التفكير الاستراتيجي ينطبق أيضا على المعونات التي قدمت لكوريا الجنوبية وتايوان لكن تقفا في مواجهة التحول الاشتراكي في كوريا الشمالية والصين الشعبية .هذا بالإضافة إلى أن رأس المال الأمريكي أقبل على الاستثمار الطويل المدى فيها لكن يتخذ منها قاعدتين لتوزيع المنتجات الأمريكية في آسيا وأوروبا الغربية. ثم في الأسواق الأمريكية ذاتها مستفيدا من الأيدي العاملة الرخيصة المدربة ، ومن استعداد السلطة العامة في البلدين لاتخاذ كافة وسائل القمع الوحشي في مواجهة أية تحركات معالية أو شعبية تخرج على الخط الرسوم لها.

ومن المهم أن نلاحظ أنه عدم شعاع الأمر بمصالح استراتيجية عليا في تطوير اقتصاد هذا البلد أو دالك فإن الولايات المتحدة تنسب تمام خطاها الأيديولوجي عن قسبة الملكية الخاصة (أنهى مثلا قد فرضت إصلاحا زراعيا جذريا في اليابان وفرضت تصفية القطاع في تايوان) وعن حرية رأس المال ومزايا المنافسة غير المقيدة بأية صراط .وتدعم تلك البلدان ، بغيرة الاقتصادية سليمة لا تتصم مع خطاها النظرى ، إلى اتخاذ إجراءات جذرية تفوق في مضمونها بعض الإجراءات الباصرية ، مثل السماح بتشكيل الصناعات ، الخاصة بربحان الأعمال ليبدأ يشابه تنظيمات القطاع العام في العهد الناصري. والسماح بدخول من التكنولوجيا الحديثة دون تصفى أروعت .وتتبع أسواقها صادرات البلدان التي ترحص على مساعدتها على التقدم لكن الوضع بالنسبة لمصر هو تماما معكوس

الحكومة تعتمد النظام الرأسمالي في

أكثر صوره تحلاً من الرقابة كأساس

للتنمية .. وتتخط بين آليات الاقتصاد

الحر وآليات التخطيط

والثانية تتعلق بعرض تعثر النموذج الذي تقدمه الحكومة عن الاستجابة للاحتياجات الأولية للاقتصاد المصري.

إن الحكومة تعهد النظام الرأسمالي، في أكثر صوره حرية وتحللاً من رقابة الدولة. كأساس للتنمية هذا -يقول على سبيل المجلد- أمر حسن إذا كانت الحكومة تريد ذلك وتعترف ما تريد. لكن أن تأتي الحكومة في الوقت ذاته بخطط خسية للاقتصاد القومي في مجموعة على مدى خمس سنوات لا تقتصر -مثلاً- على بيان تكاليف الآلات والمعدات اللازمة للمكتبة في مركز الصلابة الميكانيكية بشبرا (١٥٠ ألف جنيه) ولكن بغرض الطموح الكاذب وإدعاء القدرة على التمييز بالسبيل والتحكم فيه، هي في ظل الاقتصاد الحر ببيان السلوك التفصيلي لكافة الإبعاد الكلية للاقتصاد القومي على مدى السنوات الخمس، فذلك هو الأمر الذي يشير للدهشة والمعجب.

إن الحكومة، على أحسن الفروض، تستطيع أن تتسأ بتكاليف مركز الصلابة الميكانيكية بشبرا لأن ذلك جزء من الاتفاق العام الذي يمكنها تحديده سلفاً ولقد طولة احتي وأن كان واقع الحسابات الحكومية للدولة يزك أن هذه التقديرات المستقبلية تكون عادة شديدة البعد عن الاتفاق الفعلي). تستطيع الحكومة أن تفعل ذلك بالنسبة لمركز الصلابة أو محطة سكة حديد أبربرجوان، ويوجه أمر لكافة أجهزة الاتفاق الأخرى بما في ذلك الاتفاق الاستثماري، طالما أن الحكومة هي التي تقوم به.

وقد طور علم الاقتصاد التطبيقي في البلدان الرأسمالية طريقة محددة تهدد بها الحكومة لتعديد أوليات الاستثمار في دراسات الجدوى أو التحليل القائم على المقارنة بين العائد الناتج من أي حجم استثماري معين وتكاليف هذا الاستثمار وتوزيعه قائمة تنازلية بالاستثمارات الممكنة وفقاً لتناقص هذه المقارنة، إلى أن تستنفد كافة الأرصدة المخصصة للاستثمار الحكومي.

هذه الطريقة مشابهة إلى حد كبير لما تلتجأ إليه المشروعات الخاصة، وإن كانت تتميز عليها بأن الحكومة تستطيع أن تدخل في تقديراتها العوامل الخارجية من الحسابات الداخلية للمشروع مثل الفوائد التي تعود على المجتمع من زيادة الصالة أو حسن تدريبها على التكنولوجيا (الخيرية) أو التكاليف الخارجية التي لا تعبأ بها المشروعات الخاصة (مثل الاساسية في البيئة). كما أن تلك الطريقة تراقص أخرى عديدة أهمها العجز عن تحديد معدل نمو الاقتصاد القومي أو التأثير الفعالي فيه، لأن هذا النوع من التحليل لا ينصب إلا على قطاع محدود من الاقتصاد القومي هو القطاع الحكومي والعام، وهو بالخاصة -قطاع- تعلق الحكومة على الدوام عزمها على تقليصه إلى أقصى الحدود، وهو قد تفلقت ذلك بالفعل في الميزانية الحالية، عندما أصدرت

أوامرها إلى القطاع العام بالامتناع عن القيام بأية استثمارات جديدة.

هذه الطريقة على أية حال هي الوحيدة المتاحة لاقتصاد ينتهج نموذج التطور الرأسمالي الخاص (دبي الحقيقة فإن أمريكا، بلد هذا النموذج الأصلي، هي التي ابتعدت تلك الطريقة للفرار بين مختلف المشروعات الاستثمارية في الحياة والمواصلات التي كانت تقوم بها الحكومة). وقد كان يقترح أن الحكومة، ما دامت قد قدرت أن تسلك طريق التطور الرأسمالي الخالص، لا تجازف بمشروع ضخم مثل مشروع جنوب الوادي قبل أن تفعل أمرين متعاضدين:

أولهما تقدير التكاليف والعوائد الداخلية والخارجية القريبة على هذا المشروع. والثاني هو تقدير التكاليف والعوائد الداخلية والخارجية البعيدة على استثمار مائل في القيمة، أو مجموعة من الاستثمارات المقاربة في قيمتها الكلية، كالاستثمار في مجموعة متكاملة من الصناعات الهندسية المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة المتطورة بعد تعديلها بإيالات البيئة الصرية، ثم بعد إجراء هذه الدراسات التفصيلة تحدد استثماراتها الاستثمارية على صر. الناتج التي تتكشف منها.

والأمر المقطوع به هو أن الحكومة لم تفعل لاهلاً ولا ذاك. ولأسباب سوب تتضح بعد قليل، فيكاد يكون من القطوع به أيضاً أن الحكومة لو كانت قد اتبعت هذا الطريق العلمي (الوحيد المتاح لها في ضوء خيارها الرأسمالي) لكان مشروع جنوب الوادي - في المرحلة الحالية لتطور الاقتصاد المصري - على أوفى مراتب سلم أولويات الاستثمار.

لم تلجأ الحكومة إلى هذا الطريق وبدأت تنفيذ مشروع جنوب الوادي بالفعل. ولم تكف بذلك، وإنما واجهتها، على مساحة آلاف الصفحات، بأوراق ومجملات من السخيميل المتوصل إليها حتى على وجه التقريب إلا في اقتصاد يأخذ مبدأ التخطيط الشامل أو على الأقل التوجيه الذي يسمح للحكومة بالتدخل الفعالي - ارتكازاً على قطاع عام يعطيها القدرة على القيادة - لتحديد الأبعاد الكلية للاقتصاد القومي، أبعاد مثل معدلات النمو والإدخار والاستثمار والعبالة والصنادات والواردات وغير ذلك.

ترجم الحكومة في صفحاتها ذات الآلاف الأربعة عزمها على زيادة معدل النمو ارتكازاً على ما تراكم من أصول قومية أعلى من (السنين)، فطرد الحكومة فيها الآن والمستثمرين - مصرين وأجانب على نحو غير مسبق إلا في روسيا الاتحادية - من نحو ٤٠٪ إلى ٦٠٪ ليعمل في الحطة نحو ٣٠٪ سنوياً في المتوسط على الحطة الخمسية الرابعة ١٩٩٧-٢٠٠٠ إلى ٣٠٪

٪ سنوياً في المتوسط خلال الحطة الخمسية التالية حتى عام ٢٠١٧.

وترجم اعتزامها «مضاعفة الناتج الإجمالي كل عشر سنوات بحيث يصل إلى أكثر من أربعة أضعاف المستوى الحالي في عام ٢٠١٧ أي يرتفع من نحو ٢٥٧٠ (نحو ٦٣٠ مليار دولار) حالياً إلى ١١٠٠٠ مليار جنيه (نحو ٣٢٤٠ مليار دولار في نهاية الحطة الخمسية السابعة) عام ٢٠١٧.

... وزيادة تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ في الوقت الحالي نحو ٤٢٧ جنيه (١٢٥٠ دولار) والحقيقة وفقاً لأرقام البنك الدولي هي ٧٢٠ دولاراً في عام ١٩٩٤ ومن غير المنصور أن يقفز هذا الدخل إرضاء للحكومة المصرية ليعمل إلى ١٣٧٥٠ جنيه في الوقت الذي كان ينمو فيه على طول الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤ يقدر بـ ١٣٠٪ فقط، مرة أخرى وفقاً لأرقام البنك الدولي). وتستمر الحكومة في تنبؤاتها الدقيقة

تتصور معالجة العجز في الميزان التجاري وصولا به إلى التوازن في نهاية الحطة الخمسية الخامسة وتحسين قاض ملحوظ خلال الحطة الخمسية السادسة وقاض كبير في الحطة الخمسية السابعة بالتوازن مع تحقيق قاض جاري وكلي في ميزان المدفوعات خلال الحطة الخمسية جميعاً أو مثل توليد نحو ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً بحيث تسد جميع الزبادات الكامنة السنوية وتسحب من رصيد البطالة ما يقضي على هذا الرصيد في نهاية الخمسية الرابعة وما لا يسمح بتكوين رصيد جديد باستيعاب التعريف بما يتراوح من ٩٧ ٪ في قوة العمل.

وأنت تفتش خلال الصفحات الأربعة آلاف عن أي أساس علمي لهذه التوقعات، فلا تجد سوى فقرتين يسمي في صفحة ١٩٢ من الجزء الأول تركيزاً على أنها أنه قد أوضحت نتائج البتائل العديدة التي بنيت على نماذج وأسس رياضية راعت في مقوماتها التنبؤية الأصول القومية للاقتصاد القومي والنمو الدفاعي التي بنيت داخله والاسكانات الناحية المستقبلية المتوقعة حسب أوضاع عديدة ومتغيرة أن تسارع التنمية وطرق معدلات مطردة ترتفع فيها درجة البتئين بالمحافظة على الاستقرار والتثبيت الاقتصادي والإنتاج بكفاءة الأداء، والاستراتيجية في البذل والبطا، والابتكار الموجه في إطار حرية السوق وتوجهاتها... الخ الخ من هذا الكلام المنسق الحافل بالاسطغالات العلمية الموجهة بالثقة... لولا أن الحكومة قد امتنعت عن توضيح أي من هذه النماذج والأسس الرياضية والمقدمات التنبؤية (وهي شديدة التعبد والمقيدة كما يعرف الشخصون حتى يستطيع الشخصون متابعتها ورماتها، ولولا أن يصدق ذلك هو الأمر -أن هذه الأسس الرياضية والمقدمات

التنبؤية لا محل ولا تطبيقا فعلياً لها في اقتصاد رأسمالي قانونه هو الحرية المطلقة التي لا يحددها قيد أو بعد مسازرها توجيه .والحكومة إذ تدعى استخدام هذه النماذج والأسس الرياضية- ولا ريب عندي في أن قنيتها قد حاولوا ذلك بقدر ما يستطيعون- حتى أشبه ما تكون بجيش أعد عدته وأسلحته لغرض معرفة مدينة معقدة ثم تبرز أنها غير صالحة على الإطلاق للقتال في الميدان الذي تجري فيه الحركة.

لا يخبر من هذا الانطباع المؤكد ، أنها حثت مجلداتها الخمس بالآل الجداول المزدحمة بالأرقام، طائفة فيما يبدو أن الأرقام والأحصاءات والبراهين الرياضية تأتي باليقين الذي يفقده الدليل العقلي ، متأسية في ذلك ولا ريب بقصة **الفيلسوف الفرنسي الكبير «دهودو»** الذي اشتهر بالاحاد فأراد يقصر روسيا في القرن الثامن عشر أن يحسم الأمر بينه وبين جهمرة المؤمنين ،ودعا إلى مناظرة عامة في بلاطه، كان فارسها الحوار العالم الرياضي الشهير **«أويلر»** الذي أحضر عند بدء المناظرة عددا من السبورات وفي صمت كامل ملأها بالمعادلات الرياضية المتعددة التي أنهارا بهارة ذهبت مثلاً : **«إذن : نخلص من هذه المعادلات الرياضية إلى أن الله موجود . أو دعض هذا البرهان إذا استطعت»** . ولما كان **دهودو** المسكين جاهلا بالرياضيات العليا فقد أخذته رجعة شديدة غادر البلاد على إثرها ولم يبرأ منها قط

والقاري العادي الذي لا خبرة له بفنون التخطيط وأساليبه الرياضية لا حاجة به إلى أن يرتجف أمام آلاف الجداول التي ملأت بها الحكومة صفحات وثقتها . بل ليس بحاجة إلى متابعة الهجة الفنية التي يبنها فيما تقدم . القانتة على تعارض تنبؤات الحكومة التي على الطويل وأساليبها الرياضية مع طبيعة النظام

الرأسمالي القوضوي الذي تأخذ به . ويكتفى لكي يكون رأيه الخاص عن مدى مصداقية الحكومة ما تدعيه من رواها وإيجاهاتها (إقرأ : النظام الرأسمالي التوحشي) هي **«خلاصة آرائنا جميعاً»** : **قيادة وحكومة وشعباً** وأنها تتحدث في أكثر من موضع عن الاستثمارات المنفذة أو الاستهلاك المعلق في عام ١٩٩٦ / ١٩٩٧ . وذلك في وثيقة كفتيت قبل انتهاء العام بعدة شهور (راجع مئلاص ٤٥ متابعز الثاني) . وهي قتلٌ بعبارة تؤكد فيها، بمناسبة وغير مناسبة أن الاستراتيجية التي تشر بها ليست سوى تعميقاً للأبعاد الاقتصادية السياسة المالية التي التست بها التنية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية التي هي-وبيا للصدفة المباركة- فترة ولاية الرئيس مبارك ، كأنها لم تكن مهمة هذه السياسة في المراحل الأولى من هذه الولاية ، وذلك بحسب لها لا عليها مقاومة ضغوط أمريكا والمنظمات الدولية لاجبارها على الانفتاح الكامل . ولم تعفل عن ذلك وترفع راية الاستسلام الفعلي إلا في أوائل التسعينات بعد أن جرفها تراكم الدين الدولي (التي تورطت فيها دون مبرر حقيقي) . إلى شفا الانحلال وبعد أن انطوت بشكل كامل في أعقاب حرب الخليج تحت لواء أمريكا والمنظمات الدولية التابعة لها . ولست أريد أن أنهم أيا من السنترين بالتصليح العمدي للقارئ . سواء حول أحداث



الماضي أو خطط المستقبل ، ولعل المستر الحقيقى عن هذه التخطيطات غير المتوقعة هو توافق مزيج -تفاوت النسب المكونة له من مسئول لأخر، وفي مستوى فوق مستوى- من الجهل على السواء . بآليات الاقتصاد الرأسمالي وأصول علم التخطيط والتنمية وحدودا إمكانات التوقيت بينهما ، بالانحياز الأيديولوجي الرأسمالياتاً على الأقل القدرة في التقب الأيديولوجي وفقاً لمتطلبات الحال أمام التاصيل العلمي متفقداً من أول الأمر في كلا الاتجاهين ، والانحساق الذاتي أمام المغيرات المدعاة للخراجات المتحدتين باسم الهيئات المالية والدولية وأجهزة المعودة الأمريكية أو على الأقل اندام أية محاولة حقيقية لمقاومة مخططاتهم الطويلة المدى ، إما عن نقص قيس الوعي أو في القدرة أو الرغبة

إنهم «صناعية» من النوع الذي أصبح الآن شائعاً في مصر، قد يستطيعون القيام بما يكفلون به إذا كان داخلاً في حدود قدراتهم وعرفوا حدود هذه القدرات ، لكنهم - بملهولة تعودنا عليها- يتصورون أيضاً القدرة على القيام بما لا خبرة لهم فيه، وتنقصهم في كل الأحوال المعرفة السليمة بالأساس العلمي الذي تقوم عليه الصنعة أو حتى الأدوات الحديثة التي تستخدم فيها وما تصلح له . وسوء تظهر السنترات القادمة النتائج العملية لهذا النوع من التخطيط والتلفيق : في مجالات الاستعمار والادخار، ومعدلات نمو الدخل القومي ، وزيادة الفقر والبطالة ، ونقص القدرة على التنافس في الأسواق العالمية، وغير ذلك .



نموذج صارخ لتدمير الإنتاج المحلي:



أحمد جويلى



عريان نصيف

محاولات للتدمير والتصفية - ما يؤكد صحة ما توقعناه وحظنا من مخاطر على الانتاج الوطنى، والذي كنا - بكل صدق- نأمل ألا يتحقق ويصبح واقعاً سلبياً على الزراعة والصناعة المصرية بل على الاقتصاد القومى عامة.

الواقع - الزراعى

والصناعى - لإنتاج السكر فى مصر

أولاً: زراعة قصب السكر: قصب السكر هو أحد المحاصيل الزراعية الرئيسية فى مصر منذ عهد محمد على.

فهو المحصول الأساسى فى أربع محافظات (المنيا - قنا - سوهاج - أسوان).

* يتم زراعته فى مساحة تقرب من ٤٠٠ ألف فدان.

* يمثل ناتجه الدخل السرى لثلاث الاف من الفلاحين ملاكاً ومستأجرين وعمالاً زراعيين.

ثانياً: صناعة السكر المصرية، تقوم صناعة السكر المصرية من خلال ثمانى مصانع - عامة وكبرى - بتبلغ قيمة أصولها الثابتة

حوالى ٦ مليارات جنيه وتصل استثماراتها السنوية إلى حوالى ٢ مليارات جنيه ،

بخلاف عدة مئات من المصانع الأصغر.

* يتم إنتاج عشرات من السلع والصناعات الهامة المرتبطة بصناعة السكر أو المستكملة لها، مثل صناعات الورق -الكحول -الحشيش-

-الغطور- وقطاع الأعمال -الأسود- -المولاس-الملف-المعدنات الكيماوية- الخ.

-منهجا وتقليداً-فى الصناعات من خلال إجراءات «المخصخصة».

ولكن .. وما أن قضية النهج الاقتصادى للدولة مسألة موضوعية شديدة التركيب ولا

تتوقف على ما نريده نحن أو ما يريده الآخرون . فلقد بحث أصواتا ونحن طالب-بل ونناشد-

المستثمرين عن اقتصاد بالاداء«انفتحوا أو انصلحوا أو تخلصوا أو ترسلوا،

ولكن احذروا-على الأقل -أن تتجاوزوا الخطوط الحمراء الثلاثة التى

تضمنها لنفسها وتلتزم بها أى دولة رأسمالية محترمة حرية على سوقها وإنتاجها وتفرها الاقتصادى.. وهى :الإنتاج المحلى/

المعالة الوطنية/ دوره الدولة».

.. وللأسف -وكما يقال -لا حياة لمن تتحدى.. فمن أجل «عبرون» مجموعة من

كبار المستثمرين، وفى سبيل مضاعفة ملايين ومليارات حصة من مافيا الاستيراد، فلقد تم -فى

كافة مجالات الانتاج المصرى الزراعى والصناعى- ليس فقط تجاوز هذه الخطوط الحمراء الثلاثة، بل

أيضا تدمير كل ما تعنيه من معايير وضرورات اقتصادية وطنية.

ولعل ما هو مفار هذه الأيام- ويشكل سافخا وحدا- على صفحات الجرائد القومية والمعارضة

وفى مجلس الشعب وبياناته الشخصية. وفى الدوائر الحكومية وخاصة وزارات الصناعات

والصناعة وقطاع الأعمال- حول ما يتعرض له صناعة السكر المصرية من

«لقد تقدمنا بشكوى من أن هناك إغراقا للسكر، وكنا طال الانتظار تزايد المخزون المحلى وزادت الأمور تعقيداً».

المهندس عبد العال خليف- رئيس شركة السكر، شركة السكر تقدمت بشكوى بالفعل، ونحن بطبيعة الحال مع الشركة الوطنية

ومع إنتاجنا المحلى.. بل أقول صراحة إننا نتمناز لهذه الشركة ونستهدف حمايتها من أى مخاطر..

وبالتالى فلن نقبل أن يكون هناك إغراق يهدد نشاطها».

د. أحمد جويلى- وزير التجارة والصناعات الوطنية، إن العمل باتفاقيات الجات لا يعنى

تدمير الصناعات الوطنية».

* السيد /عادل الشهاوى -رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية/السكر

المصرى الموجهه يكتفى ويغضى الاحتجاجات المحلية لمدة عام كامل..

فماذا الاستيراد ؟ ولماذا الإغراق ؟

لجنة الزراعة بمجلس الشعب ليس خافيا أننا أصلاً- لصحة الوطن والشعب وليس

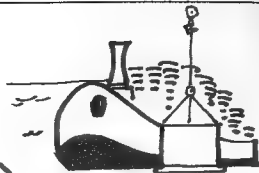
لمجرد التصك بالايديولوجيات كما يقولون- نعارض السياسات الاقتصادية التى

أجتمعت مصر منذ منتصف السبعينيات تحت دعوى ما يسمى

«الانفتاح» .والتي تم وضع أسسها فى الثمانيات تحت شعار «الاصلاح

الاقتصادى» . .والتي تكرست واستغفرت

غرقنا البلد سكر .. على الله تبتلوا تشاك من عيشتكم المرة



عبدالله

٢٦٥٠ جنيهها تقريبا، وسعر بيعه في مصر
١٤٥٠ جنيهها فقط).

(٥) مؤامرة ما قبل استيراد السكر
تؤدي إلى:

• التهديد بتصفية زراعة القصب وصناعة
السكر في مصر، التي تمثل -وفق تقرير
المكتب الاقتصادي لهيئة الأمم المتحدة
بجنتيف هام ١٩٩٤- المركز الأول سواء في
إنتاجية القصب أو استخلاص السكر منه.

• كساد مئات الآلاف من أطنان السكر
المصري وتلفها بالخازن.

(٦) ولا يمكن حتى مع هذه المخاطر
والإهدارات الكبيرة - التلويح ببيعة صالح
المستهلك ورخص سعر السكر المستورد ، لهذا
السكر - بعكس المصري - من أراد أنواع السكر
العالي وفقا للتقييم العلى للخبراء. ومنهم
الكيميائي عبد الحميد سلامة رئيس شركة
الدلتا للسكر.

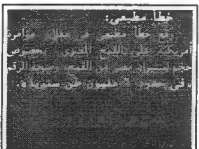
... وأخيرا .. فلن نلجأ في التوجه إلى السادة
المستورلين الذين تأسوا قاما دور الدولة في الرقابة
على الاتحاض والاستيراد والتصدير. -تخصيصا-
وتيسلا كما تشاؤون - فلهذا
أهناكم ولكن احذروا من نتائج
إهداركم للزراعات والصناعات المصرية
المرتسية، وإذنا لنا أن نهس في آذانكم..
أليس أمريكا بالسياسة لكم في القدرة والنموذج
في الصديق والسد.. فهل علمتم أنها السادة
يا فعلى هذا العام -بخصوص قضية استيرادها
للسكر-.. لقد كانت حتى العام الماضي تستورد
حوالي ٢ مليون طن، ولكنها هذا العام -وبعد
أن منقت الاكتفاء- الثاني من السكر- حظرت
استيراد أي كمية منه، بل أعلنت على لسان وزيرة
خارجيتها إن الولايات المتحدة
الأمريكية لن تتفاد أي بند في اتفاقية
الجات يمكن أن يضر بالاقتصاد الأمريكي!!.

وبعد عامين، والوضع لم يتغير بل تدهور ..
واستمر أفراد معدودون من هذه النابيا في
محاولتهم لتحسين زراعة وصناعة السكر الوطنية
مقابل ارتفاع رصيدهم في البنوك، ولكن من خلال
أسلوب آخر .. وهو «إغراق السوق المحلي
بالسكر المستورد». فرقنا لتصريحات
وأرقام كبار المستورلين عن هذه الصناعة
الاستراتيجية الهامة واستغاثاتهم لاتخاذها من
تدعيم ما قبل الاستيراد لها - يتبين ما يلي:

(١) حجم الإنتاج المحلي من السكر يبلغ
حوالي مليون طن سنويا.. ويتم سد الفجوة
بين مطالب الاستهلاك وهذا الإنتاج - وهي أساسا
من لعل المحفوظات التي توضع أمام مراحل الإنتاج
زراعي وصناعي - بكمية محددة يتم استيرادها
سويا

(٢) كمية السكر الراكدة في
المخازن هذا العام تبلغ حوالي ٦٠٠
ألف طن، بقيمة تقرب من ٩٠٠ مليون
جنيه .. وتزايد الكمية نتيجة استمرار إنتاج
الشركة ٧٠٠٠ طن يوميا. ورغم من ذلك قام عدة
أفراد باستيراد أكثر من ٤٠٠ ألف طن سكر
من الأسواق الخارجية وخلال حوالي ٨
شهور فقط.

(٣) عملية استيراد هذا السكر لصير مشربة
محاوله واضحة للإغراق (سعر الطن من
السكر المستورد - في أسواق مرقاق تصديره-



الرقود - الخلل.. الخ. والتي لا يقل حجم
شتمارتها عن ٤ مليارات جنيه أخرى..
• يصل حجم المعالة في صناعة السكر
والصناعات القائمة عليها إلى أكثر من نصف
مليون عامل وفني ومهندس وإداري..
• تقوم حول مصانع السكر مجتمعات
عمرانية واقتصادية كاملة تضم الآلاف من أسر
العاملين.

ثالثا - زراعة النجر وصناعة
سكره:

ما سبق من الاتحاض الرعي والصناعي
للسكر المصري يتعلق بسكر القصب أما سكر
النجر - الذي تم الاتحاض به مؤخرا كتمثيل
وليس كدليل لقصب السكر - ليشتم زراعة
محصوله في أكثر من ٥٠ ألف فدان بوجه
بحري، ويصل إنتاجه الصناعي إلى مئات الآلاف
من أطنان السكر (١١٠ ألف طن من شركة
واحدة، هي شركة الدلتا بكفر الشيخ..
محاولات ما قبل استيراد السوق لتدمير
صناعة السكر المصرية

تحت عونه حتى لا يصبح السكر ..
مرا .. كتب في «اليسار» - العدد ٥٩
عن أزمة السكر عام ١٩٩٥، والتي نلت
في اختفاء من السوق قاما ثم طرحه بعد ذلك
بأسعار مغالى فيها، ويصعب على جماهير
المستهلكين التعامل بها في سبيل احتياجهم لهذا
المحصول الغذائي الرئيسي، ولقد أرعبنا تلك
الأزمة - بالإضافة إلى المخوفات التي يتم وضعها
أمام زراع القصب وحركة صناعته - إلى عامل
رئيسي هو ما قبل السوق وتحكم عدة
أفراد في وجود أو اختفاء السكر
وفرجه من أسعاره على المستهلكين، مما جعل
الدكتور أحمد جوهلي وزير الترمين يعلن
ويؤكد أنذاك أنه ارتفاع سعر السكر بهذه
«الضرورة» لا يتفق مع آليات السوق، ولكنه تعبير
عن حالة احتكار على الدولة أن تقضى عليها ..



أريد أن تشعر ابنتي..
أن الجزء المصرى فيها
غير مرفوض



سمية ابراهيم



مؤاد رياض



قانون الجنسية المصرى.. غير دستورى

ولكن فى اليوم التالى مباشرة تراجع
وزارة الداخلية عما أعلنه الرئيس مبارك حيث
قررت أن تكون الإقامة لمدة خمس
سنوات على عكس ما صرح به الرئيس
وأنها ستكون إقامة دائمة صرح اللواء
أبراهيم الدسوقي مساعد وزير الداخلية
ومدير مصلحة وثائق السفر والجنسية بأن
هناك تسهيلات شملت زيادة مدة الإقامة
لابقاء المصريين فى مصر لتكون خمس
سنوات بدلا من ٣ سنوات وأعلن أنه تم إعفاء
أبناء المصريين من رسوم الإقامة التى تبلغ
مائة وثمانين جنيها.

لو رجعنا للوراء قليلا فسنجد أن
التسهيلات التى أعلن عنها مساعد

فى عيد الإعلاميين ورداً على سؤال حول ما اثاره عدد من الصحفيات ، حول مشكلة الأم المصرية
المتزوجة من أجنبى وحول مشكلة جنسية أبنائها . قال الرئيس مبارك: أن هذه القضية لها جوانبها
المختلفة التى تتعلق بالأمن القومى المصرى ومستقبل مصر والحفاظ على هويتها .
وأعلن الرئيس مبارك أن أبناء الأم المصرية سوف يتمتعون بحق التعليم المجانى
ويحق الإقامة الدائمة دون تجديد . وأن من حقهم ان يعملوا فى مصر فى غير
المؤسسات والجهات الحكومية.

خالد البلشى

وزير الداخلية ليست أمراً جديداً، فقد صدر قرار من اللواء حسن الألفي وزير الداخلية في نوفمبر ٩٦ باعفاء الحق لآبناء المصرية المتزوجة من أجنبي والمصريين الذين فقدوا الجنسية الحق في الحصول على إقامة لمدة ٥ سنوات . ولكن القرار لم ينفذ. أما بالنسبة للتعليم فسجد أن هناك قراراً من وزير التعليم أثناء انعقاد المؤتمر القومي الأول للمرأة المصرية في عام ١٩٩٤ باعفاء آبناء المصريين المتزوجات من أجنبيات من دفع الرسوم الدراسية بالمعلة الصعبة ولكن القرار لم ينفذ أيضاً.

كل ذلك يوضح أن ما أعلنه الرئيس مبارك ليس جديداً . وإن كل ما فعلته الحكومة هو التراجع عما أعلنه الرئيس بعد يوم واحد . ولكن السؤال المطروح الآن يفرض أن كل ما أعلنه الرئيس مبارك نفذ فهل للرئيس مبارك الحق في المن على المرأة المصرية بتحصينها بعض من حقوقها الأساسية ؟ وهل تفلت القرارات التي أغلب -في حالة تنفيذها -حالا للشكك؟ وما مدى صحة الأسباب التي أعلنتها الرئيس مبارك في تبرير لعدم منح الجنسية المصرية لآبناء المصريين؟

طبقاً للتقرير الذي أصدره مركزاً قضائياً المرأة، ودراسات المرأة الجديدة ، تحت عنوان إشكالات زواج المصريين من أجنبيات - في ضوء قانون الجنسية ، طبقاً للورقة المقدمة من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول وضع المرأة في قانون الجنسية المصري ذلك المؤتمر السكان والتنمية في ديسمبر ١٩٩٤ ، فإن قطاعاً عريضاً من المجتمع يتعدى عدد أفراد ٢٠٠ ألف من السلب التي تعيش في مصر قد تم اسرار حق الحياة منها ، وأن أكثر من نصف مليون شاب وقناة من آبناء المصريين معظمهم موزود في مصر وبعضهم خارجها - لكنه لم يصر وطناً سواها- تواجههم العديد من المشاكل في حياتهم اليومية نتيجة عدم حصولهم على الجنسية المصرية ونتيجة لان القانون لم يقر لأمنهاهم بحق كقله لهم الدستور وهو المساواة مع الرجال في جميع مبادئ الحياة.

ولكن كيف نشأت المشكلة؟ يكفل الدستور المصري المساواة بين الجنسين حيث نصت المادة ١٩ على أن الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو

الأُسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في جميع ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية . دون الاخلال باحكام الترتبة الاسلامية». ونصت المادة ٤٠٠ من الدستور على أن المواطنين في القانون سواء وهم متساون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

إلا أن القانون وهو أقل درجة من الدستور . قد هدم مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فحرم المرأة من حق يحصل عليه الرجل وهو حصول ابنتها على الجنسية المصرية . تقضي المادة الثانية من قانون الجنسية المصرية -القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ -بأنه «يكون مصرياً من ولد أب مصري وكذلك من ولد في مصر لام مصرية ومن أب مجهول الجنسية أو أجنبية له وكذلك من ولد في مصر من أم مصرية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً . أما المادة الثالثة من ذات القانون تنص «بأنه يعتبر مصرياً من ولد في الخارج من أم مصرية ومن أب مجهول أو أجنبية له أو مجهول الجنسية إذا اختار خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد باخطار يوجهه إلى وزير الداخلية بعد جعل إقامته العادية في مصر ولم يعترض على ذلك وزير الداخلية خلال سنة من تاريخ وصول الاخطار إليه ونحن نجد أن وزير الداخلية لا يوافق على هذه الطلبات غالباً.

هذا هو الحال بالنسبة لقانون الجنسية الحالي وذلك على الرغم من أن قانون الجنسية الصادر سنة ١٩٧٩ كان يعطي الجنسية لكل من يولد لام مصرية فور الميلاد .ومن يومها بدأت سلسلة من التراجعات في قوانين الجنسية فأني قانون الجنسية في سنة ١٩٥٠ ليحل إعطاء الجنسية لآبناء المصرية إلى حين بلوغ سن الرشد ثم جاء قانون ١٩٥٩ ليجعلها منحة من الدولة تعطيها أولاً تعطيها . إلى أن قضى قانون الجنسية الحالي على كل الآمال ولم يتم تكريس هذه المشكلة الخطيرة . هذا على الرغم من أنه من المقترض أن القانون هو نضج المجتمع . وانعكاس حركته وتطوره وأيضاً جموده وانغلاقه ، وانعاشه ، وصموده ، انهياره وتزديه على ذلك فإذا تسبب القانون

في مأساة إنسانية جامعية فهو مؤثر على أنه ظالم ويحار ويغني تقييره . في حين يحرم من الجنسية الأطفال الذين ولدتهم أمهات مصريات . حتى ولو ولدوا في مصر وعاشوا على أرضها وتعلموا وعرفوا احتياجاتها فإن قانون الهجرة لعام ١٩٨٢ يسمح للمصري المهاجر وأبنائه بالبقاء على جنسيتهم المصرية ، حتى ولو اكتسبوا جنسيات البلاد التي هاجروا إليها . هناك عدة أجيال من أبناء الأمهات الأجنبيات يحق لهم الاحتفاظ بالجنسية المصرية ويحق لهم العمل في مصر والاقامة بها والتعليم في مدارسها مجاناً لا يعرفون لغة الوطن الذي يحصلون جنسيتهم ولا تاريخه ولا حاجاتهم . وهكذا سمح القانون لآبناء الاسرائيليات بالحصول على الجنسية في حين حرم منها آبناء المصريات . الأمر الذي جعل مواطنة مصرية تصرخ لماذا تفضلون الشقراوات علينا فأني أوروبية أو أمريكية أو حتى إسرائيلية تتزوج مصرياً يحق لها ولأطفالها الجنسية دون عقبات.

هذا بالرغم من أن الأصل في الحياة هي الأم . بل أن النسب المؤكد ٨٠٪ هو نسب الأم .. وأن علم النفس يؤكد أن الشعور بالولاء والانتماء يتحققان خلال السنوات الأولى من حياة الإنسان والتي يعيش فيها الطفل في كنف الأم ويتشرب كافة القيم والمشارع من طريقها .

ويؤكد علماء النفس والاجتماع على أن الطفل يتلقى معظم مبادئه ومفاهيمه من أمه بل أن الطفل يتشكل وجدانياً داخل رحم أمه قبل أن يخرج للحياة . كما يعترف المشرع المصري بأهمية دور الأم في حياة طفلها خاصة في سنوات عمره الأولى فاقطعها حق الحضانة .

يقول د. فؤاد رياض أن المشرع اعتبر الجنسية سيارة أسياف فاذا تبين أن الابن من أب غير معروف أو عديم الجنسية فمن حق الأم أن تتدخل وتعطي له الجنسية بشرط أن يكون ولد في مصر وذلك حتى لا تحدث حالات انعدام الجنسية . ونحن نجد أن المشرع المصري يحض على البقاء حيث يعطي الجنسية لآبناء الحرام . في حين يتمنح من آبناء الأم المصرية لمجرد أنها استخدمت حقاً لها وتزوجت شخصاً غير أجنبي لجد أن هذا الإنسان الذي اختارته أجنبي.

تصريحات

الرئيس مبارك

تسطيح

للقضية..

ولا بديل عن

تعديل

القانون



هذا القانون؟
السؤال المطروح الآن عن مدى دستورية

كما أسلفنا فإن هذا القانون يخالف المادتين ١١ و ٤٠ من الدستور المصري. كما أنه يخالف قضاء مستقراً للمحكمة الدستورية العليا في مصر حيث قضت المحكمة الدستورية العليا في جلسة ٢ يناير ١٩٩٣ - القضية رقم ٢٣ لسنة ١٢ ق- بأنه لا يجوز أن يهاجم القانون في غاياته وأثاره بين المخاطبين بأحكامه على غير أساس موضوعية وإلا كان هذا التمييز تحكما ومنهياً عنه.

وقضت المحكمة الدستورية في جلسة ٦ ديسمبر ١٩٩٣ - قضية ٤٣ لسنة ١٣ ق- بأن مبدأ المساواة أو أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعي وأن الغاية التي يتوخاها تشتمل أصلاً في صون حقوق المواطنين وتأمين حرياتهم في مواجهة صور من التمييز تنال منها أو تقيد ممارستها. وبهذا المبدأ في حوزة رسالة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التي لا تميز فيها بين المراكز القانونية المتفاوتة، والتي لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور. بل يمتد مجال أفعالها إلى تلك التي قررها القانون. والسلطة التقديرية التي يملكها المشرع لا يجوز بحال أن تزول إلى التمييز بين المراكز القانونية المتفاوتة.

بل إن القانون يخالف ما أقرته محكمة العدل الدولية في حكم شهير لها سنة ١٩٥٠ وإن حق التمييز يقوم على رابطتين: الرابط الأسرى والوجداني. ومن هنا فإن رابطة الأم الوطنية تحقق مبدأ محكمة

العدل الدولية فليس هناك رابطة وطنية أقوى من رابطة الأم.

ويخالف هذا القانون ما استقرت عليه الاتفاقيات الدولية في حق كل فرد في أن يتمتع بجنسية ما- اتفاقية لاهاي سنة ١٩٣٠، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨، قرار الأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ الصادر في ١٦ فبراير ١٩٦٧ - ويؤكد فريق من الفقه الدولي والمصري أن هذه الاتفاقيات لا تشكل التزاماً أدبياً لحسب بل تشكل التزاماً قانونياً على الدول الموقعة عليها.

والقانون يخالف بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي أصدرتها الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٧٩ وصدرت عليها مصر في أول ديسمبر ١٩٨١ والتي تنص في البند الثاني من مادتها التاسعة على: أن تفتح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسيتها أبنائها.

ولا يعطى المشرع أي اعتبار لما استقرت عليه السوابق الدولية في هذا المجال. ففي ألمانيا سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الجنسية لأنه لا يحقق المساواة بين المرأة والرجل. وفي إيطاليا صدر حكم مشابه من المحكمة الدستورية العليا هناك في ١٩٨٣ قضت فيه بعدم دستورية التفرقة بين الأب والأم في مجال الجنسية تأسيساً على إخلال هذه التفرقة بمبدأ المساواة بين الجنسين المنصوص عليها في الدستور.

بل أن تشريع الجنسية الحالي يخالف الإجماع الحديث في التشريعات المعاصرة، والتي يقيد حق الأم في نقل جنسيتها إلى

أبنائها أسوة بالأب أي كانت جنسيتها. وهذا المبدأ تجده في كثير من التشريعات في العالم. حيث أكدت القوانين في كثير من الدول الأوروبية مثلاً إيطاليا وألمانيا وأستراليا وفرتسا وبلجيكا... إلخ على المساواة بين الرجل والمرأة في نقل الجنسية.

بل إن كثير من دول العالم والتي تشابه ظروفها الاقتصادية والسكانية ظروف مصر قد عدلت من تشريعاتها لتقر هذا المبدأ حيث نص الدستور المكسيكي الصادر سنة ١٩٦٩ على أنه يعتبر مكسيكياً من ولد لأب مكسيكي أو لأم مكسيكية دون تفرقة. وجاء القانون التركي الصادر في ٨١ معدلاً لقانون سنة ١٩٦٤ لينص على أن الجنسية التركية تثبت للمولود لأب تركي وأم تركية سواء داخل البلاد أو خارجها. كما عدلت الصين سنة ١٩٨٠ قانون جنسيتها لينص على أن الجنسية الصينية تثبت لكل من ولد بأب أو لأم صيني أو لأم أفريقية كانت تنفذ من

التشريعات المصرية مصدراً لتشريعها سبقت مصر في حل هذه المشكلة مثل زائير والتي عدلت قانون جنسيتها سنة ١٩٨١ لينص في المادة الخامسة منه على أن جنسية زائير تثبت فوراً لكل من ولد لأب زائيري أو لأم زائيرية دون تفرقة وهذا ما تكرر حدوثه في السنغال وكوت ديفوار.

كل هذه الحقائق تؤكد على أنه لا بد من تغيير قانون الجنسية المصرية ليساوى بين الأم والأب في نقل الجنسية. ويعتد بنص على أن يكون مصرياً من ولد لأب مصري أو لأم مصرية - حسب اقترح التعديل الذي تقدم به د. فؤاد رعايى أستاذ القانون الدولي الخاص بجامعة القاهرة وحسب مشروع القانون الذي تقدم به خالد محيي الدين إلى مجلس الشعب في عام ١٩٩٢- إلا أن القيادة المصرية ما زالت تصر على التفرقة بين المرأة والرجل في الحق حيث جعلت دور الأم محدوداً بحيث لا يتعدى حماية الابن من انعدام الجنسية منهكة مواد الدستور المصري، ويندرج الاتفاقيات الدولية، وما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا. وما أسفرت عنه التجربة الألمانية في مختلف دول العالم. ثم تأتي بعد ذلك لتقول لنا: إنها ستعطي المرأة مزيداً من الحقوق وذلك باعطاء أولادها حق الإقامة المستمرة أو إعطائهم من سداد رسوم الإقامة أو حتى إعطائهم الحق في التعليم الجاني. وفي هذا نجد أصراً من القيادة السياسية على اختزال

القضية الكبرى ومحوها إلى عدة مشاكل صغيرة .

فهل من حقها أن تفعل ذلك؟

وما موقف الامهات المصريات- أصحاب القضية الحقيقيين- من ذلك؟

تقول د. شهيدة الهاز الاستاذة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وهي متزوجة من جنوب أفريقيا ولها ابنة إن ما قاله الرئيس مبارك ليس جديداً. ففي أثناء انعقاد المؤتمر القومي الأول للمرأة المصرية سنة ١٩٩٤ أصدر وزير التعليم قراراً باعفاء أبناء المصريات من دفع الرسوم الدراسية بالعلبة الصعبة. ولكن القرار لم يتفد وما زال أبناء الأم المصرية يعانون من دفع الطريقة فلقد قابلت الكثير من دفع

المرافعات وتلقى لي اثنين ما زلت بالقي مضاعف كبيرة في دفع المصروفات الدراسية بالعلبة المحلية. وما الجديد في أنهم أعطوا لابنائنا الحق في العمل في القطاع الخاص؟ القطاع الخاص مليان خواجبات. ثم يفرض أنه سمح لابنائنا بالعمل في القطاع الخاص وفي ظل التطور السريع فإن القطاع الخاص أصبح له متطلباته ومن الممكن أن تعليم أبناء المصرية لا يعطهم الفرصة للعمل في القطاع الخاص. فكل الذي أعلن عنه مؤخرًا لا يحقق أي شيء من الذي أطمح إليه فما زالت المرأة المصرية تعامل بالتمييز على أنها مواطنة درجة ثانية وبدون مساواة.

وأنا أظن أن ما يحدث الآن هو مجرد خداع فالموضوع ليس مشكلة إقامة ولا مصروفات. القضية في الأساس هي قضية مساواة وحقوق. فانا رفض أن أجبر لأعامل مع قضيتي أنها مبرجعة من المشاكل لصغيرة. لا لقضية كبيرة هي قضية حقوق انسان وقضية مساواة بين المواطين. وقضية عدم دستورية مواد في القانون المصري المتعلق بالجنسية فالقانون فيه خطأ دستوري واضح. كما أنه يخالف كل الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي أقرتها مصر.

القضية الأساسية أن ابنائنا شعرون بالغيرة في داخل وطنهم وإن لا يريد لابنتي أن تشتر بالغربة أو أن تعامل على أساس أنها أجنبية . وهو ما يحدث كل يوم عدة مرات فمثلا ابنتي لم تحب بتفوق في GCE بل هو مصرية كانت مصاريفها سبتل في الجامعة الأمريكية والقضية هنا. ليست قضية مصروفات وانما قضية أن تشتر أنها ليست أجنبية.

ابنتي لم تستطع أن تقرأ أي نشاط في حياتها الدراسية . فلقد كانت متفرقة في الرسم وكانت أعمالها جميلة تتم عن موهبة حقيقية . إلا أنها كان لا يسمح لها بالاشتراك في مسابقات الرسم في المدرسة ولو اشتركت لا يسمح لها أن تحصل على جوائز لانهم كانوا يعاملونها على أساس أنها ليست مصرية وأنا أجنبية. كل ذلك جعلها تتبعد عن المشاركة في أي شيء في مصر لانها أحست أن هناك حدوداً على حريتها أو أنها غير مرغوب فيها . لقد كانت تحاول المشاركة في البداية ولكنها كانت تصدم كلما دخلت مسابقة ففي إحدى المرات اخذوها على أنها جنوب افريقية رغم أنها لم يكن لديها يسبوري في ذلك الوقت وفي هذه المرة فازت في المسابقة.

إننا نواجه الكثير من المأساة كل يوم ففي إحدى المرات كنت مسافرة وكانت ابنتي في العاشرة من عمرها وكنت قد نسيت أن أمد لها الإقامة ولكنها المجاوزات قال لي أنها لو كانت عندها ١٢ سنة لم يكن يسمح لها بدخول مصر. تخيلوا القانون كان سيفرقني عن بنتي.

أما بالنسبة للأسباب التي يعلنونها لعدم إعطاء الجنسية فانا أرفضها جميعاً فان هناك غموضاً حقيقياً فيما يحدث وهناك تعميم متعمد على القضية والرفض غير مبني على موقف سياسي واضح مستند لي أنا لو كانت واحصائيات مما يزيد الشعور بالرية تجاه هذا الرفض.

يقولون إن السبب وراء عدم إعطاء الجنسية هو الزيادة السكانية فما معنى هذا ؟ لا أجد تفسيراً لذلك إلا ما قاله د. فؤاد رباطي إن الدولة بهذا تعمل كالمواطن الذي يعاني من السمنة فيقوم بقطع ذراعه حتى يقل وزنه. نحن نطالب بحق لابنائنا لانهم في الحقيقة مصريون . ومشكلة الزيادة السكانية ليست مشكلتنا فلماذا تحمل على حساب آبائنا؟ . وماذا لا تحمل على حساب ذلك الرجل الذي يورث جنسيته لابنائنا أياً كان مكان اقامتهم؟.

وأنا أرى أن هذه الحجة واهية . فان عدد أبناء المصريات المتزوجات من أجانب لا يزيد عن نصف مليون بأي حال من الأحوال فهل هذا يؤثر في بلد تعداده ٩١ مليون مواطن. يقولون أن هناك أسباباً أمتية وراء عدم اعطاء الجنسية لابنائنا وأنا أقول أعطني الجنسية ولا تسمح للأولاد بدخول السلك الدبلوماسي أو الجيش وأنا أعتقد أن هذا موجوداً في السلك الدبلوماسي حيث يشترط

أن يكون من يعمل في هذا المجال من أبوين مصريين بل أن هناك تعقيدات كثيرة على زواج الدبلوماسي بأجنبية كما أنه لا يسمح بزواج ضباط البوليس أو الجيش من أجنبية . وعلى ذلك فلماذا أن أكتب لبنتي ورقة أقول لها فيها إذا قابلتي دبلوماسي أو ضابط جيش أو بوليس لا تتجسبي به . ولقد تعرضت لذلك فعلاً حيث أن دبلوماسياً رأى ابنتي وأعجب وأرسل لي خطبتها أن سألت هو يشترط ابه قالوا دبلوماسي قلت لهم مينفعش . نعم أنا أرفض أن أزوج ابنتي بهذه الطريقة التقليدية فلماذا أن تعجب بالشخص الذي يستقدم لها أولاً ولكن هذا جانب من المشكلة.

عموماً أنا أظن أن المسألة الأمتية المقصود بها هم الفلسطينين وأن الحكومة متشددة في هذا الموضوع عشانهم.

وعموماً أنا أرفض كل الأسباب التي يقولونها وأرى أن هناك تعميماً على الأسباب الحقيقية وأظن أن السبب الحقيقي وراء هذا الرفض أن رئيس الجمهورية نفسه هو الذي يرفض هذا الموضوع وذلك على الرغم من أن السيدة سريان مبارك في صف تعديل قانون الجنسية. أنا أريد أن تشتر ابنتي أن الجزء المصري فيها ليس مرفوض وخصوصاً أن القانون المصري لا يمنع الزواج الجنسية فالقانون المصري يعطي الجنسية لابناء المصري المتزوج من اسرائيلية على الرغم من أنه يحصل على الجنسية الاسرائيلية وأن الأم هي التي تؤثر أكثر في انتشاء الطفل لبلده.

في النهاية أنا أرفض أن أجبر على أرضية مشكلة فهذه قضية حقوقية لا يناقش حتى فيها فانا ميشعشش دا حتى وأنا ميشعشش. فيبعد التطورات الأخيرة التي خرجوا يبيروننا هناك بدأت أحس أن المسألة بقي فيها مساومة وسخافات. فالحل الوحيد أن يتم تعديل القانون.

تقول صبيحة إبراهيم- خيرة بوكالة التعاون العالمي ومترجمة من مسأوى-

بالنسبة لتصريحات رئيس الجمهورية الأخيرة فأنا أرى أنه ليس بها جديد . بقول إنهم سيسمحون لابنائنا بالعمل في القطاع الخاص. يا سحرشش فما الذي جد أن لم يعملوا بالقطاع العام . عموماً أنا أظن أن القضية ليست مشكلة إقامة. أو عمل بقدر ما هي قضية قضية مساواة بين المرأة والرجل فهنا هو الغرض الاساسي الذي نسعى من أجل وهو المساواة بيني وبين الرجل والمساواة بيني وبين الرجل والمساواة بين ابنائنا في نفس الوقت

وحتى إنبأني في أن يحصلوا على جنسية بلدى.

ولقد عانيت أنا وأولادى كثيرا في ظل هذه التفرقة بينى وبين الرجل فانا لدى تجارب كوميدية في هذا الاطار. فاحدى المشاكل التى صادفت كانت عندما اردت أن أعلم ابنتى اللغة العربية فعملشان الاطفال ليعملوا ويدرسوا البرنامج العربى كان لا بد وان يأخذوا موافقة من الخارجية وكان لا بد أن أحصل على تصريح من السفارة التابع لها زوجى من أجل أن يتعلم ابنتى ويأخذوا درس العربى. فما علاقة سفارة النسا بدروس العربى. أنا لو ذهبت لأطلب ذلك فيستولون لى على أبى متخلفة. وبعد عتاء شديد فى سبيل أن أحصل على الموافقات خرج أطفالى من برنامج العربى. أنا في نظرى أن كل هذه عراقيل حتى لا يتعلم أبناؤنا العربية وذلك لأن أحد شروط الحصول على الجنسية المصرية هو الالام باللغة العربية.

مشكلة أخرى أنا أبنتى كان يلعب فى فريق التنس وكسب فى بطولة الجمهورية. بعدما كسب الفوا كل نتائجه بحجة أنه غير مصرى وأن لوائح الاتحاد تنص على أن اللاعبين لا بد أن يكونوا مصريين فما تأثير ذلك على الجنسية وكخصرنا ما كسب كما أنى اعتقد أن مصر تستخر أيضا فى هذه المسألة لأن الولد سيخسر بعد ذلك أن يلعب باسم النسا وهو متفوق فى اللعبة. كل ذلك لأن القانون يفرق بين المرأة والرجل فى توريث جنسيتها.

عندما كنت أصغر برسالة الماجستير سافرت إلى السودان من أجل اقام الجانب الميدانى لى الرسالة وفى أحد المرات كانت بنتى عمرها ٧ شهور فاخذتها معى عند عودتى. وفعلا أن تدخل بنتى إلى مصر الا بعدتغير مبلغ محدد من العملة وذلك لانها أجنبية فعلى المستوى الشخصى أنا أقابل مثل هذه القضايا. يوبسأ.

في احدى المرات وكنت مسافرة مع ابنتى إلى النسا وكان والدها قد سقنا إلى هناك رفض موظف الجوازات أن يسمح بخرجها من مصر لانه لم يجد ختم الدخول على جوازها واشترطوا أن يوافق أبوها على السفر. قلت لهم إنه سيقنا. طلب الموظف أن يأتى معها. لم أدرى ماذا أقول له قلت له أجييب عنها متين وطلوا هكذا لدرجة أن الطائرة كانت ستفترش فصرخت فيهم أن الدستور يعطينى حق لا أجد.

يجرد أن سمعوا كلمة الدستور ارتبكوا. ووجدت الموظف يهيس لزميله دى يقول الدستور يا عم. لأجد الكثير من التسهيلات لا أدري لماذا.

فالماتعة ليست اقتصادية فقط فنحن نجدها فى كل المجالات سواء رياضى أو اجتماعى أو سياسى وللأسف ايدولوجيا أيضا لقد كنت حريصة على أن أحمى أولادى من أن يشعروا بالفرة داخل مصر وكنت أعلمهم أن مصر بلدهم وأذرع الانتماء لها داخلهم. لكن المجتمع لم يترك ذلك وأفهمهم أنهم أجنب ولبسوا مصريين. ففى كل شى يقابلونه كان المجتمع يتعامل معهم على أنهم أجنب.

بالنسبة للأسباب التى يعلنونها أظن أنها ليست صحيحة فإظن أن الأسباب الأمنية كانت مبررة علشان الفلسطينيين وأظن انها غير صحيحة حيث تنص لوائح الجامعة العربى على منع اعطاء جنسية أخرى للفلسطينيين وذلك حتى لا تتحول الجنسية الفلسطينية. ثم أن أصعب المشكلة ليس كلمه فلسطينيين. ولذلك أنا أرى أن المشكلة ليست مشكلة أمنية أظن أن المشكلة عند الرئيس مبارك نفسه. ففى يوم الإعلاميين وفى جلسة خاصة مع الإعلاميين غير مناعة الآثار الأستاذة نعم الازن هذه المشكلة فره عليها الرئيس انه ان يعطى الجنسية للمرأة المصرية وقال مش أى شوية خدمات مصريات يتزوجوا شوية أجنب ولا عرب يهاجرين بأخذوا «الجنسية» فهل عيب أن الأم تكون خدامه ولماذا لا تعمل المرأة خدامه ولماذا يسخر الرئيس منها على الملأ ولماذا الاستهزاء بالطبقات العاملة والكداحة والفقيرة.

يقولون أن المشكلة مشكلة زيادة سكانية على الرغم من أن العدد غير مصرح به- البعض يقول أنهم ٤٠٠ ألف -عمرأنا فان مشكلة العدد يكون مردودا عليها من الناحيتين فلو قلنا أن العدد قليل فلماذا لاتدمجهم ونهى المشكلة ولو قلت أن أعداد أبناة المصريات أصبحت كبيرة فيجب الاستكث على المشكلة أكثر من ذلك حتى لاتتفاقم.

أنا أرى أن القضية لها نواحي زمنية، توعية ابوية، شعور بالمرح أن المرأة المصرية فكرت أن تتزوج من خارج مصر وتوعية قبلية حيث لا بد للبهت أن تتزوج من داخل القبيلة. ولذلك فعندما تخرج على المجتمع

لا بد من أن تعاقبها حيث أن المجتمع يعتبر هذا تعديا على الروح الإبرية السائدة فيه. فالمرأة ما زالت مسلوية الحق أن تختار شريكا لحياتها من خارج المجتمع ومن تفعل ذلك ملعونة.

القضية هى قضية مساواة والخل يكون فى أن يساوى الرجل والمرأة فى الحقوق ولكن المجتمع يعانى من خلل كبير.

بالنسبة لمنحه الرئيس الأخيرة فانا أقول أنا لا أقبل أى تخفيض فى قضيتى فاحسن لى أن لا تعمل شى وتظل القضية موجودة على أن تحول هذه القضية إلى مجموعة من المشاكل الصغيرة ولذلك فانا أرفض أى تسطيح لقضيتى فأخلو هو المساواة.

ولابد من تعديل القانون بل والامراع بتعديله لأن المشاكل تتفاقم والاضرار تتفاقم فابنى اليوم ١٤ سنة وبتنى ١٢ سنة قدت اعلمهم انهم مصريين وأخبي عليهم حقيقة ما فرضه المجتمع عليهم. لكن المجتمع مصر على أفهامهم أنهم غير مصريين فالاضرار ليست اقتصادية بل هى موجودة فى كل جوانب حياتنا وبشكل يوبس.

أنا اتعجب لماذا لم يحدث تغيير فى القانون حتى الآن مع أن كل القوى الموجودة فى المجتمع توافق على ذلك حتى الجماعات الإسلامية توافق على ذلك ولكن يبدو ان المشكلة داخل الرئيس نفسه.

وفى النهاية أؤكد أننى أرفض أية حلول إذا لم تؤكد على المساواة -المساواة فى الحقوق الانسانية، المساواة بين الأطفال، المساواة فى كل جوانب الحياة- فلا بد أن يعدل القانون لينص على أن يكون مصرى من يولد لأب مصرى أو لام مصرية. فقط.

كانت هذه هى جوانب المشكلة وموقف الامهات المصريات مما حدث أخيرا ولكن كيف السبيل إلى حل هذه المشكلة؟

تقول الأستاذة «فريدة النقاش» أصبحت الاتحاد النسائى التقدمى ان تصرحات الرئيس مبارك الأخيرة هى عبارة عن تطور جزئى يحل بعض المشاكل المعقدة ولكنه لا يعالج القضية من جذورها. فالعلاج الجذرى هو منح أبناء المصرية حق الجنسية. وهو حق دستورى لانه يساوى بين الرجال والنساء.

وتقول آ. فريدة النقاش أننا نعمل فى اتحاد النساء التقدمى منذ بداية التسعينات لاننا هذه المشكلة فلقد كنا أول من طعن

في دستورية قانون الجنسية ، ولقد دتما مشروع قانون لمجلس الشعب سنة ١٩٩٢ قدمه الأستاذ خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع لتعديل قانون الجنسية الحالي بحيث ينص على أن يكون مصرياً من يولد لآب مصري أو لآم مصرية.

ولقد تراكبت معه حملة من أجل مغاظة أعضاء مجلس الشعب لاقناعهم واحداً واحداً بعدالة القضية . لكن المشروع لم ير النور فقد أغلق عليه رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى إدراج مكتبة تنفيذاً للتعليمات وهكذا لا يمكن هناك معنى لمغاظة كل أعضاء اللجنة لأنه لم يكن هناك مشروع مطروح عليهم. ومن يوهها فإن خالد محيي الدين يعادى تقديم المشروع في كل دوره برلماناً ولكن المشكلة كانت تتكرر.

وقد قام اتحاد النساء التقدمي مع عدد كبير من المنظمات الأهلية والشخصيات القانونية بحملة واسعة استهدفت تعديل القانون. وقد أدت هذه الحملة إلى نتيجة أساسية هي إدراج الموضوع في المؤتمر القومي الأول للمرأة المصرية في ٩٤ والمؤتمر الثاني في ٩٦ والذي كان من نتائج التعديلات الجزئية الأخيرة. فبعد مؤتمر ٩٤ كان هناك قرار من وزير التعليم باعفاً أبناء الأم المصرية من دفع الصروفات بالصلة الصعبة ولكنه تبين بعد ذلك أنه عبارة عن قرار دعائي لم ينفذ.

عموماً فالوضع الآن يحتاج لعمل متواصل في عدة جهات.

١- قانونية حيث لابد من السعي لوصول إحدى القضايا المرفوعة إلى المحكمة الدستورية. العليا وذلك للنظر في الظن بعدم دستورية القانون.

٢- يجب العمل على توسيع قاعدة الرأي العام المساند لحق المرأة. بعد اتحاد النساء التقدمي لاشأاً، جمعية باسم جمعية الأم المصرية تعمل في هذه القضية فقط.

٣- في مجلس الشعب حيث أعاد رئيس الحزب تقديم المشروع القديم وفي هذا السياق على النساء صاحبات المصلحة أن يمارسن كل الضغوط لكي يناقش مشروع القانون ويوضع على جدول أعمال المجلس. ثم تتواصل بعد ذلك حملة الرسائل الموجهة إلى أعضاء مجلس الشعب واحداً واحداً تشرع لهم القضية والأسباب التي من أجلها تطالب النساء بحقهن أسوة بالرجال واتساقاً مع روح الدستور ونصوصه.

وسوف يقوم اتحاد النساء التقدمي بكتابة مذكرة تفصيلية للرئيس حول القضية يدعوه

سمية إبراهيم:

أرفض أية حلول لا

تؤكد على المساواة

فريدة النقاش:

سنخاطب الرئيس

لندعوه

إلى إعادة النظر

في موقفه

لإعادة النظر في موقفه من هذا الحق الدستوري لأننا نعرف أنه هو نفسه الذي يرفض الموافقة على التعديل التشود ورسو تفند الفكرة كل الأسباب التي يسوقها له مستشاروه.

أما الدكتور فؤاد رياض أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق جامعة القاهرة يتولى تنفيذ الأسباب التي ترفضها الحكومة المصرية لعدم تعديل قانون الجنسية حيث يقول في أحد أبحاثه بعنوان «مشكلة جنسية أبناء الأم المصرية». أن هناك أسباباً عديدة تكشف عنها تصريحات السلطات المشرولة وتعليقات الكتاب.

السبب الأول وهو الأهم ظاهرياً هو الخوف من الانفجار السكاني. وأنا أرى أن منع الجنسية عن الأبناء المولودين لآم مصرية وأب أجنبي بعبء أن تشريع الجنسية طارد نتيجة الانفجار السكاني أمر يتناقض مع الهدف من قانون الجنسية ، إذ ليس الهدف من تشريع الجنسية طرد العناصر التي يتكون منها شعب الدولة وإنما الهدف هو احتوائهم وفقاً للعناصر الدولية . وإذا كانت الكثافة السكانية تشكل الخطر الأول على حاضر مصر ومستقبلها فإن مواجهة الخطر لا تكون بحجب الجنسية عن فريق من الأبناء . يرتبطون ارتباطاً عضوياً بالجماعة المصرية والتفاني عن السبب الحقيقي وهو تزايد النسل جهلاً أو خوفاً وتكن تشبيه ذلك ببرجل يدين أراد إنقاذ وزنه فقط ذراعاً بدلاً من مواجهة السبب الحقيقي لبائته.

ياخذ من نعمه.

أما الحجة المستمدة من النشأة القومية وبث الشعور بالولاء لدى المولود فإن من شأنها في الواقع تدعيم دور الأم وليس العكس . فالأمر في التي تتولى تنشئة الطفل في سنواته الأولى وهي السنوات التي أثبت علم النفس أن الطفل يتشكل فيها من الناحية الوجدانية وتحدد فيها مشاعره وميوله.

أما الرأي القائل بأن السباح لآم ينقل جنسيته بمجرد أن الأبناء . من شأنه تشجيع ظاهرة الأبناء غير الشرعيين . فهو يفترض أن دخول المولود في الجنسية المصرية بشكل سببا دافعا لانجاب الأبناء بأي لمن ، وهو افتراض غير كريم تدحضه قيم الجماعة المصرية وأخلاقياتها.

وأخيراً فإن القول بوجوب منع ازدواج جنسية أبناء الأم المصرية المولودين لآب أجنبي نظراً لاحتمال دخولهم في جنسية الأب لا يتفق مع السياسة الصريحة والمعلنة للمشروع المصري. فمن المعلوم أن تطبيق تشريعات الجنسية المصرية المتتالية كان من شأنه نشوء حالات عديدة لازدواج الجنسية. وذلك نتيجة لثبوت الجنسية للأبناء المولودين لآب مصري بالخارج جيلاً بعد جيل رغم دخولهم في جنسية الدول التي ولدوا بها. بل أن نص المادة ١٠ / ٣ يقضي بالسباح للنصر الذي يتجنس بجنسية أجنبية بالاحتفاظ بالجنسية المصرية.

وهكذا فإذا كان المشرع المصري لا يبخل بالجنسية المصرية على أبناء المولودين المولودين بالخارج جيلاً بعد جيل حتى ولو انقطعت صلتهم بمصر. بل لا يبخل بها على من يتجنس بجنسية أجنبية فلماذا يبخل بها على أبناء الأم المصرية حتى المولودين منهم في مصر إذ أن جنسية الأب أجنبياً ؟ أن مركز هؤلاء الأبناء لاشك أقوى من مركز أبناء الأب المصري المولودين بالخارج في ضوء أحكام القانون الدولي. إذ أنهم ميلادهم أو استقرارهم بمصر يستحق لهم الرابطة الفعلية التي هي أساس الجنسية على عكس أبناء الأب المصري المولودين بالخارج إذ ستفصل الرابطة بينهم وبين الجماعة المصرية نتيجة ميلادهم بالخارج جيلاً بعد جيل.

وهكذا فلقد دعا د. فؤاد رياض إلى ضرورة تعديل قانون الجنسية المصري ليكون نصه يكون مصرياً من ولد لآب مصري أو لآم مصرية.



لا يمكن فصل الطائفية في أية مرحلة من مراحلها عن
الاستعمار - لهر الذي غذاهما إن لم يكن خلقها وهو الذي
اتخذ منها أداة سياسية يعتمد بها وجوده
د. جمال حمدان

الغرب

والمسألة الطائفية

في مصر

وإذا كان الإلحاق الاقتصادي هو
الهدف الرئيسي من علاقة الغرب
بنا. فإن «التجزئة» كانت الآلية
التي يتم بها هذا الإلحاق. تلد مروت
هذه التجزئة من خلال محورين: أولهما
أفقي، وذلك بشق المجتمع المصري أفقياً،
وأحداث ما يمكن تسميته بالانقسام الحضاري
بين نموذجين في التطور والتنمية أي بين نخبة
حاكمة مرتبطة بالغرب وتعتبر امتداداً له
لتحقيق مصالحه وبين جماهير المصريين.
ثانيهما رأسى، وذلك بشق الجماعة
الوطنية على أساس طائفي إلى
مسلمين وأقباط.

تناولنا في دراسة سابقة لنا نشرت
بمجلة القاهرة في يوليو ١٩٩٤ بعنوان:
المسار التاريخي لمخطط اللحاق-
التجزئة للمنطقة العربية؛ حالة
مصر (المراحل التاريخية التي مرت بها
التجزئة الرأسية منذ القرن الثامن عشر وحتى
وقتنا الراهن وسوف نركز هنا على
الاستراتيجيات التي وضعها الغرب في سبيل
تنفيذ آلية التجزئة وخاصة محورها الرأسى
المتعلق بشق الجماعة الوطنية على
أساس طائفي إلى مسلمين وأقباط
والتي يمكن حصرها في الآتي:

- ١- استراتيجية الرعاية المعهية.
- ٢- استراتيجية الاقتناص والتفكيك.
- ٣- استراتيجية تدويل مصر.
- ٤- استراتيجية التفتيت والغزو من
الداخل.

- ٥- استراتيجية التوسع.
- أولاً: استراتيجية الرعاية
المذهبية:

مع ضعف وترهل الدولة العثمانية وعدم
قدرتها على إدارة ولاياتها المتعددة والمتشعبة
منحت الدولة العثمانية القوى الأوروبية
الصاعدة ما يسمى «بالامتيازات
الأجنبية» حيث قدمت إلى التجار
الأوروبيين حقوقاً وامتيازات خاصة كانت في

لا يمكن فهم دور الغرب في علاقته بالمسألة الطائفية في مصر دون
الاقتراب من السياق التاريخي الذي وفد فيه الغرب إلينا. كذلك فهم السبب
الأساسي والدافع الرئيسى لظهوره، وخاصة أن علاقته (الغرب) بالمسألة الطائفية، التي في
مجملها سلبية، كانت الذريعة التي تحقق له القوم إلينا والبقاء على أرضنا في مرحلة
سابقة، والتدخل في شئوننا في مرحلة لاحقة.
ويمكن القول إن «الإلحاق الاقتصادي» هو السبب الأساسي والدافع الرئيسى لظهور
قوى الغرب إلينا. فالقوة الأوروبية الصاعدة منذ منتصف القرن السادس عشر كانت تبحث
لها عن وحود اقتصادي وسياسي خارج حدودها، حيث غدت بحاجة إلى أمرين: المواد
الأولية الخام اللازمة للصنعة، والأسواق لتصريف إنتاج هذه الصناعات ولتحقيق ذلك عملت
القوة الأوروبية الصاعدة على أن تدعم في المنظمة الاقتصادية الأوروبية. بإجراء تكييف
للبنية الاقتصادية الاجتماعية المحلية الوطنية وفق متطلبات الصناعات الحديثة للرأسمالية
الأوروبية.

سمير مرقس

أولا،

استراتيجية

الرعاية

الذهبية

بدء الأمر بمثابة تسهيلات يمنحها السلطان العثماني من جانبه إلى التجار الأجانب. ثم اكتسبت هذه الامتيازات سمعة الاغاثيات الثنائية. وولدت أول اتفاقية من هذا القبيل في عام ١٥٢٥ بين السلطان سليمان القانوني وفرنسيس الأول ملك فرنسا ولم يحصل الفرنسيون بموجبها على حق التجارة فحسب. بل وعلى حملة من الامتيازات الأخرى أيضا. إذ أصبح باستطاعة سفن سائر الأمم دخول الموانئ العثمانية تحت حماية العلم الفرنسي فقط. وصنع الزوار الفرنسيون حرية زيارة الأماكن المسيحية المقدسة والإعراش عليها وحرية ممارسة طقوسهم الدينية.

وتوالى منح الامتيازات الأجنبية لدول أوروبية أخرى: لبلجيكا في سنة ١٥٧٩. ثم لهولندا سنة ١٥٩٨. وروسيا سنة ١٧٠٠. ثم للسويد سنة ١٧٢٧. ثم نابولي سنة ١٧٤٠. ثم للدانمارك سنة ١٧٦٥. ثم لاسبانيا سنة ١٧٨٣. ثم للولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٢٠. ثم لبلجيكا سنة ١٨١٣. ثم لبرتغال سنة ١٨٤٨. ثم لليونان سنة ١٨٥٤.

وبدأ الأوروبيون يبحثون ما يتمتعون به من امتيازات لا يتمتع بها معهم من السكان المحليين فاعترضهم من الضرائب واشتروا من سلطة الحاكم التركية الشرعية. ثم بدأ الأوروبيون يتمتعون بغير المسلمين حيث نهجوا ما سمي «بالرعاية الذهبية». وذلك بعد رعايتهم. بالإضافة إلى الأجانب المقيمين في المنطقة إلى غير المسلمين بحيث ترعى كل دولة أوروبية مجموعة من غير المسلمين وذلك حسب التوافق المذهبي. فمثلا رعت فرنسا من ينتمي إلى المذهب الكاثوليكي.

على أن الثالث أن الاقباط في مصر قد أصرحوا عن التعاون أو الاستفادة من التوسع التجاري

الأوروبي كما أن بيوت التجارة الاوروبية عندما بحثت عن عناصر عمل كوكلاء وتراجمة ومقاولين للتجار الفرجية. اختارت في الأساس- وفي مصر - أن تستعين باليهود. كما كان للكنيسة القبطية موقفا الحامس تجاه أي محاولة لبسط أي نفوذ مذهبي خارجي عليها.

ان خط تطور القبط في العصر العثماني وحتى نهاية القرن الثامن عشر اتخذ منحى مغايراً لخط تطور بعض الجماعات المسيحية في المشرق العربي. فان هذا الخط الآخر كان مقدرا له أن يتطور. وبعد دخول الرأسمالية الأوروبية في مرحلة الامبريالية، ليكرس مفهوم الأغلبية الدينية. وذلك بما يسمح لهذه الأقلية أن تتمحور على ذاتها على أسس طائفية أو عرقية أو سلافية (الثنية) ، ثم بما أدى بعد ذلك إلى ظهور نزعات تدعو الطائفة إلى إقامة أوطان قومية على أسس دينية. لقد حدث ذلك في المشرق العربي ولكنه لم يحدث في مصر.

ثانياً:

استراتيجية

الاقتناص

والتفكيك

بعد فشل تطبيق استراتيجية الرعاية الذهبية، طرح الغرب استراتيجية جديدة يكن وصفها باستراتيجية الاقتناص والتفكيك وتعني التفجير المذهبي لاقباط مصر وخلق مناخ من الجدل العقائدي بين المسيحيين والمسلمين وتفكيك الكنيسة القبطية الوطنية وكانت الإرساليات التبشيرية هي المنوط بها تنفيذ هذه الاستراتيجية.

ومن المعروف تاريخياً أن أول قدم للإرساليات إلى مصر كان في القرن السابع عشر حيث نجح الفرنسيون بموافقة الباب العالي في إقامة إرسالية كاثوليكية في صعيد مصر، وأقام الجيزويت إرسالية أخرى في القاهرة. وكان الهدف الأساسي لها تهيئة الإرساليين في ذلك الوقت

حسب مسعود شاه هو استمالة القبط الأرثوذكس. ولكن جهود المرسلين لم تفلح في استمالة أعداد تذكر من القبط الأرثوذكس واستنزفت المحاولات في أربعينيات القرن الثامن عشر حيث تكررت المحاولات لكن يعترف بابا الاقباط بسيادة كرسى روما على الكنيسة المصرية في مقابل بسط الحماية على القبط ، إلا أن ذلك لم يتحقق قط.

ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر ظهرت حركة الإرساليات ظهورها الواضح حيث دخلت حسب ما يذكر طارق المشوي في ركاب رأس المال الغربي الذي تدفق بعد كسر معاهدة ١٨٤٠ لاستحار الدولة التي كان أنشأ محمد علي ، حيث دخلت الإرسالية التبشيرية الأمريكية والإنجليزية في ظل الامتيازات الأجنبية. ومن مؤازرة قناصل الدول وغيرها.. وحسب تعبير الأب قنوتاي، لقد وفدت هذه الإرساليات في ظلها السيطرة الغربية، والثبات أن هذه الإرساليات لم تتعج في الاستمرار في البقاء في مصر إلا تحت أعلام جيش الاحتلال وفي أعقاب جنوده.

لقد كانت هناك علاقة وثيقة بين أعضاء البعثات التبشيرية والدول التي أنشأتها فعلى سبيل المثال نذكر كيف لجأ القنصل الأمريكي بالقاهرة إلى قياس шаير المصري عقب الأحداث الطائفية عام ١٩١٠. وذلك بأن أرسل خطابه إلى عشرين من الأعضاء البارزين للبعثة التبشيرية الأمريكية للإفادة عن الأوضاع السياسية والدينية لدى جيرانهم. وقد أورد القنصل ضمن تقريره إلى الحاكم الأمريكية نموذجاً للخطاب الدوري الذي أرسله لأعضاء البعثة التبشيرية في مصر جاء فيه:

«سوف أسعد كثيراً، في الوقت الذي أتقن فيه من خدمة حكومتنا إذا أرسلت لي خطاباً عاجلاً تصف فيه حالة الشعور العام لدى جماعة المواطنين لديهم».

هل هي نفس الحالة التي كانت عليها مثل سنوات ، أم أن شعور الكرايمية بين الطوائف المختلفة قد ازدادت حدته مؤخرًا؟

هل لديك أية دلائل تشير إلى وجود نزوح من التعصب؟

هل هناك زيادة في الكرايمية نحو الانجليز عما كانت عليه؟

هل توجد اعتقالات أو مناعب متوقعة إذا سارت الأمور على ما هي عليه الآن؟».

القنصل الأمريكي يسأل أعضاء البعثة التبشيرية الأمريكية في أسيوط والفجالة وبنى سويف وطنطا عن الشعور العام بين الطوائف بعد الأحداث الطائفية

وحادث درود متنوعة للقنصل الأمريكي ردا على خطابه، من أسيوط والفجالة، وبني سويف وطنطا... تصف الأوضاع في كل مكان من هذه الأماكن. لقد اتجه نشاط الإرساليات وحسب أنهم سيف يوسف إلى العمل على احتواء المؤسسة الدينية الوطنية للقبض وتفكيها وذلك باقتناص القبط بشتى الطرق، وإثارة التفرقات العقائدية بين المسلمين والمسيحيين.

داخل الدولة العثمانية، وتطورت تلك الرعاية لتصبح استعمارية على ما هو أبعد من الاختلاف في الدين وإن كان هذا لم يحدث تاريخيا بالنسبة للأقباط. كانت الفكرة الأساسية التي مثلت جوهر سياسة كرومر هي النظرة إلى مصر كمجموعة دولية تتكون من مجموعات عديدة من السكان المسلمين والمسيحيين والأوروبيين والاسبويين واليهود. وهذه هي الفكرة التي عبر عنها كرومر نفسه في الفصل الأخير من كتابه: «مصر

تفادى ذكره المصريين». وهو عندما يطمس هذا الوجود المصري ألفا يريد أن يطمس لدى المصريين الوجود الوطني في مصر. ويصبح الجميع جاليات وجاعات ليس لواحد منها وجه أصالة على غيره. وليس لبعضها رابط وطني يجمعها».

فكان لا مفر من تفتيت الجماعة الوطنية المصرية إلى جماعات صغيرة لا يربطها رباط وطني واحد. وبهذا التفتيت تبدو الكتلة السكانية الأوروبية كمجموعة من ضمن جماعات المجموعة المصرية وتستقر بهذا على وضع منطقي ومريح في إطار الهيمنة الأوروبية

ثالثا: حماية الأقليات الدينية في مصر

تاريخيا لقد كان من ضمن المبررات التي جا، على أساسها الاحتلال الإنجليزي إلى مصر مبرران: الأول: حماية المصالح المالية للغرب الرأسمالي آنذاك.

الثاني: حماية الأقليات الأجنبية والدنيئة في مصر: وكانت الدول الأوروبية قد مارست ضغوطا قوية على الدولة العثمانية باسم المسيحيين الموجودين فيها. وسهلت الدولة العثمانية للدول الأوروبية مساعيها، حين عملت على تصنيف رعايا الدولة العثمانية إلى صنفين هما المسلمون والطوائف.

واستعملت الدولة العثمانية نفسها كلمة الطوائف لتعني بها الأقليات المسيحية، إلى حد أنها أصدرت «نظام الملل» الذي يمنح امتيازات معينة للرعايا المسيحيين في المشرق العربي. وتطورت الدولة العثمانية إلى هذه الامتيازات بوصفها تنازلات للدول الأوروبية. وكان من الطبيعي في ظل هذه النظرة أن نشأت رعاية دولية رسمية للأقليات الدينية

المجديدة، عندما تحدث عن مستقبل مصر كما يراه. وصور فيه مصر على أنها ليست وحدة سياسية واحدة، وإنما تتكون من جماعات منفصلة عن بعضها. وتمثل في المسلمين والمسيحيين والأوروبيين والاسبويين والافريقيين، وقال ان الحكم الذاتي لمصر لا يتصور أن يكون عمليا أو قابلا للتحقيق بغير إضار بمصالح أي من هذه المجموعات، إلا إذا قام على أساس أنصهار القاطنين في مصر كلهم في كيان حكومي واحد وأسمى مصر مصر الدولة» وقال أن هذا الأمر قد يستغرق سنين أو أعياالا، وأنه ما لم يحدث فإنه يتعين على الجبل الصاعد من المصريين، أن يكون أكثر حكمة وبعد نظر فيقبل التعاون مع الأوروبيين ويعلق أ. طارق البشري على ما سبق بقوله: ويظهر من ذلك أن كرومر كان يروق له أن يصور مصر على أنها ليست أمة أو جماعة سياسية متميزة، وإنما هي عدد من جماعات الجاعات السياسية المنفصلة بعضها عن بعض، وهو في تعداد هذه الجماعات

رابعا:

استراتيجية التفتيت والغزو من الداخل

عنت إسرائيل بعد أن استقرت ككيان استيطاني في قلب المنطقة العربية بالعمل على تفتيت المنطقة ومواصلة الدور الذي كانت تمارسه قوى الاحتلال الغربية قبل استقلال دول المنطقة.

وعنت الولايات المتحدة الأمريكية البروتة للقرى الاستعمارية التقليدية: الإنجليزية والفرنسية، بالعمل على غزو وطننا من الداخل وتوافق كل منها مع الآخر إسرائيل



د. يوسيف لبب رزق



أبو سيف يوسف



طارق البشري

والولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ بداية الحسنيات تجد مجموعة من الرسائل المتبادلة بين القادة الإسرائيليين بن جوريون وموشي شاريت والياهو ساسون بشأن تزقي لبنان ليكون البداية لتزقي باقي دول المنطقة وتعكس الحطة الصهيونية للشرق الأوسط في الشائعات رؤية النظام الصهيوني لتقسيم المنطقة بأكملها إلى دولات صغيرة على أسس عرقية وطائفية وعرقية صغيرة تكون متنافرة ومتصارعة بحيث تكون إسرائيل هي الضياء فخركتها ولصراعاتها مثلما حدث في لبنان وإعادته مع الأقليات الكردية في العراق وكذلك السنة في سوريا والعراق وكل من الدرزي والشيعية والطغربين وغيرهم بحيث يكون الكيان الصهيوني ذاته في حجم معقول بين هذه التجمعات البريلة. وعن مصر نصت الحطة على أن تجهز مصر إقليميها إلى مناطق جغرافية متميزة هو الهدف السياسي لإسرائيل مستغلين الانقسامات بين المسلمين والأقباط.

وفي نفس التوقيت تقريباً سنة ١٩٥٧ طرح جون فورستر والاس وزير الخارجية الأمريكية شعار «الغزو من الداخل» لضرب مصر عهد الناصر آنذاك، وتم تطبيق هذا الشعار من خلال حملات موجهة «تركز على تخويف الناس» بهدف «ضرب الوحدة الوطنية» (كما جاء على لسان جمال عبد الناصر في وقائع محضر اجتماع لجلس الوزراء عقد برئاسة جمال عبد الناصر في ٥ فبراير ١٩٥٧ وكما ذكره أ. محمد حسنين هيكل في كتابه سنوات الغليان).

لقد كانت حملات التشكيك على الجانبين الإسلامي والمسيحي هي الوسيلة التي اعتمد فيها استراتيجية «الغزو من الداخل» الأمريكية من خلال الاتهامات الموجهة والكتب التي كتبت في هذه الفترة. ويذكر أ. هيكيل كيف أنه على الجانب الإسلامي جرى افتعال ماركات وهمية بين القومية الغربية وبين الإسلام ومعارك أخرى بين التحول الاجتماعي وبين التقاليد الإسلامية وعلى الجانب المسيحي التشكيك في اختيارات النظام وإسلاميته.

وفي هذا الإطار يمكن أن نرصد كتابين صدرتا في هذا الوقت يعكسان مدى الاهتمام الغربي بالمسألة الطائفية كذلك الترويج لأفكار معينة في الأوساط الثقافية، الأول :

العربية المناوئة للنفوذ الأمريكي والغربي عامة.

خاصاً: استراتيجية التوسع والتدخل في ظل الشرعية الدولية؛ عقب تفكك الاتحاد السوفيتي تحول الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي إلى صراع بين الغرب وبقية العالم وحتى القولة التي عبر عنها في رؤية مكتشفة صموئيل هانتنجتون في دراسته الهامة «صراع الحضارات» والتي تعكس رؤية المنظومة الغربية الماصرة وطبيعة أهدافها وممارساتها الدولية التي سوف تتبعها بعد انهيار نظام القطبية الثنائية حيث تستبدل العدو الشيوعي بالعدو الديني / الحضاري.

وفي سبيل ذلك سعت القوة الغربية المنتصرة إلى تنفيذ ما يسمى «باستراتيجية التوسع» والتي تقوم على أربعة محاور هي ما يلي:

- ١- تقوية جماعة ديمقراطيات السوق الرئيسية بوصفها قاعدة التوسع.
 - ٢- تشجيع ودعم اقتصاديات السوق والديمقراطيات الجديدة.
 - ٣- مواجهة عدوان الدول المعادية للديمقراطية ونظام السوق.
 - ٤- مواصلة سياسة المعونة الإنسانية واستخدام مظلة حقوق الإنسان للتدخل بهدف إقامة أنظمة ديمقراطية واقتصاديات السوق.
- يلاحظ الربط بين الديمقراطية ونظام السوق، فالديمقراطية التي يسمى الغرب إلى تحقيقها ليست هدفاً ذاتياً وإنما هي وسيلة لتفريق المناخ الآمن اللازم للحصول على أكبر فائدة ممكنة من تحقيق نظام السوق الذي من شأنه ضمان استمرار الهيمنة على شعوب العالم. وذلك لضمان استغلال مختلف

كتاب «الثورة العقائدية» في الشرق الأوسط لمؤلفه ليونارد بانيدر. هو يحاول أن يرسم خريطة التيارات الفكرية للمنطقة في الأربعينيات وما بعدها، حيث يجده يرسم ملامح الانقسام الفكري في بنية العقل العربي، وانقسام المثقفون إلى سلفيين، ومترعيرين وسلفيين مستغربين.

أما الكتاب الثاني فهو كتاب «الأقلية الوحيدة» لادوارد واكين والذي صدر في نهاية الخمسينيات ويتحدث فيه عن الاقليات والكنيسة القبطية ويعمل جاهداً على مدى صفحات الكتاب على تحريك ما اسماء بالمسألة القبطية ويقول أ. طارق البشري عن هذا الكتاب: أنه صدر في سياق تاريخي من تصاعد حركة القومية

تكوينات محاولات
الغرب للتحرك
بالحل الاقليات بسمطة
حرسى روما على
الكنيسة المصرية
من أجل تفكيك
الكنيسة الوطنية
وخلق مناخ من التحد
العقائدي

ذلك وتعدّد الجلسات في مجلس الشيوخ لمناقشة وضع الاقباط في مصر وبلغ بربط تدفق المعونات الأمريكية بتحسين الوضع الطائفي في مصر. الخ. وجدير بالذكر أن مصطلح «أقلية» ظهر متأثر من المفهوم الأوروبي للدولة- الأمة. في مطلع القرن التاسع عشر للدلالة على الطوائف المسيحية والمذاهب الإسلامية غير السنية في الشرق الأوسط. وكان هذا المفهوم يسهل كثيرا للأغريب والمراهنات الدولية، حسب د. جورج قرقم.

لا شك أن الأمر جد خطير ولكنه يؤكد على أن هدف ضرب الجماعة الوطنية هو أحد الأهداف الاستراتيجية للغرب على مدى القرون الماضية منذ بدأ يعرف طريقه إليها «فالتجزئة» تكنه من تحقيق «الانحياز الاقتصادي» كما أوضحنا سلفا. ولكن المآزق الذي يدهم كثيرا الموقف الغربي هو حدوث ما يهبر تحركات الغرب ولعلنا نذكر ما أثارته تصريحات المرشد العام للأخوان المسلمين ونظيرته للاقباط كذلك أحداث العنف الطائفي المتكررة.

ويعد: إن التحدي الذي تواجهه هركيف تعمل مكونات الجماعة الوطنية معا على تجاوز المآزق التاريخي الراهن فيما يتعلق بالمسألة الطائفية «ابتكار صياغة جديدة مبتكرة على أرض المواطنة والمساواة» تستطيع أن تحل مشاكل وهوم الاقباط الأمر الذي من شأنه تفويت الفرصة على الاستراتيجيات الغربية في ضرب وحدة الجماعة الوطنية المصرية.

والتعبير حسبا أوضح أصله فرنسي واستخدم على نطاق واسع أثناء فترة الاقتسام الأمريكالي لأفريقيا والدولة العثمانية. ويتم تصنيعه الآن وفقا لتأرييس عصرية. وفي حالة تطبيقه.. نجد المسألة جاهزة للاستخدام لاضفاف أي مظاهر مقاومة. في العراق المسألة الكردية وفي السودان مسألة الجنوب، في دول المغرب العربي المسألة البربرية أو الأمازيغية.. إلى آخر المسائل التي تتفخ فيها الدولة صاحبة المصالح».

ومع تحفظنا على أن يوضع الاقباط ضمن ما سبق فإن هذا لا يمنع من وجود بعض الهوم التي يعاني منها الاقباط ولكننا نرى أن تجاوز هذه الهوم إنما يكون على أرض المواطنة والمساواة وهرجعية الدستور وبالأليات السياسية الطبيعية.

وليس صدف أن تتلقف أجهزة الإعلام الأمريكية والإسرائيلية ما يشار حول الاقباط وتعمل على تنظيم حملات ضخمة تتناول ما يتعرض له الاقباط، بل يصدر عن الخارجية الأمريكية تقرير حول

المناطق كأسواق مستهلكة ومصادر للمواد الخام.

وفي هذا الإطار يوضح المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي، في دراسته المهمة إعاقاة الديمقراطية (كيف توظف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منتظم دعوة «حقوق الانسان» لاضفاء الشرعية على سياستها الخارجية وتقرير أهدافها وتقنين حق التدخل في شئون دول العالم الثالث وتكيل ميكالين في التعامل مع هذه الدول. يضاب إلى ما سبق كيف يتم توظيف هيئة الأمم المتحدة في تسهيل التدخل وذلك بتقديم مظلة الشرعية الدولية لهذا التدخل، هذا في الوقت الذي فقدت فيه الأمم المتحدة فعاليتها كمنظمة دولية مستقلة.

وفي هذا السياق صدر إعلان الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية واثنية ولغوية في ديسمبر من سنة ١٩٩٢ حيث ينص هذا الإعلان على توفير الحماية الدولية للأقليات. وانطلاقا من هذا الإعلان نشطت فعاليات كثيرة تدافع عن حقوق الاقباط في مصر محليا وخارجيا ومع تقديرنا الكامل لداووق ونوايا هذه الفعاليات فإن الأمر يحتاج إلى دراسة متأنية لما سوف يترتب على هذه الجهود والتي تصب في النهاية في التعامل مع الاقباط باعتبارهم أقلية مستقلة عن الجماعة المصرية الوطنية وليسوا مواطنين مصريين كاملي المواطنة.

إن هذه الجهود تتكف معا في لحظة واحدة في اتجاه ما أسماه د. يونان لبيب رزق مؤخرًا «صناعة المسألة القبطية»



عماليات

- عزيزى العامل المصرى: «القطاع الخاص فى الأصل حرية الاستئجار والفصل □ ألعيب العولمة والتنظيم
- ترويض التنظيمات النقابية لتحويلها إلى مكاتب للخدمات والسياحة
- كيف ندعو إلى التعددية السياسية ونخوف من التعددية النقابية؟

هذا النظام.الحاصل أن هذا كله مفتقد، بحيث أن الجماهير- خاصة وأن نسبة كبيرة من القوى العاملة نشأت فى ظل نظام اقتصادى -اجتماعى مختلف قام الاختلاف- لم تعد تعرف أصول اللعبة ولا ما هو حق لها وواجب عليها، ولا السبيل إلى التعامل الواضح مع الادارة فى ظل آليات السوق.

الجمع بين الحسنيين

وأذكر أنه حدث منذ عدة سنوات ، عندما بدأت هوجة نشاط القطاع الخاص فى الثمانينات ، أن استقال قريب لى من عمله المهني فى إحدى شركات القطاع العام والتحق بالعمل ملاحظا لبناء فى إحدى شركات المقاولات الخاصة والفرحة تقمره بالمرتب الكبير الذى يحصل عليه من عمله الجديد ، لاعنا سنوات الجذب التى عاشها فى القطاع العام. وبعد سنوات قليلة وعندما بدأ

محمد جمال إمام

كان للقطاع الخاص «مطلق الحرية» فى فصل العاملين لديه بدون ضوابط مرجعه إلى أنه على الرغم من أن عملية التحول إلى اقتصاد السوق تجري على قدم وساق منذ عدة سنوات، فإنها تتم بطريقة عشوائية وفى غيبة اطار مفاهيمى صريح وواضح لا يخلط ما بين آليات السوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبين مفاهيم ومبادئ نظم اقتصادية وسياسية أخرى مختلفة عنها بالأساس وبحيث لا يخلق تنشؤا فى أذهان الجماهير بشأن الحقوق والواجبات فى النظام الجديد بشأن حدود التعامل ما بين أطراف

فى رسالة إلى «بريد الأهرام» (أواخر شهر مايو الماضى) يشكو «بعض العاملين بجامعة ٦ أكتوبر» من أنهم قد فوجئوا منذ أيام بتعليمات شفوية لبعض بتقديم اجازات بدون مرتب ولل بعض الآخر بتقديم استقالاتهم بدون إيدأ «أسباب ويدون سابق إذار مع العلم بأن معظمنا يعمل بقرارات تعيين أو يعقود ومؤمن علينا». ثم تصل الرسالة إلى تساؤل مشير للدهشة حين تقول: «ولنا نعامل هل القطاع الخاص له مطلق الحرية فى إجبار العاملين على تقديم الاجازات والاستقالات أو فصلهم بدون ضوابط؟». ثم بنهون رسالتهم بالقول «ونرجو الإفادة بما هو التصرف الصحيح الذى نتبعه لضمان حققتنا؟».

وما من شك فى أن التساؤل حول ما إن

الكساد يذهب في سوق المقاولات ، أعلن صاحب الشركة لعدد من الملاحظين ذوي الأجور المرتفعة، ومنهم قريبي، أنه سيستغني عنهم لأنه يستطيع «أن يفك الواحد منهم بثلاثة من خريجي كليات الهندسة المتخطلين عن العمل». وقد كان ، ولم يصدق قريبي نفسه وقد أصبح معطلا عن العمل، كان يتصور أن يتقوده أن يجمع بين أجر القطاع الخاص الكبير والأمن الوظيفي للقطاع العام، والآن يقولون أنك لا تستطيع أن تحتفظ بالكفكة وأن تأكلها في الوقت نفسه، والجمع بين الحسينين شرف لا يتاله حتى المجاهدون في سبيل الله.

وقد يكون من المفيد أن نذكر الذين لم يعيشوا في ظل القطاع الخاص الأصيل قبل أن تبدأ ثورة ٢٣ يوليو مسيرتها النضالية بإصدار مجموعة قوانين لحماية حقوق العمال. وقبل أن تبدأ في تقصير المصالح الرأسمالية الكبرى ثم تأميمها وينا القطاع العام، وإلى الذين تنقل عليهم قراة الأدبيات الاقتصادية وأخبار النشاط العمالي الأجنبي القليلة التي ترد في وسائل إعلامنا، نذكرهم ببعض المسائل البديهية التي لا بد وأن يعوها جيدا ونحن مقبلون على عهد من السيطرة الكاملة لنشاط الأعمال الخاص وآليات السوق التي لا ترحم.

دعهم يعمل ، «دعه يفر»

المبدأ الأساسي المشهور الذي قامت عليه الرأسمالية وهو «دعه يعمل، دعه يفر» (أو بالمأوسفة المصرية الحالية «دعه يفر»، يعني العمل على ضمان حرية الحركة الكاملة لصاحب رأس المال. فالمشروع الخاص قام أساسا بهدف تحقيق الربح الأقصى لصاحب رأس المال. وكما سبق وأن أشرنا في مقال سابق إلى قول رئيس مجلس إدارة شركة دابر الكورية إن وظيفته هي أن يقيم وسائل الإنتاج ويخلق فرص العمل ويعقق الأرباح، وليس توفير الأمن الاجتماعي للعمال. ومعظم المعاجم الاقتصادية الأجنبية تجمع على تعريف الرأسمالية بأنها، من الناحية النظرية ، النظام الاقتصادي الذي يمتلك فيه الأفراد بصفتهم الخاصة رؤوس الأموال، معتملة في وسائل الإنتاج، وتكون لهم الحرية في ممارسة نشاط الأعمال

وتحقيق الأرباح والعمل بحسب ما يترأى لهم بدون تدخل من الدولة؛ رغم أن الدولة تتدخل من الناحية العملية لتصبح مثالب هذا النظام، كما تعرف هذه العاصم «المشروع الخاص» بأنه النظام الاقتصادي الذي يكون فيه الأفراد أحراراً في قلق رأس المال وتنظيم أعمالهم حسبما يترأى لهم شريطة إطاعة قوانين معينة تستهدف حماية المجتمع من التضرر بفعل تصرفات الأشخاص الشرهين عديمي الأمانة. ومن بين الحريات التي كان هذا النظام في صورته الأصلية يكفلها لصاحب رأس المال حريته في استئجار العمال وقضهم بحسب حاجة العمل التي يحددها هو في ضوء مصالحه الخاصة. وفي البداية ، لم تكن هناك أية قيود على حرية رب العمل-، ولاحظ هنا تسميته من قديم الأزل «رب» العمل وهي تسمية لها دلالات «رب» في الاستئجار والفصل». وعندما اشتد ساعد التنظيمات النقابية في النصف الثاني من القرن الماضي وبدأ العمال يتمرّدون على طغيان أرباب العمل. ويظهرون ويضربون مطالبين ببعض حقوقهم وتحسين أحوالهم، لجأ الرأسماليون إلى استيراد العمال من بلدان تعاني من فائض في العمالة. وكانت البداية في هذا الصدد محاولة استيراد شمال فرنسا للعمل في بريطانيا. وكانت هذه المحاولة هي التي نهت القيادات النقابية إلى أهمية وحدة الصف العمالي العالمي، وحفزتهم على البدء في تشكيل منظمات نقابية دولية تفق في وجه تحركات أرباب العمل التأمرية

وتتنسق حركات التضامن ما بين عمال مختلف البلدان. ومع اشتداد ساعد الحركات السياسية الاشتراكية في أوروبا الغربية، وتحالفها مع التنظيمات العمالية ، ووصلها بغضها إلى الحكم، بدأ بناء منظومة قوية من القوانين التي تحمي أوضاع العمالة، بمؤازرة من منظمة العمل الدولية وترسانة معايير العمل الدولية التي أصدرتها المنظمة على مر السنين منذ إنشائها في عام ١٩١٩.

وقد كان لي قريب يعمل في شركة سباهي للفزل والتسيج في الاسكندرية قبل التأميم، وعاصر سباهي الكبير مؤسس الشركة، وكان يتذكر دائما قوله بأعلى صوته وسط جموع العمال، إن الله يحكم في السماء، وهو والعياذ بالله، يحكم في شركته. وكان الرجل، رغم شططه في القول وجموح اختياره للتشبيه، متسقا مع الفكرة الأصلية للرأسمالية.

ويكن لي يريد معرفة المزيد عن تاريخ الرأسمالية في مصر قبل تقليم أظفارها بترسانة من القيود الاجتماعية، أن يرجع إلى مذكرات القائد النقابي الراحل فتحي كامل، لشهد صفحات مؤلمة من معاناة العمال المصريين في الثلاثينات والأربعينات.

الأعياب العمولة

ومن المثلث للنظر في حركة المنشآت الصناعية من بلد إلى آخر، والتي نشطت في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، بحثا عن منافذ التسويق وحيث وراء الأسواق الكبيرة والواعدة مستقبلا، ووراء الأيدي

صنعت التنظيمات العمالية في البلاد

القائمة وراء اختلال حركة

رؤوس الأموال إليها

العاملة الرخيصة التي تخفض من تكلفة الانتاج وتحسن من القدرة التنافسية للنشأة في ظل العولمة الاقتصادية ذلك التعبير الشائع في كثير من الكليات التي تتناول هذا الموضوع، ألا وهو أن البلد الغفلى الذي انتقل اليه مصنع ما يتميز بوجود وفرة من العمال «غير المنظمين نقابيا» أي غير المنضمين إلى عضوية نقابات عمالية. وهذه المنشآت تبني في هذا الصدد عما يحقق مصالحها ويتفق مع فكرها، فهي لا تريد تنظيمها نقابيا يفرض عليها قيودا ويطلبها بدفع أجورٍ عادلة لعمالها وتوفر كافة أشكال الحماية الصحية والاجتماعية لهم، بما يتقل كاهلها بأعباء مالية إضافية تحد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ومن هنا خان وجود وفرة من أمثال هؤلاء العمال غير المنظمين نقابيا بعد من بين الحوافز القوية لاجتذاب تلك المنشآت الانتاجية المعلقة إلى مواقع عمل جديدة بعيدة عن مواقعها التقليدية التي تكبل النقابات حرية حركتها فيها.

وغالبا ما تنتقل هذه المنشآت إلى مناطق الجذب الاستثماري التي تشنها بلدان العالم الثالث في مناطق يعم فيها الفقر المدقع بهدف تنميتها، وتنمية الاقتصاد القومي من خلالها، عن طريق اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إليها بحملة عوارس من بينها وفرة الأيدي العاملة الرخيصة، وهي في معظم الأحيان أيدي عاملة تنتمي إلى أسر مدققة الفقر، والأجر الزهيد الذي يحصل عليه العامل الواحد منهم من المنشأة الاستثمارية الأجنبية يرفعه وأسرته درجات عديدة في سلم المعيشة المتدنية، بحيث أنه لا يجرؤ ولو لحظة على التفكير في اغضب المسيرين عن تلك المنشأة ومخالفة أهوائهم وتعاليمهم، فإذا كانت النقابة هي «الشيطان البغيض» الذي لا تريده الإدارة في مواقعها، فلتذهب النقابة إلى الحميم، رغم أن العمال بذلك يضعون رقابهم تحت رحمة الإدارة ويعيدون إليها «حقها المقدس» في «الاستثمار والفصل» خاصة وأن الإدارات الحكومية في تلك المناطق غالبا ما تأمل الاستثمارات الأجنبية وتتحاشى إغضابها.

ولا يغيب عن البال أن جوهر العولمة التي حاربت الولايات المتحدة من أجله بظراوة على مدى سنوات عديدة، ويمكن الرجوع في ذلك إلى أدبيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تسرد معارك الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية التي خاضتها حتى مع أقرب حلفائها وأصدقائها من أجل فتح الأسواق أمام التجارة العالمية بدون أية قيود - هو حرية المنافسة، والتي أسفرت شرستها في السنوات الأخيرة عن نقض ظهور التكتلات المالية والصناعية الضخمة والشركات عبر القومية (ديناميكيات العولمة) والبحث الدؤوب عن الوسائل التي تؤدي إلى خفض تكلفة الانتاج وتحسين القدرة التنافسية. ولا يخفى على لبيب أن أول بند في تخفيض تكلفة الانتاج هو أجور العمال ومزاياهم الاجتماعية والتأمينية. فبجعل الانتاج لا تستطيع أن تستغني عن الآلات ولا عن أحدث أنواع التكنولوجيا وعن البحث والتطوير وعن حوافز التسريع، ولكنها تستطيع أن تخفض العمالة لديها اعتمادا على التطورات التكنولوجية في الانتاج. وتستطيع بغضل ارتفاع نسب البطالة وتقليل أظافر الحركات النقابية أن تجبر العمال على التنازل عن كثير من مكتسباتهم، ومن أبرزها الحق في زيادة الأجور بما يتناسب مع حركة نفقات المعيشة وفي مخصصات الرعاية الصحية والاجتماعية والتأمينات الاجتماعية (تأمينات البطالة والعجز والمعاشات التقاعدية). والرأسمالية في كل ذلك تحصل بدأب على استعادة جوانب من حرياتها الأصلية التي فقدتها إبان اشتداد ساعد الحركة العمالية.

ولا تختلف في ذلك الرأسمالية الأمريكية عن الأوروبية، ولا الرأسمالية في البلدان المتقدمة صناعيا عن تلك التي تسمى بالبلدان المتحولة إلى اقتصاد السوق (الشيوعية سابقا). فالرأسمالية الألمانية مثلا تشكر من أن ارتفاع عنصر تكلفة العمالة الذي يقلل من قدرتها على التنافس في الأسواق، وتخطط في المرحلة الأولى لتخفيض مزايا الرعاية

الاجتماعية. وعدد كبير من بلدان شرق أوروبا يسبق البلدان الغربية في خصخصة مؤسسات التأمينات الاجتماعية، والقاء شيفوخة عمالها بين براثن شركات خاصة تتولى مستورلة معاشاتهم التقاعدية بعد أن باع بعضها أطفالهم الرضع في سوق النخاسة الأمريكية والولايات المتحدة الأمريكية بصدده خصخصة جميع نظم الرعاية الاجتماعية، وهلم جرا.

وقد أشرنا قبل شهرين إلى أن رئيس صندوق الاحتياطي القومي في الولايات المتحدة الأمريكية (نظير البنك المركزي عندنا) لا يستريح إلى وجود سوق عمالة ضيق يدفع الشركات إلى الحرص على توفير الأمن الوظيفي لعمالها حتى لا يجتنبهم منها شركات منافسة تعجز عن توفير حاجتها من العمالة من السوق المستقر. فالأمن الوظيفي بالنسبة له من العناصر التي تساهم في ارتفاع معدل التضخم، لأنه قد يفرى العمال بالضبط من أجل زيادة أجورهم، والأمن الوظيفي، عموما، لا المسائل التي يستريح إليها المشروع الخاص لأنه يحد من حرية حركته ويعطي العمال قوة ضغط تساعدهم في تحقيق مصالحهم.

حماية المصالح العمالية

هناك وسيلتان تستطيع العمال من خلالها أن ينافقوا عن مصالحهم وعقودهم بالقانون أو من خلال العمل النقابي. وقد أسفر تطور التشريعات العمالية في مصر عن مجموعة من القواعد التي تحمي العمال من مخاطر الفصل التعسفي وتحضرون لأهواء أرباب العمل ومنظماتهم الرامية إلى تعزيز مصالحهم الاقتصادية. ولتشريع المعمول به حاليا هو قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، فضلا عن قوانين أخرى تتعلق بالعمالين في القطاع العام وقطاع النسيج والمخارج وقطاع الاستثمار وقطاع الأعمال العام. ورغم العديد من الانتقادات التي توجه إلى أوجه القصور في تلك القوانين، فإنها تعتبر في نظر الرأسماليين المصريين الجدد ومنظري الجذب الاستثماري قيودا تحول دون انطلاق الاستثمار المحلي والاجتبي، ومن ثم فقد أعدوا مشروع قانون عمل جديد يقص إلى حد كبير

مؤمرا أمام فريق العمال في مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في جنيف خلال شهر يونيوه ليقول: حسبما نقل مندوب صحيفة «الأهرام» المصاحب لوفد مصر إلى المؤتمر: بالنسبة للاقتراح المقدم من مدير مكتب العمل الدولي إيجاد نظام طوعي لكي تضع الدول علامة اجتماعية على منتجاتها تؤكد أنه روعي في إعدادها الاتفاقيات الأساسية في مجال العمل، فإن هذا الاقتراح ولو كان طوعيا إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى عزل وحرمان الدول النامية من الانتفاع بزيادة تحرير التجارة. بالله عليكم ألا يدرك هذا القائد النقابي الهام أن هذه الاتفاقيات قد وضعت أساسا لحماية مصالح العمال، وأن هذا الاقتراح إنما يهدف إلى حماية عمال الدول النامية من استغلال الشركات عبر القومية حتى ولو كانت وراء مصالح الدول التي تداني من منافسة المنتجات الرخيصة المعالة لمنتجاتها الغالية المعالة ولماذا يقطع قائد نقابي للدفاع عن مصالح المنشآت الانتاجية على حساب مصالح العمال وسط جميع عمالي دولي؟ وهل بعد ذلك تدافعون عن تنظيم موجد فقد وضح الرؤية وراءه عن التصدي لوظائفه الأصلية؟ وإذا كان المجتمع يأخذ الآن بالتعددية السياسية وحرية التنافس الاقتصادي، فلماذا يستكثر على العمال وجود تعددية نقابية تكفل التنافس في الدفاع عن مصالح أعضائها؟

المهم في المسألة أن يحرص العمال على الانتماء إلى صفوف الحركة النقابية. وربما لو تدافعوا إلى الانضمام إليها، حتى ولو إلى صفوف التنظيم الموجد الحالي، فقد يدفعون بالحوية والنشاط إلى عرقه ويدفعونه دفعا إلى الدفاع عن مصالح العمال وليس عن مصالح أصحاب النفوذ، وقد ينجحون في النهاية في تقييد تنظيم صفوفه من القيادات غير الحقيقية! أو قد ينبع حرص العمال على الانتفاع بزيادة العضوية النقابية في إنشاء تشكيلات نقابية مختلفة في حدود ما يسمح به القانون.

وفي النهاية، نودع نقول من جديد: يا عمال مصر اتحدوا!.

أحمد قيسم يعترف:

لو عرف العمال أن

من حقهم الاستقالة

من التنظيم النقابي

لأنهم سعداء

العمل النقابي «الحرة فالأولى بالعمال، الديورين منهم وخريجوا المعاهد العليا والجامعات، بدلا من أن يلجأوا إلى الشكايات في الصحف ومراكز التظلم، أن يلجأوا إلى تنظيمهم النقابي الذي ليس له من وظيفة أصيلة سوى الدفاع عن حقوق أعضائه ومصالحهم (وليس تنظيم الرحلات إلى المصايف والعمرة والحج، وإرسال بركات التهنة والتأييد إلى كبار المسئولين)، وانني أطلب من الذين يلوموننا لدعوتنا المستمرة إلى التعددية النقابية ونهملوننا باننا نعمل على تفتيت الحركة النقابية والقضاء على وحدة صفوفها، أن يمنحوا التفكير في الأسباب التي تجعل الجماهير المعالية تصرف عن الانضمام إلى النقابات المعالية) لا أنسى أن القائد الراحل أحمد قيسم كان يقول في أوائل الستينات وهو رئيس لاتحاد العمال، إن عمال القطاع العام لو عرفوا أن من حقهم أن يستقيلوا من عضوية التنظيم النقابي، الذي كانوا ينضمون إلى عضويته بطريقة شبه تلقائية، لأتاهوا هنا للتنظيم في خلال أيام معدودة فقد كان رحمه الله يدرك أن العمال فقدوا ثقتهم في تنظيمهم بعد أن كبل بالعديد من القيود التي تحول دون اضطلاعهم بوظائفه الأصلية).

وقضلا عن ذلك فاني أرجو آيا منهم أن يفسر لي الدوافع التي جعلت مسكرتهم العلاقات الخارجية باتحاد العمال يفت

من حقوق العمال المكتسبة على مدى عقود طويلة من الكفاح النقابي (أنظر في هذا الصدد الدراسة الهامة التي نشرتها «الميسار» في عدد شهر مايو لاستاذنا الجليل أمين عز الدين).

وقانون العمل الحالي يحى العمال من تهرب أرباب العمل من تثبيتهم في وظائفهم عن طريق تشغيلهم بعقود محددة المدة، إذ ينص على أنه: «إذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته، اعتبر العقد مبدئيا لمدة غير محددة ويعتبر التجديد لمدة غير محددة أيضا ولو حصل بتعاقد جديد يشتمل على شروط جديدة. بينما تنص المادة ١٠٦ من مشروع قانون العمل الجديد على أنه: «إذا انتهى عقد العمل محدد المدة بانقضاء مدته، جاز لطرفيه أن يجددوا باتفاق صريح لمدة أو لمدة أخرى».

والقانون الحالي ينص في مادته ٦٥ على أنه: «لا يجوز لأصحاب العمل فصل العامل قبل العرض على اللجنة الثلاثية المشار إليها في المادة ٦٢، ولا اعتبر قراره كأن لم يكن مع التزامه بأجر العامل، أما المشروع الجديد فإنه يشكل لجنة خماسية يشل العمال فيها بعض واحد هو ممثل التنظيم النقابي، وتختص هذه اللجنة بمجهر النظر في مشروعية قرار الفصل والظمن المقدم من العامل للفصل، أي أن العامل يفصل ولو تعسفيا ثم تعرض مسأته على هذه اللجنة التي لا تملك حتى ينص مشروع القانون أن تعيد إلى عمله.

ولقد عملت هيئات قانونية وسياسية وصحفية متعددة على تبييه الرأي العام إلى خطورة هذا المشروع ومع أن الحكومة لم تجد مناصا مواتيا حتى الآن لتسريده من مجلس الشعب، على الرغم من تأييد رئيس اتحاد العمال الصريح والعلني والمكرر للمشروع، فلا يبدو أن ثمة رأي عام عمالي قوي مناضح للمشروع يحوّل دون قيام الحكومة بحركة التنازل مباغتة لتسريده وتكبييل الجماهير المعالية بقروده.

وهذه المخاطر تبرز من أهمية العمل النقابي، والعمل النقابي الذي نعتيه هنا هو

لحموم



مزارع شهبى للزراعيين المعارضين للقانون طرد المزارع

عقول ضد المستقبل

د. أحمد محمد صالح

فى وسط التصريحات الرسمية والإعلامية بالإصلاح الاقتصادى ومشروعات التنمية ومناخ الحرية والديمقراطية السائد فى مصر، حملت لنا الأنبياء نجاح حزب العمال البريكانى فى الوصول للحكم بعد ١٨ عاما فى موقع المعارضة، لكى يعطوا لنا نموذجاً لتداول السلطة التى تهدف أولاً وأخيراً إلى مصالح الناس حتى إيران أصبح فيها انتخابات حرة يصعب مثلها فى مصر، أما عندنا فقد حملت لنا جريمة الأهلالي منذ أسابيع خير القبض على أستاذ بقسم الهندسة النووية بكلية الهندسة جامعة القاهرة بتهمة إثارة الرأى العام، وتكدير الأمن العام، وإحراق الضرر بالمصلحة العامة حيث حمل أوراقه ترقيص قانون الأراضى الزراعية الجديد والتى يهدد بشوة اجتماعية.

العربى» والأحرار» وغيره من صف المعارضة أو الصحف التى تدعى الاستقلال مثل «الاسبوع» و«الدستور» و«اللواء العربى» وغيرها، وتسيئا روزاليوسف وصباح الجهر والمطبوعات الحكومية والرسمية، بل أن الأهرام نفسه تناول ورائع قضايا الفساد فى كل مجال.. والمجبب أن كل المطبوعات السابقة تناولت بعض الحوادث والاجتماعات التى قام بها الزراع فى وقف مصر اعتراضاً على القانون الجديد، كل ذلك لم يثر الرأى العام ولم يقلب الدنيا.

وهل الأمن العام فى حاجة إلى تكدير ؟! والبلطجة تسيطر على الشارع المصرى وقضايا الفساد

تعجت من التهمة فى عصر الأنترنت والكمبيوتر والأقمار الصناعية ومحطات الفضاء وثورة المعلومات والتكنولوجيا التى جعلت العالم صغيراً جداً، وأنه لا يمكن الآن إثارة الرأى العام وتكدير الأمن عن طريق ورقة مكتوبة توزع على بضعة مئات من الناس أو حتى الآلاف. وهل الرأى العام فى حاجة إلى إثارة؟! إن من ينظر إلى صف المعارضة يجد عشرات المقالات الناقدة للحكومة وللقانون الأراضى الزراعية الجديد، فى «الأهالي» و«اليسار» و«الوفد» و«الشعب» و«العربى» و«الوطن»



تقيب الصحفيين
وحملة الهجوم
على الصحافة

هل الأمن العام ينقصه التكدير والبلطجة تسيطر على الشارع المصري وقضايا الفساد والتكفير تسيطر على المناخ السياسي؟!

والتكفير تسيطر على المناخ

ان معنى ذلك أنه يجب القبض على جميع قارئى صحف المعارضة وبالأخص الأعالى والفساد . والنصح قارئها بعدم الظهور فى الأماكن العامة ومعهم نسخ من تلك الصحف حتى لا تعتبر منشورات وتتهم بذات تهم الأستاذ الجامعى . طبعاً وينسى المنطق يجب إعدام كل من يكتب كلمة فى تلك الصحف ينفذ بها الحكومة حتى يستريح الجميع الشعب والحكام، واقترح أن يكون الإعدام تعذيباً بالسيف حتى يكون شرعياً، ويستحسن أيضاً إعدام كل كاتب أو مفكر أو فيلسوف أو فنان مكروه من التأسلمين أو من مشجعي الحكومة.

وأمامنا جميعاً حملة الهجوم على الصحافة، وما كتب بهدوء فى عمود الأستاذ إبراهيم تافع، عن الكتابات الصحفية غير المسئولة والتي لا تراعى مصالح الوطن العليا. نلاحظ فوراً وبدون جهد أن تعريف الكاتب للكتابات غير المسئولة والتي تضر بمصالح الوطن هي تلك التي تخرج عن الخط العام وتنتقد الحكومة وتشكك فى جهودها وتهاجم الدول الخليجية وخاصة السعودية، وتضعف الأحداث الفردية. طبعاً الكتابات المسئولة هي التي تبشر بالرخاء بعد عشرين عاماً وتدعو الناس إلى انتظار نتائج العملية، وقدم الحكومة وتقود السعودية وتبيع للناس آمهات المستقبل الزاهر، وتغضى الطرف عن الفساد وما يحدث للفصحيين فى الخارج وتؤيد وتجد كل شئ بقوله الحكام تحت مزايع المصالح العليا للوطن. فمتندما نعرف أن الدولة خصصت نصف مليون فدان فى توشكى لأمير سعودي وأن هناك أميراً آخر استولى على عشرات الأفدنة فى الساحل الشمالى وهى ملك لهيئة الآثار المصرية ورفع عليها علم بلاده ولم

يتذكر أحد، علينا جميعاً أن تسكت حتى لا نغفل الأمن العام و يبيعوا مصر كلها بالرخيص.

وإذا كنا نقول إن الأرض مثل العرض قاماً، فعلى الحكام ومشجعيهم من الصحفيين أن يطمشوا قاماً، فالأمر العام أصبح لا يثور من أجل العرض، فالصفحة يومياً تحمل لنا أتباء جرائم الاغتصاب وهتك الأعراض أمام الناس ولا يتحرك أحد حتى فى الريف، فهل نتوقع أن يثور أحد من أجل الأرض؟ الموضوع باختصار أنه لا يوجد رأى عام فى مصر لاسباب كثيرة ليس هنا مكان استعراضها ولكن أهمها الجهل والأمية بأنواعها، السلبية والالابالات، القهر السياسى والاقتصادى ودوراته حيث يرتبط ظهور الرأى العام بالنسب السياسى، والنظام الاجماعى والاقتصادى والثقافى السائد، والاطار الدستورى، وطريقة حكم القضاء. فالقراء فى عشوائيات المدن والريف لن يثوروا ولن يحتجوا بشكل جماعى ومنظم. لسبب منطقي هو غياب الهياكل التنظيمية التي تسمح بالعمل الجمعى فى مصر، وإذا حدثت احتجاجات عفوية سوف يقمعها فوراً قانون الطوارئ . فالحكومة المصرية مسيطرة قاماً على الشارع السياسى، وهى تسمح بالرأى ولا تسمح بالحركة، وتنسى أن الحركة لا بد لها من رأى تنطق منه، وأن الحرية النسبية للرأى الآن فى مصر لا شك أنها مع الزمن والوقت ستكون وتستحوط على حركة لا بد لها من منفذ للفعل، والا ستفجر الحركة من القيود التي تحاصرها.

والسؤال الذى يقلقنى هو: إذا كتب الأستاذ رايه ونشره فى أى مطبوعة مسموح لها بالنشر وقرأها عدة آلاف هل تنفى عنه تهمة إثارة الرأى العام؟! لم يعد بالامكان الآن حصر غزارة المعلومات المتدفقة، فانتاج المعلومات وتوزيعها، لم يعد حكراً على المؤسسات حيث

أصبح بوسع أى فرد أن ينتج ويوزع كتاباً، بنفسه وبكلفة لا تذكر. وفي الأسس كان يمكن منع كتاب أو صحيفة أو نشرة أو شريط فيديو أو أى منتج ثقافى أو فكرى من دخول البلاد، أو منع تداولها أو طباعها فى الداخل، أما اليوم كيف نمنع عشرات الملايين من المنتجات الثقافية الالكترونية والمتنشرة على مئات الملايين من المواقع فى الأنترنت وهى تزخر بكافة المعلومات بأشكالها المختلفة سواء كانت نصوراً أو صوتاً، ولقطات فيديو أو حتى صوتاً، فهناك مليارات الصفحات، والملفات الرسومية، منها النافع ومنها الضار، ويزيد على ذلك أن الاف المواقع تنشأ يومياً والآن أخرى قوت، فتصعب المتابعة والمصر.

فمثل عندما نبحث فى الأنترنت ومن شاشة البحث الرئيسية لبرنامج الانترنت نت سكيب natscape navigator عن عنوان مصر والأحزاب، مثلاً، تسطر نتيجة البحث فوراً عن (٨٤٢٠٣) موقعاً فى العالم تجد فيها هذا العنوان، وفى أحد تلك المواقع تجد حوالى (١٠٠٠٠) مائة ألف وثيقة فيها العنوان المطلوب بشكل أو بآخر، بل إن هناك ٢٢٥٩٩٤ موقعاً فى الأنترنت ذكرت فيها مصر.

إن فى إمكان أى مصرى الآن أن يكتب صفحة فى الأنترنت يهاجم فيها الحكومة وينتقدها وينشرها على العالم فى ثانية ولا يستطيع أحد أن ينتهمه بإثارة الرأى العام أو حتى تهيج الرأى العالمى وتكدير النظام العالمى الجديد.

إن الدولة لن تستطيع الآن أن تفتأ أمام فيض الآراء والأفكار التي تتهم من وسائل الإعلام عبر الأقمار الصناعية.

ونذكر أن الاصلاح السياسى وما يعنى ذلك من ديمقراطية وتعدد حزبى وتداول سلطة وفق أساس الاصلاح الاقتصادى. واعتقد أن الرأسمال الأجبنى المستثمر عندما يعرف أن أساذ جامعة مصرى متخصص فى الهندسة النووية تم حبه بتهمة إثارة الرأى العام لمجرد إبداء رأيه ونقله للآخرين عبر ورقة مكتوبة لن يتعدى قارئها مئات الافراد، سوف يسخر منا ويتشكك فى صالحية المناخ السياسى الذى يستثمر فيه أمواله.

إننا ما زلنا نعيش بعقول حضارة الزراعة ذات السلوكيات الريفية التي تضبط ونحس وتسجن كل من يتغنى بكلام ضد العمة، ويعد كل ذلك نقول إننا مستعدون للقرن الحادى والعشرين كيف ونحن فلك عقولاً ضد المستقبل؟.

لعموم

لا يوجد أغبي
من المؤمن
الغبي.. إلا
الكافر الغبي

الشيخ عبد ربه القائه



صلاح أبو سيف صاحب
الزوجة الثانية



حبيب محفرط صاحب
الشيخ عبد ربه القائه

أمسية سفر ومساحة الحرية

فى

المجتمع . والتصرّيات المشككة والرافضة
لعمل المرأة وتحت على أبواب القرن الحادى
والعشرين .

وشخصت الأستاذة الدكتورة مشكلة
المرأة المصرية المتعلّمة العاملة . وكانت تحكى
على لسان حالها وهى الأستاذة الجامعية
والطبيبة والأم والزوجة . لاسأذا جامعى
وتقول: ان مساحة الحرية تشمر بها
المرأة فقط أثناء فترة العمل، وفى
مكان العمل ويجرد انتهاء الزمان
والمكان تحس أنها مقيدة مخنوقة
من المجتمع ومن كل ما حولها
يقيدها ويذكرها أنها امرأة .

وسمعت منها أيضا أن المرأة فى مصر
نقلت تماما كاستأذاة جامعية وباحثة فهى
مجرد موظفات لأنها لا تملك الوقت للبحث
والإبداع، وأن المرأة الرئيسة مشكلة فهى
تحاول الجسم والشدة فى وقت لا تملك فيه
المرأة إلا الرقة والحنان ، وأنها تحتاج دائما
إلى الرجل للقيادة وإلى الرجل الذى يستطيع

أمسية جميلة باردة كنا على سفر إلى الصعيد بعد انتهاء أجازة نصف السنة .
شلة من أساتذة الجامعات متوجهة إلى محاضراتها وطلابها فى جامعات
الصعيد .

كان كل شئ يوحى بأمنية سفر مصرية جميلة مع صحة متمعة . وانا أستغل
الوقت بالقرأة فكان معى الشيخ عبد ربه القائه وهو يلفس الحياة بكلمات جميلة وعميقة .
وزاد حلالة الأمسية أن الفيديو الداخلى للذليل كان يعرض رائعة صلاح أبو سيف الزوجة
الثانية ، وسمعه مجموعة من المثليين المبدعين العالقة الذين خرجوا من طين مصر . وكان

الشيخ عبد ربه القائه يشاهد معى الفيلم
ويقارن بين أحوال القرية المصرية زمان وما
يحدث فيها الآن من عنف وقتل لاقيات مصر
ويقول : أقرب ما يكون الإنسان إلى ربه وهو
يأمر حريته بالحق ، ويقول أيضا: لا يوجد
أغبي من الزمن الغبي إلا الكافر النقي .

وهنا ذكرنى زميل السفر بمقبرة وقدره
مصر الإبداعية ، وكان هذه المرة استأذاة
جامعية فى الطب وبدأ حوار بيننا فى السياسة
والجامعة وأحوالها . وكان من الطبيعى أن
ينترك الحوار إلى دور ومكانة المرأة فى

ذلك مثلاً تماماً مع سفرنا إلى الصعيد إلى
مصر العليا إلى مصر الحقيقية ، ولجج الفيلم
فى إظهار طبيعة الحياة فى القرية المصرية
ومدى ما تعرض له الفلاح المصرى من
استبداد وقهر من الصدة الممثل للسلطة،
وشيوخ القرية وإسامها النافق وهو يبرر
سلوكيات الصدة ويعطيها قوة القانون
بالدين، وإلى أى مدى كانت القرية المصرية
تعيش فى وثام بين المسلمين واللاتباط لدرجة
أن المقدس حلاق القرية هو الحكيم والطبيب
والبيطرى الذى يعتهد عليه الجميع . وكان

تجربيات عالمية

من التناقض المضحك في أمور بلدنا ، انه اذا اثارنا الصحف والمعارضة قضاي الفساد ، ردت الحكومة بأن ذلك شيء طبيعي والفساد موجود في العالم كله ، وإذا اثيرت ظاهرة الارهاب قالت الحكومة: عادي جدا الارهاب ظاهرة عالمية. اذا كتبت الصحف والمجلات عن ظاهرة تزويج وتم أعضاء مجلس الشعب، ردت الحكومة بأن جميع برلمانات الدول المتقدمة والمحترمة ينتم نوابها في المجلس ويزوجون عادي جدا وكبر دماغك. إذا ألمحت صحف المعارضة إلى اتفاق الإعلامي الزائد عن حده في الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس، ردت الحكومة بأن ذلك ظاهرة عالمية بدليل الاحتفال العظيم بعيد ميلاد قائد أم المعارك في العراق.

اذا اعترضت المعارضة على تزوير الانتخابات ، ردت الحكومة بأن العالم كله يشهد على نزاهة الانتخابات المصرية ويعتبرها نموذجاً وقياساً في الدول النامية بدليل نجاح حزب العمال في بريطانيا لأنهم حافظوا مثلنا على نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين و٥٠٪ رجال أعمال. وعندما تبين ضعف المعارضة ما يحدث من مهانة للمصريين في دول الخليج نتيجة غياب حماية الدولة لهم، ترد الحكومة بأن ذلك يحدث أيضاً في دول النافذ التي تشجع بها المعارضة، وهي حوادث فردية تحدث في العالم كله.

وعندما تنبه المعارضة إلى ظاهرة البطالة المسيطرة على الشارع المصري، ترفض الحكومة ذلك بدليل أن كبار مسؤولي الدولة يبرون بالشوارع ولا يحدث لهم شيء، وتنسى أنها تفرغ الشوارع من الناس عندما تفر النخبة الحاكمة.

وعندما تقل حكايات أبناء المشورلين سوء الوطن ، ترد الحكومة بأن مثل تلك الإشاعات موروثة في أجيال العالم.

وهكذا مصر بخير ولا يحدث فيها شيء معاكس لما يحدث في العالم كله، وإلى متى عاجبه بهاجر وشوف، ومش مهم يرجع تاني. وتستطيع أن تؤكد على الظاهرة المميزة في مصر والتي لا يمكن أن تكون موجودة في أي مكان في العالم، وأحدى الحكومات أن تجد لها مثيلاً هو التبرير العالي لكل مشاكل مصر. وأخيراً نقرر أن ما نقوله هنا، هو نفس ما نقوله للمعارضة في كل أنحاء العالم، عادي جدا حتى لا تغضب الحكومة علينا.



فريدة النقاش



نوال السعداوي

بالجمل من نفس هذه الفتاة المصرية الجامعية تعلن بكامل إرادتها الرفض للواقع بكل قوة «استاذة الجامعة يحاول أن ينتق الكلام ويفلس موت إرادة الرفض عنده بحكمة السنين، ويدور حول مشكلة الوطن رغم وضوحها الشديد، ولكن ترى ماذا ستفعل هذه الطالبة حين تكون في نفس ظروف وموقف الاستاذة الزميلة؟ وهنا نستحضر صورة المرأة المصرية في أجهزة اعلاتنا وبالأخص التلفزيون الذي يقدم صورة مشوهة للفتاة والمرأة المصرية في الاعلانات السخيفة ،وفي برامجها العديدة السفهية التي تستضيف فيها بعض الراقصات وبعض الفئات اللاتي دخلن الفن من أبواب الفساد ، ويصبح نماذج وقوة للمجتمع. ولا أدري أين التلفزيون المصري من الانكار الكبيرة للاستاذة فريدة النقاش والدكتورة نوال السعداوي، ومن الأفكار الجريئة للاستاذة منى حليمي وهبهجة حسين وغيرهن من نساء الفكر والأدب والعلم والفن الرأى لكى يقدمها كنماذج للشباب.

أن يجمع غريزة السيطرة عندها، وان مطالباتها بالمساواة الكاملة مع الرجل في مجتمع له ثقافة مقيدة لتلك المساواة نوع من الغباء الشديد وتنازل منها عن الاميازات التي أعطتها لها تلك الثقافة المقيدة لحريةها. وأدها الزام الزوج بكفالة الزوجة ماديا ومعنويا وأنها لا تستطيع أن تطلب من زوجها أن يعدل مواعيد عمله لكى لا تتضارب مع مواعيد عملها وتدخل إدارة المنزل، بل يحدث العكس بأن تتنازل هي وتكيف مواعيد عملها وفقا لاحتياجات الأسرة والزوج.

وانتهى كلامها وفلسفتها البراجماتية بحيلة الوصول، ولم تعط لي الفرصة لكى أعلن اختلافى أو اتفاقى معها في الرأى، وهنا تذكرت نموذجا آخر للمرأة المصرية- ألفت السبع -وهي طالبة جامعية بحقوق اسكندرية شابة في عمر الزهور افكارها متحمسة لفلسفة التنوير والتقدم ونشاطها واضح. سألتها عن اخبارها في الجامعة، أجابت بصوت محتج وساخر : كل يوم محضر شرطة ومحاولة إلى مجلس تأديب بسبب أفكارى ونشاطي الحزبي. ونقته شمرت

جبهة السلف وسلف الجبهة



خليل عبد الكريم

من قال به خلق القرآن فثار عليه فقهاء السنة والجامعة وأوغروا عليه صدر السلطة فظلمته ولكنه هرب إلى الكوفة فكان كالمستجير من الرمضاء بالنار إذ تمكن منه الوالي خالد بن عبد الله القسري وحسبه وفي يوم عيد الأضحى ربطه في الخبز كأنه خروف وبعد أن خطب الناس قال لهم: «ضحوا تقبل الله أضحياتكم أما أنا فسوف أضحي ببلدكم ثم نزل وذبحه بهديه» - وبعد بضعة عقود أصبحت مقولة خلق القرآن العقيدة الرسمية لدولة بني العباس.

(د) كان المخالفة يجهون في تفسير آية (عسى أن يعشلك ربك مقاماً محموداً) أن الله جل جلاله يجلس النبي صلى الله عليه وسلم يمينه جزاء قيامه الليل وتهديده، ولكن ابن جرير الطبري - وهو من الأئمة الاعلام وصاحب التفسير الجليل والتاريخ المميز وكان له مذهب فقهي لما لم يجد اتباعاً ينشرونه - اعترض على هذا التأويل تنزيهاً للذات الإلهية - فشنّب عليه المخالفة ورموه بمحاربههم وهيجوا عليه العامة فرشقوا داره بالحجارة حتى صار منها على بابها كاتل العظيم واضطر إلى لزوم بيته حتى وافته الأجل المحتوم.

ها ابن حزم الاندلسي (٣٨٤هـ / ٩٩٤م) فقيه متحدث أصولي له مساهمات في الأدب والتاريخ والاساب والنحو واللغة والشعر والنطق والفلسفة بل والطب.

ولكنه هاجم فقهاء عصره سلوكاً وقرلاً فاجتمعت كلمتهم ضده اتته من الضالين وحشروا الحكام عليه فحاربوه وطاردوه وسجنوه حتى اكروهه على الرحيل إلى بادية لبلة (في القطاع السادس من بلاد الاندلس). وتكتفى بهذا القدر ولعل فيه الغناء والكفاية.

وعند فطالما حذر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من المساعدة في رمي المسلم لآخيه بـ الكفر وتوعد من يقدم عليه ودعا إلى الرأفة والرحمة والبعد عن القسوة وتحن نهيبر برينس وأعضاء جبهة التكفير أن يمتدوا أكل التين حتى تليق اقتدتهم وتغفو أكثر سحابة ولفظاً باخواتهم في الدين:

ففي الحديث (من أحب أن يريق قلبه فليد. من أكل البلس) قال أبو منصور حكاية عن أبي النابغة هو التين والواحدة بلسة بالتحريك وإليه ذهب الجمهور في الصحاح - وقد أورد الحديث وشروحه أبو عبيد الهروي (في الغريرين).

في الأربعاء التالي لاعتقال شهيد الفكر فرج فودة كتبت مقالاً في (الأهالي) حملت جبهة علماء الازهر وزر إهراق دمه لأن يقتله جاء بعد أربعة أيام فقط من إصدارها لبائنها التي رمته فيه بـ الكفر.

وعندما ظهر تقريرها ضد / د. حسن حنفي الذي جاء مهوراً بتوقيع وصفة أمينها العام (والذي تراجعت عنه تراجعاً ذليلاً اقتدعا كل مصادقية واحترام أ. هـ) انزعج المثقفون واعتبروه الدعوة رقم / ٢ للتصفية الجديدة وهذا ما نوافقهم عليه. ونشروا بضعة مقالات واحتجاجات ذهبوا فيها إلى أن جبهة التكفير التي تعجز عن التفكير والتطوير وبزعمها أن يفعل التغييرها ذلك، خرجت عن نهج سلفها الصالح الذي كان صدره شديد الرغبة للرأي الآخر وهذا ما تناهونهم فيه وفي مذهبنا أنه رأى فطير (في مختار الصباح ل الرازي الرأي الفطير) الذي اعجلت عن ادراكه فهو غير ناضج أ. هـ) أقمع بالزق والطيش وقلة التيسر. فجبهة (المكثراتية) تسير حذوك الفذة بالفذة في طريق السلف الصالح وتتسج على منواله وتفتني اثره وتقتسب خطأ لا تحيد عنها ولا تتحرف ولكي يفتتح اولئك البهائيل (اجمع يهلول وهو السيد الجامع لكل خير - من قاموس المحيط للفيروز آبادي أ. هـ) فاننا تقدم كاداة ثبوت أمثلة سريعة غطت مساحة عريضة من التاريخ الاسلامي بديا بالبعد الخلفي الذي لا زال بعض مخمومي القلوب (المثقتلقولهم سذاجة بساطة). هـ) أنه النموذج الأعلى الذي يتعين الاقتداء به:

(١) عبد الله بن صبيح عراقي كان يسأل عن متشابه القرآن فاستقدمه عمر بن الخطاب إلى المدينة وأعد له عراجين النخل وضربه بنفسه على أم رأسه حتى دميت ثلاث مرات يتركه لكي تتدمل جراحه ثم يعود... وفي الاخرية صاح مترجماً ما أمير المؤمنين إن كنت تريد أن تقتلني فاقتلني قتلة سيئة - ثم أعلن توبته فمعا عنه وارسله إلى بلد وأوصى الوالي الا يكلمه أحد وقال روى الحديث : لو كا مائة وأتبل علينا صبيح لتفرقنا شذر مذر - أوردته مالك في الموطأ وجاء في عدد من أمهات كتب الحديث.

(ب) وكان أتس بن مالك وهو من أعيان الصحابة يرى فيمن يقول بـ خلق القرآن (يرجع ضريباً ويحبس حتى يموت) الشريعة - للأجري ص ٧٩ - نقلاً عن كتاب (القرآن) له عبد الكريم الخطيب ص ١٩٢.

ج) في خلافة هشام بن عبد الملك طهر في دمشق الجعد بن درهم أول



انتصار كابيلا فى الكونغو

والموقف فى منطقة البحيرات الكبرى

بقدر ما أثار سقوط موبوتو وصعود «كابيلا» للسلطة فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) من اهتمام فى مصر والعالم العربى ، بقدر ما طرح العديد من التساؤلات حول ما يجرى فى الكونغو ومنطقة البحيرات الكبرى.

وفى محاولة للفهم دعت «اليسار» مجموعة من الخبراء والساسة من مصر والسودان للنقاش حول هذه القضية الهامة ومسئولية القوى الديمقراطية فى مصر والسودان إزاءها واستجاب مشكوراً للمشاركة كل من:-

د . إبراهيم نصر الدين رئيس قسم العلوم السياسية بمعهد الدراسات الأفريقية.

التيجاني السيسى حزب الأمة السودانى.

التيجاني الطيب عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى السودانى

حلمى شعراوى مدير مركز البحوث العربية وأحد الخبراء اللامعين فى الشؤون الافريقية.

د. حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية بالقاهرة

سليمان آدم بغيث الحركة الشعبية لتحرير السودان.

د. على نويجى عضو الأمانة العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى.

محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان ووزير الاعلام السابق والمستول عن الشؤون الافريقية فى مصر خلال حكم الرئيس

جمال عبد الناصر.



المصلحة القومية تقتضى إقامة حوار مع دول حوض النيل

قيام تكتل افريقي فى الجنوب يؤثر على مصالحنا بصورة خطيرة

خارجيا،
ج- محاصرة مشروعات مياه النيل.
د- التنافس الأمريكى الفرنسى والدفاع
عن المصالح ومناطق النفوذ أو استبدال
قيادات المنطقة فى اتجاه هذه المصالح.
٣- السياسة المصرية
والسودانية:
أ- واقع السياسة المصرية حكوميا:
التركيز على مسألة مياه النيل- تشجيع
اتصال رجال الأعمال بالمنطقة- تأثير التوتر
مع السودان ودول أخرى فى المنطقة- موقف
الاستثمارات العربية- سياسة الجامعة العربية
بعد الفصل طويلا فى الصرمال- ضعف دور
مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية وغياب
التنسيق مع الدول الأساسية فيها.
ب- واقع السياسة السودانية،
ج- رؤية شعبية مستقبلية: : تعالج
الآتي:
أ- وضع افريقيا ومصالحنا معها فى
الثقافة السياسية والاعلام- تجاهل التاريخ

هل هى نتاج حركة وطنية ذات طابع
اجتماعى (امتداد اللومومبية وتأثيرات
يسارية جديدة)؟
أم صراع عرقى وقبلى تغذيه نزعات
سباسبية فى دولة محاورة داخل دولة أخرى؟
أم تطلعات كاريزمية لبعض الزعماء؟
أم نتائج تأثير سياسات اقتصادية
واحتشامية على جماهير فقيرة تفجرت
بالتنمر؟
أم نجاح لحظى تأمرية على استقرار
شعوب المنطقة لحلق صراعات تخدم مصالح
خارجية.
٢- السياسات المختلفة تجاه
المنطقة:
أ- إفريقيا ، طبيعة النشاط لحلق تجمع
إقليمى (الائحاد) ذى مراكز قوى متعددة أو
منفردة (أوغندا- كينيا- اثيوبيا) أو الرغبة
فى محاصرة نظام دون آخر.
ب- دخول جنوب افريقيا كطرف إقليمي
قوى عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية أو من

وأعد حلمى شعراوي -الذى قام
بإدارة الندوة- ورقة عمل اتخذت كأساس
للحوار . تقول الورقة:
تتابعت الأحداث فى منطقة البحيرات
الكبرى، بعد وصول قوى التحالف الديمقراطية
فى الكونغو إلى العاصمة كينشاسا وسقوط
حكم موبوتو هناك.
وتعتمد فى هذه المنطقة أطراف
الصراع المحلية والإقليمية والدولية
بشكل ملفت، بينما يلاحظ غياب سياسة
واضحة على المستوى الرسمى وبين القوى
الديمقراطية فى مصر والسودان إزاءها، مع
أهمية هذه المنطقة الحيوية لشعبي مصر
والسودان سواء لمرورها المباشر فى حوض
النيل أو تأثيرها على السياسات الأفريقية
لأى من أطرافها . الأمر الذى يفرض عدة
محاور أساسية للنقاش تراها على النحو
التالى:
١- طبيعة التطورات الجارية
-تأثير العنصر المحلى وطبيعته:

أنها ستؤدي لخسارة علاقة بمنطقة كبيرة بهذا الشكل؟

قوى قبلية بالدرجة الأولى د. على نويجي

لا أستطيع أن أبداً من عمرميات - إننا أبداً بتفاصيل قد تنتهي لعوميات . وذلك لأن العوميات قد تكون خطأ أو صواباً . أما التفاصيل فهي لا تقبل أن تكون خطأ أو صواباً فالتفاصيل والأحداث هي التي تصنع التاريخ.

ما يحدث في الكونغو وعلاقته بموضوع هضبة البحيرات ، وعلاقته بالمسألة المائية الموجودة أو الأزمة المائية في حوض النيل ، وعلاقته بالنفوذ السياسي لمختلف الدول ولكلها الموجودة في أفريقيا وفي خارجها هذا هو أساس مفرداتي ، في الأساس الدول الإفريقية التي يجري في داخلها الصراع أو يجري الصراع بينها وبين بعضها البعض وكذلك القوى السياسية التي يدور بينها الصراع هي قوى قبلية بالدرجة الأولى. حتى الآن لم ننجح في أن نجعل قوى طبقية من مختلف الفئات والاجناس مجتمع سرياً فيتحول الصراع إلى صراع طبقي. نعم من الممكن أن قانداً سياسياً ينتسب إلى عرق أو فصيل عرقي يعتقد لفكر سياسي فهذا ليس معناه أن القبيلة كلها هي صاحبة هذا الفكر السياسي.

إن هذه الصراعات فيها قسم ينتسب إلى الصراعات العرقية الموجودة منذ فترة طويلة والتي من الممكن أن يكون الاستثمار أو القوى الخارجية قد زادت أو حجتها أو كبتها أي أنها تدخلت فيها ولكنها لم تخلقها .

واعتقد أن هذه الخلافات العرقية تعتبر في جانب منها أثراء للتجربة الوطنية . فالسودان مثلاً أحسن من مصر في هذه الناحية لأنه يتمتع بتنوع عرقي يتبع ثراء ثقافي نحن لا نتمتع به ، كافة الاجناس تدخل تنصارع مرة بالفكر ومرة بالسياسة ومرة بالجيش كل هذا أثراء . للثقافة السودانية التي كنا نطمح أن تكون الرائد في أفريقيا كلها فيما يخص بالتعاون بين الاجناس والاعراق ، يمكن أن يكون هذا وجه لا يجب الاستعصام إظهاره ولا يجب أن يجعله يزدهر .

ولكن ما يجري في منطقة هضبة البحيرات الكونغو هو أسوأ ما في الخلافات العرقية وإسوأ نتائج لها فما يحدث من مذابح واضطهاد - بعض النظر عن التهويل الذي يتم فيها وفي حجمها - إحدى حقائق الصراع

حلمى شعراوي

وصلكم جميعاً ورقة العمل مقسمة فيها محاور المناقشة إلى ثلاثة محاور وأعتقد أنه من الأفضل أن يتم دمجها في محورين يدور حولها النقاش:

المحور الأول: يدور حول طبيعة الأوضاع والتطورات الجارية في منطقة هضبة البحيرات وتطوراتها وتفسيراتها لها.

المحور الثاني: أعتقد أنه يجب أن يدور حول مواقف القوى الوطنية والديمقراطية تجاه المنطقة سواء تعليقاً على السياسات الحكومية الجارية هنا وهناك أو سياسات القوى الوطنية الديمقراطية الموجودة في الوطن العربي في الشمال الأفريقي وتحديداً في شمال الروادي في مصر والسودان.

إن الأحداث الجارية على مستوى وسط أفريقيا أو بالأحرى التي تسمى بمنطقة البحيرات الكبرى . لها صلة بالقرن الأفريقي على نحو ما أو بالجزء الممتد من شرق أفريقيا . هذه التطورات تفسر تفسيرات مختلفة أما أنها اضطرابات أو مشاكل ذات أصل عرقي وقبلي أو قوى أجنبية تتركها لاستغلالها داخلياً في المنطقة ، أو أن هذه التحركات تستغل من جانب قوى أجنبية للتأثير على الوضع في السودان .

وهناك من يرى أنها مؤامرة للتأثير على الوضع في السودان عن طريق إحاطة السودان واستكمال حصار حكومة السودان الحالية . والبعض يتكلم عن أن الأمر أعظم من ذلك وأن المستهدف التأثير على موضوع مياه النيل الذي يعد أساسياً بالنسبة لمصر والسودان على السواء ومن هنا ظهرت أصوات مصرية تحذر وتقول «مياه النيل في خطر» .

هذا نوع السياسة الثقافية السائدة بين اليمن المصري ، وبعض تيارات اليسار المصري نفسه تحمل مثل هذه الأفكار . المطلوب إضاح الموقف: هل هي ذات طابع داخلي أم صراع خارجي؟ أم هي مجرد قضية قبلية أو عرقية والسؤال المطروح أيضاً حول علاقتها بالمياه؟ ووضعها في إفريقيا؟ وعلاقتها بالسياسات الإفريقية للقوى الوطنية؟

كما أن هناك سؤالاً حول طبيعة الثقافة السياسية السائدة؟ وهل تروج ثقافة سياسية تتكلم عن تفاخول قوى وطنية وديمقراطية أصلاً؟ هل السياسة البيروماتية الحاكمة في القاهرة أو الخرطوم هي شكل مناسب لمعالجة المسألة أم



د. حيدر ابراهيم

الغرب لا يمانع الآن

من الاستفادة برموز

لها ماضٍ اشتراكي

ما دامت غير فاسدة

وقادرة على اقامة

حكومات مستقرة

الوطني للعلاقات مع إفريقيا - تجاهل العمل الحزبي والشعبي.

٢- مواجهة غياب أي تنسيق عربي حكومي أو شعبي تجاه القضايا الإفريقية، وعدم توفر ضغوط في هذا الاتجاه.

٣- غياب رؤية للشئف المصري والسوداني تجاه إفريقيا في إطار حوارات «الجنوب/ جنوب» والتركيز على شرقي آسيا مثلاً بالنسبة لمصر.

وفيما يلي نص الحوار:

السودان يمثل مستقبل مصر وليس مصالحها الآنية فقط



د. علي نويجي

مصر والسودان معاً

يشكلان على مسار

التاريخ جزءاً من

حركة واحدة في

قلب أفريقيا



وفي نفس الوقت الأنظمة التي كانت مزاوية لموبوتو مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والجابون والكاميرون وتشاد يريدن المحافظة على النظام الحالي في السودان . فهل هناك ثمة علاقة ما يجعل هذين الفريقين يشكلان هذه الواجهة؟ .

وعصواً إذا رأينا أن دولة جنوب أفريقيا وهي أقوى الدول الموجودة بما لديها من ثقل اقتصادي وما حدث فيها من متغيرات تكاد تكون القاطرة للدول الإفريقية جنوب الصحراء . كان لها دور أساسي فيما حدث في الكونغو.

سياسة أمريكية جديدة محمد قاتق

أخشى أن اليد بتفسير الاحداث على ضوء علاقاتها بالسودان وينا سيعدنا بعض الشئ عن الموضوع الأساسي . واعتقد أنه من الأفضل أن نوضح ما يجري في الساحة حالياً ثم نرى تأثير هذا علينا.

أتصور أنه بعد الحرب الباردة حدث فراغ كبير في أفريقيا . كان يوجد خطوط طويلة وعرضية يتم التحرك فيها ومن خلالها . فهناك تحالفات موجودة لتجميع الحركة الاشتراكية وتجميع اليسار بشكل عام أو ما يسمونه بالأنظمة الاشتراكية . وتحالفات لا يسمح بها إطلاقاً مثل أجهزة والحركة الشعبية لتحرير السودان MPLA وارتباطها بالكتلة الشرقية . والواجهة مع أمريكا من خلال البورتو وجنوب أفريقيا والنظام العنصري الذي كان موجوداً هناك.

ومجموعة التحالفات التي كانت موجودة كانت لا تسمح أبداً بتحركات افريقية بشكل حر .

بعد الحرب الباردة حدث فراغ كبير في أفريقيا التي كانت قد اتخدت بكميات هائلة من الاسلحة وأصبحت في يد القبائل والتنظيمات المختلفة وبعضها عقائدي وبعضها قسلي .

وبعد الحرب الباردة لم يعد هناك اهتمام بما يحدث في أفريقيا الكل اعطوا ظهورهم لافريقيا . حتى فرنسا التي كانت تقدم مساعدات كبيرة إلى دول الفرنكفون ، بدأت تهتم بالفرنك والان هناك عوده ثانياً للاهتمام بافريقيا من معظم البلاد .

أبداً بموضوع الكونغو وماذا يمثل موبوتو وماذا يمثل كابينلا .

لا بد وأن نعرف أن موبوتو كان أداة بلجيكا والاستعمار الغربي على وجه التحديد . لعمل التعديلات الكبيرة للمحافظ

الموجود في هضبة البحيرات وفي الكونغو .

قديمًا كان الصراع العرقي والقبلي والاثني بين مجموعة من القبائل وكان لا يستتعي قوى من دول مجاورة . لكن في الوقت الحالي أصبح الأمر مختلفاً الصراع الموجود في الكونغو حالياً فيه مجموعة أفكار سياسية سواء عنده كابينلا ورفيقه أو عند موبوتو ورفيقه . ولكن هذه الأفكار تتضمن المصالح الخاصة بالقبائل والعناصر العرقية المشتركة في المعركة . هذه القبائل والعناصر لها امتدادات في الدول المجاورة . فيض القبائل السودانية الموجودة في المناطق الموجودة في المناطق الحدودية من السودان قد تشترك . وقد يتورط في هذا الصراع بعض القبائل الموجودة في أفريقيا الوسطى . فهناك قبائل في جنوب ووسط أفريقيا يسمونه السونجو . يشتركون مع شمال الكونغو في علاقات عرقية . وهكذا تستدعي قوى خارجية من خارج الكونغو للتدخل . لتهدد قبائل الجنوب . قبائل تساي وفيلفو وقبائل شرق زائير في كينشاسا . وهي قبائل مستقرة منذ زمن وكانوا المغفل الأساسي للرومبا قديماً . والمناطق الشمالية والغربية كانت الموقع الأساسي لانحدار القبائل الكونغولية التي كانت تريد كازانغودو في ١٩٦٠ وهذه الحقائق ما زالت قائمة حتى الآن . مما أدى لتورط دول أخرى لها علاقات اثنية وعرقية معها . وفي نفس الوقت لها علاقات سياسية سيئة أو جيدة بالحكم الموجود في الكونغو ، مثلاً الفرق الذي يضم روندا وبوروندي وأوغندا حتى نصل لاثيوبيا واروغريا والجمهورية في الجنوب . كلهم لم يكونوا راغبين في استمرار حكم موبوتو على الصعيد السياسي . وعرفوا فيهم معادين لاتحاد القبائل الكونغولية الذي كان يستند إليه موبوتو وبعض قبائل المرجو التي أعطته حظه الشرعي .

لا بد من التحدث جدياً في هذه الوقائع والتدقيق فيها ، وأن ترز الأخبار التي تأتي بميزان صحيح حتى لا تتصور أنها مجرد حرب قبلية بين القبائل أو مجرد عدا شخصية بين سياسيين وعداء بين دولة ودولة فيجب أن تفكر في العوامل الداخلية الموجودة جيداً . مثلاً دول مثل اريغريا اثيوبيا وأوغندا - معادين للنظام الموجود في السودان هم كانوا معادين للنظام الذي كان موجوداً في الكونغو . فهل من الممكن أن يكون هناك ثمة ربط بين الاثنين؟ .

على موقفهم في الكونغو، فضلا هو الذي حل البرلمان. فعندما حدث استقلال الكونغو كان هو قائد الجيش والحامية في العاصمة «ليوبولدفيل» وقتها كينشاسا الحالية. ومن خلال ذلك حل البرلمان الذي أعلنه لومومبا وكزافيو وعزل الاثنين. وبعد ذلك أتى بكزافيو لتنفيذ سياسة بلجيكا. وهو الذي قبض على لومومبا وسلمه لتشومبي قتلته. وعاد وأتى بتشومبي ثم بعد ذلك أخذ السلطة لنفسه.

واستمرت العلاقة بينه وبين بلجيكا على وجه التحديد علاقة حميمة جداً. بحماية من التحالف الذي كان موجوداً - بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة - والذي كان لكل واحد فيه هدف ما؛ الولايات المتحدة كان كل ما يهمها حصار الأنظمة الماركسية في الجولا بالذات، وكانت CIA عملياتها شبه العسكرية في الكونغو - وزائير وكان هذا هو هدفها الأساسي. فرنسا كانت ثالث دولة لها

مصالح في الكونغو بعد بلجيكا وأمريكا وذلك من ناحية الاستثمارات كما كانت أيضا مهمة بادخال الكونغو ودول المستعمرات البلجيكية في منطقة البحيرات إلى دول الفركفون، وكانت هذه إحدى غنائم فرنسا والتي تأمن مصالحها في المنطقة وفي الوقت نفسه كانت حريصة على أن تد هذه العملية لتشمل الناحية الثقافية البلاد التي كانت تهتم بها بلجيكا في هذه المنطقة. وفي ظل وجود موبوتو في الكونغو فقد كان يستحيل خروج الاستعمار، الذي سيطر على الكونغو سيطرة كاملة تحت بند حماية موبوتو من أعدائه سواء أعدائه الداخليين أو الخارجيين. في مقابل هذا فقد سمحوا له أن ينهب هذه الثروة الضخمة وينقلها إلى عواصم أوروبا.

وظل الكونغو مبعداً عن أفريقيا لم يكن له سياسة أفريقية ولم يتدمج في المنطقة على الإطلاق. وفتح كابينلا للمرة الأولى في إخراج الكونغو من قبضة الاستعمار بغض النظر عن أن اتجاهاته التي لم تظهر كلها بعد، لكن هناك بعض الشواهد التي تشير إلى ذلك - فأول جهاز لكابينلا ضرب التحالف البلجيكي الفرنسي الأمريكي في الكونغو. أمريكا ساعدت كابينلا. ومن الثابت أن الأسلحة كانت تصل بالطيران إلى مطار عنتنبي وإلى مطار كيجالي في روندا وكانت تصل إلى الثوار. وهذه موضوعات

ثابتة ونشرت وأصبحت حقائق. ولكن لماذا تساعد أمريكا كابينلا؟ أمريكا ما تعد مستعدة أن تربط نفسها بسياسة فرنسا الفاشلة في منطقة البحيرات ولم يعد لها مبرر لذلك. حيث تورطت فرنسا أو «اتولحت» ووطه شديدة جداً في منطقة البحيرات. النقلة الثانية إن موضوع أنجولا لم يعد يهمها على الإطلاق، الحكومة الانجليزية والحركة الشعبية لتحرير أنجولا حاربت مع كابينلا بينما بعض محاربي البونيتا كانوا يحاربون مع موبوتو. واستمرت فرنسا وبلجيكا في مساعدة موبوتو وكان هناك مستشارون وضباط بلجيكي وفرنسيين كما كان هناك مرتزقة ذهبوا عن طريق بلجيكا



«منهم ٢٠٠ من العرب الذين كانوا يحاربون في كرواتيا. حدث التناقض وأصبح تناقضاً شديداً جداً (لم يعد لأمريكا) مصلحة في التحالف القديم. وبدأت تهتم بعمل سياسة جديدة في أفريقيا أكثر تحاسناً وأكثر تشبهاً مع المشاعر الأفريقية. فلاحظ أنها تركز على موسيفيتشي في أوغندا وأوغندا تلعب دوراً كبيراً. فهي غير مرتبطة بأية تحالفات وتلاحظ أن المايسترو الأول في عملية الكونغو كان موسيفيتشي.

أما جنوب أفريقيا فقد تورطت علاقة أمريكا بالنظام الجديد أكثر مما كانت مع النظام العنصري القديم. نجحت أمريكا أن يكون لها سياسة مقبولة للقد أصبح هناك نوع من التوافق بينها وبين أوغندا وروندا والكونغو وحتى أنجولا وجنوب أفريقيا. فرنسا كانت في حالة ارتباك

شديد جداً لأن سياستها كانت سياسة فاشلة. ولذلك فإنها كانت تحاول أن تتمسك بالسياسة القديمة. وأنا أرى أن بلجيكا وبسياسة البلجيكية أيضا قد انتهت هناك تماماً فيما عدا حركة الاستشارات فما زالت الشركات العملاقة قوية جداً وما زال نفوذها قوياً جداً هناك. نمود لكابينلا. كابينلا كان من الثابت أنه متخبط مع الثوار الجنوبيين وكان مع موسيفيتشي. ولقد جاء كابينلا إلى القاهرة للعلاج في أواخر ٦٥ بعد أصابته بطلق نار في ساقه وكابينلا له توجه أفريقي لا يخطئه العين دليل أنه تيق مع أوغندا وروندا ومبلا MPLA في أنجولا وتسق مع أنشوبيا وإن كان دورها محدوداً لأنها بعيدة عن المنطقة وهذا لا يمنع انخراطها في

الاستقلال.

نأتى للمنطقة التى آثارها د. على
نويجي والسؤال هل هى عملية قبيلة أم لا
؟

من وجهة نظرى لا تزال فى أفريقيا فكرة
الاستعمار وأصحاب التوجه الاقربى . ولا
أريد أن أقول أصحاب فكرة الجامعة الأفريقية
لأنها حالياً تأخذ أبعاداً مختلفة.

كإيلاً أحياناً حلماً قديماً هو حلم «الجامعة
الأفريقية»- لكن للأسف هذا الحلم لم يخرج
حدوده عن المنطقة الجنوبية وهنا ممكن
المخطوطة التى أريد أن أتبع لها. الكل كان
يتكلم على أن جنوب أفريقيا ستدخل فى
العائلة الأفريقية. والسؤال هل جنوب
أفريقيا ستعطي دوراً على مستوى
القارة أم أنها ستفصر دورها فى
الجزء الجنوبي فقط؟ جنوب أفريقيا دولة
كبيرة ولها علاقات بأمريكا وكندا
واقتصاديات ضخمة جدا «مادريلا ما زال
متريداً فى القيام بدور أساسى على مستوى
القارة كلها. لكن بالنسبة لجنوب القارة فهو
حاضر دائماً.. رأينا الدور الأساس الذى لعبه
فى الصراع فى الكونغو فى هذا الانهيار يتفق
مع مصالح مجموعة الجنوب مثل موجابى وهو
الاحتفاظ بالأرض الأكبر أو بالدولة الكبيرة فى
منطقة الحرب ليحمسوا به على حبرها وليس
فريقيا كلها خصوصاً أن هناك بلاداً فى
أفريقيا منهاك لحد كبير والالتحام معها
خساسة وليس مكسباً.

وهناك صراع فى المنطقة وداخل حروب
أفريقيا حول حدود هذا الدور . هل يكون
مقصوداً على الجنوب الأفريقى أم نقتد لناخذ
زعامة فى إفريقيا .وهى كدولة وكزعامة
«مادريلا» مهينة تهيباً كاملاً ولا يوجد أى
مناخ على الإطلاق. ولكن هل هو يريد هذا
لدور أم لا؟

عصوماً الصغيرات التى تحدث فى المنطقة
تغيرت جذرية والعمليّة القبلية تستخدم .
فكإيلاً من قبيلة صغيرة جداً اسمها «بويبا»
وهى قبيلة من إقليم «تساي» لكنه استخدم
التوتسى

فأحد أسباب الخلاف فى منطقة البحيرات
هو الأوضاع فى الكونغو . لأن الكونغو هو
رمانة الميزان فى المنطقة. هناك امتداد للوضع
القبلى ويوجد به قبائل الهوتو والتوتسى
والتوتسى . ولكن القضية ليست مجرد صراع
قبلى فكإيلاً ليس له مصلحة قبلية فى هذه
العملية . ولكن هو له مصلحة قديمة وتأثر
قديم ليس فقط هو وإنما كل القوى الوطنية



د. ابراهيم نصر الدين

النخب السياسية هي

المسئولة عن إشعال

الصراعات القبلية

علينا رصد دور المرتزقة والشركات متعددة

الجنسية فى الانقلابات الأفريقية الأخيرة

منذ ذلك التاريخ.

وعندما جاء الاستعمار البلجيكي ساعد
الهوتو .وتغللت قبائل الهوتو على التوتسى
وبالتالى قامت دولتا روندا وبوروندى
وكانت اللغة الحاكمة هى الهوتو . وتوات
الأحداث حتى عام ١٩٩٠ وبدأت الثارات بين
الهوتو والتوتسى . وتمكنت التوتسى
أن تتغلب على الهوتو لتحكم الدولتين
كأقلية . ولم تستطع أن تحكم التوتسى هذه
المنطقة لولا مساعدة بعض الحكومات فى
المنطقة. وخاصة " الرئيس الاوغندى
«موسيقين» الذى كان له الدور الأكبر فى
اسقاط حكومة الأغلبية فى روندا. أيضا
كانت هناك مجموعات من التوتسى هاجرت
إلى زائير منذ أكثر من ٢٠٠ عام واستقرت
فى المناطق الحدودية نتيجة لجائز ارتكبها
الهوتو فى تلك المنطقة ولذلك اعتقد أن هناك
بعض الاشكالات التاريخية فى المنطقة
وهناك بعض المشاكل بين الهوتو والتوتسى
استمرت هذه المشاكل إلى أن عقدت
قضية منطقة البحيرات الآن بدخول
«التنصير القبلى» كطرف قوى وكبير
فى هذا النزاع.

وكما ذكر الأستاذ محمد فائق فان
المشكلة الأساسية هى أنه. أثناء الحرب
الهاربة كان هنالك صراع بين
منظرمين. المنظومة الاشتراكية
والمنظومة الرأسمالية ولهم يكن

فى المنطقة. حيث حدثت حالة من الفقر الشديد
والبؤس الشديد جدا فى الكونغو. حيث تحول
من دولة غنية جدا إلى دولة فقيرة جدا .
وهذا فى تصورى تفسير للمعلية.
إذن يوجد تغير جذرى. يوجد بحث لفكرة
أو حلم قديم «الجامعة الأفريقية» .
الروميويون بدأوا ينتعشون حتى بعض
الاسماء القديمة مثل توماس كغوتا بدأت
تظهر فى الكونغو وبدأوا يظهرين بجوار
كإيلاً . يوجد تغيير حقيقى لكن هذا لا يمنع
أنه من الممكن أن يكون تأثيره علينا خطير.
إلا إذا استطعنا أن نكون لنا دور. أما إذا
تركنا المعلية تتحول. فستتحول إلى مجرد
تحاللات فى هذه المنطقة. وأمريكا تحاول أن
تخاصر هذا المنطقة.

التوتسى تستولى على

السلطة فى ثلاث دول

التوجاننى السيسى

اعتقد أنه إذا أردنا الحديث عما يدور فى
منطقة البحيرات الآن ينبغي أن نعود إلى
الزوا. قليلاً لأكثر من ٦٠٠ عام عندما
قامت قبائل التوتسى بالهجرة من
منطقة القرن الأفريقى إلى مناطق
البحيرات . واستطاعت أن تهزم
قبائل الهوتو فى تلك المنطقة
واستطاعت أن تقيم مملكة أو دولة
خاصة بالتوتسى . وبدأت المشكلة

هناك مرارات متطهر بين النظام الذي يحكم الآن في زائير والنظام الموجود في الخرطوم.

كابيلبا منقذا

سليمان ادم بيهيت

بصراحة انا اختلف مع حديث الأخ التيجاني. اختلف معه في تحليله لطبيعة الصراع الذي كان يدور في الكونغو. فالصراع كان بين رجل مفكر هو كابيلبا ورجل عميل هو مويوتو. مويوتو بعد مقتل لومومبا جاء إلى السلطة بشكل أو بآخر. جاء إلى السلطة وليس عنده أي ايديولوجية بل ليس عنده أي خلفية سياسية. بالسنجيم السلاح جاء ليحكم البلد وتعاون معه الاستعمار الموجود في فرنسا وفي بلجيكا وفي أمريكا.

استمر الصراع وبالفعل كان مويوتو يعمل لمصلحته الشخصية ولمصلحة الاستعمار في نفس الوقت. فالكونغو كانت أغنى دولة موجودة في هذه المنطقة. لكنهم اتفقوا على أن يصدر كل هذه الحيرات إلى أوروبا وهذا ما حدث بالفعل. في حين كان شعب الكونغو يعاني معاناة شديدة. وبحمل جهاز الدولة لدمرة أن أي عسكري أو ضابط كان يأخذ راتبه من الناس. الرواتب باتت تأخذ من الشرس. من الناس العاديين. فبالسلاح وصلت لمرحلة خطيرة جداً.

فالصراع كان بين كابيلبا وهذا الرجل. فالكونغو رجل مفكر ورجل عنده نظرية سياسية فديرة ورجل من خلفاء لومومبا. وكان يحارب بنظرية الهجوم المستمر ودافع عنها. ولكن الغول الغربية وقفت له كل هذه الفترة. وقفت له ففشل أن يحقق أي نجاح حتى ولو كان بسيطاً.

مع تغير الظروف مشلما تكلم البعض بعد الحرب الباردة. كانت زائير قد وصلت إلى مرحلة ميئوس منها. رغم ذلك كانت فرنسا لا تزال تتوسم النظام المجرى- نظام مويوتو- في كل المجالات وما حدث أخيراً أن الأمريكان رأوا أن العملية تغيرت بعد الحرب الباردة. ووجدوا أن كابيلبا تغير فكره مع تغير الأحداث وانتكاس النظام الاشتراكي في أفريقيا حاول أن يكون مرناً. وأنا أقول أنه مفكر ولذلك فالأيد أن يمتلك مثل هذه القابلية. والدليل على ذلك أن هناك أربعة أحزاب أخرى نجحت بحوله ومسمو اسمهم التحالف الديمقراطي. على أساس أنهم يسعون لتغيير النظام. لم يكن لديهم أي هدف آخر إلا تغيير النظام والائتمان بنظام ديمقراطي

تيارات معارضة لها آراء محددة في كيفية حكم زائير. هذه التيارات حاول كابيلبا تحميمها وحدثت بعض المصادمات بين كابيلبا وبين هذه التيارات التي كانت تعارض نظام مويوتو.

وأعتقد أنه إذا لم يفلن كابيلبا إلى مثل هذه التناقضات والاشكالات فإن هذه قتابل موقوتة ستدخل زائير إلى بؤرة صراع داخلي قبلي بين قبائل مختلفة أو أعراق مختلفة كما يحدث الآن في جارتها الكونغو برازافيل.

هناك بعض التدخلات الخارجية. ولكن الحقيقة التي تطرح نفسها دائماً أن أمريكا بالطبع لها مصالح وبالطبع فرنسا لها مصالح كما أن هناك مصالح لدول أخرى. ولكن الأنظمة الاقريقية هي التي تمنح المبرر لأمريكا وفرنسا والدول الاستعمارية والدول الأخرى في أن تتدخل في تلك المناطق.

أعتقد الذي يفعله كابيلبا أنه يحسب البان توتسيزم pan.. Tatissem. ارجو أن أكون غير صادق في هذا. ولكن كل الأبحاث التي تأتي الآن أنه يحسب «البان توتسيزم» في هذه المنطقة. في منطقة البحيرات الكبرى التوتسي أقلية وهذه الأقلية استرلت على السلطة في دولتين زائير في الدولة الثالثة. وتقول أيضاً أن لهم مواقع في أوغندا فلم ميشيتا مسلحة ومدربة وقوات مسلحة إلى آخره.

ذكر د. علي تويجي أن هناك مجموعات عرقية كبيرة جداً ومتناحلة مع بعضها أنا اخنا مثلاً السودان نجد أن هناك حوالي ٨ قبائل مشتركة بين جنوب السودان وكل من أوغندا وزائير وتشمل الواندي والتركانا والمساوي وغيرهم وإذا أخذنا المناطق المشتركة بين تشاد ومناطق دارفور سنجد ٨ قبائل مشتركة وهناك قبائل مشتركة بين السودان وإثيوبيا وأيضاً إثيوبيا. باختصار أنا ما يحدث في هذه الدول يتأثر به السودان وما يحدث في السودان تتأثر به هذه الدول. بسبب هذه التداخلات القبلية.

الذي حدث في زائير أن نظاماً ديكاتوريا تعاطف مع نظام ديكاتورى يحكم شعب السودان. بل قدم تسهيلات لنظام البشير ليستكن هذا النظام من الالتفاف حول الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وأعتقد أن النظام الموجود الآن في زائير في أقل التديرات نظام مختلف. ورغم أن النظام السوداني رجب ولو نظرياً بالنظام الجديد ولكنى أعتقد أنه على المدى البعيد فإن

هناك مجال للصراعات العرقية والقبلية في أفريقيا. ولكن بنهاية الحرب الباردة ونتيجة للاضطرابات التي ذكرتها برزت التوترات القبلية في تلك المناطق. وأغلب أول أفريقيا دول تتكون من مجموعات عرقية مختلفة فعلاً روندا وبوروندي فيها مجموعتان عرقيتان ولكن الكونغو (زائير) هناك ٢٥٠ مجموعة عرقية وفي السودان ١٣٠ مجموعة عرقية. وعشرات المجموعات العرقية. في أوغندا وكينيا ومناطق أفريقيا الوسطى، أصبحت النعرة القبلية أقوى من النعرة الوطنية. وأصبح الصوت القبلي أقوى من الصوت الوطني. وبالتالي فاعتقد أن الصراع القبلي له دور كبير في منطقة البحيرات وهذا يشكل العنصر المحلى الداخلي هناك.

عنصر آخر هو طبيعة الحكومات الحاكمة في المنطقة التي لعبت دوراً كبيراً جداً في ترسيخ هذه المفاهيم القبلية. فحتى حكومة الرئيس الأوغندي «موسييني» استقرت بمجموعات التوتسي التي هاجرت إلى أوغندا وكانت عصب الجيش الذي كونه وأسقط الحكم القائم واحتل أبناء التوتسي مواقع قيادية في أوغندا إلى أن استطاع الرئيس بيري موسييني أن يوطد أركان حكمه.

بالنسبة لزائير فطبيعة هذا النظام كان السبب في ظهور كابيلبا. فهو نظام بوليسي، نظام اضطهد شعبه، نظام فاسد ونظام غير أخفى. فزائير من أغنى الدول الاقريقية. ولكن شعب زائير من أفقر الشعوب الاقريقية. كان مويوتو فاسداً وبالتالي كان لا بد أن يتحرك كابيلبا وينتصر بهذه السرعة. ففي ثالث أكبر دولة أفريقية استطاع أحد القوي وهو كابيلبا أن يتحرك من شرق زائير واسترلى على كل البلد في ٦ شهور ولم يكن هذا حقيقة ممكناً لولا تعاطف أغلبية مواطني زائير مع أي حركة تخلصهم من ديكاتورى مويوتو.

كان الشعب ضد النظام الذي يحكم زائير وسقط مويوتو. ولكن أعتقد أن كابيلبا أيضاً سيواجه هو الآخر نفس المشاكل فهو أيضاً من مجموعة عرقية صغيرة معتمدة على قبائل التوتسي سواء كانت الزائيرية التي نزحت إلى زائير قبل ٢٠٠ عام أو تلك التي أتت من روندا وبوروندي أم المجموعات التي تم تدريبها بواسطة الحكومة الاوغندية وهؤلاء أقلية كما سبق القول. قتي زائير ٢٥٠ مجموعة عرقية بالإضافة إلى وجود



محمد فائق:

لماذا ساعدت أمريكا «كابيلا»؟

اشئ خطر جدا لانا نتحدث عن صراع اقليمي بين الشمال والجنوب كل الشمال بتركيبته وكل الجنوب بتركيبته. بل إن المسألة ليست بهذه البساطة فهناك شماليين مع الجنوبيين وجنوبيين مع الشماليين. أروجر أن نراعى أن المسألة ليست بهذه البساطة وأن هناك صراعاً قبيلاً . فيه اختلاف قبلي فيه تتداخل كبير جدا ليس تتداخل بين المجتمع المحلي فقط وإنما تتداخل عبر الحدود. كل هذا يجعلنا - نركز على عوامل التشابك والتداخل بدل أن نركز في كل دراستنا على عوامل الاختلاف..

هناك ركائز كثيرة جدا يمكن أن تكون قاعدة بين هذه الجماعات. فهل المشكلة في التعددية انا لا أرى مشكلة في التعددية . لان التعددية هي السمة الغالبة في حياة الناس. وسيظل الناس مختلفين أبد الأبد. القضية هي قضية الوعي الاتني وليست قضية الاختلاف أو التنوع أو التعدد. والذي يحرك الوعي الاتني الضيق السياسي فللأسف الشديد عندما يمتلئ بالهيب للديمقراطية والتعدد الخزي فالكمل يذهب إلى مكان موطنه الأصلي ليرفع رايات إثنية إقليمية من أجل أن يمسد أصواتاً في الانتخابات. ففي الدول الافريقية اشغال الوعي الاتني

يمكن وضعها بانها مجتمعات أحادية. وما عدا ذلك فهي مجتمعات تعددية . بشكل أو بآخر. ولكن يصعب من الحظ أن نتحدث عن مجتمعات تعددية قبلية وعن تعددية اثنية بالمفهوم الضيق في افريقيا. بسبب أن هناك تتداخل في عوامل التعددية . أي أنه قد نجد انساناً ينتمي لجماعة اثنية ما ولكن يرتبط بالجماعة الأخرى بالدين أو باللغز الديني . وقد يرتبط بالجماعة الأخرى بالمصالح الاقتصادية وقد يرتبط بجماعة ما بحكم كونهم نخبة سياسية . وعلى ذلك فلا يوجد هذا الفصل الدقيق الذي نستطيع أن نقول بوجوده أن هذه المجموعة تشكل مجموعة حضرية وإنما هناك قدر من التداخل بين الجماعات . لا أدل على ذلك حتى في الحالة الرواندية البورندية من الهوتو والتوتسي . فالهوتو والتوتسي الاثنان بيته واحدة. ومذهب واحد كاثوليكي اذن هل الاختلاف هو في الملامح الفيزيائية.

بل إنه يوجد علاقات زواج بينهم وبين بعضهم . ويعيشون في مناطق سكن واحدة. ولعل ذلك هو الذي خلق مشكلة وهو أن عوامل التفاعل والاحتكاك بينهم كبيرة فمناطق السكن واحدة ومناطق الاحتكاك واحدة الذي جعل في الامكان عندما ينشب صراع أن تحدث إبادة جنس في روندا وبوروندي على عكس الحال في السودان. توصيفها في السودان على أنها صراع

. النظام الديمقراطي الذي كانوا يريدونه هو نظام الديمقراطية التعددية وليست الديمقراطية التي تؤمن بها في الفكر اليساري. وبالتالي فقلقد تعاون مع أمريكا وتعاونت معه أمريكا والتقت الناس كلها حوله . حتى الجيش لم يكن يحارب . الجيش كان ينسحب.

هذا كله يعكس أنه كان هناك بأس كامل بأس من القوات المسلحة ومن الناس داخل الكونغو . ولذلك قلقد وصل هذا الرجل إلى الحكم بسهولة شديدة . فالشعب الكونغولي لم يكن يتعامل معه على أنه توتسي جاء ليحكم باقلية توتسية . بل أن الشعب اعتبره متنفذاً وذلك بعد بأس طويل جداً عانوه في ظل نظام مويوتو . وبالتالي رحبوا بهم والتقى الخارجية رحبت بهم وكذلك القوى الافريقية كلها رحبوا بهذا الرجل.

أنا أعتقد أن هذا الرجل يحصل فكرة بناء لشعب الكونغو . البعض يقول أنه .أحيا الجامعة الافريقية . ولكني أعتقد أنه من الممكن ألا تكون الجامعة الافريقية من طموحاته . ولكنه يفكر كيف يحل مشاكل الشعب الكونغولي حلاً قوياً. نحن نقول أنه يهدف لحل قومي لهذه المشاكل في الحال. الجنوب الافريقي كله رحب به وأظن أن المنطقة كلها رحبت بان هذا الرجل لايد وأن يحدث معه شئ جديد وبالتالي يؤثر على المنطقة كلها.

في الفترة الأخيرة كان كل شئ في المنطقة فاسداً. فمثلا بوكاسا في أفريقيا الوسطى. كان الجيش الفرنسي هو الموجود في افريقيا الوسطى ليحرس بوكاسا بل كان يعمل كل شئ. فهذه الأنظمة هي أنظمة فاسدة . نعم فاسدة بكل المعايير ادارياً وسلطوياً . فغأتى فرنسا في ظل تنافسها مع أمريكا لتحمي هذه الأنظمة. ولذلك فلم يكن هناك سبب يحرض وجرد كابيلا وهو يسعى لحل مشاكل هذه المنطقة.

الديمقراطية والصراعات القبلية د. أبراهيم نصر الدين

في الحقيقة في بعض ملاحظات سريعة قد يكون فيها بعض الجانب النظري المخاخرة من خبرة التعامل مع الواقع الأفريقي. النقطة الأولى : نكاد نسلم جميعاً أن المجتمعات الافريقية مجتمعات تعددية وهذا شأن غالبة مجتمعات دول العالم. فالقارة الافريقية ليست استثناء لان بعض الاكاديميين يقولون أنه يوجد فقط ١٤ دولة في العالم

راجع للنخب النيابية الحاكمة - لأن واقع الحال يشير إلى أن هذه المسألة تصاعدت عقب انتهاء الحرب الباردة مباشرة وعقب الحديث عن تحول ديمقراطي في القارة الأفريقية . ولذا: نحن نتجارب السابقة في القارة الأفريقية ما يؤكد هذا البعد فمثلا الحالة الإغندية في الفترة الديمقراطية فترة الستينات . مع «مصلحتون أوبوتي» والتحول للحزب الواحد ثم فترة التحول الحزبي عندما عاد مصلحتون أوبوتي أيضا اشتعل اداء الرعي الاثني والصراع الاثني . وفي فترات الحكم الوطني التي تم تجاهل الديمقراطية الغربية فيها لم يظهر هذا الوعي الاثني بشكل أو بآخر . الحالة النيجيرية عندما وصل تعدد حزبي وديمقراطية سواء في المرحلة الأولى حتى ١٩٦٦ وفي المرحلة الثانية ١٩٧٩ إلى ١٩٨٣ اشتعل الصراع الاثني بين الجماعات وبين الاقاليم وهذه مسألة راجعة إلى النخب السياسية التي تشعل هذا الصراع من أجل الحصول على مقاعد في البرلمان أو في السلطة السياسية . وهذا يقودنا مباشرة إلى الحديث عن تأثير التحول الديمقراطي والمخصصة أو التوجه الرأسمالي في الدول الأفريقية . في رأيي أن ظروف القارة الأفريقية لا تسمح بالتمددية الحزبية أو بالليبرالية بفهمها العربي واضع تحت مفهومها الغربي مائة خط .

ماذا فعل التحول الديمقراطي؟ الأحزاب مهما وضع لها من ضوابط تحولت إلى أحزاب اقليمية أو إلى أحزاب وطنية أو إلى أحزاب اثنية . وهذا نقل الاختلاف الاجتماعي والتفاوت الاجتماعي ليصبح صراعاً سياسياً على القمة يعني أن الذي يحصل على مقعد السلطة يحصل على كل شيء . دخلت هذه المسألة من امكانية تقييد السلاح وسوق السلاح في العالم . كل يميز تنظيمه بميليشيات رغم أن القوانين تمنع إقامة الميليشيات وتضع ضوابط أمام هذه المسألة . المخصصة أو الجانب الآخر على هذه المسألة خلق مشكلة خطيرة جداً . فنحن نعلم أن النظام السياسي له مهمتان أساسيتان بخلاف الهام الأخرى . مهمة استخراجية أي أنه يستخرج الموارد من الناس كالضرائب مثلا . ثم يتولى عملية التوزيع . المخصصة جعلت قدرة الدول الأفريقية محدودة من الناحيتين .

ناحية أن يتحصل على ضرائب بدالة

والناحية الثانية أن يوزع العوائد على المواطنين بدالة في إطار من شح الموارد لدى الدولة المركزية في إطار المخصصة ويبع القطاع العام إلى آخر هذه الأشياء . الدول الأفريقية أصبحت ألام الحكم فيها ضعيفة . أصبحت ضعيفة عسكريا واقتصاديا و بالتبعية أصبحت ضعيفة على مستوى الرموز . فلم تعد تشكل رموزاً لدى المواطنين الأفريقيين . وبالتالي أصبحت الدولة . وأصبحت امكانيات الاجترار لديها وحمل السلاح في وجهها من السهولة بكان . وذلك بدأنا نجد موجة الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية . وفي تقديري أنه لن ينصرم هذا القرن إلا ويجد ٢٠ إلى ٣٠ دولة أفريقية على الأقل تشهد مثل هذه الحالات . وهذه ليست نظرة تشاؤمية . جاسمينا التي كان يضرب بها المثل أنها دولة ديمقراطية منذ الاستقلال حدث فيها أول انقلاب عسكري في بداية التسعينات وليجيريا والصومال وسيراليون والكونغو برازافيل الآن وأفريقيا الوسطى . وستنتشر هذه الانقلابات غنق العدوى لسبب . أن الظاهرة التي تحدث في افريقيا الآن أن زعيما يستطيع أن يجند هذه مجموعة من الانصار . لقد أصبح جند الانتصار من الدول المجاورة وليس من المواطنين المحليين . تهلول في ليبيا لولا قوات حفظ السلام لدول غرب افريقيا لاستطاع أن يصنع في ليبيا كما فعل كاييلا في زائير . ٩٠٪ من قوات تهلول كانت من الدول المجاورة من سيراليون وساحل العاج .. ويتصلح من الشركات متعددة الجنسيات التي تحصل في هذه المناطق . وسيراليون نفس الحالة .

من هنا أقول إن المسألة هي ظاهرة المرتزة لأن أي واحد يستطيع أن يفعل هذا الفعل ويتوصل من الشركات متعددة الجنسيات تحت مظلة غريبة لخدمة مصالح كبرى وذلك في العديد من الدول الأفريقية . هناك ظاهرة غريبة جداً تتوقف وتستلقت الانتباه عندما نجد أن الحالات المتأزج التي تستطيع أن تقول أنها غاذاج ناجحة ويجب أن يحتذى بها في القارة الأفريقية- افريقيا في افريقيا مجلس زيناوي في اثيوبيا موسيقي في أوغندا كاييلا في الكونغو هولاء جميعا كانوا ذوي توجه اشتراكي أصلا وقادوا النضال تحت هذه الراية لكنهم وعندما وصلوا للحكم . وصلوا بدعم غربي أمريكي

مهدبداً وهنا السؤال؟ هؤلاء حتى في شعاراتهم المرفوعة الآن ما عدا مجلس زيناوي الذي أخذ بالديمقراطية والتعددية الحزبية والدولة الفيدرالية إلى آخره يرفضون الديمقراطية . افريقيا يرفض التعددية الحزبية ، موسيقي يرفضها هو الآخر ، كاييلا يرفضها وأعلن أنه يرفضها ويتحدث عن ديمقراطية القرى والديمقراطية التي تبدأ من القرية . ورغم ذلك هؤلاء يلقون دعماً أمريكيا .

السؤال هل الولايات المتحدة الأمريكية رأت في هؤلاء شغافية في الحكم . أي أنها لن يكونوا قاصدين كسابقيهم من الذين رفعوا الرايات الرأسمالية ؟ أم أنهم يريدون تورطهم في ظل ظروف سيئة لأن المجتمعات أصبحت في وضع أسوأ بكثير من الوضع الذي كانت عليه قبل الاستقلال وأحراقها كليله أمام الجماهير ؟ فهذه مسألة تحتاج إلى تفسير .

فيما يتعلق بزائير لي ملاحظة . كاييلا ضرب قوى المجتمع المدني . كون كاييلا ادخل مرتزقة وقوات عسكرية العاصمة . القوة العسكرية يمكن أن تقري أي فرد مهما كان تلبه ومهما كانت مبادئه . وتقريه أن يتحول إلى ديكتاتور . في تفكيرى قوى المجتمع الوطني ستضرب وستعود السلسلة مرة أخرى في زائير على ذات الحال وربما أسوأ بدعم أمريكي أوروبي .

النقطة الأخيرة ، هي الترويج الأمريكي في حل المشكلات أي مشكلة من المشكلات في يوغوسلافيا وغير يوغوسلافيا السابقة نجدهم مفرمين جداً بالمسألة الفيدرالية الاتحادية . في اثيوبيا قامت فيدرالية . وكان هذه الفيدرالية الاتحادية هي البلمس الشافي . نريد أن نتحدث عن هذا .

هل هناك تصور أمريكي لبناء دولة اتحادية في منطقة الجيبرالتا تقودها أوغندا أو يوغندا كاييلا إذا استقر حكمه ؟ وفي المقابل في شرق افريقيا دولة فيدرالية تقودها اثيوبيا ؟ هذه مسألة يتعين التفكير فيها . واذا كان هذا التفكير الأمريكي فما هو الهدف النهائي من إقامة هذه التكتلات الكبرى في هذه المنطقة؟

خطر تكرار أخطاء ومآسى الماضي
التبجاني الطيب

ونحن نتبادل وجهات النظر حول الموضوع أخشى أن يكون هناك اعتصاف أو تعسف في حصر الموضوع . في التطورات الأخيرة في منطقة البحيرات أو في الكونغو

مثلاً ذكر أحد الأخوة لمحاولة أن نسر كل ما يحدث على أن وراءه أهدافاً خاصة بمصر والسودان وبقاء النيل إلى غير ذلك.

كنت أريد لو أننا لدينا معرفة مباشرة أكثر من ذلك عن هذه القضية فصيح أن كثيراً من الأشياء كتبت عن التحركات الأخيرة وخصوصاً فترة التسعة شهور الأخيرة أننا قيام كاييلا بتحركاته. كنت أريد أن تكون مرفعتنا اعنق من هذا وقديماً منذ انفجار الصراع في رواندا وبوروندي بين التوتسي والهوتو.

الصراعات ليست شيئاً طارئاً في أفريقيا سواء في هذه المنطقة أو في أفريقيا كلها وأنا مهتم أكثر أن أنقل الموضوع من الكونغو ومنطقة البحيرات إلى أفريقيا كلها. لو أخذنا أفريقيا سنجد أن الصراعات القبلية والصراعات السياسية والانقلابات العسكرية التي حدثت كثيرة جداً. أنا لا أعرف أن كان هناك سجل يعرفنا كم عدد الانقلابات العسكرية التي حدثت؟

د. إبراهيم نصر الدين
٧٦ انقلاباً من سنة ٦٠ حتى الآن و١٧ حرباً أهلية.

التيجاني الطيب
إنني ليست مسألة طارئة لابد أن ننظر لها في استمراريته بصفة خاصة منذ سنوات الاستقلال الأولى في أفريقيا. ليس منذ سنة ١٩٥٦ سنة استقلال السودان والغرب. لكن منذ سنة ١٩٦٠ وحتى سنة ١٩٦٣ عندما قامت منظمة الوحدة الأفريقية. واعتقد أن الصراعات كانت موجودة مما جعل مؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية يتصور أنه لا تغيير في الحدود في أفريقيا عن الحدود التي تركها للاستعمار.

على ما تذكر أن استقلال أفريقيا كان هو الأخير بالنسبة لحركة التحرر الوطني. وعندما تم استقلال أفريقيا كانت الملامح الاستعمار الحديث قد نضجت أو على الأقل ملامحه الأساسية. لذلك أنه عندما استقلت الكونغو جاءت حركة باتريس لومومبا. واعتقد أن الاستعمار الحديث كان مشروعاً جاهزاً فعلاً ولأن هذا الاستقلال الذي حدث لم يتم بالضرورة التي كان يريدنا لومومبا وحركة التحرر في الكونغو. انطلاقاً من تجربة لومومبا في الكونغو ضرت حركة التحرر الوطني الأفريقية بالانقلابات العسكرية التي تمت في غانا وفي نيجيريا وفي مالي. وكل الانقلابات التي حدثت في هذه الفترة وبهذا تمت تصفية الحركة الوطنية

الأولى وتصفية قياداتها البارزين لومومبا، نكروما، سيكوتوري. كانت لهذه الحركة الوطنية تطلعات اجتماعية فقط فارتبطت دعوة الجامعة الأفريقية بالاستقلال والتطلعات الاجتماعية.

في أكتوبر ١٩٦٦ انعقدت في القاهرة ندوة أفريقيا بإدارة من مجلة «الطلعة» وشاركت فيها كان موضوعها الرئيسي الانقلابات العسكرية. إلى جانب ذلك ناقشت كل القضايا التي كانت موجودة في هذا الوقت في أفريقيا مثل العمل الاجتماعي والعمل السياسي ودور الجيوش والاستعمار الحديث.

كان الاتجاه هو دعوة القوى الوطنية لإنفاذ الحركة الديمقراطية الأولى ولكن يبدو أن الوقت كان قد تأخر. وبعداً لم يحدث شيئاً حيث أن كل ما نوقش لم يلق الاهتمام. كان ضرب حركة التحرر الوطني جزءاً من ضرب حركة التحرر العالمية من أندونيسيا شرقاً وحتى المحيط الأطلسي غرباً. وحدث فعلاً تراجع كبير وساد الاستعمار الحديث في أفريقيا كلها. وأصبح فيه ركود في الحركة الوطنية وفي حركة القوى الوطنية الديمقراطية في المنطقة.

صحيح أنه حدث بعض التقدم نتيجة للثورة البرتغالية وحاولت المحاولات وموزمبيق بعث حركة التحرر الأفريقية ولكن كان الشعب قد حل بأفريقيا بل وتعرضت الثورة الإنجليزية وفي موزامبيق لازمت شديدة.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حدث تغيير أظن أننا نعيش آثاره الآن. في جنوب أفريقيا حدث نهوض كبير. والسؤال هل يعود ذلك إلى مهارة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي والتحالف العميق بينهما. أم أنهم يحتاج إلى تفسير آخر.

هناك صيغة ما في أفريقيا اليوم تبدو واضحة في إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وفي الكونغو وفي رواندا فهل يمكن القول أن هناك نهوضاً في أفريقيا؟ وأن هناك أساساً في توحيد القوى الوطنية الديمقراطية في المنطقة، وبالتالي في أفريقيا ككل وأن أفريقيا تستطيع استعادة دورها واستعادة استقلالها. وتستطيع أن تتحمل عبء الدين الخارجي الكبير جداً. وعبء الركود الاقتصادي الموجود، والفقر الشديد وانعدام الديمقراطية.

هل نقبل جميع كاييلا وأفريقي وموسيفيتي في قضية الديمقراطية

وأن الديمقراطية الليبرالية غير صالحة، وأن الديمقراطية بشكل عام يجب أن تكون الديمقراطية الجديدة أو الديمقراطية بالوصاية.

هل نقبل مثل هذا وتعود مرة ثانية لتكرار نفس التجارب، نفس الماسي، نفس الأخطاء القديمة في أفريقيا؟

أعتقد أننا إذا استخدمنا سلاح التقويم وسلاح النقد لهذه الحركة النشطة يمكن أن نخرج منها طريق جديد يحيا القوى الوطنية الديمقراطية.

الديمقراطية ضرورة أساسية

د. حيدر إبراهيم

أفريقيا كانت مرشحاً ومؤهلاً منذ سنوات لشكل واسع من الانفجارات والتحول. لم يكن ممكناً أن تستمر الأوضاع بالشكل الذي كانت عليه. ورغم أننا مظلجون موضوع السودان لكننا الأمل في المعالجة السائدة الآن عالمياً وإقليمياً أن للسودان دوراً هاماً جداً فيما يبدو الآن. ويدور حديث عن القرن الأفريقي الكبير والسبب في ذلك السودان. فالسودان له حدود مع أوغندا وهي بعيدة عن القرن الأفريقي وكذلك له حدود مع زائير، وبالتالي فهو يربط بين القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات وأفريقيا الوسطى. بحيث أن دور السودان مهما كانت سلبيته فإنه سيخلق قرن أفريقيا أكبر وأعمق. وبذلك أننا مع الدكتور إبراهيم نصر الدين في مسألة العدوى، التحولات الداخلية أدت إلى نوع من الحركة والديناميكية. وهناك عوامل خارجية أيضاً. واعتقد أنه بعد سقوط المعسكر الاشتراكي لم يحصل فراغ بصورة مباشرة. إن ما حدث ترتيب للمرحلة التالية كيف ستكون. ضمن هذه الترتيبات تأتي مسألة الصراع الدائر في أفريقيا. وأغود للنظرة التي قالها الدكتور إبراهيم نصر الدين وهي مسألة قيام شكل يتوافق مع هذه المرحلة للحكام وللنظم والديكتاتوريات. ويمكن أن تكون جزءاً ليس نشأ في مرحلة نظام عالمي جديد.

وهنا أستعير مفهوم السودانيين الخاص بالقوى الحديثة. إن الغرب عنده قوى أفريقية حديثة وهو يعتقد أن موسيفيتي، وبختاري وأفريقي قتل قوى حديثة بالنسبة لأفريقيا. هناك قوى حديثة وصلت لسلطة وأخرى مرشحة للسلطة وليس بالضرورة مؤمنة بالديمقراطية

التعددية وليس بالضرورة أن تكون ذات أغلبية . ولكن يكون لديها القدرة على تحقيق شكل من أشكال الديمقراطية الجديدة بالمفهوم المادي ، يعني أنها تستطيع أن تحرك النظم بطريقة أو بأخرى وتستطيع أن تقوم بتنمية تعبوية.

والولايات المتحدة والغرب ليس لديهم مانع في الاستخدام في رموز عندها ماضٍ اشتراكي تلك القدرة على التنظيم والقدرة على التحريك وهذه النظم ليست فاسدة وكانت هناك اشارة رمزية واضحة قبل أن يهزم كاهيلا نظام موبوتو فلأول مرة البنوك السويسرية تجمد الحسابات لصالح متزدد وتقف معه فمسألة الفساد قضية هامة حاليا للغرب ولو خير بين حاكم ديمقراطي فاسد وحاكم غير ديمقراطي وغير فاسد فسيختار الحاكم غير الفاسد فالمرحلة الاقتصادية القادمة تحتاج إلى نوع من الاقتصاد الأكثر لمامة والفساد يدمر الاقتصاد ويمكن القول أن الغرب يسعى لإقامة نظم حديثة بأدوات قديمة ، فليس لديهم مانع أن يستعملوا العامل الاتني والعرقى في الوصول لهدفهم وأعتقد أن هناك محاولة لتحقيق ذلك في السودان أيضا وعندما يتحدثون عن جون قرنق ومنصور خالد يعتبرنهما ضمن تركيبة مايعودنهما قوى حديثة أو قوى غير تقليدية.

نفس المنهج بالنسبة لموضوع الجامعة الأفريقية فهذا الشعار مطلوب في المرحلة القادمة ولكن ليس بمعناه الأيديولوجي القديم بل مطلوب بمعناه كتكتلات اقتصادية وتكامل اقتصادي وأسواق اقليمية . أي أنها تفرغ من محتواها الأيديولوجي وغلا اقتصاديا بشكل كتكتلات ومن هنا أيضا تأتي فكرة الفيدرالية ، يعني إنك ليس بالضرورة أن يكون هناك حكومة مركزية فقد يصلح شكل فيدرالي أو كونفيدرالي مترابط يحقق في النهاية نوعا من الاستقرار ويخلق نوعا من حركة رأس المال وحركة العمل وحركة البضائع وبالتالي يستطيع أن يقوم بهذه المهمة بصورة جيدة.

أما مسألة الاتنية فاعتقد أنها في السياق الأفريقي يجب أن تتعامل بشكل مختلف. فالجانب الاتني يكون دائما ناعما أو خامداً كالفتنة لكنه يوظف وبالتالي فمسألة أقبليات وعليه لايشكل مشكلة فيمكن لأقلية حاكمة أن كانت فعالة وقادرة على السيطرة

على الدولة أن توظف الاتنية بصورة جيدة وبالتالي تقطع الطريق أمام أية اثنيات أخرى تستطيع أن تضاهيها أو تراحمها . يجب وليس شرطا في أي دولة بها اثنيات أخرى غير مشاركة في الحكم أن تكون مصدرا للارتعاج أو مصدر خطر وهناك طرق عديدة لاشراك الاثنيات الأخرى كما حدث في أنيوريا وجنوب أفريقيا .

وقد يشير البعض إن القول بموت الأيديولوجيات ويعني احيا . الاثنيات أي أن تكون الاثنيات أيديولوجية بديلة . أنا أعتقد أنه ليس بالضروري أن تكون أيديولوجية بديلة . أعتقد أن المرحلة الجديدة ستكون الأيديولوجية الموجودة بها هي أيديولوجية التنمية . التنمية المرتبطة بالتنمية الهيكلية الكثيرة المرتبطة أيضا بالمؤسسات العالية الأخرى . فهي بشكل من الاشكال من هموم المرحلة القادمة لابد أن يكون هناك شكل من أشكال الاستثمار وإحلال أيديولوجية مرتبطة بمسألة التنمية والنمو في المنطقة.

أخيرا تأتي مسألة التعددية السياسية والجزئية ومسألة التحول الديمقراطي وأنا أختلف مع القول أن هناك شعريا أو مجموعات بشرية من الصعب أن تغيل الديمقراطية بالمجتمعات جميعا في حاجة إلى الديمقراطية كغيرها من الاحتياجات الأساسية وقد نخلف في مسألة ألياتها وشكل تطبيقاتها ، ولكنها كحاجة أصبحت أساسية كالطعام ، وهي في المرحلة القادمة ، ضرورة لابد من وجودها ، وأبدا لن تكون مدخلا أو ثغرة تأتي منها العرقية أو الاثنية أو التعصب لو كان غرضها النهائي مسألة توسيع المشاركة . ووجود شكل من أشكال المعاسية لأنها شرط من شروط التنمية والنهوض في أي مجتمع من المجتمعات الأفريقية.

حلمى شعراوي
لا يصح الاعتبار القليل والاتني الذي يروج له الإعلام الغربي في تفسير ماحدث في منطقة البحيرات . فالكونفو لم تتجفع فيه فكرة الانفصال منذ ٣٦ عاما رغم تعدد المحاولات مرتين أو ثلاث لأن هناك عريضا - مثلما كنا نتعلم قديما - هو الرغبة في السوق الكبيرة فالشركات الكبرى في الكونفو لاتسمح بفتحته . بالنسبة للتوجه القومي على مستوى

الكونفو إلى أي حد يساهم في إعادة الكونفو للقارة الأفريقية؟ وكما قال الأستاذ فائق "إن وجود موبوتو كان يعني استبعاد الكونفو من أفريقيا . قالى أي حد ظهرت فكرة الجامعة الأفريقية الآن ؟ فالظلم في القوى الديمقراطية المشاركة في إرساء " جامعة أفريقية" لأفريقيا كلها وليست جنوبية على غرار ما يحدث في الجنوب الأفريقي الآن.

هناك بعض التساؤلات المطروحة علينا .
- هل ما يحدث في المنطقة الآن تاج لتفاعلات طبيعية أم تدخلات أجنبية؟
- ماذا يعني وجود دولة وطنية في منطقة حوض النيل؟ وكيف سيتعامل الشمال الأفريقي في وادي النيل - مصر والسودان - مع هذا الوضع؟

- هل كاهيلا سيكون ديكتاتورا؟
مثل موبوتو ؟ هل من الممكن أن تنشأ دولة وطنية قوية في المنطقة بدون أن تنبش الديمقراطية الليبرالية؟ أم هل سيؤدي تطبيق الديمقراطية الليبرالية إلى تدمير هذه الدول؟
- هل هناك نهوض وطني حقيقي في المنطقة من واجباتها الاقتراب منه . أم أنها مؤامرة صنعها موسيلنى - لأنه عميل أمريكي كما يروج البعض - للسيطرة على المنطقة ؟

وأخيرا هل نحن أمام هجرة كالتى حدثت في المنطقة في ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ في أوغندا وكينيا والتي حرصت على التقارب مع مصر؟ وإلى أي حد يمكن أن يؤدي طبيعة النهوض الوطني في المنطقة إلى ذلك؟

يجب أن نشير إلى ملاحظتنا على طبيعة السياسات التي تتبعها النظم القائمة في القاهرة والخرطوم وتأثير ذلك على توجه وطني ديمقراطي حقيقي من قبل شعبينا تجاه هذه المنطقة وماهى واجباتنا نحن تجاه ذلك؟ هل نترك هذه المسألة للسياسات الحكيمية . أم أن القوى الوطنية الديمقراطية يجب أن يكون لها دور في المنطقة؟

محمد فائق :
أريد أن أؤكد أننا يجب ألا ننساق وراء فكرة أن الديمقراطية ليست مناسبة لدول أفريقيا ، فالغروب والمشاكل التي حدثت في المنطقة لم تكن نتيجة تطبيق الديمقراطية الحريية بل نتيجة الديمقراطية الناقصة . يعني أن تحدث تعددية حزبية ولا يوجد فرصة للأحزاب أن تصل إلى الحكم . أو أن تجري انتخابات. ولا تغيب بتنحياتها . أو تجري انتخابات وتناجها

معروفة مسبقاً. أو أن تحدث خصخصة بدون إعطاء أية حريات سواء للقطاعات أو للعالم أو للناس العاديين. فكل هذا هو ما يغير المشكلة.

الديمقراطية يجب أن لا تكون خياراً محل تردد على الإطلاق. ففي مصر في فترة من الفترات . قلنا إن الديمقراطية الاجتماعية أولاً ثم تأتي الديمقراطية السياسية بعد ذلك وبيت أن هذا خطأ . فلابد أن تطبق الديمقراطية بشكل عام. هناك بعض المشاكل الناجمة من الخصخصة الثقافية . ولكن هناك أشياء لا يجوز النقاش حولها لأنها أصبحت عالية ولا نستطيع التراجع عنها لأنها نتجت للتجارب الإنسانية . فحقوق الإنسان مثلاً أصبحت من المبادئ العالية التي لو احترامها وظيفتها تستل إلى نظام ديمقراطي حقيقي.

ليس معنى ذلك أن تطبق نظاماً أمريكياً. فكل ما يشغل أمريكا هو تطبيق نظامها -خصخصة وغيرها- بينما لا يهتمها جوهر الديمقراطية . فهناك فرق بين نظام الحكم الديمقراطي وقرق بين الديمقراطية كقيمة. هذه نقطة أولى.

النقطة الثانية عندما أقول أن كايلا أحميا فكرة الجامعة الأفريقية في داخل الكونغرس . ولكن ما حدث أن الفكرة بدأت تظهر من جديد في الكونغرس . فالديمومبيين يتكلمون على أن الحركة المرومية قادمة وزوجهم لوموسيا موجودة هناك والناس ملتفت حولها.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فاعتقد أنها تحاول أن تقسم العالم إلى مناطق- فكرة الإقليمية الجديدة . مثل الشرق الأوسط وهي تدعى أن يكون لديها في هذه المناطق دول مرتبطة بها مثل إسرائيل في الشرق الأوسط . أمريكا تفكر نفس التفكير بالنسبة لأفريقيا وتضع عينها على أفراد موسيقيين ولكن هذا ليس معناه أن موسيقيين يعمل . فيجب ألا نفر كل شئ على أنه مؤامرة.

موسيقيي يريد أن يلعب دوراً كبيراً في أفريقيا كلها وليس فقط في المنطقة . ولقد كان لي لقاء معه من حوالي سنة ونصف أو سنتين وكان يريد أن يعرف ماذا كان يفعل عبد الناصر.

أعتقد أن أي تكتل أفريقي في الجنوب سيؤثر على مصالحتنا تأثيراً خطيراً لأنه بالضرورة سيكون معادياً

للسودان وسيعمل على فصل جنوب السودان وذلك لعدة أسباب.

أولاً يجب أن نضع في الاعتبار الخطاب السياسي المستقر في السودان -فالأمر ليس مؤامرة ضد السودان لكن هناك سياسة سودانية تدعو لادخال عنصر الجهاد في موضوع الجنوب . وتدعو لاستمرار الحل العسكري فالسودان قبل أن يعقد الاتفاقيات الأخيرة في الجنوب تورط في سياسة خطيرة جداً عزلت السودان أفريقيا بطريقته.

الأولى بالخطاب السوداني المستقر في موضوع الجنوب والثانية بتدمير الثورة الإسلامية إلى الدول الأفريقية وأفريقيا لديها حساسية شديدة جداً من هذه الناحية عانينا منها في الستينات كثيراً حيث كما متهمن أننا نسعى لإقامة امبراطورية إسلامية في أفريقيا. فعندما وقفنا مع نيجيريا ضد نضال بياfra قامت أزمة بيننا وبين نيجيريا لأنه تصور أننا نفعل ذلك من منطلق إسلامي لأن سكان بياfra كانوا ليك.

لقد كنا حريصين على أن نترج هذه الفكرة من أفريقيا كلها فذهبت لنجيريا لأوضح له أن الموضوع ليس بهذا الشكل. وألنا مع حركة التحرير الوطني في كل مكان . فلقد كنا مع مكاريوس ضد الأتراك في قبرص. واتنا حاربنا انفصال كاتنجا في الكونغرس مثلاً نحارب انفصال بياfra في نيجيريا.

فالسودان بدون أن يدري اثار حظيرة الدول الأفريقية المحيطة به. ونحن كعرب فان ظنا للأسف الشديد سيئ جداً. فكل البلاد التي تلمح كهزمة وصل بين العرب والأفارقة عندها مشاكل خطيرة

نعتقد لنا المشكلة لقوربتانها والصومال والسودان جميعها لديها مشاكل في الجنوب. بالإضافة لتعاصر الصومال الكيني والصومال الاثيوبي. وبالتالي فإذا تم التكتل في الجنوب فان موقف موسيقيين في أوغندا سيكون معروفاً بالنسبة للسودان . نتيجة لأن هناك مشاكل بينه وبين السودان ناجمة إما عن تدخل السودان في القبائل داخل أوغندا أو عن سوء الفهم وسوء النية بين الجانبين. وأظن أن جميع الظروف التي ستؤدي لأن يحل موسيقي هذا الحلو في الجنوب. ستكون أمام كايلا أيضاً لو استقر في الحكم. فكايلا وموسيقيين وصلا للحكم بنفس الطريقة- سواء باستخدام التوتسي أو بالزحف على

العاصمة - بالإضافة إلى أنهم ساعدوا بعضهم البعض .

يوجد نوع من التوافق بين الجانبين ولكني أعتقد أن كايلا غير موسيقيين فكايلا لا يعتمد على قبائل التوتسي فقط. بل أنه يريد أن يتخلص من ذلك لأنه يعلم أنه لا يستطيع أن يحكم الكونغرس بهذا العدد المحدود من القبائل . ولدي معلومات تؤكد أن مساعديه وكل المحيطين به من غير التوتسي . بما أوجد نوعاً من الفلق داخل القبائل التوتسية.

إذا كنا نقول أن هناك بعضاً جديداً لفكرة الجامعة الأفريقية في منطقة هضبة البحيرات ووسط أفريقيا . فانا أعتقد أنها من الممكن أن تمتد لتشمل القارة كلها بفهم جديد قاما والظروف مهيأة لذلك . فمثلاً إذا كانت في الخصبيات والستينات تعطل التحرر والاستقلال فيجب أن تدور الآن حول فكرة التنمية والعلاقات الاقتصادية بالذات. وهذا لم يكن في السابق يمكن فلم يكن هناك دول أفريقية تمنع قدرات اقتصادية تستطيع أن تفعل ذلك لأن قدراتها كانت محدودة جداً.

اليوم يدخلون جنوب أفريقيا إلى العائلة الأفريقية . ويعودة الكونغرس إلى أفريقيا بعد أن كان خاضعاً للاستعمار من خلال حكم عميل يعمل لحساب القوى الخارجية أصبحت الفكرة قائمة في منطقة التوتسي . وأعتقد أن على مصر أن تسعى لتوسيع نطاق هذه العملية لتشمل القارة كلها . بل على مصر أن تدخل إلى هذه التجربة وتقودها . لأن ذلك سيؤثر على موضوع العمل ضد السودان بل أنه سيجني السودان بالنفع.

خلى شعراوى

أية مصر تقصد هل مصر الدبلوماسية أم مصر الشعبية؟

محمد فائق

أعتقد أنه يجب أن ندعو لهذه الفكرة ونسبر لها جميعاً سواء مصر الشعبية أم مصر الدبلوماسية ولقد تكلمت مع مانتديلا وسام نجوما وموسيقيين ومجانبين وسالم أحمد سالم وأخيراً مع عمرو موسى منذ حوالي سنة أو أكثر وكان الجميع يؤيد هذه الفكرة ومتحمسين لها.

الآن يجب أن يكون هناك عدد من الدول الأفريقية يقر حركة التحرير- مثلاً كانت مصر وغانا وغينيا وتانزانيا تفعل- فبدلاً من

أن يكون هناك محور جنوب افريقيا الكونغو يجب أن يمتد المحور ليصبح جنوب أفريقيا الكونغو القاهرة ويشارك فيه بعض الدول مثل نيجيريا - زيمبابوي وأوغندا ودولة من غرب افريقيا ولتكن السنغال. وهكذا يكون لدينا عدد من الدول يمكن أن يكون بينها تعاون اقتصادي يقدر معقول جداً . فان لدينا الامكانيات في داخل منظمة الوحدة الافريقية كاليات هائلة غير معمول بها فيجب أن تقدم بأعمال هذه الآليات. وأنا أعتقد أن حدود فرنسا وحدود بلجيكا تقف حاجزاً أن التقي مع دولة كالسنغال أو أن يلتقي الانغولون مع حدود فرنسا وحدود بلجيكا لم تعد موجودة وبالتالي يمكن أن نجد هذه الدعوة قبولاً.

في النهاية أعتقد أن المشكلة الأساسية أن السودان في خطر وأن عملية فصل الجنوب عملية خطيرة لو تركت بهذا التصور . وليس ذلك لأن هناك مؤامرة فقط ولكن لأن هناك خلافاً كبيراً جداً في السياسة السودانية . وفي كيفية تعامل مصر معها.

د. علي نويجي

لا أعتقد أن القوى السائدة في الكونغو الآن هي الفرنسي . فالفرنسي جزء بسيط وصغيرهم الذين يسمون الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو. بل إن التحالف الديمقراطي في الكونغو أصبح مثل الجبهة الديمقراطية في السودان . فالأحزاب المشتركة في التحالف قتل جبهات وقبائل كثيرة . حيث أنهم لم يتركوا أحداً يريد الانضمام إليهم إلا وضموه إلى هذا التحالف حتى أنصار موبوتو انضموا إلى التحالف . وهو ما حدث مع أنصار كزافيري.

إن هذا يقترب كثيرا مما حدث في جنوب افريقيا . فعندما جرت الانتخابات متعددة الأحزاب نجح فيها حزب المؤتمر فانه ظل محتفظا للبيض بالسيطرة الاقتصادية - ست عائلات تسيطر على الاقتصاد مع جزء من اشراف الدولة - واستطاع مانديلا أن يدير الدولة بكفاءة ويخرج بجنوب افريقيا من اطار العزلة التي كانت فيها حتى وصل إلى السعودية وإيران والهند والتي انشأ معها منظمة المحيط الهندي.

وأنا أعتقد أن مانديلا كان يؤيد التفسير في الكونغو . فهو يرى أن جنوب افريقيا والكونغو يشتركان في المعضلة الهائلة وثروات الهيروماتية غير الموجودة على سطح الأرض يشكلون القاطرة الحقيقية

لأفريقيا والتي ستدخل بها القرن الواحد والعشرين وأعتقد أن هذا التصور به قدر كبير من الدقة.

ونحن في مصر ننظر إلى هذه المسألة بشكل من الحساسية لأن جنوب افريقيا بدأت تحتل المكانة التي كانت مصر تحتلها - أو تطمح في احتلالها - . فمصر كانت لديها بعض الاطماع في أن تكون محور القيادة السياسية في افريقيا وأن يكون لنا علاقات اقتصادية قوية مع افريقيا لكن القيادة السياسية والاقتصادية انتقلت بشكلها الحالي لجنوب افريقيا وحلفائها. وهذا يجعل الفرد يحس أن ثمة تخلفاً وتراجيحاً في الدور المصري وأنه يتأكل . وعندما يتأكل الدور المصري يتأكل الدور السوداني لأن مصر والسودان يشكلان على مسار التاريخ جزءاً من حركة واحدة في قلب افريقيا. فلو نظرنا إلى الخريطة نجد أن مصر والسودان وحوض النيل امتداد واحد وستجد أن حوض النيل يصل من البحر المتوسط وحتى جنوب خط الاستواء ولو أننا ضممنا إليه بحيرة تنجانيقا وبحيرة نياسا سيصل إلى المحيط الهندي. وهكذا فهضبة المبحيرات هي الرصلة الوحيدة الموجودة بين الشمال الأفريقي والمجنوب الأفريقي والذين يفصلهما الصحراء.

حوض النيل به الكثير من المشكلات . فدوله من أفقر الدول الموجودة في المنطقة . فمساحته ٩ مليون كم مربع أي ٧٠٠ مليون فدان القابل للزراعة منه ١٠٠ مليون فدان . ولكن الذي يزرع فعليا ٦٣ مليون

فدان وسكان المنطقة ٢٥٠ مليون شخص . أي أن ٢٥٠ مليون انسان يعيشون على مساحة ٦٣ مليون فدان وهذا أقل من المستوى العالمي بكثير.

ونحن مضطرون إلى التنافس مع دول حوض النيل من أجل تنسية موارثنا لكن البعض يرى أننا نأخذ من المياه أكثر من حاجتنا ونحن نقول لهم يدعوني أخرى أتم لا تحتاجون المياه فعندكم امطار ونحاول أن نحذب السودان إلينا على اعتبار انها دولة مصب نحتاج إلى المياه مثلنا وهذا ليس حقيقة فالسودان يمتلك في منابع بحر الفزال اغنى مكان في العالم للمياه فايراده ٥٠٠ مليار متر مكعب يصل منهم ليجده ٥٠٠ مليار متر مكعب.

أنا أعتقد أن هناك مصلحة حقيقية في أن نقيم حواراً مع دول حوض النيل . وأعتقد أن العيب الأساسي لدينا نحن الصغرة المصرية التي لا تعطى لسانة المياه ومسألة العلاقات مع السودان ودول حوض النيل والدول الافريقية - التي اتصور انها العمود الفقري لنا - اهميتها الحقيقية وللأسف فليس لدينا الدراسات الكافية داخل الأحزاب فلا حزبا ولا أي حزب آخر عنده هذه الدراسات . بينما أصول المعرفة أن يكون هناك معهد دراسات افريقية في كل حزب من الأحزاب المصرية ولكن الصغرة المصرية أكمل صفوة موجودة على سطح الأرض.

محمد قانق

أعتقد أن هناك دراسات كثيرة جداً دقيقة جداً في موضوع المياه.



3. حيدر ابراهيم

سأبدأ بجانب تقدي للسياسات المصرية على مستواها الرسمى والنخبوى والشعبى بالنسبة لافريقيا والسودان. وأنا أعتقد أن مصر أن لم يكن لديها سياسة استراتيجية واضحة تجاه السودان فلن يكون لها أى دور داخل افريقيا.

فالسودان يمكن أن يكون جسراً بين افريقيا شمال وجنوب الصحراء ويمكن أن يكون عازلاً وأعتقد أنه يقوم الآن بدور العازل. وهذا ليس بسبب سياسة خاطئة ولكن لان المشروع الاسلامى بالنسبة لحكومة السودان يقتضى أن يكون السودان دولة اشعاع فى افريقيا . الوثنية والمسيحية والصليبية. وهم لا يعتبرون هذا سياسة خاطئة بالنسبة لهم على الأقل.

بالتالى أصبح هناك اتجاهان فى السودان . اتجاه يقول اننا يجب أن نكون قاعدة لانطلاق الاسلام نحو افريقيا مثلاً قال الترابى واتجاه يقول اننا نضيق مجهودنا فيكفى أن نعمل دولة اسلامية نموذج- حتى ولو كانت فى أم درمان -يكون عندها القدرة الاشعاعية مثل تجربة الرسول التى انطلقت من المدينة والتى لم تعدد عدة اعمار -ووصلت حتى الصين.

مصر على كل الأحوال يجب أن تضع فى الاعتبار أن مدخلها إلى افريقيا هي السودان .ولقد ذكر توينبى ذلك فى كتابه «من النيل إلى

التيجرة» وكان السودان وتيجريا هما الدولتان النموذجيتان اللتان لو حدث فيهما تعايش فإن أفريقيا جنوب وشمال الصحراء من الممكن أن تلتقى.

السياسة المصرية تتجه شمالا وشرقاً وتهمل الاتجاه جنوباً تماماً .وتعتبر أن أى دخول فيه سيكون عبئاً عليها. وأن أى محاولة للتطور والنمو لابد أن ترتبط بأوروبا والبحر المتوسط أو بالشرق الأوسط أو الخليج وأنها بالانضمام لافريقيا فانها تنضم إلى زمره الجوعى والمرضى الذين سيحذون من قدرتها على النهوض. لذلك فالسياسة المصرية الحالية غير مهتمة بالجانب أو بافريقيا.

وذلك يعكس ما كان يحدث - فى الستينيات عندما كان لمصر دور حقيقى بافريقيا. وكانت فعلاً الدائرة الثالثة فى السياسة الخارجية المصرية وكان هناك تركيز عليها.

الآن هنا الدور غائب تماماً وانعكس هذا فى كيفية تعامل مصر مع الأزمة السودانية .فمصر بصورة أو بأخرى لا تعطى الدور الذى تقوم به إفريقيا فى المنطقة حق من الاهتمام فهذه الدولة الصغيرة تعمل ما تريد بالمنطقة وذلك نتيجة لغياب الدور المصرى وتقاعسه وتراجعهم. فمصر ترددت كثيراً وتراجعت خشية أن تنهم بالتدخل فى شئون السودان الداخلية وعلى الرغم من ذلك فهم لا يرمونها.

الجهة الاسلامية فى السودان

عندها قدرة على الابتزاز المستمر للسياسة المصرية . فهم يلقون بالمسؤولية على مصر عندما يحدث أى شئ فى السودان، ورغم أن مصر لا يكون لها شأن به، وهكذا استطاعوا أن يجعلوا مصر محبذة أو على الأقل تحاول أن تنفى عن نفسها تهمة هى تشرى وهي مساندة المعارضة السودانية والتي تعنى أنها تساند نظاماً وطنياً فى السودان يكون سنناً لصر.

واهتمام النخبة المصرية بالجانب ضعيف مناقشتها موزعة بين الشرق وأوسطية وكونها جانب بينما لا يأتى السودان إلا وضعات من جانب البشار المصرى . فحتى الاحزاب التقليدية الاخرى مثل الورد والتي من المفترض أن لها اهتماماً بالسودان فان اهتمامها موسمى. فعندما بدأت الاعتراضات تأخذ شكلها الملح ظهر اهتمام وخدع سريعاً.

أما على المستوى الشعبى فلقد كنت أعتقد أن الوجود السودانى الكثيف فى مصر سيخلق شكلاً من أشكال التقارب ولكن ما حدث هو العكس . ولعل الاثرة المصريين لديهم بعض العذر فالسودانيون قديما كانوا يأتون لاشياء محددة كالتعليم أما الآن فانهم رأوا اعداداً كبيرة من السودانيين فى ظروف صعبة -رإن كانت الظروف العامة فى مصر ليست أحسن بكثير- وذلك أصبح ينمى قدراً من أشكال الحساسية والصدام والأشكال السلبية. مثل أوروبا التى ظهرت فيها عنصرية لأنهم يعتبرون أن العمال الاجانب سبب الازمة. رغم أن سبب الازمة هو النظام الرأسمالى الذى يحكمهم.

يجب أن يكون هناك اهتمام شعبى ونخبوى وحزبى بما يدور داخل السودان لأن ذلك مرتبط بالمصالح المصرية فى السودان أو بشكلها المستقبلى. فالسودان يمثل مستقبل مصر وليس المصالح الاتية فقط وذلك على الرغم من أن البعض يحاول احتزاله فى مياه النيل ويتناسى التواحي الثقافية والاستراتيجية.

وأنا أعتقد أنه إذا حدث اهتمام بالسودان على المستوى الشعبى والنخبوى فإن هذا من الممكن أن يخلق شكلاً من أشكال الضغط التى تدفع السياسة الرسمية للاهتمام بالسودان فالسياسة تبدأ من هنا «ولابد أن يكون لنا مستقبل مشترك.

التيجاني السيسى

أعتقد أن موضوع القبلى

التيجانى الطيب:

ضرورة البحث فى أسباب انتصار القوى الوطنية

والديمقراطية فى جنوب أفريقيا .. ودراسة

تجربة حزب المؤتمر والحزب الشيوعى

والاجتماعي مهم جداً في القارة الافريقية . فالمسألة القبلية تلعب دوراً كبيراً في تأجيح الصراع ومن الممكن أن تكون المحور الأساسي لكل الصراعات التي دارت في أفريقيا والتي تدور حتى الآن. فالصراعات التي حدثت في القارة كانت صراعات حول السلطة والقبيلة في افريقيا تقل نودجا مصر كلاً للسلطة وبالتالي لعبت دوراً كبيراً في كل الصراعات التي استفحلت في القارة الافريقية.

فكشفر من القادة الثوار
اشراكيون كانوا ام غير اشراكيين استندوا على المسألة القبلية في محاربة الأنظمة القائمة . وبعد أن هزموا هذه الأنظمة قاموا بحكومات لعبت فيها القبائل دوراً كبيراً في توليد أركان الحكم مثل نظام منجستو والذي بدأ يمثل نظام الامهرة . نظام حسين حبري والذي كان يمثل النظام الجرماني . والصراع الذي بدأ في زبابوي بين جوشي انكومبا وموجابي حيث أن كلا القيادتين أثبتت على أسس قبيلة وكذلك ما يحدث في جنوب أفريقيا بين الزولو والستو.

في السودان مسألة القبيلة مهمة وحقيقية ، ونجربتنا أن الصراعات القبلية لم يحدث لها أي إثارة في اطار الانظمة الديمقراطية بل على العكس في اطار نظام الحزب الواحد . فعندما انشا جعفر نوري الاتحاد الاشتراكي ظهرت الثورات العنصرية والقبلية بعد التجربة مباشرة فعندما كانت تأتي الانتخابات كانت القبيلة هي الأساس في الفوز بهذه الانتخابات حيث ساء القوي المرشحون للفوز باصواتها للدخول في برلمان التصري والذي كان يسمى مجلس الشعب . لكن في الانظمة الديمقراطية لا يحدث هذا فان هناك مجموعات اثنية وقبلية مزروعة على الاحزاب والكيانات المكونة للنظام الديمقراطي.

هل أصبحت قضية الديمقراطية في افريقيا والعالم الثالث هي الاولوية الأولى بالنسبة لأمريكا والغرب؟
أعتقد أن هذا غير صحيح فالسياسة تكون . للاستقرار ومحاربة الفساد والتنمية. وهشاك أنظمة افريقية في السلطة ليست ديمقراطية ولكنها صديقة لأمريكا وتجد دعماً كبيراً جداً منها وبالتالي فإن قضية الديمقراطية ليس الغرض منها ترضية الغرب . فبالنسبة لنا في السودان فإن

النظام الذي من الممكن أن يستوعب كل التناقضات الموجودة في السودان هو النظام الديمقراطي . لأن احتكار السلطة واضهاد الخصوم هو السبب الأساسي لظهور كل هذه التناقضات . وبالتالي لاأبانة كل هذه التناقضات ينبغي أن يكون هناك نظام ديمقراطي لاستيعاب كل هذه المجموعات.

أنا أرفض نظرية المؤامرة في تفسير ما يحدث في المنطقة - نظرية أن هناك مؤامرة أمريكية اسرائيلية صهيونية إلى آخر هذه الاشياء - فإذا استكنا إلى هذه النظرية فالتناجد حلواً للمشاكل المستعصية في المنطقة. وأنا أتفق مع الأستاذ محمد قاتق في حالة السودان مجدداً . فلهذا بدعة ابتدعتها الجبهة الاسلامية في السودان قالني يحدث في شرق السودان مؤامرة أمريكية صهيونية لغزو السودان والذي يحدث في الجنوب مؤامرة صهيونية أمريكية لفصل جنوب السودان. والذي يحدث في منطقة البحيرات هو مؤامرة أمريكية صهيونية لقطع إمدادات المياه عن دول المصب السودان ج. م. ج. ع.

وأعتقد أن هذا ليس حقيقياً . فللأمريكا مصالح في منطقة البحيرات كما لها في مصر والسودان . ولإسرائيل مصالح من الممكن أن تكون في الشرق الأوسط وفي مناطق البحيرات وفي افريقيا ومناطق أخرى ولكني أعتقد أن الأساس هي الأنظمة التي تخلق التناقضات التي تعطي الفرصة لهذه الدول للتدخل في المنطقة . ولكني نتفهم هذه المسألة ينبغي أن نترك قضية المؤامرة جانباً حتى نستطيع أن نكون سياسات تساهم في حل مشاكل تلك المنطقة.

حلمى شعراوي

ما إمكانية التقارب بين النظام الجديد في الكونغو والحركة الشعبية في جنوب السودان بشكل خاص أو التقارب مع كتلة المعارضة الوطنية الديمقراطية في السودان بشكل عام.

التيجاني السيسى

عندو عدوك صديقك هذه هي النظرية . فمربوتو كان صديقاً للنظام الذي اضطهد الشعب فإذا أصبح الان كايلا عدواً للبشير فهو صديقنا.

التيجاني الطيب

فملا احتلال كسينجاني منع السلطة السودانية ان ترسل الجيش من الخلف ليرد حركة جازع وكان ذلك يحدث في السابق.

التيجاني السيسى

هناك مشكلة في المنطقة العربية وهي أنها لم تنفهم مشاكل السودان على الاطلاق . فانا أعتقد أن الأنظمة العربية ومن يهتلم مصر تنظر إلى ما يحدث في السودان على أنه صراع عرقي ضد افارقة أو مسلمين ضد مسيحيين. وهذا ليس صحيحاً . ونحن نرى أن الأمر على المستوى الرسمي في مصر لا يتعدى مياه النيل والقمع كما قال د. حيدر.

محمد قاتق

هذا موضوع يحتاج إلى الكثير من النقاش فانا أعتقد أن المعارضة السودانية لم تكن موفقة في تقديم قضيتها عربياً.

السيسى : أظن أن هذا غير صحيح . فاعتقد أننا قدمنا صحيفة ممتازة على المستوى الاقليمي - عربياً وافريقياً - وكذلك عالمياً . لكن اتفاقنا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لحل القضية السودانية . جعل بعض المجموعات تعتقد أنه اتفاق لفصل الجنوب . رستت الجبهة الاسلامية ذلك في أذهان العرب والدول العربية . ثم ذهبوا وعقدوا اتفاقاً مثلاً في الجنوب.

في بداية الامر كان موقف دول الشمال الافريقي أكثر إيجابية وكان هذا نتيجة ان نظام الجبهة حاول أن يتدخل في تونس بل وتدخل في الجزائر فعلاً حيث مد الاسلاميين هناك بالأسلحة والتدريب إلى آخره. أعتقد أن يجب أن يكون هناك تفهم اعظم وأكبر لمشكلة السودان في مصر- سواء شعباً أم رسياً- يتعدى مشكلة مياه النيل والقضية الامنية. فستقبل مصر يعتمد اعتماداً مباشراً على استقرار الحدود الجنوبية واستقرار السودان. لان عدم استقرار السودان سيكون له انعكاسات سلبية على المدى المتوسط والبعيد على جمهورية مصر العربية.

سليمان آدم خبث

أعتقد أن لمصر بعض الاعاز في توجيهها نحو الشمال أو نحو الشرق ولكن هذا لا يعيقها تماماً به . ولقد كان هذا موجوداً في الستينات حيث كان هناك اهتمام كبير بالنتيجة الاعلامية بالنسبة لافريقيا وتوعية الناس بها ووجدت ترجمات كثيرة تهتم بافريقيا.

لكن المسألة الاعلامية انقطعت تماماً بعد ذلك وأنا كنت في مصر وكانت العلاقة جيدة مع مصر فعندما يكون هناك مظاهرات و يوجد قتل وسجن فان الجرائد كانت تتجاهل هذا الأمر

قاما ولا تقول شيئا عنه واعتقد أنه تجاهل متعدد.

الناس هنا يعرفون القليل عن السودان لأنه منذ فترة طويلة بعيد عن دائرة المعلومات حتى التفتت عندها نفس الشئ ففي الجامعة مثلا يسألوني أسئلة غريبة جدا هل عندكم عرايت ؟ هل عندكم عمارات؟ هذا حال النخبة فما بالك بالمعطيات العادية .

مصر دائما تضرب على النغمة السهلة بالنسبة للاقتصاد والبنية للثقافة ولذلك فتوجهها الغربى والشرقى مسألة واقعية . لان هناك صعوبات كبيرة فى ان ترتبط بأفريقيا وان تقيم معها علاقات سياسية واقتصادية. وهذا يحكم الخليج وأوروبا والى تستطيع الارتباط بهم بسهولة بالإضافة أن هناك عائدا سريعا من الاتصال بأوروبا والشرق.

اعتقد أن فى مصر نقصاً فى المعلومات عن أفريقيا والعلاقات الداخلية فيها، فلابد للمصريين أن يعرفوا أفريقيا ويدرسوها جيداً ويدرسوا التناقضات الموجودة بها. ولكن مصر لا تشعر أنها جزء من أفريقيا. وهذا يرسخ فى نفوس الأفريقيين أشياء سلبية.

لا بد أن تهتم مصر بأفريقيا واقامة لعلاقات معها ليس شرط أن تكون علاقات اقتصادية ولكن يجب أن يكون هناك علاقات إعلامية وعلاقات ثقافية، لكن مصر مقصرة فى هذا الجانب حتى بالنسبة للسودان. فعندما وقع الانقلاب الأخير فى السودان ظل الشعب المصرى لايام لا يعرف شيئا عما يدور هناك ومن الذى وراءه . فالتاس لا يعرفون أبعاد السياسة فى الشارع السودانى. وبعد ٦ أو سبع سنوات فعندما كنا نزرر الرئيس بعد نجاته من محاولة اغتياله فى أديس أبابا قال أب كنت غطان لا تكلم. فقلت لى قبل ذلك ان القيادة فى السودان ناس أوصيلين وباس حطرين وأنا أمحلت هذا الكلام . ولذلك أطن أن جانب المعرفة والاعلام جانب مهم جدا . بالنسبة لمصر أما على الجانب الاقتصادى فان لمصر كل الحق ان تبث عن النغمة الضعيفة التى تهمها لها بالمائد السريع. ولكنها يجب أن تتلافى عن أفريقيا وعن السودان.

بالنسبة لما قاله الأستاذ محمد فائق عن ان التكتل الموجود فى أفريقيا الوسطى خطر على السودان وعلى مصر وأن هؤلاء الناس يبيتون التية من أجل ان يضروا بمصالح مصر والسودان . اعتقد أن هذا الكلام لا يتوفر له أى دليل.

محمد فائق

لقد قلت أنه اذا استمرت سياسة السودان بهذا الشكل واذا استمر غيابنا عن هذه التكتلات فإن هذا سيضر بمصالحنا فى المنطقة. فلأبد أن نصلح الأحوال matters ولو

قليلاً.

آدم سليمان فأنا أعتقد أن السودان هو الذى يشكل خطورة عليهم . فمتدوب السودان فى المؤتمر الأخير صرخ فى قائلان الإسلام كان عنده رسالة قبل الاستعمار وعندما جاء الاستعمار فإن هذه الرسالة ترقفت ونحن جئنا لاجها هذه الرسالة ومستوليئنا أن نرسل هنا الإسلام وهذه الاسولية لأفريقيا. بعرف النظر عن كيف سجدت ذلك وكيف ستظل فى ذلك. وهذا إعلان مباشر للعداء مع أفريقيا والدول الأفريقية . ومن حق الدول الأفريقية أن تتلافى عن نفسها من حقها أن تدبر الموقف الواضح من السودان.

أنا أرى أن المخاض العام فى مصر به الكثير من السلبيات التى تعامله مع السودانيين والشعب المصرى يمارس هذه الأشياء ضدنا برميها . فانا اعيش هنا منذ ١٥ عاماً وأركب الاتوبيس وكل صغيرة وكبيرة فى مصر عايشتها. ورغم ذلك تواجهنى الكثير من المضايقات كان يقول لك شخص أنتم ضايقتونا واتعبتونا - إلى غير ذلك. أنا قادر على امتصاص هذا الكلام ولكنى اعتقد ان الانسان العادى لا يستطيع أن يفعل ذلك . وهذا يدمر ويكرس الجانب السلبى فى العلاقات المصرية السودانية.

حلمى شعراوى

هذا يطرح نقطة مهمة وهى علاقة الاعلام بالثقافة السياسية.

د. إبراهيم نصر الدين

ورثت الدول الأفريقية الديمقراطية مفهوما الغريب من المستعمرين ولكن هذه التجارب فشلت مع منتصف الستينات. فى ظروف كانت الدول الأفريقية فيها أفضل بكثير حيث كانت لديها بنية اقتصادية معقولة ولم يكن عليها ديون بالإضافة إلى الروح الوطنية المتأجدة والى كانت موجودة آنذاك ورغم ذلك فإن هذه تجربة فشلت وسقطت .

ولا أظن أنه فى ظل الحال التى تعيشها الدول الأفريقية منذ التسعينات وانهار المسكر الاشتراكى. ان مثل هذه التجربة الغريبة. أؤكد على الغريبة وليس الديمقراطية كقيم أو مبادئ أن تغير الدول الأفريقية بل على العكس متفجع باباً كبيراً للصراعات داخل القارة.

الديمقراطية الغربية مفهوما الغريبى قامت استناداً إلى شروط نوى كآى ظاهرة إنسانية لها شروط لابد أن تتوفر لها . لم تظهر هذه الشروط فى التجربة الغربية الا عبر الصراع الصناعى بما لها من ابعاد اقتصادية عثرت على الأوضاع الاجتماعية- تحضر وتعليم حديث. الخ. بدأت الهزات التحية الاقل من وطنية تتآكل وتتناوى بشكل سمح بترسيخ مفاهيم المواطنة والدولة الوطنية. ويشكل جعل الناس يتعاملون سوياً كشركاء مختلفين

أو متساوين وبالتالي تولدت لديهم ثقافة المساومة . أى اننى لا أستطيع الحصول على كل شئ اذن فلاحصل على جزء والاخر يحصل على جزء. وهذا الوضع لم يتوفر فى أفريقيا إلى وقتنا الراهن.

لو نقلنا التجربة الديمقراطية الغربية بحذافيرها إلى أفريقيا ستبقى مجرد أمثليات . فحتى نحن على المستوى الشخصى كمثقفين لو نعتد ذلك نعمتنا بأننى واحد قننا برأى مخالف لآخر يزعزلع من ويعتبرها قضية. وهذا لان هناك شروطاً موضوعية لتحقيق الديمقراطية.

أنا لست ضد الديمقراطية ما أطالب به اننا لابد وان نطور مفهومها بنسخ من بيتائنا المحلية . وهذه المفاهيم بدأت تتطور فى بعض الدول الأفريقية. فمستور جنوب إفريقيا على سبيل المثال يتحدث عن ١٢ لغة . صريح على السألة مستحضر فى النهاية إلى لغتين . لان التعامل مع ١٢ لغة باعتبارها لغات وطنية صعب لكن احترام ثقافة الآخرين مهم. الدستور الاوغندى اعترف إلى حد ما بالسلطات القبلية وبالرموز القبلية حيث نجد الحديث عن المالك وعودة المالك ولو بصلاحيات رمزية لم الاعتراف بابع ممالك وأعيه ترجيح لمركزهم إذن هناك محاولة للتصال مع الواقع الأفريقى والبحث عن منظور يتلاءم مع هذا الواقع. ليس بالضرورة أن يكون المنظر الغربى.

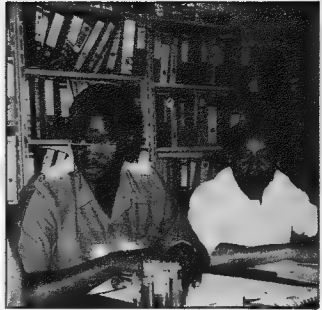
لا أحد يمكن أن يدافع أبداً عن اضمحلال الانسان وتهديده فى حياته وامنه -هنا مرفوض كقيم- لكن يجب أن نبعث عن الاليات التى تساعد فى تحقيق هذه القيم بحيث تكون نابعة من الواقع وتنشئ معه.

فى تقديرى ان الاليات الغربية لا تصلح فى المرحلة الراهنه.

بعد ان كانت الدراسات الامريكىة تكلم عن سقوط افريقيا من على الخريطة فانهم يبدأوا فى التسليم بمفهوم جديد. يعتمد على تفكيك الدول الافريقية لورداات سياسية والاعتراف باى سلطة وأى زعيم قوى يظهر فيها وعن إمكانية أن تنضم هذه الوحدات إلى منظمة الصحة العالمية واليونسكو تحت دعوى تقديم العرن لها. هذه المرحلة أولى قائلنى لا يستطيع ان يعيد شيئا يأكله واسترلى على منطقة وأخذها تعطى له معوزات من اليونسكو ومن منظمة الصحة العالمية. ومن برنامج الغذاء . ونعترف به رسمياً اذا ثبت انه يستطيع ان يحقق الاستقرار على مدى عشر سنوات لكن هذا ليس نهاية المطاف. فانهم سيهيئون جميع ذلك فى شكل جديد سواء كان اتحادا اوكونفيدراليا أبأ كان هذا الشكل. وهذه هى



آدم سليمان بختيت



التجاني السوسي

المثقفين السودانيين خصوصاً وأنه قد صدرت اشارات من هنا وهناك ان الحركة يمكن ان تطمس الطابع العربي للسودان. كما ان البعض ينظر للحركة على انها لديها الفصل العسكري الاقوى. فلو أصبح جون جارتيج رئيساً للسودان هل سظل تحافظ على هويتها العربية أم لا.

فيما يتعلق بمياه النيل، البنك الدولي بضغوط اسرائيلية ودفع تركية أصدر دراسة في هذه الأيام . يبدو انها تمهيدا لعقد اتفاقية دولية لبيع المياه. وقدردت هذه الدراسة انه متعين على مصر ان تدفع ٢٧ مليار دولار سنوياً لدول المنبع وان تدفع السودان ١٥ مليار دولار سنوياً لها لشراء المياه . القضية أصبحت أعمق بكثير من الحديث عن سيورث هنا ومن سيورث هناك. فلو تم هذا الاجراء فانه سيرض مصر والسودان لانترازت وضغوط شديدة. فالمستهدف من هذه الدراسة دول عربية في المنطقة مثل مصر والسودان وسوريا والعراق. وهذه الدراسة في غاية الخطورة . والقضية لم تعد ان الاستثمار سيتمع المياه أو سيحول مسار المياه. بل إنه يهدد لاستنزاف موارثنا الاقتصادية عن طريق شراء المياه.

سليمان آدم بختيت

الدكتور يقول ان هناك هاجساً من وصول الحركة الشعبية للحكم في السودان وانها ستهدد عروبة السودان. فاعتقد ان هذه تبة سيئة لعدم الثقة. رخصوا انك ليس لك تجارب معنا . فتنع في الحركة اتفقتا مع احزاب لنا معها

مانديلا انه سيعطيهم وطناً قروياً ولكن الدنيا هاجت . وهذا الكلام يتكرر أيضا على مستوى الزولو في تنال «كوازولونتا» مما يعني ان داخل جنوب أفريقيا تناقضات قد تعصف بها لو أودأت ان تحقق قدراً من الاستقلالية في مواجهة الغرب . لو قامت بدور قد يصطدم مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة للسودان أنا أرى أن مسألة فصل الجنوب غير محتملة وغير قائمة وغير متصورة لعدة أسباب.

١- الجنوب غير منسجم وغير متماسك اثنيا بحيث اننا نستطيع ان نقول ان هناك هوية واحدة جنوبية يمكن ان تحقق الاستقرار فيه وتضم دولة مستقرة . فلو استقل الجنوب ستشأ دولة تحمل نفس تناقضات الدولة السودانية بالكامل.

٢- جنوب السودان له امتداداته الاقضية في الدول المجاورة هذا يعني أنه لو استقل سيطلب بأراض من الدول المجاورة في هذه الحالة الدول المجاورة لن تقبل. ناهيك عن المقولة الافريقية احترام الحدود الموروثة والسلام الافريقي إلى آخره.

٣- لا توجد لا جدوى سياسية ولا جدوى اقتصادية من استقلال الجنوب بالنسبة للغرب أو الدول الافريقية.

ان الذي يثير الهواجس لدى بعض القادة المصريين والذي يجعل السياسة المصرية تجاه السودان مثبقة ولا تستطيع ان تأخذ موقفاً واضحا هو أن يخضع السودان لسيطرة الحركة الشعبية تحديداً وفقى ظل الحواجز الموجودة بين

المرحلة الثانية .

هناك مقولة تقول أن استقرار افريقيا في مصلحة الغرب . أنا أرى أن عدم الاستقرار في المرحلة القادمة على الأقل في مصلحة الغرب. فما شهدناه في الصومال هو استنزاف ودفع نفايات ذرية وفي زائير . كابيلانغ مع الشركات الاجنبية على تقدير خدمات بأبسط الاسعار في هذه الفترة كذلك والاتفاق مع تيلور على تصدير المنتجات الليبرية بأرخص الاسعار. فاحياناً عدم الاستقرار يكون في مصلحة الدول الغربية ولا يكون أحياناً متعمداً.

فيما يتعلق بجنوب افريقيا أنا من الناس الذين درسوا جنوب افريقيا لمدة ١٥ سنة أنا أرى أنها ليست ذلك الغول الذي نخاف منه . لانها تحمل في داخلها تناقضات كبيرة رجال الأعمال المتحدون بالانجليزية ونتيجة للاقتضاة الداخلية التي أدت إلى خروج الاستثمارات ولم تكن عملية تغيير من فعل حركة التحرير والكفاح المسلح بالصورة المعهودة في هذه المناطق. ولذلك فعندما تمت بهذا الشكل لم تحقق مكاسب كبيرة فبنظرة للجراند الجنوب افريقية نجد أن مليون حالة اغتصاب مسلح تحدث سنوياً في جنوب افريقيا وهذا تعبير عن حالة البطالة . تعبير عن التفتي العنصري من جانب الافريقيين تجاه الآخرين. بل أنه تعبير عن أشياء كثيرة لم تظهر بعد.

ولقد اقام الايريكازن مستوطنات ودولة لهم في شمال غرب الجيب بل أن لهم تشيلاً ووطنياً خاصاً بهم. ومن عام مضى أعلن

<04>144Y



لدينا هناك
نقاش برز في
حكومة تصاهر
وأعادها
عملية السلام
ورفضها
جس افلاحت
أوسار وفلاحت
للجنة الأساسية
للثلاثي
على
الحكومة وما الذي
ستفكر من هذه
خلال
هذا

هل تصمد حكومة نتنياهو حتى سنة ٢٠٠٠؟

«دشع».. الخ. لكن رجال الصحافة والفن تصدوا لهذه المحاولات ومنعوا تنفيذها. لذلك، استمر البرنامج وزادت شعبيته أسبوعاً بعد أسبوع. وأصبح مقياساً لشعبية الوزراء والسياسيين فمن لا يظهر ضمن الوجوه المعروضة في البرنامج، وشعر بالنقص. إذ يكون في ذلك الأسبوع غائباً عن الحدث. لذلك، فإن الوزراء، حتى لو لم يحبوا شكلهم في البرنامج، كانوا يمتنعون أن يظهروا من خلاله. فهذا الظهور، حتى لو كان سلبياً يظل أفضل من الغياب الذي يدل على الكسل والقنوط.

هناك برنامج تلفزيوني مشهور في إسرائيل بعنوان «هرتسوفيم»، يقدم في التال الثانية كل مساء جمعية وشاغل ادا، رئيس الحكومة ووزرائه وقادة المعارضة يسخرية لاذعة في الصميم. «هرتسوفيم» هي جمع بين كلمتين - عبريتين هما: «هرا» - «هرتسوفيم» وتعنيان: «وجه وسخة». والاسم يدل على المضمون. في بداية حكومة نتنياهو حاولت وزير الاتصالات إززال البرنامج عن الشاشة لأنه «يتجاوز الخطوط الحمراء» في الانتقاد و«لفظ» و«قاس»

رسالة حيفا

نظير مجلي

وجوه وسخة

برنامج

تلفزيوني

ساخر ينقد

أداء الحكومة

والسياسيين



دان مريدور وزير المالية المستقيل أو المقلل

وزيراً للمالية ، الأمر الذي صدم شارون نفسه. وقد توقع شارون أن تكون تلك لعبة أخرى من الألعاب نتنياهو . فذهب إلى صديقه وزير المالية دان مريدور ، وأخبره أن نتنياهو ينوى تعينه وأنه عرض عليه المنصب.

شارون طهر في ذلك البرنامج التلفزيوني -سوية مع نتنياهو . وهكذا دار الحوار بينهما على الشاشة:

-قريت أن أفكر بتعيينك وزيراً للمالية: -لديك أفكار رائعة.

-قل : أنا موافق على قرارك يا بيبى (اللقب الذي يعرف به نتنياهو).

-طبعاً . طبعاً . أنا موافق.

-لا. قل: أنا موافق على قرارك يا بيبى.

-نعم . هذا ما قصدته. أنا موافق على قرارك يا بيبى.

-لكن عندى شرط . قل أنك موافق عليه.

-موافق . موافق.

-أُن تعلى أنك ستوافق على كل قراراتى. بما فى ذلك القرارات المتعلقة بوزارة

المالية.

-موافق.

-لا. قل هكذا: موافق على كل قراراتك

يا بيبى.

- موافق على كل قراراتك يا بيبى.

-جيد. لكننى أريدك أن تقولها الآن

بصوت منخفض. صوتك عال جداً. وتعللقه

كأنك جنرال فى الجيش.

- (بصوت منخفض) : موافق على كل

قراراتك يا بيبى.

-ما زال صوتك عالياً.

- (هامساً) : موافق على كل قراراتك يا

بيبى.

...

-نعم . هكذا. الآن أنت وزير المالية.

وهذه لم تكن مجرد مسرحية ساخرة،

إنما تعبير عن وضعية وأسلوب عمل

نتنياهو . فهو -حسب قانون رئاسة الحكومة

الجديد (أقر سنة ١٩٩٥) يتمتع بصلاحيات

أوسع. وفى علاقاته مع وزرائه. يعتمد التأمر

وتفسيخ صفوف الحضور وتأييدهم على بعضهم

البعض. وفى موضوع وزارة المالية قام عليها

بضرب مريدور بشارون . واختيار شارون

لم يكن صدفة . فهو أكثر المشايخين فى

حكومته. ولو عين شخص آخر مكانه .

حلقة خاصة عن تعيين شارون وزيراً للمالية

لكى يمول الحملة الانتخابية، حارب خصومه علناً وسراً. شجعه عليهم. وقف إلى جانبه فى كل المحن.

غير أنه مع سقوط حزب العمل فى السنة

الماضية (٢٩ مايو / إيار ١٩٩٦) ، أدار

نتنياهو ظهره لشارون ولم يدخله

فى حكومته. فثار ضجة كبرى لصاحبه

فى الليكود . وفرض قيادته شارون

فرضاً على نتنياهو. بل فصلوا له منصبا

غير عادى - وزير البنى التحتية. وبقيت

العلاقات متوترة بينهما حتى بعد

دخوله الحكومة. نتنياهو يحاول

استيعاده عن مواقع التعود والتأثير وشارون

يهاجمه فى كل مناسبة . ويقم التحالفات

والمشاورات مع كل من يقف بيمارسته داخل

الاتلاف الحكومى وفى بعض الأحيان خارجه.

وله اتصالات مع قادة حزب العمل ، يسعى

من خلالها لإقامة حكومة وحدة قومية.

ولكن نتنياهو قرر بشكل

مفاجئ أن يعين أورييل شارون هذا

فى الأسبوع قبل الأخير من يونيو /

حزيران الماضى . طفى على البرنامج موضوع

المؤامرة التى نسجها رئيس الحكومة .

بشيامين نتنياهو . مع محافظ بنك

اسرائيل، يعقوب فرنكل ، لنفع وزير

المالية دان مريدور ، وهو من الليكود

أيضاً، إلى الاستقالة . وفى إحدى القنوات ،

ظهر نتنياهو مع أورييل شارون . وزير

البنى التحتية. وأخبره أنه يرشحه لمنصب

وزير المالية بدلا من مريدور.

وشارون يعتبر خصما لدودا لنتنياهو.

وهو غاضب وتاتم عليه والسبب ، أنه ، أى

شارون، كان من أشد المتحسين

لانتخاب نتنياهو. وقف معه من اللحظة

الأولى فى العام ١٩٩٢ . حوث من أجله البلاد

طولا وعرضا . حتى يقنع أعضاء الليكود

(٢٠ ألف عنصر) بالانصياع له. ظهر إلى

جانبه فى المناسبات . عرفه على قادة محليين

ودوليين. قدم له التصانح. ودفع من جيبه

رسالة حيفا

القيادات القديمة لليكود، التي تناصب ننتياهو العداء اليوم، وتعيينه أيضا سبكتها.

ثم يكثر ننتياهو للحقيقة الأساسية ، أن شاوون ليس ذا خلفية في الاقتصاد ولا خبرة لديه في إدارة وزارة المالية، وكل ما يستطيع فعله هو السعي المحدث لزيادة ميزانيات الاستيطان، وهذا سبب ثالث يقطع ننتياهو باختياره.

في حينه أبدى شارون تمعنا وتردد. لكنه فجأة، ولأول مرة منذ قيام هذه الحكومة قبل ستة ، راح يمتدح حكومة ننتياهو ورئيسها. وما قاله في اجتماع جماهيري مؤيديه:

«أنا لست متهمًا بالتقرب من ننتياهو أو بالرضى عنه. لكنه رئيس الحكومة الذي عملنا كلنا بجهود مضنية من أجل انتخابه. وعلينا أن نساعد على إدارة شئون الدولة حتى لو اختلفنا معه. بإمكاننا أن نضبط أنفسنا وأعضائنا ونعبر ، فهذا يساعد أنفسنا أيضا. لأن البديل عنه ليس أفضل منه. ولن يكون من قوى اليمين. فإذا سقطت هذه الحكومة ستقوم حكومة أخرى تفرط بالقدس وبلااستيطان وتؤدي لقيام دولة فلسطينية».

وأضاف شارون: «منذ سنة ١٩٧٧ عاصرت كل الحكومات الاسرائيلية تقريباً واشتركت في معظمها، النقاشات الحادة والاختلافات الجسدية سادت كل الحكومات ، بما في ذلك الخلافات النابعة من حسابات شخصية. لكنني لا أذكر حكومة في تاريخ اسرائيل كله، تعرض رئيسها لثلث ما يتعرض له ننتياهو من هجوم وتخریب من وزرائه. لقد تجاوزنا الخط الأحمر. وجاء الوقت لتوقف».

بالطبع ، لا أحد يصدق أن شارون أصبح حريصا على ننتياهو بدافع تلك المسؤولية العليا. فقد اشتد ننتياهو بالمنصب. وهكذا يفعل باستمرار مع زملائه الوزراء الآخرين. يعطى لهذا رايخا من ذلك. يرضى هذا ويغضب ذلك. وهلم جرا . لدرجة ، بات فيها من الصعب أن نسمع أبداً منهم يقول أنه يشق به من دون تحفظ.

زعيم حزب اليهود الروسي ، تئان شيرانسكي، يعتبر أقرب المقربين إليه وصديقه الصدوق منذ عشرين عاما، قال: «علمتي ببسبي منذ الصداقة

والسياسة لا يسيران معا. وقد نشأت بينهما أزمة ثقة جديده».

زعيم الليكود السابق، اسحاق شامير الذي جلب ننتياهو إلى رئاسة الليكود ومن ثم رئاسة الحكومة ويعتبر معلمه ورأيه، يقول اليوم: «لو جرت الانتخابات اليوم، لما كنت أصوت لننتياهو. أنا لا أثق به. ولا أثق بطريقه».

الوزراء الذين يجالسونه، يطلبون منه عادة تمهدا خطيا ، لانه معروف بنكث الوعود.

ومع ذلك، فلايدور أن حكومته قد تسقط بسهولة. حتى زعيم حزب العمل، اهوره براك ، يقول: «الحكومة تصدعت ، لكنها قد تواصل العمل حتى سنة ٢٠٠٠». إذ أن أسلوب ننتياهو يثبت أنه

كيف يدير ننتياهو

معاركه و

تحالفاته



شارون

ناجع في السياسة الاسرائيلية. وهو يحاول أن يطبقه أيضا في إدارة الشئون السياسية العامة، المرتبطة بالعملية السلمية والعلاقات مع العرب.

إن اعلاؤه الاستراتيجية من عملية السلام واضحة: تحويل الحل المرحلي (اتفاقات أوسلو) إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية «والوصول إلى حل وسط حول الجولان السوري ، مقابل الخروج من لبنان».

أما ما يدخل في مفاوضات وحوارات واسعة مع زعماء مصر والولايات المتحدة وأوروبا. ويؤكد للجميع أنه يلتزم بالاتفاقات ، لكنه يعمل كل ما في وسعه من أجل إجهاد تلك الاتفاقات. ويفعل الصدامات

والصراعات على الأرض حتى يظهر الطرف الثاني رافضا للتفاوض. هكذا فعل لدى فتح التفق تحت أسوار القدس، في سبتمبر / ايلول ١٩٩٦ وهكذا فعل عندما قرر من طرف واحد أن يكون الانسحاب الأول من الضفة بمساحة ٢٪ وهكذا فعل لدى البناء في جبل أبو غنيم... إلخ.

والآن ، عندما يطالبه العالم بأسره أن يعود إلى طاولة المفاوضات، يضع شرطا جديدا: «لن نعود للتفاوض على الحل خطوة خطوة. نريد التفاوض على الحل النهائي مرة واحدة. وبهذا يتهرب من الحل المؤقت والمخاطرة التي عرضها للحل النهائي معروفة: «كيان فلسطيني وليس دولة على مساحة ١-٢٥٪ من الضفة الغربية، بلا القدس- بلا مساس بالمستوطنات».

والهجة التي يتفرد بها ننتياهو هي المعارضة البغيضة في اتلافه، فإذا تنازلت هنا يسقطون الحكومة هكذا يقول للجميع. ولكنه لا يقول الحقيقة الكاملة. فهو في الواقع يستطيع ، إن أراد، أن «يتنازل» عن ٨٠-٩٠٪ من الضفة الغربية وأن يوافق على دولة فلسطينية ، ويحصل على تأييد الغالبية الألمانية فاليمين المتطرف يهدد بإسقاطه لكنه لن يسقطه . إذ أن كل استطلاعات الرأي تؤكد أنه في حالة إجراء انتخابات جديدة ، سيكون النصر لحليف حزب العمل ومرشعه اهوره براك وهذا يعني انتهاء حكم اليمين.

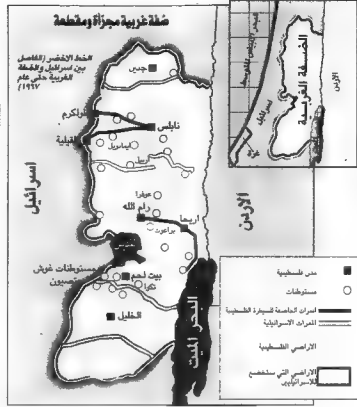
ثم أن حزب العمل أعلن لنتنتياهو أنه يورق له شبكة أمان في الكنيست، حول كل خطوة يخطوها نحو دفع عملية السلام. من هنا ، فإن حكومته ليست في خطر جدوى.

لكنه يستعملها حجة وذريعة لبواصل ماطلاته ومخاياته، على أمل أن يستطيع البقاء حتى سنة ٢٠٠٠ في الحكومة، ثم يحقق النصر. يدعم قوى اليمين، ويدعاه... «يخلق الله ما لا تعلمون».

الجمهورى للمأزق التفاوضى الراهن وبالتالى فان السؤال، ليس حول عما إذا كان اتفاق أوسلو، قد مات أم لا وإنما حول الجهة التى تسمى إلى تصفية هذا الاتفاق؟ وحول ما إذا كانت مصالح إسرائيل التوسعية، فى الضفة والقطاع وفق خارطة ننتياهو تصبح الموضوع التفاوضى الأول، بدل الموضوع الرئيسى؟ أى حق الشعب الفلسطينى فى الحرية والاستقلال والسيادة؟.

ورفق ما جرى تسريبه عمدا إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية فان خطة ننتياهو، التى أطلق عليها اسم «خطة ألون (خطة ألون مع إضافة) تستهدف تكريس السيطرة الإسرائيلية الكاملة على أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة و ٤٠٪ من مساحة القطاع، وهى المناطق التى تسميها الخطة مناطق التسوية الأمنية، التى لن تكون تحت سيادة أى من الطرفين من الناحية الرسمية، إلا أنها باعتبارها مناطق أمنية إسرائيلية، تخضع للجيش الإسرائيلى، فانها ستكون مساحة لمختلف الأنشطة الاستيطانية وستحل عليها مع مرور الوقت، سيادة الأمر الواقع. ومن هنا فان المشترك بين خطة ننتياهو لعام ١٩٩٧، وخطة ألون قبل ٣٠ عاما، هو أن الخطتين كل فى زمانها رسمت مصالح إسرائيل الاستراتيجية والهيوية فى المناطق المحتلة والتى فى إطارها تواصلت ولا تزال حملات التوسع والاستيطان.

لقد حدثت خطة ألون، التى عمل ونفذها، حزب العمل الإسرائيلى بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، مصالح إسرائيل الحربية فى الضفة وغزة والجولان وسيناء، منذ ذلك الوقت، وقبل إقامة أى مستوطنة، وضمن الحدود التى رسمتها هذه الخطة أقيمت المستوطنات الأولى فى غوش عتصيون وكريبات أربع قرب الخليل وحول القدس وفى غور الأردن وفى مناطق مختارة فى شمال الضفة وفى قطاع غزة ومغربية الجولان، وحتى سقوط حكومة حزب العمل فى عام ١٩٧٧ لم يتجاوز عدده المستوطنات ٤٥ مستوطنة وعدد المستوطنين ٥ آلاف مستوطن. وكان هذا يعنى أن خارطة مصالح إسرائيل الحربية كما وصفتها خطة ألون هى أوسع بكثير من حدود الاستيطان. وبعد مجيئ الليكود إلى السلطة فى



خارطة ننتياهو للحل النهائى أقل من استحقاقات أوسلو

رسالة القدس

خطة عتسمة

والانطلاق إلى مرحلة ما بعد أوسلو، أى إلى مرحلة تثبيت مصالح إسرائيل الحربية التوسعية مع أخذ إقرار الجانب الفلسطينى على ذلك، هذا هو هدف السياسة الإسرائيلية الرسمية، فى المرحلة الراهنة، وهذا هو السبب

الكشف ولو بصورة نصف رسمية، من خارطة ننتياهو للتسوية النهائية، أو ما وصف بخطة مصالح إسرائيل الحربية فى المناطق المحتلة. يؤكد مجددا أن ما سيرعونه رئيس الوزراء الإسرائيلى، على السلطة الفلسطينية فى إطار ما يسمى بالانتقال الفورى، إلى مفاوضات سريعة حول الحل النهائى، سيكون أقل بكثير مما تبقى تنفيذ، من الاتفاقات المعلقة، أو الاستحقاقات التى على الحكومة الإسرائيلية تنفيذها، لاستكمال تطبيق اتفاق أوسلو. فهذه الحكومة تريد التنصل من جميع الاتفاقات السابقة، وتخوير نفسها منها.

إسرائيل في ذلك العام قام فوراً بتوسيع خارطة المصالح الإسرائيلية لتشمل كل ما يسمى أرض إسرائيل التاريخية . ووضع ما وصفه بمخطط المئة ألف مستوطن وابتداء حملة استيطانية مكثفة تجاوزت خطة الون واجتحت لاقامة المستوطنات حتى في المناطق العربية المكتظة بالسكان . وإذا كان الهدف المعلن للاستيطان في فترة حزب العمل هو الجولوة دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة فإن هدف الاستيطان في فترة الليكود كان ولا يزال التمهيد لضم أكبر مساحة ممكنة من الضفة والقطاع والتي يسميها أرض إسرائيل ومنع الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً مع الإشارة إلى أن حزب العمل قد ألقى معارضته لاقامة الدولة في برنامجه الأخير إلا أن الليكود لا يزال يتمسك ببرنامجه القديم .

وعندما عاد حزب العمل إلى السلطة في عام ١٩٩٢ ، وبالرغم من تصريحات اسحق رابين في حينه عن الاستيطان الأمني (وقف خطة ألون) والاستيطان السياسي (وقف خطة الليكود) فإنه تسك بقاء جميع المستوطنات وقرىها موضوعاً مؤجلاً في المفاوضات . وهكذا فقد كانت ولا تزال مخططات إسرائيل التوسعية كما حدثتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، هي التي تحدد مساحة انتشار المستوطنات ، وفيما بعد تتحول هذه المستوطنات إلى حقائق على الأرض لا يمكن تفكيكها وهي التي تحدد الحدود .

والآن عندما يتحدث نتنياهو عن خطة ألون مع إضافة فإن هذا يعني من الناحية العملية إضافة أكثر من ١٠٠ مستوطنة و ٩٠٠ ألف مستوطن . واستبدال خارطة ألون التي حددت مصالح إسرائيل على حوالي ثلث الضفة ، بخارطة جديدة تفتح آفاق التطور المستقبلي للإستيطان بدون أية قيود على أكثر من ٩٠٪ من مساحتها . وهذه الخطة على غطة ألون الأولى لا تكفي بالمستوطنات وإنما تشمل أيضاً المواقع الأمنية والاستراتيجية والقدس ومصادر المياه والأماكن الدينية والطرق الالتفافية . وإلغاء حق العودة للاجئين والنازحين ورفض إقامة دولة فلسطينية .

وفي ظل ادراك هذه الحكومة لعدم امكانية التوصل إلى تسوية سياسية وفق هذه الاشتراطات تضطئ طابعاً شرعياً على ما

تعتبره مصالحها الحيوية- فإنها تسعى لتحرير نفسها من تنفيذ الاستحقاقات ، وتلجأ إلى تكثيف حملات الاستيطان لفرض مثل هذه التسوية ، وتطلق التهديدات غير المباشرة ببناء ٩٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة للمستوطنين في حالة انهيار عملية المفاوضات .

لهذا يرتب على الجانب الفلسطيني أن يواصل التمسك بمطلبه بوقف الاستيطان لانه الأداة التي تمجد سياسة التوسع على الأرض ، ويرفضه خارطة نتنياهاو لأنها هي التي تحدد الأهداف الاستراتيجية لهذا التوسع . فهذه الخارطة هي نموذج موعج جدا لخطة ألون وخارطة استراتيجية للإستيطان المستقبلي ولتكريس ضم القدس ، ولتبع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولإلغاء حق العودة ، وليست مجرد تقسيم جغرافي جديد للضفة والقطاع ،

وبالتالي فإن الخلاف ، ليس كما بات يتصوره بعض الفلسطينيين عن حسن نية بأنه أصبح الآن حول مساحة الدولة الفلسطينية ، وإنما هو حول ما إذا كانت هذه الخارطة ستبقى أئى مقومات أو أسس لاقامتها .

ومن هنا علينا الابتعاد عن النظرة البسيطة للأمر والتدقيق في الأهداف قبل التفاصيل ، وعدم الأخذ بالتصايع التي تحاول تصوير ما يطرحة نتنياهاو وكأنه مقدمة لانقلاب أبيض في سياسة الليكود ومداخل للتفاوض وفرصة يجب التثبت بها .

لذلك فإن المطالبة بتنفيذ ما تبقى من استحقاقات أوسلو هي أكثر جدوى وفائدة من خارطة حكومة الليكود . وإذا كان الفلسطينيون أمام خيار يققون فيه عن طريق الحل المرحلي أكثر ما يحققون عن طريق الحل النهائي وفق الصيغة الجديدة المقترحة ، فلماذا يتكلمون بعرض نتنياهاو!!

مشروع ألون

كأب ديفيد في الكتبت الإسرائيلية لانه اعترض على انسحاب الجيش الإسرائيلي من المنطقة الساحلية الممتدة بين إيلات وشم الشيخ ومن القاعدتين الجويتين الإسرائيليتين في سيناء . وما يذكر أن ألون الذي تولى قيادة قوات الهاجانا في عام ١٩٤٨ ، قد اراد احتلال الضفة الغربية منذ ذلك الوقت ، باعتبار أن حدود إسرائيل يجب أن تكون على نهر الأردن . لكن دافيد بن غوريون ، رفض ذلك وأصر أن يتوجه ألون فان الخطة المعروفة بمخطط ألون هي خطة قديمة أزال عنها الغبار بعد حرب حزيران ١٩٦٧ .

ستكون بدون تواصل إقليمي . وستقسم الضفة إلى ثلاث مناطق منفصلة شمالي الضفة ، وجنوبي الضفة ، والقطاع غزة . وحده المشروع حزاماً أمنياً . بعرض ١٠-١٥ كم غربي نهر الأردن ، يضم لإسرائيل بالإضافة إلى ضم منطقة القدس الكبرى . أي أجزاء كبيرة في وسط الضفة ، وضم مستوطنات غوش عصبون بين بيت لحم وإغليل وصحراء الضفة . هذا وكان إيجال ألون الذي تولى في عام ١٩٨٠ . قد تقلد عدة مناصب وزارية هامة من بينها منصب نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إسرائيل . ومن المعروف أنه كان قد انتفع عن التصرفات على اتفاقات

عرض ألون مشروعه بعد عدوان حزيران في عام ١٩٦٧ ويقضى بإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في إطار تسوية مع الأردن ومع وجود علاقة قوية مع إسرائيل . ووفقاً للمشروع ، الذي شكل أساساً للحل الإقليمي الذي تبناه حزب العمل ، كان من المفروض انسحاب إسرائيل من حوالي ثلث الضفة وثلاثة أرباع قطاع غزة . وارتكز المشروع إلى مبادئ رئيسين : حدود إسرائيلية قابلة للدفاع عنها- أي توسيع حدود إسرائيل داخل الضفة والقطاع- وأقل عدد من السكان غير اليهود داخل هذه الحدود . وأكد المشروع أن المنطقة المكتظة بالمواطنين الفلسطينيين والتي تستغل إلى سيطرة الأردن ،

في ذكرى عدوان الحلوس من حزيران المزيد من الفصل للتخلص من الاحتلال

تمر في هذه الأيام الذكرى الثلاثون للعدوان الاسرائيلي في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وأثارة التوسعية والعسكرية والاستيطانية لم تصف بعد، وتطاول حكاه اسرائيل على الحقوق العربية، وحقن شعبنا الفلسطيني لم يتوقف، فحكومة تشيهاو تصعد منهجها العدواني، ولا تزال تراهن، مثلما راحت الحكومات الاسرائيلية السابقة، على نجاح سياسة القوة والاملاء، ويزداد بالتقابل مقاومة الجماهير الفلسطينية لسياسة الضم والمصادرة والاستيطان، وتوسع دائرة التضامن والتأييد، كما أظهرت مجموعة القرارات الدولية والعربية الأخيرة، مع قضية شعبنا العادلة راحة في تقرير مصيره وإقامة دولته وعاصمتها القدس.

لقد دشّن شعبنا بداية مرحلة جديدة في نضاله من أجل استرداد حقوقه، مع بدء مفاوضات السلام، وتوقيع الاتفاقيات المرحلية، وإنصار الاحتلال عن جزء من أراضيه وغودة قيادته ونشوء سلطته الوطنية، وهو لا يزال يواصل نضاله الهائل والجماهير رغم تشايبك وتداخل المهام، من أجل استكمال تحرير الوطن، وعلى صخرة صمود والنصاعة بأرضه، فنشأت السياسة الاسرائيلية في اقتلاعه من وطنه. ورغم ما آلت إليه عملية السلام الحارية من اتفاقيات تقل بكثير ما استحق شعبنا بجدارة، غير تصحيتهات الجساء بمعاندات وتشريدا وجرحى وأسرى وسبعدين وشهداء، فقد بقي ترواق للسلام، سلام يضمن له الخلاص من الاحتلال والعودة وإنجاز الاستقلال، وليس تحت حكومة تشيهاو، للقيام على تثبيت الاحتلال، ومرواصلة المصادرات والاستيطان، وهم البيوت وتويد القدس، وحالات الاعتقال والتفصل من تنفيذ الاتفاقيات.

لقد أوفقت هذه الحكومة، بكل صلف وعنجهية، تنفيذ الاتفاقية المرحلية المروعة، وتكررت جميع الاستحقاقات المترتبة عليها، رغم كل ما فيها من نفرات واجفاف،

وكشفت بسرعة فائقة عن تروايها الحقيقية ومخططاتها التوسعية، في جبل أبو غنيم وفي ضياع أنحاء مدينة القدس العربية، المناطق الفلسطينية المحتلة الأخرى، وهي لا تزال تواصل إغلاق المدينة المقدسة، فضلا عن عزل القطاع عن الضفة وكليها عن العالم الخارجي، دون أي اعتبار للاتفاقيات أو لأهداف وروح عملية السلام. ولذلك فإن هذه الحكومة تتحمل المسؤولية كاملة، عن دخول المفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية في مأزقها الراهن، فهي لا تزال تصر على عزل العملية التفاوضية، عن مرجعيتها وأهدافها ممثلة بقرارات الشرعية الدولية، ودفعها في الاتجاه المعاكس تماما، وبما يتوافق مع أحلامها التوسعية، وبأرض اسرائيل الكاملة، ومصادرة حقوقنا الوطنية.

هذا هو المغزى الحقيقي وراء شعار حكومة تشيهاو «الآمن والاستيطان أولاً» وهذا هو الهدف من الحديث الآن عما يسمى بخارطة مصالح اسرائيل الحيوية في الضفة، والتي ترسم حدودها بالجرائم وأوضاع الهزيمة والسيطرة. وهذا هو السبب وراء، تشيهاو رفضها لتنفيذ الاستحقاقات المرحلية ومحاولة القفز عنها فيما باتت تسميه «بتسريع مفاوضات الحل النهائي».

إننا في حزب الشعب الفلسطيني ندعو لتعزيز التضامن الشعبي، مع موقف السلطة الوطنية، الطالب بوقف الاستيطان في جبل أبو غنيم وباقي أنحاء الضفة والقطاع، والرفض لسياسة الاملاء، ورفض الواقع الاحتلال على الأرض، ونؤكد على أهمية الاستمرار في مواجهة سياسة حكومة تشيهاو التوسعية، وعدم التراجع أمام الصفرط والرد عليها بالاسلاك بمصادر قوتنا. وذلك عن طريق تعزيز الوحدة الوطنية باقافها الشاملة، والاستعداد لمواجهة أصعب الاحتمالات، وتعزيز العلاقة مع الجماهير وحشدنا، من خلال العمل على وقف التجاوزات وسد الثغرات وتوفير الضمانات الأولية لحماية حقوق الانسان، والسعي الجادة لتصحيح الأداء الإداري والاقتصادي ومجابهة جميع مظاهر الفساد والتسيب والتلاب بالمال العام، وتوحيد سلم الأولويات الاقتصادية بغية احداث تحسين في أحوال الجماهير المعيشية وفي تحقيق ولو جزء من الاحتياجات التي قبل ان الاتفاقيات المعقودة ستوفرها.

لقد حان الوقت لتفكيك الاهتمام على النهوض بدور جبهتنا الداخلية واتخاذ مختلف الاجراءات العملية، ووضع السياسات والمخطط الكفيلة بدعم صمود هذا

الشعب، الذي لم يحدث أن تخلف يوما عن اداء واجبه، واكتب بجدارة واستحقاق الثقة بامكاناته وقدراته على تحمل مسئلة هذا الوطن وفي أصعب الظروف وأقاسها.

ولعل تقرير هيئة الرقابة في السلطة، عن التلاعب وتهديد المال العام، يشكل بداية، لعلاج شامل لهذه الآفة الاجتماعية التي حذرنا منها منذ وقت مبكر، وبات الاسراع بعلاجها، مسألة ملحة لا تحتمل التأجيل، وذلك من أجل تعزيز مصداقية السلطة التي تراجمت بشكل كبير وكسب الثقة الشعبية، وتوفرت الفرصة على اعداء هذا الشعب، الذين يحاولون تزييت وجدته والاخلالية بعد أن مزقت اجراءاتيه وجدته الاقليمية.

إن استمرار تصدى السلطة الوطنية لمخططات حكومة تشيهاو، تتطلب إضافة للتسلح بوقف سياسي صلب وحازم مزيدا من الاعتماد على الجماهير وطاقتها ومخزونها التضالي، وإعادةه للمواجهة اصعب الظروف، وشاركها في اتخاذ اصعب القرارات وهذا يتطلب:

(١) مواصلة التصلم بطلينا العادل بوقف جميع النشاطات الاستيطانية أولا والتمهيد للمفاوضات بعد ذلك بطلب تنمية الاتفاقيات المعقودة، ومطالبة الجانب الآخر بالاكراهية تبدأ الأرض مقابل تنفيذ القرار ٢٤٢، والعودة مجددا لآثار مدريد وإعادة العملية التفاوضية إلى مرجعيتها وأهدافها.

(٢) التعامل مع جميع الواسطات الحارية للحرج من المآزق المتواضى الحالي انطلاقا من هذه التطلعات والانس

(٣) المباشرة بحطة شاملة للإصلاح الداخلي وتعديل سلم الأولويات باتجاه تعزيز الجهد التضالي وتفتت الهبة الداخلية.

بهذا الموقف الواضح يمكن استعادة الزخم الشعبي، وتعزيز التضامن والتعايد العربي والدولي، وبهذا الموقف تنوجه إلى قوى السلام في إسرائيل التي يتزايد دورها في التصدي لسياسة الحكومة الاسرائيلية وفي تعرية ما تقوم به ضد شعبنا السلام.

إننا الآن أحوج ما نكون لحظة متكاملة نتخبط مصانع هذا الشعب واجبياته الوطنية والاجتماعية وتعبر عن آماله وطموحاته، وجهوده بفضله في معاركه القادمة.

الحرية لاسرى شعبنا والمجد للشهداء عاش نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال في معاركه القادمة.

اللجنة المركزية
حزب الشعب الفلسطيني

وقد كانت ردة فعل النقابات المهنية بين قى ذلك نقابة الصحفيين، تشكو من ارتباط واضح . فقد دعا نقيب الصحفيين الاردنيين سيف الشريف إلى اجتماع عاجل لمناقشة القانون الجديد والاتفاق على موقف بشأنه ، غير أن الاجتماع الذي غلب عليه التوتر ، وسادت الخلافات بين الأعضاء ، خلاله انفض في ساعة متأخرة من الليل بعد أن قرر جميع أعضاء المجلس تقديم استقالاتهم. باستثناء النقيب. غير أن صحيفة الدستور التي يشغل سيف الشريف منصب مديرها العام ويشغل شقيقه نبيل الشريف رئيس تحريرها انفردت بخبر عودة أعضاء المجلس عن استقالاتهم.

ولم تقتصر حالة الارتباك على نقابة الصحفيين ، وهي بالمناسبة أضعف النقابات وأقلها نفوذاً وتأثيراً، بل تعدتها إلى النقابات الأخرى ، والتي ما زالت تفل مغللاً لقوى المعارضة من اسلامية وقومية ويسارية حزبية أو غير حزبية. فقد دعا مجلس النقابات المهنية ، الذي يضم رؤساء مجالس النقابات المهنية ، إلى اجتماع لهم لمناقشة القانون الجديد لانه من تأثير على الحريات العامة، وليس حرية التعبير فقط. وقد انتهى اجتماع هؤلاء الرؤساء بتقديم استقالاتهم، غير أن بعضهم عاذ عن الاستقالة بسرعة فيما تمسك آخرون بقرارات الاستقالة . ومن بينهم حسين محجلي، نقيب الحامين القروى المعروف، والمهندس ليث شحيلات ، نقيب المهندسين الإسلامى المستقل، وانضم إليهم فخرى قهوار ، رئيس رابطة الكتاب علماء بأن الرابطة ليست ممثلة فى مجلس النقابات المذكور.

وفى اليوم التالي تكدشت الحفليقة حول المواقف المختلفة لرؤساء النقابات وأعضائها. وكذلك لأعضاء نقابة الصحفيين، وعرف من استقال من هؤلاء ومن لم يستقل.

فقد عاد مجلس نقابة الصحفيين عن استقالته وقرر البدء فى حوار مع الحكومة حول القانون، وإمكان تعديل بعض مواد التي اعتبرها أعضاء المجلس جائزة. كما عاد بعض رؤساء النقابات المهنية عن استقالاتهم. وتمسك الآخرون بها، ولوحظ أن الأعضاء الذين عادوا من استقالاتهم هم من المعارضة المنظمة ، أى أعضاء نقابة الصحفيين ورؤساء النقابات من المعارضين الحزبيين سواء كانت الاحزاب التي ينتمون تحت لوائها إسلامية



الملك حسين

فى أواسط شهر مايو الماضى ، فوجئت الأوساط الصحفية والنقابية بصدر قانون معدل للمطبوعات والنشر بدلاً من القانون السارى منذ العام ١٩٩٤ . وقد لاحظت هذه الأوساط أن القانون قد صدر بإرادة ملكية أى أن الملك حسين نفسه موافق على إقراره ومبارك لما نص عليه من مواد وينود.

قانون معدل للمطبوعات والنشر يثير معركة بين الحكومة والنقابات

صلاح

يوسف

رسالة

عمان

مثل جبهة العمل الاسلامي، أم قومية أم يسارية أما الذين تمسكوا بالاستقالة فهم المعارضون المستقلون قرومين كانوا، مثل حسين مجلي، أم إسلاميون مثل ليث شبيلات نقيب المهندسين أم يساريون مثل سعيد أبو ميوز، نقيب أطباء الأسنان، وتبهم فقير عمار، اليساري الذي كان عاتلاً من مهمة له في دمشق أوصى خلالها بتجديد عضوية فلسطين في اتحاد الادباء العرب.

خطورة الخطوة

ومع مضي أسبوع كانت المواقف قد انتضت للجميع، وكانت الأحزاب الأردنية العارضة القومية منها أو اليسارية أو الاسلامية، قد أدركت خطورة فقير رؤساء النقابات استقالاتهم، وخاصة إذا اتبعت مجالس هذه النقابات رؤسائها في الاستقالة، ففي هذه الحالة تكون مجالس النقابات قد أغتبطت الدولة من معركة كانت تهدد لها منذ سنوات مع هذه النقابات لجعلها «نقابات مهينة» فقط، أي نقابات تهتم بالشأن المهني فقط، ولا تتدخل في السياسة، بزعمة كانت تهدد لها منذ الديمقراطية إلى البلاد أتاحت للأحزاب السياسية أن تقوم بأدوارها علناً، وليس من خلال النقابات كراحيات نقابية لعمل سياسي كما كان الأمر خلال سنوات الحكم العربي.

وكانت حكومة عبد السلام المجالي السابقة على حكومة عبد الكريم الكباريتي قد بدأت معركتها هذه ضد النقابات تحت شعار «مهينة النقابات» أي الالتفات إلى الشأن النقابي وليس السياسي، غير أن هذه المعركة لم تكن سهلة بالنسبة للحكومة، فما أن جاءت حكومة الكباريتي في أرباب العام الماضي حتى أغلقت الملف، وفتحت ملفاً آخر هو ملف رفع أسعار السكر فتأججت المعركة، وإن لم تخف من جدول أعمال الدولة.

وبادراك الأحزاب السياسية خطورة استقالة رؤساء النقابات بادرت إلى توجيه رسالة لهم بتجريمهم الترهث وعدم تقديم الاستقالات لأن هذا يعني تلبية رغبة الحكومة في «مهينة النقابات» دون معركة، بل بتسليم النقابات للحكومة على طبق من ذهب، وهو ما تنصاه الحكومة.

وتسلم رؤساء النقابات من اجتماع لاتحاد المحامين العرب كان يعقد في تونس في الشهر الماضي

رسالة تحمل المضمون نفسه، وترجو رؤساء النقابات عدم تقديم استقالاتهم. وأمام هذا الموقف قرر الرؤساء تحديد يوم ٢٦ مايو الماضي لعقد اجتماع للبت في موضوع الاستقالة أو عدمه. وبدأت الأمور تتكشف عن مكامن أخرى للخطر على النقابات، فكشف خبراء قانونيون عن أن استقالة الرؤساء في حد ذاتها ليست بالأمر الخطير، ففي هذه الحالة سيحل نائب الرئيس محل الرئيس لفترة مؤقتة تجرى في نهايتها انتخابات لرئيس جديد. لكن استقالة النقيب ومجلس النقابة معه تعني أن الحكومة تشكيل لجنة لإدارة النقابة تعينها الوزارة المختصة لتسيير شئون النقابة لفترة ما. حيث عين وزارة العدل مثلاً لجنة لتسيير نقابة المحامين، ووزارة الأشغال العامة تعين لجنة لتسيير نقابة المهندسين ووزارة الزراعة تعين لجنة لتسيير نقابة المهندسين الزراعيين.. هكذا، وخلال هذه الفترة يحق للجنة المعنية تعديل قوانين النقابات وأنظمتها بما يتفق ورغبة الحكومة فيضيق بذلك تعب ونضال امتد لعشرات السنين، حين كانت النقابات، ببقاؤها الديمقراطية والمعارضة تضع القوانين لصالح الأعضاء وقمع عنهم أي أذى حكومي أو غير حكومي.

ومع انتصاف شهر يونيو الماضي، كانت الأخبار قد انتشرت عن نية الحكومة تعديل أنظمة النقابات. وعندها فقط اجتمع رؤساء النقابات، وقرروا العدول عن استقالاتهم حتى قبل أن يأتي يوم ٢٦ يونيو الذي قرروا الاجتماع فيه للبت في الأمر وعاد مجلس النقابات موحداً في موقفه من قرار الاستقالة، وبذلك فقد هذا هؤلاء الرؤساء حق مجلس نقابة الصحفيين والذين عادوا عن استقالاتهم، وهم المختبر بالأمر، في حين بقي رؤساء النقابات الآخرون على مواقفهم في معارضة لم تكمل بعودة الرؤساء عن الاستقالة.

لكن الممارقات لم تنته فقد قرر مجلس نقابة الصحفيين الاستجابة لدعوة الحكومة في الحوار حول قانون المطبوعات والنشر. وعقد مجلس النقابة اجتماعاً مع رئيس الوزراء عبد السلام المجالي، لكن شيئاً لم يتمخض عن هذا الاجتماع مما جعل نقيب الصحفيين سيف الشريفي يدعو الهيئة العامة لنقابة الصحفيين للاجتماع للدرس الموقف من قانون المطبوعات والنشر، غير أن الاجتماع لم

يتم لأن نحو ٥٠ صحفياً فقط لبوا دعوة النقيب تلك. وأعاد النقيب الكرة دعا إلى اجتماع آخر لم يحضره هذه المرة سوى سبعة أعضاء من أصل نحو ٢٠٠ عضواً.

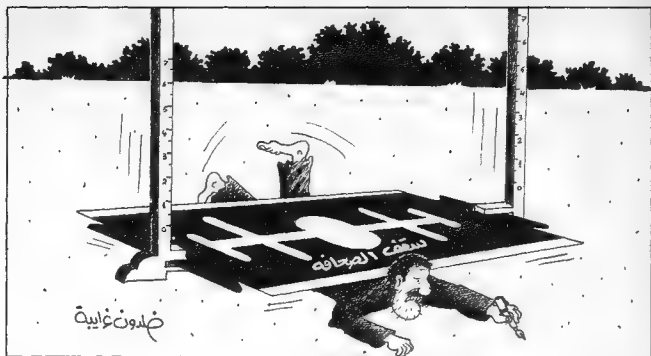
وبات واضحاً أن قانون المطبوعات والنشر سوف يمر، وأن نقابة الصحفيين الأردنيين من الضعف بحيث لا تستطيع مواجهة الحكومة، التي أعلنت، من خلال حملة إعلامية مكثفة أنها لن تتراجع عن القانون الذي صدرت به إرادة ملكية، كما أن الملك حسين أعلن في أكثر من خطاب له في أنحاء متفرقة من المملكة ألا عودة عن قانون المطبوعات والنشر الجديد.

وكان من بين المفارقات الجديدة التي أحاطت بموضوع القانون المشار إليه أن نقابة الصحفيين أعدت قانوناً معدلاً لقانون الحكومة ليتم التفاوض مع الحكومة على أساسه، ولدى نشره في الصحف، رأى بعض الصحفيين أن التعديلات التي وضعها مجلس النقابة سطحية لا تقس جوهر القانون الحكومي، فيما رأى آخرون أن قانون الحكومة ربما كان أكثر صرامة من قانون النقابة.

القانون

ولكن لم الضجة على قانون المطبوعات والنشر الجديد؟ وماذا يتضمن من مواد؟ كان الدافع الذي أعلنته الحكومة لإصدار القانون المذكور هو إسقاط بعض الصحف الاسبوعية في المواد والعناوين، وتركيزها - الصحف الأسبوعية - على نشر الصور الفاضحة، والموضوعات التي تغدش الحياة العام، وتعارض مع الأخلاقيات السائدة وتعرض على اطفال الشخصية ولا تتورع عن الاساءة إلى الشخصيات العامة بتشر الأخبار الكاذبة عنها، كما أنها - أي الصحف الأسبوعية - كثيراً ما تنشر أخباراً تنسب إلى الأردن وتصوره منهاجراً اقتصادياً وأخلاقياً عدا عن الاساءة في حق الدول الصديقة وزمائها.

لذلك وضعت الحكومة بنوداً في القانون الجديد تغفل فيها عقوبة الصحفي الذي ينشر أخباراً غير صحيحة وتجمع هذه العقوبة بين غرامات بالآلاف الدنانير والسجن سنوات عديدة، وتضع شروطاً لرئاسة تحرير الصحف الاسبوعية واليومية بحيث لا



رسالة عسان

تنقص خبرة أي رئيس تحرير عن عشر سنوات . مما يعني أن عدداً من رؤساء تحرير الصحف الأسبوعية وبعض الصحف اليومية سيفقد منصبه، خاصة وأن الأردن حديث عهد بالصحافة الأسبوعية ، كما أنه تعود على ألا يكون هناك سوى صحف يومية لا تزيد على ثلاث.

لكن البند الأكثر خطورة هو ذلك المتعلق بضرورة رفع المؤسسات الصحفية رؤوس أموالها بحيث تزيد على ٦٠٠ ألف دينار بالنسبة للصحيفة اليومية وعلى ٣٠٠ ألف دينار بالنسبة للصحيفة الأسبوعية ، وهذا مبلغ لا تقدر عليه معظم المؤسسات الصحفية التي تصدر صحفاً أسبوعية . إن لم يكن كلها، مما يعني أن على هذه الصحف أن تغلق أبوابها. كما أن القانون الجديد لم يميز بين الصحف الحزبية والصحف المستقلة.

ومن الغريب أن الدعوات لتغيير قانون

المطبوعات والنشر السابق، ولوضع ضوابط على ما تنشره الصحف الأسبوعية ، وبخاصة ما يتعلق بالاختلاقيات العامة كانت تكررت خلال الأعوام الماضية على ألسنة عديد من منهم بعض نواب جبهة العمل الاسلامي على وجه الخصوص، واليوم يجد هؤلاء أنفسهم في مواجهة قانون قد تغلق معه صحفتهم الأسبوعية والسبيل .

وفي إحدى هجماتها الاعلامية على الصحافة الاسبوعية تبث القناة الأولى في التلفزيون الاردني- الملوك للدولة بالطبع- حلقة تلفزيونية تحدث فيها عن المعارضة النائب الاسلامي بسام العموش الذي أبدى وجهة نظر معارضة للقانون الجديد، فذكره بعض الحضور بكلمة كان ألقاها هو نفسه في مجلس النواب الاردني يشكو فيها من تجاوزات الصحف الاسبوعية وجرأتها على الاخلاق والدين، وعندما قال النائب الاسلامي «أنتي مع تغيير القانون، ولكن ليس في هذا الاطلاق وهذه الصورة».

لقد أعطت الحكومة المؤسسات الصحفية الاردنية ثلاثة أشهر لتصويب أوضاعها بما يتناسب وقانون المطبوعات والنشر الجديد. ولقد مضى أكثر من شهر من هذه المهلة، ونهاية المهلة تقترب دون أن يلوح في الأفق ما بنى بهدوء الحكومة عن قانونها. وكان واضحاً منذ الاعتصام الشهير الذي قام به الصحفيون أمام مجلس الوزراء في شهر مايو الماضي،

واستخدام الحكومة حقناً غير مبرر في رفضه أن الحكومة عازمة على تطبيق القانون الجديد مهما كلف الأمر بدفع مباشر من الملك حسين الذي كرر موقفه الرافض للتراجع عن القانون وهذا يعني أن قانون الصحافة لم تبق له سوى فرصة واحدة ستأتي حين يعرض القانون على مجلس النواب الذي ستسفر عنه انتخابات شهر نوفمبر ١٩٩٧ ، فقانون المطبوعات والنشر الجديد قانون مؤقت لأنه صغر في أعقاب انتهاء مدة مجلس النواب ، كما أن الدعوة لم توجه له للاعتماد لمناقشة القانون الجديد. وكانت هذه إحدى أقوى المآخذ على الحكومة والقانون الجديد، حيث ينص الدستور على ضرورة عرض القوانين المؤقتة التي صدرت في غيبة المجلس، على البرلمان لدى انعقاده ، وذلك لمناقشته نهجياً لتعديله أو رفضه أو إقراره.

لذا، فإن هذا القانون سيعرض على البرلمان الذي ستأتي به انتخابات نوفمبر المقبل، غير أن الأمل ضئيل في رفضه أو تعديله فهذه الانتخابات ستجرى بموجب قانون الصوت الواحد ، والذي وضعته الحكومة في العام ١٩٩٣ ، لتضمن لنفسها أغلبية مريحة مما يجعل أمر تعديل القانون أو رفضه من قبل البرلمان الجديد احتسالا ضئيلاً ، وعندها يتحول القانون الجديد من مؤقت إلى دائم وبموافقة البرلمان رمز الديمقراطية.



حكومة رجال الأعمال تحاكم الجيش الأحمر في لبنان

الصهيونية بالاشتراك مع بعض الجماعات الفلسطينية.

من أجل التضامن مع سجناء الجيش الأحمر

إن الاستراتيجية التي يتأسس عليها الجيش الأحمر في إسرائيل خاطئة حيث أنها لا تعتمد على الجماهير في التغيير الاجتماعي. ولكن النقد السياسي لهذه المنظمة لا يجب أن يتغنى من التضامن مع سجناء الجيش الأحمر الذين يحاكمون الآن في لبنان ولا يجب أن يتغنى من أن نحتج للروح القتالية والاستشهادية الأسطورية التي يتحلون بها والخس الأمل الصادق الذي ندفعهم إلى ترك بلادهم والجن للشرق الأوسط للتضامن مع الشعب الفلسطيني في صراحه مع دولة عصرية من تقنيات الفارغ.

من الصعب حقاً أن ننسى التضحيات التي قدمها كوزو أكاموتو الذي اشترك في عملية طيار اللد الإسرائيلي عام ١٩٧٢ من اثنين من زملائه. لقد كانت الخطوة الموضوعية أن يجرى الثلاثة أنفسهم بعد إتمام العملية. ولكن شاء حظ أكاموتو العاثر أن يقع في أسر الإسرائيلي قبل أن يجرى نفسه كما فعل زميله. ونفى أكاموتو ثلاثة عشر عاماً في السجون الإسرائيلية تعرض فيها لأبشع أنواع التعذيب البدني والنفسي وجربوا معه كل وسائل التعذيب الحديثة. لم يعترف الإسرائيليون به كثير ولكنه كان يحمل كالكلب. فطوال الثلاثة عشر عاماً كان يجرى على الأكل وهو جاثياً على ركبتيه ويديه مربوطة خلف ظهره لتحطيم معنوياته. ولم يفرج عنه إلا في إطار تبادل للأسرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام ١٩٨٥ وهو يعاني منذ ذلك الوقت من أمراض عديدة. فهل من العدل أن يحاكم الآن نظام المحاكم اللبنانية ؟ وهل نترك حكومة الحريري تسلمه مع رفاقه إلى السلطات اللبنانية لكي تلقى بهم في السجون وتتكلم بهم فيما تبقى من عمرهم؟

سامر سليمان



رئيس الوزراء اللبناني .. الحريري

المواقف المتخاذلة التي اتخذتها الأحزاب الشيوعية اللبنانية من المد الثوري الذي حدث في أوروبا الغربية في نهاية عقد الستينات (موقف الحزب الشيوعي الفرنسي في إضرابات ١٩٦٨ مثلاً) أدى إلى ظهور بعض المنظمات التي ترفع شعار الماركسية اللينينية والتي تنتهج استراتيجية العنف المباشر. ولكن هذه المنظمات في الحقيقة كانت تغفل طبيعة جوهرية مع الماركسية من حيث أنها أغفلت الدور المركزي الذي تعطيه الماركسية للطبقة العاملة في تحقيق الجتمع الاشتراكي ومن حيث اعتمادها على العنف الفردي كوسيلة للتغيير. فهذه المنظمات لم تهتم ببناء قواعد لها في الطبقة العاملة حتى تحضر هذه الطبقة نفسها بنفسها ولكنها ركزت على بناء كواد من بين صفوف المثقفين والطبقة الوسطى تحمل السلاح وتهاجم الرأسمالية والأمبريالية في كل المراتك الممكنة نابعة من الجماهير. أي أن هذه المنظمات باهجاز شديد قتل شكلاً من أشكال الرومانسية الثورية.

وكان من الطبيعي أن قتل القضية الفلسطينية نقطة جذب لهذا النوع من المنظمات حيث أنها تتيح مراجعة مباشرة وصلة مع الامبريالية في نقطة مثالية مثل الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار وقد العديد من كواد الجيش الأحمر إلى الشرق الأوسط ونفذوا بعض العمليات القذافية ضد الدولة

حقاً إنها فضيحة. لا أكثر ولا أقل. ماذا تكون الفضيحة إذن إذا لم تكن قيام دولة عربية تحتل إسرائيل جزءاً من أرضها بحاكفة سواطين أجنبي لانهم قاموا بعمليات قذافية ضد الدولة التي تحتل أرضها. لقد زعرت المحاكمات التي تجري حالياً لبعض أعضاء الجيش الأحمر اللبناني في لبنان ورقة التوت عن حكومة رجال الأعمال وأمرأ الحرب التي يقودها الحريري التي لم تدخر جهداً في كبت الحريات وفي سحق اللقراء إلى حد الاستعانة بالجيش للحيولة دون القيام بالمظاهرات والإضرابات التي كان الاتحاد العام لنقابات العمال ينوي القيام بها العام الماضي.

والقصة باختصار هي أن الحكومة اللبنانية قررت محاكمة بعض عناصر الجيش الأحمر اللبناني المستقرين في لبنان منذ السبعينات والذين ذهبوا هناك للقيام بعمليات قذافية ضد إسرائيل. من بين هؤلاء المتهمين كوزو أكاموتو الذي شارك في الهجوم على مطار اللد الإسرائيلي في عام ١٩٧٢ في عملية مشتركة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش. والتهمة الرسمية الموجهة ضدهم هي حملهم لجوازات سفر مزورة لأنه على ما يبدو أن الحكومة اللبنانية كان لديها بقية من الحيا. يتغنى من إعلان الغرض الحقيقي للمحاكمات وهو إعلان تنصل لبنان من الارهاب كما تعرفه الولايات المتحدة لإرضاء الحكومات الغربية وأيضاً الحكومة اللبنانية التي تلاحق أعضاء الجيش الأحمر الطريف أن التهمة الرسمية الموجهة لسبباً لبنانية على علاقة بهذه المجموعة هي عارضة الطب الصيني.

جذور الجيش الأحمر اللبناني:

تأسس الجيش الأحمر اللبناني في عام ١٩٦٩. والحقيقة أن ظهوره في هذه المرحلة بالوقت ليس صدفة حيث أن أواخر الستينات وأوائل السبعينات شهدت مراد العديد من المنظمات المسلحة التي تدعى الانتماء للماركسية مثل الفعل المباشر في فرنسا... والألوية الحمراء في إيطاليا ويادر مانهوف في ألمانيا إن



مصالحة بين رئيس الوفد العراقي ورئيس اتحاد الغرف التجارية السورية

العلاقات السورية العراقية

بداية متواضعة واحتمالات مفتوحة

الدبلوماسية وشهر الدبلوماسية ، بين القطرين الشقيقين والجارين كانت متوقفة أمام سد عال من الاتهامات المتبادلة.

يرى المراقبون أن كلاً من سوريا والعراق بحاجة ماسة إلى فتح الحدود واستئناف نوع من العلاقات فمن جهة أولى، أنه من الواضح أن التحالف التركي الاسرائيلي يستهدف جيران تركيا الثلاثة : سورية والعراق وإيران، وقد عبر المسئولون السوريون غير مرة، وعلى أعلى المستويات ، عن شجبهم لهذا التحالف، وأشاروا إلى مخاطرهم، لأنهم يرون تهديداً جدياً لسورية. بل ومحاولة لاعادة صياغة المنطقة جغرافياً وسياسياً ، فهو انظر بما لا يقاس من حلف بغداد (س) (الذكر) لأنه تهديد عسكري وسياسي مباشر، عبر عن نفسه بدخول الجيش التركي أراضي العراق والتدخل فيها لأكثر من مائتي كيلو متر ، وبالتالي تهديدات المتتالية لسورية واتهامات بأنها تأوي وتدعم حزب العمال الكردلي ، وتسمح له بإقامة قواعد

رسالة دمشق

حسين العودات

معلوم أنه منذ سبعة عشر عاماً والعلاقات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية مقطوعة بين العراق وسوريا، والحدود مغلقة إغلاقاً تاماً، حتى أن المعابر مسدودة بسواتر ترابية ينذر تجاوزها دون إزالتها بالجرافات، وخلال هذه السنوات كلها كان المواطن السوري لا يستطيع زيارة العراق إلا بموافقة مسبقة من الأجهزة المختصة . ويكتب على الجواز السوري عادة : يسمح لحامله بزيارة جميع البلدان ما عدا العراق. ويقال إن قوات الاتصال الموازية التي تقوم بدور تواصل بين الدول المقطوعة علاقاتها الدبلوماسية لم تكن سائلة ، وبالتالي فإن العلاقات السورية والعراقية

بعد قطعية دامت سبعة عشر عاماً بين سورية والعراق (طالت العلاقات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية) وخلال شهر واحد، تبادل البلدان زيارة وقيدين اقتصاديين، كل منهما برئاسة رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة ، وتم الاتفاق على استئناف التبادل التجاري بين البلدين، وعلى بداية علاقات اقتصادية في مجالات عديدة ، وبسرعة لم يكن يتوقعها أحد. بل والأكثر من ذلك أن صحيفة (هايل) العراقية طالبت بإعادة العلاقات مع كل من سورية وإيران إلى طبيعتها لتشكيل جبهة ضد الامبرياليين والصهاينة) ورأت أن (تنطبع العلاقات بين العراق وسوريا وإيران وإقامة تعاون متعدد الأشكال بين الدول الثلاث كفيل بأن يقلب الموازين لصالح العرب والآسيويين وفصله السلام والأمن في المنطقة) ودعت الصحيفة إلى إقامة (جبهة مقابل جبهة) لأن هذا هو المطلوب (من العراق وسوريا وإيران والعرب بشكل عام في هذه الظروف ، بالاستعداد لدخول العرب القرن المقبل بعلاقات أخوة وصداقة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل).

تدريب في سوريا وفي البقاع اللبناني، الأمر الذي تنفيه القيادة السورية. تؤكد أن هذه الاتهامات مزاعم تهدف لتصوير التحالف التركي الإسرائيلي وتغيير أي اعتبارات محتملة على سورية والعراق.

ومن جهة ثانية، فإن التبادل التجاري بين القطرين وفتح الحدود بينهما، يعتبر بالنسبة لسورية فتح منفذ اقتصادي هام، يساهم في تصريف المنتجات السورية الصناعية والزراعية وخاصة الملابس والأغذية والحبوب والصناعات التحويلية، حيث يفرض الاتجار السوري عن حاجة الاستهلاك المحلي، ويبحث عن أسواق للتصدير، كان يجدها قبل بنوع سنوات في البلدان الاشتراكية السابقة (التي ألقت الآن اتفاقيات التوفقات أو عطلتها) وفي أسواق بلدان الخليج (حيث تزاخم منتجات بلدان جنوب شرق آسيا) المنتجات السورية وتخرجها من السوق) ولذلك تكسب الانتاج السوري، ويعد الآن ضالته في السوق السورية، أما بالنسبة للعراق، فيبدو أن السلطة العراقية ترى في استئناف العلاقات التجارية مع سوريا، ما يمكن أن يؤدي إلى بعض الانفتاح الاقتصادي، وإقامة علاقات جديدة وصولاً إلى انفتاح سياسي.

لقد كانت العلاقات السورية العراقية طوال النصف الأول من القرن الحالي، تدخل في صلب السياسة الداخلية السورية. فمنذ انتهاء الحرب الأولى، وفترة الاحتلال الأنطاقي التركي واستباحته من سوريا، كانت البروجوازية الدمشقية ترى في الجزيرة العربية مجال نشاطها الاقتصادي وكان يمثلها الحزب الوطني فعندما كان ينتصر الحزب الوطني يقادى بشيوعية العلاقات مع بلدان الجزيرة العربية، بينما كانت الدعاوات تتنامى لإقامة علاقات متينة مع العراق فور نجاح حزب الشعب، وبقي الأمر كذلك حتى انتخابات (١٩٥٤)، حيث برز التجمع الوطني في سورية، ووضوح الأحزاب القومية ومنها حزب البعث، والحزب الشيوعي والحزب الوطني وبعض المستقلين، وشكل التجمع أكثرية برلمانية، انخرع حزب الشعب نتيجة قيامها، وقضى عليه مع القضاء على حلف بغداد، وسقوط النظام الملكي في العراق، وقيام الوحدة السورية المصرية.

منذ عام (١٩٦٣) حيث تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق (فبراير) ثم في سورية

(مارس) بدأت العلاقات بين البلدين تتعكس اختلافات داخل الحزب. وأخذ كل فريق يكيل الاتهامات للآخر، وأعطيت الاتهامات طابعاً إيديولوجياً (بين يسار، قطري قومي.. الخ) وباستثناء أشهر مندوبة خلال العقود الثلاثة الماضية، كان الخلاف مستعراً بين القطرين ولم يهدأ أبداً. وكانت كل من القيادتين تكيل الاتهامات للآخر، حتى توصل الأمر إلى إغلاق الحدود، وقطع العلاقات الدبلوماسية، ومنعت تنقل الأفراد إلا بموافقة خاصة، حتى لو كان السبب رغبة امرأة متزوجة في قطر زيارة أهلها في القطر الآخر.

زاد الموقف من الحرب العراقية السورية أن هذه الحرب تشغل العرب عن عدوهم الرئيسي، وتستنزف إمكانياتهم العسكرية والاقتصادية والبشرية وتؤدي إلى خسارة بلد جار وصمم يمكن أن يكون حليفاً مهماً للعرب، بينما رأت القيادة العراقية أن الثورة الإيرانية تشكل خطراً على العراق والخليج لأنها تسعى لتصدير الثورة، وأن الرقوف يوجه هذا الخطر هو واجب قومي، وعلى أية حال، فإن الخلافات والاتهامات بين البلدين كانت موجودة قبل الحرب وبقيت بعدها. وإن الموقف من هذه الحرب لم يغير في العلاقات توجهاً بل غير الدرجة، والأمر نفسه فيما يتعلق بحرب الخليج الثانية والموقف منها.

لقد لاقى الوفد السوري الاقتصادي استقبالا حاراً في العراق، وقابل عدداً من الوزراء (وزراء الخارجية والصحة والزراعة والمالية والصناعة والنطف والنقل والمواصلات) فضلاً عن مباحثاته مع الفعلية الاقتصادية العراقية، ولاقى ترحيباً بالرغبة في إقامة تبادل تجاري وعلقات اقتصادية. كما لاقى الوفد العراقي الذي زار دمشق ترحيباً مماثلاً. وتم الاتفاق على أن يجري التبادلات ضمن طريقتين: الأولى في إطار اتفاقية (التفط مقابل الغذاء) وهذه تحتاج لترتيب اتفاق بين ممثلي (الحكومة) يودع لدى (لجنة العقوبات) لتصرف على تنفيذ، بعد أن تتأكد من موافقات السلع وأسعارها ومطابقتها للشروط، وفي ضوء مبالغ يتفق عليها، والطريق الثانية تقع في إطار التبادل الحر بين التجار والصناعيين في البلدين، دون تدخل من لجنة العقوبات ودون شروطها. ويكون هذا التبادل بالمقايضة أو الدين أو نقداً، ولا تتدخل فيه السلطات الرسمية لا في تحديد كميته ولا توقيته ولا طرق الدفع، أسوة بما يجري بين

التجار الأتراك والإيرانيين والأردنيين من جهة والتجار العراقيين من جهة أخرى (توجه يومياً من تركيا إلى العراق ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ سيارة محملة بالبضائع) وخارج إطار اتفاقية التفط مقابل الغذاء.

يسطر السوريون بموجب الاتفاق إلى العراق الجيوب بأنواعها (خاصة الفصح والعسل والحصى) كما يسطرهون العشابين وساحيق النخيل والأدوية (هناك عشرات مصانع الأدوية في سوريا يفرض إنتاجها عن حاجة السوق) ويسطرون أيضاً الفزول والأنسجة والملابس، ويستوردون بالمقابل من العراق الأسمدة والبورينا والصوف والجلود والتعود وغيرها.

طلب العراقيون الموافقة على الاستيراد والتصدير بطريق الموانئ السورية (فهي أقل كلفة وأسهل من الموانئ الأردنية أو من الاستيراد بطريق الخليج العربي) والسماح بعبور الشاحنات بين البلدين وإيصال الخط الحديدى (ينقصه ١٥٠ كم من السلك الحديدية). واقترحوا على الجانب السوري إعانة البواخر العراقية الموجودة في موانئ أخرى وتشغيلها بالمشراكة أو الاستئجار، وبغيروا عن استخدامهم لنفط النفط العراقي المنتهى السورية.

ستفتح ثلاثة محاور بين البلدين وتقام منطقة حرة في كل منهما تسهل مرور البضائع، كما ستقيم الفعاليات الاقتصادية السورية معرضاً للمنتجات السورية في بغداد، فضلاً عن مشاركتها في معرض بغداد المقبل. على الخريف المقبل، كما سيشارك العراق في معرض دمشق في نهاية آب (أغسطس) المقبل، وقد تمت الموافقة على مرور التجار ورجال الأعمال بين البلدين استثناءً إلى وثيقة من طرف التجارة أو الصناعة. أما المرور الحر للجمع فهو مزيل الآن.

هل سيؤدي الاتفاق على التبادل التجاري إلى علاقات اقتصادية ثم سياسية؟

حتى الآن ما زالت تصريحات المسؤولين السوريين حذرة، فالسيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية يراها موقفاً أخلاقياً من حصار الشعب العراقي، والسيد فاروق الشرع وزير الخارجية يراها نشاطات اقتصادية غير رسمية. والعلاقات للعقدة بين البلدين لا تسمح بالتنبؤ كثيراً، ولكن رغم البدايات المتواضعة فإن الاحتمالات مفتوحة في ضوء الظروف القائمة.



اليسار في فرنسا.. الأمل

رسالة بارييس

نجلاء العمرى

لا خيار إلا النجاح

النجاح الذى حققته قوى اليسار المختلفة يعنى درساً واحداً: إعادة الاعتبار إلى المواطن، إلى الإنسان من جديد .
فالفئات التى صنعت نجاح اليسار هي الفئات المهمة الضعيفة . والتى كانت السياسات الليبرالية تهدد باغراجها نهائياً من المجتمع : العمال والموظفون والنساء . فالنساء اللاتي صنعن فشل ميتران أول مرة ١٩٧٤ من اليوم اللاتي يصوتن لقوى التغيير، ولليسار ويمكن أن تضيق إلى هذه الفئات الثلاثة المهاجرين رغم عدم تقبلهم بحق التصويت إلا أن حركتهم المعروفة اليوم باسم «حركة بدون أوراق» (دلالة على أولئك الذين تركتهم قوانين الهجرة التى سنّها اليمين الحاكم دون أوراق إقامة) ساهمت في دفع حديده في شرايين اليسار. بعد نجاح اليسار في فرنسا، يعود الإنسان ليحتل موقعه في قلب العملية السياسية والاجتماعية .

.. هذا هو التحدي الذى يواجه قوى اليسار اليوم في فرنسا بعد النجاح الساحق الذى حققه في الانتخابات التشريعية الأخيرة وبعد تشكيل الحكومة برئاسة «ليونيل جوسبان» . ففرنسا التى عرفت خلال السنوات الأربع الأخيرة ليبرالية مطلقة ، وعرفت خلال العامين الاخيرين مرارة الاصطدام بواقع هذه الليبرالية ، وتبخر الوعود الانتخابية لن تتحمل صدمة جديدة.

جوسبان يصانع الآن جوبيه اثر انتهاء مراسم التسليم

نتائج الانتخابات الوطنية

عدد المقاعد	١٩٩٧	عدد المقاعد	١٩٩٧
الحزب الشيوعي	٢٦	الحزب الاشتراكي	٢٤٢
الحزب الاشتراكي	٢٤٢	الحزب الاشتراكي	٢٤٢
الحزب الاشتراكي	٢٤٢	الحزب الاشتراكي	٢٤٢
الحزب الاشتراكي	٢٤٢	الحزب الاشتراكي	٢٤٢
الحزب الاشتراكي	٢٤٢	الحزب الاشتراكي	٢٤٢
الحزب الاشتراكي	٢٤٢	الحزب الاشتراكي	٢٤٢
الحزب الاشتراكي	٢٤٢	الحزب الاشتراكي	٢٤٢
الحزب الاشتراكي	٢٤٢	الحزب الاشتراكي	٢٤٢
الحزب الاشتراكي	٢٤٢	الحزب الاشتراكي	٢٤٢



«اليسار» العدد التاسع والثمانون / يوليو ١٩٩٧

ويتنهي بذلك عصر خطاب «التضحية» واستمراره، وخطاب «حمية قواتين السوق» و«حمية قواتين العملة»، ومعمليهم وشروط ماستريخت. ويتنهي أيضا حكم التكتوتراط والخبزاء بخطابهم الواثين، شديد الثقة بنفسه في مراجعة «جماهير الشعب الجاهل» التي لا تدرى مصلحتها.

يدأجوسبان -واعيا بقدر التحديات التي تواجهها- إعادة تجديد وتجميع قوى اليسار، فالتمت بسرعة الفجوة التي ظهرت وخيمت طوال اليومين اللذين أعقبا إعلان نتائج الدور الثاني للانتخابات ما بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي. فبعد أن توقع الحزب الاشتراكي الفوز بأغلبية مطلقة بما يعني ذلك إمكانية تكوين الحكومة دون اللجوء إلى الشيوعيين، انتهى الفوز بأغلبية نسبية فقط واتضح حاجة الحزب إلى المشاركة الشيوعية وهنا، أرسل السكتوير العام للحزب الشيوعي رويرو هيو رسالة مطولة إلى جوسبان يضع فيها شروطا لقبول الشيوعيين المشاركة في الحكومة. كان أهم هذه الشروط:

- ١- ضرورة رفع المرتبات مع خفض ساعات العمل.
- ٢- إجراء تعديلات جذرية في السياسة الأوروبية. فعلى هذا الصعيد، يشترط الحزب الشيوعي عملة أوروبية مشتركة لا عملة موحدة، وبالتالي الإبقاء على العملات القومية وعلى

السياسات القومية المستقلة.

٣- الإيقاف الفوري والكامل لكل عمليات المخصصة مع إعادة تأميم بعض الشركات مثل شركة داسو للصناعات الحربية.

رفض الاشتراكيون هذه الشروط وكان تعليق الحزب هو الموافقة على الحوار حول هذه النقاط لا القول بشروط مسبقة. وما حدث بعد ذلك عكس وعي كلا الحزبين بأهمية المشاركة في هذه المرحلة، فالتأت بسرية الفجوة، واكتفى الطرفان بتصريح في صحيفة عامة نصه كالتالي: «صعا، نرفض أن نقدم شعبنا تضحيات جديدة».

لم يكن التصالح مفروضا فقط ما بين الحزبين. فالتصالح تم أيضا مع المرأة. ولأول مرة تحتل المرأة هذه النسبة في مقاعد الجمعية الوطنية بفضل الحزب الاشتراكي. فمن بين ٦٣ عضوة، ٤٢ سيدة تم انتخابهن على قوائم الحزب. الوزارة أيضا ضمت لأول مرة سيدة تأتي بروتوكوليا مباشرة بعد رئيس الوزراء، هي «مارتين أوبري» ابنة «جاك ديلور» وزيرة العمل والشئون الاجتماعية. ولأول مرة أيضا في تاريخ الجمهورية في فرنسا، تعين سيدة هي «الوزابة جيجو» وزيرة للعمل.

التصالح تم أيضا مع المثقفين الذين أعدادوا تقنهم بقوى اليسار بعد أن كانوا قد انحازوا للتغيير الذي مثله شيواك، وبعد أزمة الثقة ما بين مجموع المثقفين وقوى اليسار إثر تجرية حكم ميتران الطويلة، التي

خلقت إحساسا بالمرارة لدى المثقفين الذين شعروا في ظل شخصية ميتران باستخدامهم من جانب الحكم.

والقطعية مع تراث ميتران واضحة في تصريحات جوسبان وفي تشكيل الحكومة في محاولة للتأكيد للشعب الفرنسي على أن اليسار الحاكم اليوم ليس اليسار الذي وصل إلى الحكم عام ١٩٨١. وبذلك لم تدخل الوزارة أسماء كانت متوقعة كميشيل روكار والذي اقترحه شيواك نفسه ورفضه جوسبان قائلا: «لا نريد أفعالا في الحكم» وجاك ديلور الذي كان يطمح إلى الحصول على الخارجية ولكن جوسبان عرض عليه العدل ولم يوافق فلقد خشي جوسبان في وجود شخصية قوية مثل ديلور في موقع الخارجية وتأثيراته المحتملة على تسير السياسة الخارجية لفرنسا.

«التصالح» تم مع القاعدة العريضة للناخبين. وبدأت حتى شكلها ومنذ اللحظة الأولى، فجوسبان هو نفسه الذي أعلن تسميته رئيسا للوزراء خلفا للقواعد المتبعة وكما قال «تخفيفا لقواعد البروتوكول»، ولا شك أنه الدرس الذي رعته الدوائر السياسية في فرنسا اليوم بعد إضرابات ١٩٩٥ وتشكيل الوعي الجمعي لدى المواطنين مرة أخرى. وفي إطار هذا التصالح، يعيد جوسبان شكل الحكم. فهناك مشروع لقانون جديد يجمع تراكم المناصب بالنسبة للوزراء حتى يتفرغ الوزير لمنصبه. وحتى قبل صدور القانون، بدأ الوزراء الاشتراكيون الذين يشغلون مناصب أخرى،

مؤشرات الهزيمة على وجهه شيواك وسهبان وتوبون قبل ليلة واحدة من الانتخابات





دوبر هو زعيم الحزب الشيوعي

خلق قرص صلب جديدة لا إعادة توزيع الموجود منها بالفعل.

- القطاع العام: تقوم سياسة الحزب الاشتراكي على ضرورة رفع يد الدولة عن القطاع العام Deseratisation دون أن يعنى ذلك الخصخصة. والمطروح في هذا الصدد تطوير المؤسسات الحكومية والمختلطة لتخضع لشروط ثلاثة هي:

١- إعادة صياغة الهدف من هذه المؤسسات بأخذ في الاعتبار الخطايا الجديدة لممارسة نشاطها في إطار من المصلحة العامة.

٢- فتح الباب أمام شركاء جدد في فرنسا أو في الخارج مما ينتج تقدما تكنولوجيا وتوزيعا أفضل للتلفات.

٣- إبعاد رسائل تحويل كافية وملامة لتطويرها مع الأخذ في الاعتبار أن الدولة لن يمكنها لمدة طويلة سد العجز لدى هذه المؤسسات.

أوروبا والاورو

ويظل الملف الأكثر سخونة، والأكثر إلحاحا، فالاجندة الأوروبية لم تفتح رئيس الوزراء الجديد جوسبان الفرصة للتقاط الانعكاس، والبرنامج العائلي للحزب الاشتراكي الذي قام على مبدأ وأوروبا الاجتماعية من الصعب تصور التخلي أو التنصل منه بعد عدة أيام فقط من وصول الاشتراكيين إلى الحكم. يقبل مؤتمر امستردام وبعد عشرة أيام فقط من تشكيل الحكومة الجديدة، كان على وزير المالية الجديد، دودميتيك، شتراوس



ينجح، فالاستثمار متجدد إن لم يكن في حالة تراجع، وما زالت الشركات والمؤسسات الكبرى عازقة عنه.

الثاني: وهو رهان بلاديرو ويقضى بغفض الضرائب على الدخل ولكن التجربة أثبتت أن هذا الخفض لا يصب في الاستهلاك بل في الادخار.

وبذلك لا يبقى أمام حكومة جوسبان إلا الخيار الثالث أي المرتبات ورفضها علما بأن رفع المرتبات بنسبة ٩٪ يعنى ضخ ٥٠ ملياراً من الفرنكات.

- خفض عدد ساعات العمل؛ وأصبح مطلباً أساسياً اليوم وذلك لتوفير الوقت للتأهيل أو لاعادة التأهيل، والمساعدة في دمج الشباب أو لايحاء الوقت لأنشطة اجتماعية وثقافية. وهو ما يتطلب إعادة صياغة مفهوم الاتجاعة من جديد. مع ضرورة

كعمودية بعض الفن في الاستقالة. في المقابل، السين هو الآخر يعرف تغييرات واسعة، في محاولة للم التسل ولف الجراح «فليب سوجان» طرح نفسه - ورغم عن إرادة جوبيه - رئيسا للحزب ليدحولى. ويستعد لإعادة تشكيل الحزب مستفيدا من ابتعاده عن الأضواء خلال السنوات القليلة الماضية، وعبر ارتباط اسمه بفترة جوبيه ومستفيدا كذلك من لوى تونسى. فليب سوجان من مواليد تونس ويرتبط بمجموعة أسماء فرنسية من نفس النشأ بعلاقات قوية.

الجهة الوطنية تبدو الطرف الأذى بعد المعركة الانتخابية فهي توطد مواقعها كالقوة الحزب الثالث اليوم على الخريطة السياسية الفرنسية. وتأثير أصوات ناخبها في الدور الثاني كان حاسما في أكثر من مكان. وهي تطرح نفسها اليوم - من خلال الدعوة التي وجهها النائب العام للجهة - «برونو ميخريه» إلى مختلف قوى اليمين على أنها العامل الوحيد القادر على انتشال اليمين من السقوط التي يعانيها. وميجريه يوجه لقيادات الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطي دعوة مفتوحة «للمهاق قومي» ضد قوى اليسار على أن يتم اختيار مدى قاعلية هذا الشياق في مواقع قوة الجهة أى في الجنون الفرنسي بمناسبة الانتخابات المحلية ١٩٩٨.

وحتى كتابة هذه السطور لم تعلن حكومة جوبيه سياستها العامة بعد. إلا أن الدلائل تشير إلى ملقن بحدان لب حركة الحكومة في المرحلة القادمة: أولهما البطالة وثانيهما أوروبا ومعركة الاورو.

البطالة

التحدى الأكبر الذى يواجه اليسار وحكومته، ويرتبط بمشكلة البطالة مشكلات هيكلية أخرى: الموازنة، النظام الضرائى، البنوك وأخيرا القطاع العام.

رغم أن معدل النمو في فرنسا يتراوح ما بين ٢٪ إلى ١٪، إلى أن السبب الرئيسى للمشكلة ناتج من اعتمادها بصورة أساسية على الطلب الخارجى في الوقت الذى تعتمد فيه نحو ثلثى الشركات الفرنسية على السوق الداخلية فقط وهي السوق التى تشتد إلى الديناميكية ولدفع عجلة الاقتصاد، وعرفت فرنسا ثلاثة سيناريوهات حتى الآن: الأول: تشجيع الاستثمار وهو الحل الذى كان يراهن عليه الآن جوبيه. ولم

شروط الحزب الاشتراكي الأربعة للأورو

- ضرورة إتاحة الفرصة لدول جنوب أوروبا ولبريطانيا - إذا ما رغبت أي منها - في الدخول في العملة الموحدة.
- ضرورة تشكيل حكومة اقتصادية أوروبية في مواجهة البنك المركزي الأوروبي (عدلت بعد لقاء بواتيه إلى قطب اقتصادي).
- ضرورة وضع سياسة غير جديدة تدبر ظهرها لاختيار التضحية الذي ترتب على معاهدة (حلف) الاستقرار بدل من ديسمبر ١٩٩٦ .
- التخلي عن اختيار تقييم الأورو بأعلى من الدولار ، لمن الأفضل الحفاظ على القيمة الحالية للدولار.

الاعتراف من جديد بالقطاع العام ودوره. التأكيد على مكتسبات اجتماعية دنيا. وأن يتم رصد المساعدات في الأضداد الأوروبية بالنظر إلى مبدأ العمل لا بالنظر إلى مبدأ المنافسة وحده وأخيرا، تطوير الحوار الاجتماعي.

في ملف «الأورو» تأتي مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تقوى من موقف جوسبان. داخليا ، الموقف يؤيده قطاع كبير من الرأي العام الفرنسي. وعلى الساحة الأوروبية، يلعب جوسبان على الصعوبات الداخلية التي تواجه كورل ذاته داخل ألمانيا. فالحال هنا هذا العام - هي لفرنسا - كلناهما لن تلبي المتطلبات التي ساهمت بنفسها في وضعها ودافعت عنها - أي الالتزام بتحقيق تسمية عجز محدودة. والجلد يتجاوز الحدود الألمانية إلى عدد آخر من الدول الأوروبية. في السويد مثلا في ظل الحكومة الاشتراكية الديمقراطية، وفي بريطانيا وفي إيطاليا مع تزايد المعارضة لآليات حكومة رومانو برودي يرفض ضريبة خاصة حتى تنضم إيطاليا لنادي الأورو.

الرئيس شمراك حتى ما قبل استرداد مباشرة يلزم الحذر الشديد إزاء إعلانات الحكومة الجديدة. ففي لقاء بواتيه تعجب اظهار أي شقاق مع رئيس حكومة الجديد واكتفى بالعلن بأنه يأمل في أن يتم توقيع «اتفاق الاستقرار» باعتماد تام. ولكنه في ذات الوقت يتفهم تمام الفهم عدالة المطالب التي ترفعها الحكومة.

واللف الأوروبي. هو كذلك السياسة الخارجية والأمن المشترك. وهنا أيضا. ينحل جوسبان عن ما كان بنادي به سابقه الآن

- كان - أن يكون في لوكسمبرج في اجتماع وزارة المالية ، ليطالب بتأجيل توقيع «معاهدة الاستقرار» حتى تتاح الفرصة لتنسيق السياسات الاقتصادية ولوضع برنامج لمشروعات كبرى مشتركة من شأنها دفع عجلة التنمية في أوروبا. وتكرر نفس السيناريو مع لقاء بواتيه. الألمان الفرنسي والذي كان من ناحية اللقاء الأول للمستشار الألماني هيلموت كول مع فرنسا سيختار وتركيبها السياسية الجديدة ومن ناحية أخرى التصريح الدولي. لأول للاتلاف الحاكم في فرنسا. وفي لقاء «بواتيه» كرر جوسبان طلب ضرورة إضافة فصل اجتماعي لاستمراريته. في حين كان زدهيلموت كول أن المقترحات الفرنسية قد وصلت في ساعة متأخرة من الليل ، ولم يجد الوقت الكافي لقراءتها.

والفصل الاجتماعي الذي يطالب به * جوسبان يقوم على القدمات التالية:

شروط معاهدة الاستقرار

الدخول في العملة الموحدة. يجب أن يكون التعديل العام أقل من ٣٪. ولا يجوز أن تكون الفروقات في شكل ودائع. سيتم التمسك بالحدود القصوى. الرديئة تتأخر ٢٪ من الحد الأقصى. وتقدر في حالة فرنسا ١٥٪. من الفروقات. وفي حالة فرنسا ١٥٪. في حالة فرنسا ١٥٪.

جوسبان بتعيين مسئول موحّد حتى يصبح لأورو ولسابستها الخارجية وحده واحد.

السياسة العربية لفرنسا

من الصعب توقع تغيير كبير وجذري في السياسة العربية لفرنسا فستدور الجمهورية الخامسة يعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات شبه مطلقة. فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد. ومع ذلك ، لا يمكن تناسي مواقف الاشتراكيين بصفة عامة في الصراع العربي الإسرائيلي والتي هل اصيل إلى إسرائيل منها إلى العرب، وجوسبان على وجه التحديد لا يمكن اعتباره صديقا للعرب، فيما عدا علاقاته بالرئيس التونسي، لا تعرف لديه ميل عربية ولا يمكن نسيان تصريحاته عقب مذبحه قانا بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها . أما في التشكيل الوزاري ذاته، يبرز اسم جون بيجير شوقمندان بعلاقاته العربية الوطيدة وماضيه: رئاسته لجمعية الصداقة الفرنسية - العراقية قبل حرب الخليج واستقالته بعد قرار فرنسا الانضمام إلى التحالف الغربي المضاد للعراق . لكن شوقمندان يدخل الوزارة في موقع الدبلوماسية ويتقارب وجود وزير المالية «دمتراوش» - كان - حتى لو غضضا النظر عن ديانتها اليهودية - معروف بالجهالة وتبذره لاسرائيل. بل إن كان هو زوج أشهر مذمعة تلفزيونية سياسية أن سان - كلير ، التي استطاعت طوال ثلاثين عاما أن تجعل من برنامجها كل يوم أحد على القناة الأولى «سبعة على سبعة» ساحة الجدل السياسي الأولى في فرنسا يتسابق إليها كل السياسيين الكبار ودان سان كلير لها مواقف إيجابية مدنيّة ساهمت في جعلها سطوة «الجلد السياسي التلفزيوني العام» ، فلا يمكن نسيان أنها المذمعة الوحيدة التي ترفض حتى اليوم استضافة جون هاري لوين . وعندما يجبر على ذلك في ظل القواعد المحددة للفرز التلفزيوني بالمساراة ما بين الأحزاب الممثلة في أوقات البث - تتخلى عن مقعدها في تقديم برنامجها لأحد زملائها . وأن «صهيونية إلى أبعد حد» مراقبتها معلنة ومعددة ، وغير بعيد عن الإذهان حلقاتها مع ضيوفها العرب، وما كانت تغفلهم بهم مثل حوارها الشهير مع إبراهيم الصوص . المعطيات الجديدة إذن لا تبتغي عن تغييرات كبيرة في السياسة العربية الفرنسية. الشكوك مع ذلك تظل واردة فيما يتعلق بأولويات هذه السياسة والسياسة الفرنسية بشكل عام . ومدى صلاحية استمرار الخط الذي أراد انتهائه شيراك بالتأكد على دور رئيسي لفرنسا في المنطقة، ومدى قدرته على تحويل أمانيه هذه إلى فاعلية.



المستشار كول



رسالة المانيا

بعد الانتخابات البريطانية والفرنسية

وأزمة حكومة كول في المانيا

انتصار حزب العمال في الانتخابات البريطانية، وانتصار تحالف الاشتراكيين والشيوعيين والحضر في فرنسا ، وذلك خروج المحافظين في البلدين من الحكم، اثار ارتياحا شعبيا عاما. وأطلق التعبير نقاشا واسما في أوروبا محوره السؤال: هل حلت نهاية التبوليهريالية ؟ ولأول مرة بعد هزائم بداية التسعينات بدأ البعض يتساءل: هل انقضت صفحة جديدة في تاريخ اليسار الأوروبي؟. وتتفاوت الاجابات على التساؤلات المطارة.

كتب الوزير الديمقراطي الاجتماعي السابق برديسور بهرفونون ارتسن peter von oertzen نويس دويتشلاند ٧ يونيو ١٩٩٧ : «ولأن بريطانيا وفرنسا أصبحتا تحت قيادة الديمقراطيين الاجتماعيين-بل ويوجد في باريس وزيران شيوعيان في مجلس الوزراء- يفرس السؤال نفسه :وماذا سيكون اذا ذهبت أيضا الحكومة النيو ليبرالية- المحافظة في المانيا في سبتمبر ١٩٩٨ لتحل محلها حكومة يسارية.. ان حدث هذا وهو احتمال واقعي جدا، لن يكون هناك في أي بلد أوروبي مهم حكومة محافظة سوى في أسبانيا» (١٣ حكومة من الديمقراطيين الاجتماعيين وحكومتان محافظتان).

هل يعني هذا أن العاصفة المحافظة التي أغرق فيضاتها القرب منذ عهد تاتشر ووجان قد خمدت؟ هل ذوت روح العصر النيوليبرالية ، روح العصر التي لم تزد عن أن تكون دعوة لرأسمالية صاقية؟.

النيوليبرالية

خسرت معركة لكنها

لم تخسر الحرب

رسالة المانيا: نيدل يعقوب

ويجب الكاتب بلالاً لأن القاييس التي يمت بها تقييم مدى نجاح السياسة لا زالت كما كانت، وهي تقيم نجاح أو فشل الاقتصاد بقياس مدى إيجازه للتفوق في المنافسة الدولية، وتحقيقه أعلى الأرباح، وتخفيض الضرائب والالتزامات الاجتماعية للشركات، وإجراء تخفيضات للأجور، وباعتماد إجراءات تشغلية فيما يخص اتفاق الدولة والمحليات.

ويكتب بيتر فون إرتسن إن الكثيرين من الذين ساعدوا بأصواتهم على إسقاط الحكومات المحافظة في الانتخابات لا زالوا يؤمنون بالفلسفة الاقتصادية النيوليبرالية. ولا زال هؤلاء يعتقدون أن اتباع هذه التعاليم يؤدي إلى زيادة الأرباح ويظنون أن زيادة الأرباح لا بد أن تؤدي إلى ازدياد الاستثمارات، وبعد هذا لا بد أن تقل البطالة. وهؤلاء الناس لا يتوقعون من الحكومات السارية أكثر من تنفيذ «الإصلاحات» التي يقال أنها ضرورية ولكن بشكل أكثر كفاءة وأكثر مراعاة للجواب الاجتماعية وعدالة أكثر من المحافظين.

ولكن ثمة أيضاً تحولات في الوعي بناء على تجربة السنوات الطويلة تحت وطأة حكومات «المحافظين النيوليبراليين». فقد نما الوعي بأن السياسة الديمقراطية لا يجوز أن تكون مجرد تخديم على الاقتصاد الخاص. ويرى الكاتب الذي يقف على يسار الديمقراطيين الاجتماعيين أن التغيير الممكن في الإطار التاريخي الراهن لا يستطيع أن يتجاوز ما يمكن أن نسميه التوصل إلى «أساسية متحضرة». ويقصد بذلك وقف التطور الرأسمالي المتفلسف وذلك بالحفاظ على الوظيفة الاجتماعية للدولة ورفض السيطرة المطلقة للسوق دون تفجير علاقات الإنتاج الرأسمالية.

شبح صغير وخجول

وتشابهت تساؤلات المعلقين فيما كتبت كبرى الصحف اليومية الألمانية سيد دويتشه تسايتونج (٤ يونيو) مقالاً بعنوان «عودة اليسار للحياة» أعاد الكاتب والمعلق الصحفي كلاوس كوخ في الصحيفة اليومية تاتس (٧ يونيو ١٩٩٧) للذهاب العبارة الأولى للبيان الشيوعي والتي تحدثت عن «شبح يحوم في أوروبا» ولكنه هذه المرة ليس شبح الشيوعية بل شبح الحكومات الديمقراطية الاجتماعية. إلا أن هذا الشبح «صغير

وخجول» حسب وصف الكاتب، بل أنه لم يكشف نفسه بعد، والذين يتعرفون عليه هم بالأساس الذين لا يحبونه.

ويقول كلاوس كوخ إن السؤال بعد انتصار بيلر وجوسبان هو: هل أوروبا مقدمة على نهضة اليسار؟ وإن كان هكذا فماذا يريد اليسار؟

ويكتب أن صفقة تزامن الانتصارين الانتخابيين (في بريطانيا وفرنسا) أدت لمجموعة من الأحداث والتحولات. «حتى الحزب الديمقراطي الاجتماعي (الألماني) أصبح يصف يساراً رغم



ذاكرة الشعوب

وذاكرة علماء الاقتصاد

كتب أريك هوسبروم في تاريخ القرن العشرين - زمن التطرف والظلمة الألمانية (ص ١٩٦):

لا زال أبناء جيلنا الذين عاصروا سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية يجدون صعوبة هائلة في فهم أن يعود أورتو وكسبر التعاليم الصافية لاقتصاد السوق الحر في نهاية الثمانين وبداية التسعينات والذين كانت سمعتهم قد أضررت بشكل واضح آنذاك، أن يعودوا مرة أخرى للسيطرة خلال فترة من الركود تسود العالم، بالرغم من أنهم هذه المرة أيضاً كانوا عاجزين عن فهم أسيرة هذا الركود أو عن التمسك عليه. هذه الظاهرة اللطيفة ينبغي أن نذكرنا بأحدى أهم السمات التي يفصح عنها التاريخ ألا وهي القصر الدمشقي الذي تتسم به ذاكرة منطري وعلمى الاقتصاد. وهي أننا أيضاً كم يحتاج المجتمع لمؤرخين ليكون قدرة كبيرة على تذكير مواطنيهم بما يرغبون في نسيانه.



أنه لا يوجد حتى أوهي مبرر لذلك. ويذكر المقال بأن فرنسا صارت الاشتراكي وجاله ديلور الاشتراكي من صانع شروط معاهدة ماستريخت. وهو لا يرى مبرراً لتوقع ظهور اشتراكية ديمقراطية جديدة في أوروبا. ويعتبر مثل هذه الأمانيات مجرد تجميع لأشياء لا انسجام بينها وأنها ناجمة عن نسيان الممارسة الفعلية للديمقراطية الاجتماعية.

وفي واقع الأمر أن السياسات التي ترقى قعة الحكمة في تخفيف العبء الضريبي على الأغنياء وتحميل العاملين معظم أعباء تمويل الدولة، هذه السياسة ليست من صنع أحزاب المحافظين وحدهم. وواقع الأحزاب الأوروبية يبين أن الفكر الاقتصادي النيوليبرالي لا يزال يحتل رؤوس القياادات السائدة سواء في أوساط المحافظين أو الديمقراطيين الاجتماعيين. ولهذا ليس من السهل أن نهضم التغييرات المستخدمة حالياً والتي تصنف أحزاب الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية في عداد اليسار. وتجربة التسعينات في العديد من دول غرب وشمال أوروبا تكشف أن هذه الأحزاب عند الوصول للحكم تخطط لسياسات اقتصادية لا تختلف كثيراً عن إسلاتهم المحافظين. ولا يعني هذا إنكار أي فروق هامة بينها وبين المحافظين. إلا أن نظرة إلى خريطة أوروبا تبين من أسسها غيراً (سواء تحت الاشتراكيين سابقاً أو المحافظين الآن) مروراً بحكم «الاشتراكيين» في السويد حتى المجر حيث يحكم حزب لا زال يسمى نفسه اشتراكياً أن أيديولوجية واحدة تسود في الأوساط الحاكمة التي تطبق سياسات اقتصادية متشابهة في حيث الأساس رغم الفوارق في مستويات المعيشة وفي المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

ولهذا لم يكن غريباً أن تتراجع فرنسا بعد الضربة التي أثارها الطرح الفرنسي الجديد حول ضرورة إقرار سياسة فعالة لتشاه وظائف جديدة وعلم الاقتصاد على الحديث عن العملة الأوروبية الموحدة وشروط تنفيذها. وكان «جوسبان» وزيراً ماليته شقراوس كانا طوال الحملة الانتخابية يرددان ما يقوله الناس في البيوت والشوارع في أوروبا الغربية منذ سنوات، وهو أن الأمور لا يمكن أن تواصل سيرها على هذا المثال. أي تزايد عدد

أسئلة متسلة وأخطار ماثلة

وفي سياق النقاش الجاري حول التوجهات الاقتصادية في أوروبا شرقا وغربا ضاعفت أسئلة بكاد لا يوجد ذكر لها: ماذا عن علاقات الملكية؟

وللسؤال أهمية بالغة لبلاد العالم الثالث النهمكة الآن في بيع مؤسساتها الحكومية في حصى المخصصة والإصلاحات الهيكلية حسب إملاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستكشف البلدان النامية التي تقع حكوماتها تحت ضغط اقتصادي وسياسي لا يتكرر من طرف الغرب الرأسمالي قريبا (إن لم تكن قد اكتشفت بالفعل) أن قبول السيادة المطلقة لاقتصاديات السوق الرأسمالية يعني في النهاية قبولها لأن يشترى القادرون (سواء كانوا خليجين أو أميركان أو إسرائيليين) أي شيء وكل شيء.

الهنديون المنزعجون من شراء الألمان لأراضيهم الزراعية والمقارات (حتى الآن بوسائل غير قانونية أو شبه قانونية) لن يكون عندهم أي حق في الاحتجاج عندما تدخل بولندا الاتحاد الأوروبي. وقتها تستطيع الشركات العقارية الآتية من بلدان الغرب الغنية أن تسرح وتفرح مستندة إلى القانون. التشيك يعيشون الآن وقبل الانضمام للاتحاد الأوروبي في بلد يملك الرأسمال الألماني أهم مؤسساته الصناعية. المجر تغطي الأراضي وبقيّة القاعدة الارتكازية بالمجان للرأسمال الأجنبي ليستثمر بوعده أن تقل المديونية الخارجية وتنمو العمالة ويتحسن مستوى المعيشة وبأنى الواقع على العكس تماما.

العاطلين عن العمل بشكل مطرد من ناحية بينما تواصل الدولة التخلي عن وظائفها الاجتماعية فتجلب كل شيء للقطاع الخاص مما يعنى تدهور النظام الصحي والتعليمي وتحول الثقافة والتعليم إلى سلعة لا يقدر على شرائها إلا الأغنياء.

تراجع الموقف الفرنسي قبل الشروط المزمعة لما يسمى بحلف الاستقرار و اكتفى بيان ماستريخت ٢ بتقديم ترشيحة للحكومة الفرنسية في شكل عبارة تصف انشاء وظائف جديدة لمكافحة البطالة بأن له الأهمية الأولى على ما عداه من مهمات. ولكن عيب هذه الفقرة أنها غير ملزمة لأحد. ولا يعنى هذا أنها عديمة الأهمية ولكن المقاومة الألمانية والتي بذلها المستشار كول المحافظ والبريطانية التي عبر عنها توني بلير الصالى لأى دعم مالى من الاتحاد الأوروبي لبرامج توظيف جديدة تؤكد أن نهج أسبقية الأرباح على كل ما عداها يجدد من غالبية حكام الاتحاد الأوروبي تمسيدا واضحا يمكنه في المستقبل أيضا أن يبطل مفعول العبارات الانشائية إن ظلت الموازين السياسية على الصعيد الشعبى على ما هي عليه الآن.

مواقف حزب العمال البريطانى ومظم حكومات الاتحاد الأوروبى تبين أنه كما يوجد محافظون نيو ليبراليون أصبح هناك أيضا اشتراكيين نيو ليبراليين.

والقدرة الشرائية التي يملكها الرأسمال الكبير في بلدان الرأسمالية المتطورة هائلة وتنمو باستمرار. بنك دودسون وحده الذي احتفل منذ بضعة أيام بالعيد الـ ١٢٥ على تأسيسه (وهو ليس أكبر البنوك الألمانية) يملك ٦٠٠ ألف مليون مارك (أى ما يقارب ١٥٠ ألف مليون جنيه مصرى). وإذا انفتحت الأبواب لشراء القصر ومصادر النفط ومحطات القوى في بلدان العالم الثالث سينشأ نموذج للعالم في مستقبل نجد فيه أصحاب الملكيات (معظم الملكية لكل شيء هام على الأرض وفي باطن الأرض) من منطقة شمال الأطلسي (غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وبعض العناصر النادرة في هذا البلد الآسيوى أو ذاك) ونجد مليارات البشر في بقية أرجاء العالم مجردين من ملكية ثرواتهم الباطنية والمؤسسات الصناعية الهامة والبنوك وتجارة المعاصيل الزراعية والصحف الكبرى ومؤسسات التلفزيون والبيوت التجارية الكبرى وخطوط الطيران والسكك الحديدية وشركات الطيران والطائرات وهلم جرا.. ولن يكون صغروها وقعها من أين تدفع حكومات إفريقيا مثلا مرتبات وراثتها الذين ستكون مهمتهم غالبا إدارة شؤون بلاد حسب وصفة أصحاب المال والحفاظ على الأمن (على طريقة الحكومة الإسرائيلية التي تريد أن يحافظ الحكم الذاتى الفلسطينى على أمن الاحتلال).





رسالة واشنطن



* أعلن الجيش الأمريكي باقتضار واضح- في تقرير أصدره أخيراً- أنه سجل رقماً قياسياً غير مسبوق في التاريخ:

لأول مرة في التاريخ أصبح للقوات الأمريكية وجود في أكثر من مائة دولة من مجموع دول العالم البالغ ١٩٧ دولة: والجيش الأمريكي يحتفظ الآن بجنود عاملين وعناصر مدنية مساعدة في أنحاء العالم يؤدون مهام يبلغ عددها ١٢٠٠ مهمة . وتغطي رقم المائة في عدد الدول التي توجد على أراضيها قوات أمريكية هو علامة فاصلة في تاريخ القوات المسلحة الأمريكية لن تذكر في التقارير الاستراتيجية التي تصدر عن «المتحاجون» وترفع إلى الكونغرس الذي يعتمد الميزانية العسكرية بسخاء يجعله -في كل سنة مالية- يعطى للمؤسسة العسكرية أكثر مما تطلب وأكثر مما يطلب لها الرئيس الأمريكي .. الأمر الذي لا يفعل الكونغرس أبداً عند اعتماد أى ميزانية أخرى، خاصة في زمن خفض ميزانيات التعلم والصحة والمعونات الاجتماعية للعاطلين والستين ويجهل مشكلات الفقر والجوع والتشرد.

وبطبيعة الحال فإنه من المفترض أن يصفق الأمريكيون للمؤسسة العسكرية الأمريكية التي تحقّق لها هذا النصر الكبير فأصبحت تنشر قواتها في عدد من البلدان يبلغ تعداد سكانها نحو ثلثي سكان العالم . والحقيقة أن هناك من يصفقون.. لا.. ليس الكونغرس وحده. أكثر المصنّعين هم شركات صناعة

لأول مرة في التاريخ

سبعين كروم

القوات الأمريكية تنتشر في أكثر من ١٠٠ دولة

توسيع حلف الإطليانطي شرقاً على خطى هتلر النازية

غنائم الحرب الباردة ضم يوغوسلافيا وألمانيا وجمهورية التشيك إلى الناتو

ليس معنى هذا أن الإعلام الأمريكي لا يهتم بنشر الأخبار إلا إذا كانت تطرق على عتف مباشر (خارجية كانت أو داخلية) ولا إذا كانت توفر مادة للاتهامات الرسمية الأمريكية عن انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية حيثما كانت كلمة أمريكا غير مسموعة... هناك أخبار يستفيض الإعلام الأمريكي في تغطيتها بنائياً والتحليل والتعليق والأحداث الصحفية، ويتعامل مع الفاعلين فيها باعتبارهم صناع السياسة وصناع القرار ورجال التاريخ الأحياء. من يستطيع أن يتابع نشرة إخبارية على أي من شبكات التلفزيون الأمريكية أو على الصفحات الأولى للصحف والقصص الأمريكية - ولا يدرك أن قضية توسيع حلف الأطلنطي هي قضية مصيرية بالنسبة لأمريكا... وبالتالي قضية مصيرية بالنسبة للغرب، وبالتالي قضية مصيرية بالنسبة للعالم.

إن الأمريكيين يهبأون للخطبة الشارخية التي ستأتي عندما يصبح قادة حلف الأطلنطي (الناتو) في مدريد في الشهر الحالي (يونيو) حيث سيعلمون في «دقة اللاتوة» قرار ضم الأعضاء الجدد من أوروبا الشرقية إلى الحلف تأكيداً لاستراتيجية مد نطاق الحلف شرقاً. وقد كان التمهيد الأكبر قد تم في احتفالات شريت فيها الأنخاب بين الجنرالات والسياسيين ورجال الأعمال في قصر الإليزيه في باريس في شهر مايو الماضي حيث

تم توقيع الاتفاقية التي شارك في التوقيع عليه بعد مقاومة مسيحية لعدة أشهر- الرئيس الروسي يلتصق على ضم الجمهورية التشيكية وبولندا والمجر إلى حلف الأطلنطي. بعد قمة مدريد ستطلب الإدارة الأمريكية من الكونغرس أن يوافق على اعتماد الأموال اللازمة لتغطية نفقات توسيع الحلف. وغالياً فإن مناقشات الكونغرس (بالتمديد مجلسي الاستمرير) ستستمر حتى ربيع عام ١٩٩٨ قبل أن تتم موافقته بأغلبية

الجمهورية والأهلية التي تقتض جارح المؤسسة الحاكمة، خارج، النظام. إن اتحادات العمال والمهنيين ومنظمات الدفاع عن الحقوق المدنية ومناهضة التسليح النووي ومقاومة التضخم الثوالي للميزانيات العسكرية، المنظمات النسائية - منظمات الدفاع عن البيئة - الأحزاب التقدمية القديمة والجديدة التي تحاول خلق بديل عن نظام الخزيين. آلاف المنظمات التي تضم ملايين الأمريكيين في أنحاء الولايات المتحدة لا تجد ما تصفق له أمام هذا الانتشار العسكري الأمريكي لأنها لا تجد مصالحها فيه وتعي بوضوح أن تراكم الأرباح الذي يحققه لا ينعكس على حياة الغالبية العظمى من الأمريكيين. وأن الميزانية العسكرية التي تبلغ الآن ٣٠٠ مليار دولار ستربها تسحب من رصيد العمال والفقراء والنساء والسود وليس من رصيد الشركات والعلاقات وأصحابها.

هؤلاء جميعاً لا يصفقون أنهم يصبحون معبرين عن غضبهم واحتجاجهم... لكن



كليفنر

مظاهراتهم وإضراباتهم وأشكال الاحتجاج العديدة التي يلبأون إليها «ليست مادة إخبارية بالنسبة للإعلام الأمريكي يتساوى في ذلك مئات القنوات التلفزيونية ومئات الصحف القوية» فما دامت هذه المظاهرات لا تجرى في «بكين» أو في «هاغانا» - مثلاً - وما دامت لا تختص على تفجيرات أو أعمال قتل أو عتف من النوع السينمائي المفضل فليس أخباراً حتى لو كانت تحدث في نيويورك وشيكاغو وفيلادلفيا وبوسطن... إلخ.

الأسلحة: أولاً أرتدا الاختصار فإن المحققين (الجنرالات)، المؤسسة العسكرية الأمريكية هم أركان الجمع العسكري -الصناعي- الجنرالات ورجال الأعمال -الذين جرد من نفوذهم آخر رئيس عسكري للولايات المتحدة، الرئيس أيزنهاور قبل ٤٠ عاماً- ولم يجرى على أن يعلن هذا التحذير عن خطر تحالف المؤسسة العسكرية مع رأس المال الكبير مثلاً في أخطر قطاعاته وهي صناعة الأسلحة، إلا يوم ألقى خطبة وداعه للأمريكيين في ختام رئاسته...

والحقبة فإن أيزنهاور نفسه لم يتصور المدى الذي تطور إليه هذا التحالف العسكري الصناعي بعد تحذيره الشير بأربعة عقود. لم يعد «الجمع العسكري -الصناعي-» قاصراً على الجنرالات وشركات صناعة الأسلحة. لقد كان هذا هو الشكل البسيط، التواء للتحالف القائم. فهو الآن يضم إلى جانب هؤلاء كل الصناعيين، بالأحرى كل رجال الأعمال، فالصناعة ليست القطاع الأكبر من النشاط الاقتصادي الأمريكي بعد دخول عصر مجتمع المعلومات، والغالبية الساحقة من

السياسيين الذين يتبادلون المواقع في السلطة والمعارضة بين الفترات الانتخابية ويحافظون في كل الأحوال على السياسة نفسها: سياسة تحقيق أهداف التحالف الجوسع الجديد.

وليس وجود القوات الأمريكية في أكثر من ١٠٠ دولة في العالم سوى تعبير عن المدى الذي وصل إليه نفوذ الولايات المتحدة السياسية الاستراتيجية. وهذا يوجد ليس سوى

تعبير عن المدى الذي تصل إليه هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية والمالية والتجارية.

بوضوح لم يسبق له مثل في تاريخ الولايات المتحدة في زمن السلم أصبحت المؤسسة العسكرية الأمريكية والمؤسسة السياسية (بما في ذلك المؤسسة الدبلوماسية) تعلن مباشرة في مقدمة الرأسمالية الأمريكية الكبيرة.

لكن الشعب الأمريكي -في جموعه المرضية- لا يصفق. ولا تصفق منظماته

* من أجل توسيع مصالح تحالف العسكريين والصناعيين : أمريكا تقرض خطة استراتيجية تكلف الطبقة الحاكمة ١٢٥ مليار دولار إضافية.

رجال الأعمال من أصحاب شركات الأسلحة وحلفائهم من الجفرالات، حتى في الوقت الذي لا يتردد فيه أصحاب هذه الشركات في مواصلة فصل الأولف من العمال ضمن سياسة «التحجيم».. سياسة التقليل من أعداد العمال ومن أجورهم حتى تحقق الشركات أرباحاً أكبر...).

مع ذلك يسود شعور في المنظمات التقدمية- وبالنسبة في أوساط اليسار الأمريكي -بالتقصير في مواجهة ومقاومة توسيع الاطلائطى. وقد تساءل جاسى هول زعيم الحزب الشيوعى الأمريكى : « حركة السلام التى قامت بنجاح فى الثمانينات غطت نشر الصواريخ الاستراتيجية الأمريكية فى أوروبا ؟ فى الآن فى معركة توسيع حلفه الناتو ؟ ووصف هول هذه الحطة بأنها «الامبريالية الأمريكية فى صورتها الفجة». وأضاف أن هذه الحطة يشبى أن تؤخذ كفرصة سانحة لعمل شئ ضد التوسع العسكرى. «أن الوقت لا يزال متاح من الآن حتى يعين موعد تصديق الكونغرس على تفقات التوسع لاعتلان مواقفنا ضد وجود هذا الحلف ضد النظام العالمى الجديد بمرته».

وكتبت صحيفة «عالم الشعب» الأسبوعية الناطقة بلسان الحزب الشيوعى الأمريكى «أن حقيقة وجود مظام كادونا إلى فى موسكو الآن ليست هى فكرتنا عن التقدم ، ولو نظرنا إلى توسيع حلف الاطلائطى بمصق- حتى يقلل من العمق- لنعين لنا أن الهدف هو أن تؤمن القوات الأمريكية روسيا وأوروبا الشرقية للاستثمارات الاحتكارية الأمريكية . وتسبب بوضوح أصوات نقل قرص العمل من أمريكا إلى بلدان أخرى حيث الأجور والاستغلال أعلى، بعيدا عن قرص العمل الذى نجحها التفاتات».

وقد أصدر «حزب عمال العالم» (وهو حزب شيوعى أمريكى أيضاً) بياناً وصف فيه حطة توسيع حلف الاطلائطى شرقاً بأنها «حطة جمع غنائم الحرب الباردة فى مرحلة تتميز بكونها الحرب القوية المضادة للصاعدة العالمية». وقال هذا البيان إن جمع غنائم الحرب الباردة يتم عن طريق إخضاع بلدان أوروبا الشرقية ذات الأهمية الاستراتيجية وتحويلها إلى توابيع عسكرية

كنتيجة لنهاية الحرب الباردة بأسياها وتنتاجها. إن مقاومة هذه الاستراتيجية قد بدأت فى الحقيقة منذ اللحظة الأولى التى بدأ فيها ان العسكريين والسياسيين رجال الأعمال قد اتفقوا على تنفيذها.. لكن هذه المقاومة لا تزال محصورة فى نخبة المثقفين الأمريكين الذين يرتبطون فكراً وسياسياً بمصالح «الناس العاديين» والذين يهدون للمقاومة بإجراء الدراسات وتزوير المعلومات الخفية وطرحها بمصدق-فى النطاق الممكن مع وجود الحصار الاعلامى عليهم- يعرف الأمريكين ما ينتظرون من وراء هذه الاستراتيجية.

مقاومة استراتيجية توسيع حلف الاطلائطى يتعلق بتفقاته . فهى الحظر المباشر الذى سيقع على عاتق الأمريكين. بل أشهر قليلة أعلن مكتب الميزانية التابع للكونغرس أول تقدير له لتفقات توسيع الحلف وقد بلغ ١٢٥ مليار دولار. وكان هذا التقدير أعلى بنحو ثلاثين مليار من تقدير إدارة كلينتون لهذه التفقات.

بعدما بأهم أعلنت منظمة المرأة الأمريكية (أوسع منظمات الحركة النسائية الأمريكيتوسيطر على نسبة كبيرة من أصوات النساء الانتخابية ولهذا يسعى المرشون للرئاسة الأمريكية دائماً إلى استرضائها فى أوقات الحملات الانتخابية) لأن الإدارة الأمريكية التى وافقت على خفض ميزانية الرعاية الاجتماعية بأكثر من ١٢٠ مليار دولار، والحقت أضراراً قوتق التصور بالنساء والأطفال والمسنين والمعاقين والمرضى. تسعى الآن للحصول من هؤلاء أنفسهم على مبلغ أكبر تاسية كل ما قالته عن ضرورة موازنة الميزانية الاتحادية ، من أجل أن توسع حلف الاطلائطى فى أجل أن تتدفق الأموال إلى جيوب كبار

الثلاثين على اعتماد الأموال اللازمة . خلال هذه الفترة يكون كل أصحاب المصلحة فى توسيع الحلف قد مارسوا صفرطهم لاقناع الأمريكين (من خلال الكونغرس) أن تفقات توسيع حلف الاطلائطى استثمار مضمون فى أمن أمريكا والعالم الغربى ضد «الأخطار المحدقة» وتأكيد لانقصار أمريكا فى الحرب الباردة .. وأن أرباح هذا الاستثمار ستفوق كثيراً لتفقاته.

وبطبيعة الحال سيد محفل الشعب الأمريكى -مرة أخرى- أيديهم داخل جيوب الطبقة العاملة والعاملين بكافة فئاتهم حتى أولئك الذين لا يستطيعون أن يعضوا المحصول على الحد الأدنى من الأجور، للحصول على هذه الاعتمادات التى تستخدم فى فتح أسواق أوروبا الوسطى والشرقية أمام الأمريكية والتجارة الأمريكية وإغلاقها أمام المنافسين.

من يستطيع أن يتذكر- خلال صخب الاحتمالات والمفقتات حول توسيع حلف الاطلائطى- أن هذا الحلف كان الأداة الحربية الرئيسية للغرب فى حقبة الحرب الباردة، التى يفترض أنها انتهت وأن الغرب قد انتصر فى نهايتها (وأنتى معها التاريخ) بقيادة الولايات المتحدة.

بل من يستطيع الآن أن يتذكر وسط هذا الصخب أنه عندما انتهت حقبة الحرب الباردة وانهار النظام الصوفياتى وانهار حلف وارسو وسقط سور برلين أن أصوات الجماهير على جاسى المخطوط الفاصلة بين الكتلتين صاحت مطالبة بإلغاء حلف الاطلائطى، فقد انتهى دوره وانقضت الحاجة إليه.

بالتالى من كان يتصور أن تحمل استراتيجية «التوسع» مثل «الاحتواء» كاستراتيجية أمريكية للأطلائطى والعالم الغربى ككل



أين حركة السلام الأوروبية التي نجحت في الثمانينات في وقف نشر الصواريخ الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا؟

اقتصادية .. وأن هذه الخطة التي تستخدم صراحة تعبير «التوسع شرقاً» لاتكاد تخفى قائلها مع لفظ التوسع النازي وقبل ذلك خطط امبراطورية «هوهنزولرن» Hohenzollern.

وخلال مقاومة استراتيجية توسيع الاطلنطي - وليس خارجها - اتضح واحد من أخطر جوانب الاستراتيجية، وهو رفض الحلف ببقاء الولايات المتحدة التمتع بعدم إدخال أسلحة نووية إلى أراضي البلدان التي «ميسنها» الحلف إليه (وهي كما ذكرنا جمهورية التشيك وبولندا والمجر ، في المرحلة الأولى من الخطة وإن لم يتضح بعد رسمياً أي البلدان سيضم لاحقاً في مراحل تالية). وعلى سبيل تهدئة الرأي العام في هذه البلدان نص الاتفاق الذي وقع في باريس في مايو الماضي على أن الحلف لا يمتد في المرحلة الحالية ولا يحتاج أن يتشتر أسلحة نووية على أرض الأعضاء الجدد». وصياغة العبارة لا تخفى سوء النية من هذه الناحية ، خاصة وأن كل من له علم باستراتيجية الاطلنطي الأساسية يعلم أنها تعتمد على الأسلحة النووية.

واتضح أيضاً من خلال مناقشات المنظمات الرافضة للخطة وليس في مناقشات مؤيديها، أن الحلف بقيادة الولايات المتحدة رفض بالمثل تقديم أي تعهد بالحد من أعداد القوات التي تستغل الدول الأعضاء الجدد نتيجة هذا الضم. ولاتخاذ الرئيس الروسي يلتصق من المخرج اكتفى الاتفاق بالاشارة إلى أن الحلف «ليست لديه نية نشر أعداد هائلة من القوات الأجنبية في أراضي الدول الأعضاء الجدد».

واتضح . وهذا الأمر عرفه الجميع لأنه كان موضوع صراع واضح حرصت الإدارة الأمريكية على أن توضح أنها أملت في نهائيتها إرادتها . أن موسكو لم يفتحين أخفقت تماماً في أن يكون لها حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات الاطلنطي المتعلقة بالدول المتاخمة لحدودها . أي تلك التي يمكن أن تفس أمتها القرمي. ولاتخاذ ما - وجه يلتصق أمام الرأي العام الروسى والأوروبى قال بيان الاتفاق في باريس أن روسيا ستشارك في المفاوضات حول بعض المسائل القريبة منها، ولكن القرار النهائي سيكون للناظر.

وفوق هذا كله فإن الحلف بقيادة الولايات المتحدة رفض أن يعطى لاتفاق التوسع صفة المعاهدة الدولية الملزمة ، حتى تبقى

الولايات المتحدة، صاحبة القرار الفعلي في شئون الحلف - خاصة ما يتعلق منها بالحرب والسلام - وتعطى لنفسها فرصة انتهاك النص حين تأتي ظروفها بنسبها فيها أن تنتهكها.

باختصار فإن خطة توسيع «الناظر» قد وضعت الأرض والمصادر والقوات في أكثر بلدان أوروبا الشرقية تصنعاً تحت حجة الولايات المتحدة حتى أن بعض الأكاديميين الأمريكيين المتخصصين في الحرب العالمية الثانية وانتاجها وصفوا الخطة بأنها «استكمال للقنصيات التي أعقبت الحرب»، الأمر الذي يؤكد من وجهة نظرهم أن الولايات المتحدة لم تكتف برفع أعلام انتصارها في الحرب الباردة التي استمرت منذ ذلك الوقت، إنما اقدمت على تنفيذ خطط كانت تود أن تنفذ في أعقاب هزيمة ألمانيا النازية.. ولكن وجود الاتحاد السوفيتي ودوره في النتيجة التي أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية قد حال دون ذلك . وهو يعنى أيضاً أن الولايات المتحدة استمرت طوال حقبة الحرب الباردة في اعتبار بلدان أوروبا الشرقية أراضي متنازعة عليها بينها وبين الاتحاد السوفيتي . وبهذه المبرورين إلى أن هذه النظرة الأمريكية كانت هي نفسها نظرة القوى الامبريالية السابقة إلى هذه المنطقة منذ عهد الامبراطورية العثمانية إلى امبراطورية هابسبورج وروسيا والنمسا وروسيا القيصرية.

من ناحية أخرى اتهم «وجلاس روث سفير كندا السابق في مفاوضات نزح السلاح الولايات المتحدة» ودول حلف الاطلنطي الأخرى بارتكاب أول وأكبر انتهاك صريح لقرار محكمة العدل الدولية الذي أصدرته قبل شهر معدودة والقاضي باعتبار الأسلحة النووية عرقاً للقانون الدولي. والذي دعا إلى إجراء مفاوضات عالمية تهدف إلى إلغائها وإزالتها من الوجود.. وذلك حينما انفلتت دول الحلف على وصف الأسلحة النووية لديها بأنها تلعب دوراً قريداً وجوهرياً في استراتيجية منع الحرب، وعلى أن الغرض الأساسي من الأسلحة النووية سياسي في الأساس وهو الحفاظ على السلام.

وشير الدبلوماسي الكندي إلى أن هذا الزعم قد ورد بشكل خاص في بيانات الحلف عن خطة التوسع شرقاً . وأضاف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت قرار محكمة العدل الدولية بقرار أيدته ١٥٥ دولة ومعارضة ٢٢ وامتناع ٢٢ دولة التصويت يدعو إلى البدء قبل نهاية العام الحالي في المفاوضات التي تدعت إليها محكمة العدل الدولية لعقد معاهدة حظر الأسلحة النووية حظراً شاملاً ونهائياً. لكن

* بينما يتجه الجنرالات وكبار الرأسماليين

نحو الهيمنة على أوروبا الشرقية تدل نتائج

الانتخابات على «ازدياد الطلب على

الاشتراكية».

تكبير حلف الناتو) ولناظر أنه يعتمد على تغيير التوزيع) يصبح مفهومنا إزاء ما رأيناه كصليحة تستغرق وقتاً أكثر مما نراه على أنه حدث».

ونحن أن تشير هنا إلى أن هاس ليس مجرد باحث أكاديمي متخصص في شئون السياسة الخارجية . أنه واحد من مثقفي السلطة الذين يتعاقبون على المناصب الرسمية مرةً والأكاديمية مرةً. وقد سبق أن «خدم» في منصب مسئول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد رئاسة جورج بوش.

لكن تبقى الحقيقة الأساسية التي لا يستطيع أحد - مهما علا مركزه في قيادة «الناتو» أو في السلم الأكاديمي- أن يهرب منها، إن قضايها مثل ترسيخ الحلف تتعلق بالحرب والسلام ، تتعلق بالصراعات الدولية وبالأوضاع الاقتصادية لشعوب وطبقات بأكملها- لا تقتصر في اجتماعات القابات العسكرية والسياسية ولا في بحوث ودراسات الأكاديميين -إنها- وفي النهاية- تقتصر في مسار الصراع الذي تفرضه الشعوب من أجل حريتها ومستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة من أبنائها. تتقرر -على الرغم من كل شيء- في الصراع الطبقي بين المستغلين والمستغلين.

ولعل أخطر الزوايا على الإطلاق في رؤية خطة التوسع الأمريكية الاططنطية شرقاً تمثل في حقيقة أن وضع هذه الخطة موضع التنفيذ يأتي في وقت «يزداد فيه الطلب على الاشتراكية في أوروبا شرقاً وغرباً»، إذا جاز لنا أن نستخدم أحد تعبيرات «السوق» في هذا السياق . الأمر الذي تدل عليه نتائج كثيرة لانتخابات جرت في أوروبا الشرقية والغربية في غضون السنة الأخيرة . وهو ما لم يخطر ببال المتصنين في الحرب الباردة.

ومعنى هذا أن صدام المصالح بين من يريدون استعادة الاشتراكية ويعبؤون عن ذلك بأصواتهم في الانتخابات وخطط الذين يريدون استعادة الهيمنة الامبريالية آت لا محالة . والسؤال لا يتعنى عنصر الوقت.

الشكوك) التي تحيط بخطة توسيع الحلف تتعلق بمخاوف من أن الحلف الموسع سيكون أقل تماسكاً وقد تفقد عنه وحدة المواقف وأن ضم أعضاء جدد قد يأتي معه بتعقيدات كثيرة لا تضعف الإجماع في الحلف فحسب ، بل قد تضعف أمته ، فضلاً عن زيادة متطلبات الميزانية .. لكن لا يلبث أن يقول أن «المناقشة حول هذه التساؤلات قد ضعفت كثيراً والأحداث بلغت نقطة اللاعودة».

أما عن نفقات توسيع الحلف فإن هاس يقدم ما يعتبره مزيدو هذه الخطة أفضل الأجابات، وهي أن نفقات الحلف إلى تنفيذها أقل من نفقات تغيير هذا المسار (نشرة خاصة أصدرها بروكنغز) تحت عنوان تكبير الناتو: فكرة التساؤلات قد حل وقتها» . ولكي يصبح تقرير هاس بشأن النفقات سليماً فلا بد أن يقدم أرقاماً أقل كثيراً من تلك التي قدمها «المتحاجون» و«مكتسب الجوائز» في الكونغرس - فهو لا يشير إلى ١٢٠ مليار أو أكثر من الدولارات إنما يصر تقريره في حدود ٣٥ مليار دولار خلال الفترة من الآن حتى عام ٢٠٦٠ كتفقات فعلية لضم جمهورية التشيك وبولندا والمجر (..) وزيادة في الجهد «الأكاديمية» لأكساب دفاعه عن الخطة قدراً أكبر من المصادقة يقول هاس أن

الولايات المتحدة ودول حلف الناتو اختارت هذا الوقت لتجديد أسلحتها النووية باعتبارها أدوات لصنع السلام . ولتدو جردها إلى دول أخرى في إطار خطة توسيع الحلف.

ويستخلص الدبلوماسي الكندي- في مقال نشرته مجلة «في نيشن» (الأمه) الأمريكية ذات الفوجع اليساري- النتيجة المنطقية من معارضة دول الناتو، بزعامة أمريكا لكل من قرار محكمة العدل الدولية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي أنه «عقبة الحرب الباردة لا تزال هي السائدة في رسم سياسات هذه الدول وتهدد موانعها من أخطر القضايا».

وعلى النقيض من ذلك فإن المثقفين الأمريكيين المتخصصين في تبيير سياسات الهيمنة الأمريكية -والذين ينفذون على دفاعاتهم عن السياسات الأمريكية والاططنطية طابعاً «أكاديمياً»- يقولون إن خطة توسيع حلف «الناتو» قد «دخلت طريقاً بلا رجعة» على الرغم من أنها أثارت بعض التساؤلات التي لم تحسم نهائياً.

فيقول ريتشارد هاس مدير برامج السياسة الخارجية بمؤسسة «بروكينغز» الأمريكية للدراسات إن بعض التساؤلات (أو



فى الجيش الروسى يسرقون أى شئ:

الجوارب القديمة والطائرات الحديثة

مليون دولار فقط، واحتفظ لحيه
ببعض الفرق.

ويراى الجنرالات بناء قصور ضخمة للراحة
فى ضواحي موسكو بلغ عددها أكثر من ثلاثمائة
يتأرجع سعر الواحد منها ما بين نصف مليون
دولار وثلاثة ملايين بينما لا يزيد راتب أكبر جنرال
عن خمسمائة دولار شهريا. لكن الكرميلين
يفضل الجنرالات الفاسدين والأولياء
عن جنرالات لا يسرقون مشعوثين
بالسخط على النظام، ولذلك عزل الرئيس
بيلتسين وزير دفاعه الروسى ايجور
راديونوف فى ٢٢ مايو هذا العام رغم أنه
نولى وزارة الدفاع لمدة عشرة شهور فقط. فقد
دأب راديونوف على تذكير بيلتسين بأوضاع
الجيش حتى كتب الأخير مذكرة إلى الحكومة يقول
فيها: «أسلمنى الجنرال راديونوف بشكواه
الثانية، لذا وجب التحقيق واتخاذ الاجراءات
اللازمة» وشعان بين سمعة راديونوف
كمسكوى روسى نظيف اليد وبين سمعة
وزير الدفاع السابق جراتشوف الذى
اشتهر بأنه «الجنرال مرسيديس» لكثرة
سيارات المرسيدس التى يملكها. وعلى
حد قول راديونوف فيما يبدى لصحيفة

رسالة موسكو

أحمد

الخميس

فى الجيش الروسى يسرق الجميع كل شئ، أى شئ
قابل للسرقة ويقع فى متناول اليد والنظر. ولكن
الانضباط العسكرية يجعل كل واحد يسرق حسب مقامه
ورتبته فالجنود البسطاء يسرقون فقط الجوارب من
المخازن والملابس والصحن وكسر الهبز من مطاعم
الكتكبات، بينما يسرق الجنرالات الطائرات الحديثة
وملايين الدولارات فى أجولة، كما فعل
الجنرال جوسليستى فى ٢٢ فبراير هذا العام عندما استولى على
خمس وأربعين كيلوجراما من الأموال محشوة بسنة مليارات روبل
أى أكثر من عشرة ملايين دولار واختفى. لكن البعض يستنكف
هروب الجنرال جوسليستى بالقول على حين كان يوسع سرقتها دون
البناء للاستيلاء. يوثائق مزيفة على حوالى ١٨ مليون دولار حولها
أن يضطر للهرب، لذلك لجأ العقيد «ستوديشكوف» - مدير قطاع
البناء للاستيلاء - يوثائق مزيفة على حوالى ١٨ مليون دولار حولها
إلى الخارج عبر شركة استثمارية تابعة لأحد أصدقائه. وبينما تم
ضبط العقيد فإن الملايين ما زالت حرة فى بنك مجهول خارج روسيا.

الظرفين، وهو ما حدث عندما تعاقبت إدارة السلع
الفاتنية بالجيش على شراء لحم فرنسى معلب
مرتفع مع أن الفحص الطبي له أثبت أنه خال من
البروتينات وغيرها منذ زمن بعيد وأن قيمته
الفاتنية لا تزيد عن قيمة علف الحير. والذين
يشترين السلع بسعر أعلى يبيعون وبالثمن
سلهم بسعر أرخص كما باع الجنرالات
تيموفيف سفينة ضخمة تساوى سبعين
مليون دولار لشركة أجنبية بعشرين

الجنرال فيكتور تساروف مدير الهيئة
العسكرية التجارية قدم مع ثأبه ٦٥٠ مليون
دولار لشركة وهمية لشراء سلع للجيش، لكن
مرض الإنفلونزا المفاجئ الشهير أصاب الشركة
التي حولت الخلف مع الاحتفاظ بنسبة لها-
حساب الجنرال فى الخارج.
وإذا كانت القاعدة العامة عند عقد الصفقات
هى شراء «الأحسن والأرخص» فإن تلك
القاعدة تختلف فى الجيش لتغدو شراء
«الأول والأعلى» لأن فى ذلك مصلحة



بلتشي

قادة الجيش يؤكدون

لوزير الدفاع

الروسي

عجز كافة الوحدات

عن القيام بأى من

مهامها الهجومية

أو الدفاعية

«أوشاشا جازينغا» فى ٤ يونيو فان الجيش الروسى كلف عن أن يكون جيشاً «قلم تعد الأساطيل تخرج إلى البحار، ولم تعد الطائرات تحلق ، فإذا طارت فإن سجن بالغة من المطارات غير صالحة لاستقبالها ، وما من أموال لإصلاح المعدات أو شراء معدات جديدة » .

وفقا للتقارير التى رفعها قادة القطاعات العسكرية إلى وزير الدفاع الجديد سيرجيف فى ١٠ يونيو فان كافة الوحدات العسكرية الروسية عاجزة عن القيام بأى من مهامها الهجومية أو الدفاعية باستثناء قوات الصواريخ الاستراتيجية والوحدات الجوية فى الأسطول وقوات المظلات الجوية . وسبب من نص

الاعتمادات والنفقات صححت من الخدمة مائة غواصة ذرية تشكل محطات تشير نوبل عائلة متفرقة بأرمخ العراق، بينما لا تستطيع سترن بالغة من السفن الحربية تأدية وظائفها بكفاءة طرا لصلابة الزبانية السنوية للجيش، أما سلاح الجو الذى يفترض أن يحصل سنويا على مائتى طائرة جديدة فانه حصل على عشرين طائرة فقط منذ قيام الجيش الروسى كجيش مستقل بعد زوال الاتحاد السوفيتى وصودر مرسوم يلتسين رقم ٤٦٦ فى ٧ مايو عام ١٩٩٢ القاضى بانشاء «القوات المسلحة الفيدرالية الروسية» وتخص نفس المرسوم الإشارة للإجراءات اللازمة لسحب القوات من أطراف الإمبراطورية السابقة وتقليص أعدادها

وفقا للبيانات الرسمية لوزارة الدفاع فان تعداد القوات الروسية التى أعيد نشرها من خارج روسيا ما بين ٩٤ - ٩٦ وصل إلى ثلاثمائة ألف عسكري «تعدادهم بحسب أفراد أرمخ يصل إلى مليون ومائتى ألف شخص ، ويؤكد الخبراء أن التراجع العالى لم يشهد انسحابا بهذا الحجم فى مثل هذه المدة إلا فى روسيا وهو ما أطلق عليه يلتسين «النجاح الرئيسى لعام ٩٤» ، وما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٩ تم تقليص الجيش من حوالي ثلاثة ملايين (٣ر٨) إلى ١ر٧ مليون عسكري ، وفقا لرسوم يلتسين الصادر فى ١٣ فبراير ٩٧ يفترض أن يشهد هذا العام تقليص مائتى ألف عسكري بحيث لا يزيد تعداد الجيش أواخر هذا العام عن مليون ونصف المليون عسكري ، وقد تمت عمليات التقليص والانسحاب دون وجود لأذى قصير عن حل المشكلات المترتبة عليها وخاصة بالنسبة للعسكريين السرحين ، بل ولم يتم إقرار ملعب للإصلاح العسكري خلال تلك السنوات. وفى ١٩٩٥ قدمت هيئة الأركان العسكرية مشروعا تفصيليا بالإصلاحات فى الجيش والأسطول ونصروا إنشاء الجيش الروسى حتى العام الفين ، ووافق يلتسين على المشروع واعتبره أساس بناء الجيش لكنه لم يتخذ لعجز الموارد . وظهر أول دلتية برنامجية لمشروع الإصلاح العسكري فى خريف ١٩٩٣ بعنوان «المذهب العسكري» لكنها لم تزد عن كونها بياناً سياسياً بضرورة إجراء الإصلاحات أكثر منها برنامجاً محدداً ، ثم ظهر مرسوم يلتسين فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦ بطلب فيه مجلس الدفاع بصياغة رؤية لينا. المؤسسة العسكرية وإصلاحها حتى عام الفين وخمسة ، لكن المرسوم لم يتخذ ولم تظهر بعد تجربة الإصلاحات التى تتم بالفعل بشكل تجريبي وغوى مستهتفة أساسا التقليص وليس التقليص مع التحديث.

والسبب الرئيسى فى تدهور أوضاع الجيش هو عجز الميزانية التى خصصت للجيش هذا العام مائة وستين تريليون روبل ثم قلصتها إلى

مائة وأربعة تريليون لم يحصل الجيش منها سوى على ٣٤ تريليون لشرء المواد الغذائية الضرورية جدا ، ووفقا لتصريحات رادويونوف فان «الضباط لا يتلقون الرواتب شهريا طويلا ، وثمة حالات بيع فيها الضباط دماهم ليشتروا الطعام لشبنا، وحالات أخرى يفصل الضباط ألا يتناولوا طعامهم المصروف لهم فى البوليفيات لكى يحصلوا على أطفالهم . وللأسف الأولى فى تاريخ روسيا تنفتح المحلات دقارت يسحب بها الضباط سلعا بالدين» .

وعندما يتجول المرء على قدميه فى شوارع موسكو هذه الأيام ويتوقف قليلا أمام واجهات المحلات المتلاصقة بالشوارع فان جنديا روسيا شابا سيقترب منك بزيه العسكري وتظهر منهكة يسأل بحرج وهصوت خفيض أن تعطيه أى شئ ليأكل . عندما تخترق شوارع العاصمة سيارات النقل التى تقل الجنود وتترقب لحظة عند إشارات المرور الحمراء يسارع الجنود الصغار برقع الستار الكاكي المسدل على الباب الخلفى بظلمين من أصحاب السيارات القريبة منهم عدة سجاائر للظريق . ويرى السائقين لهم تلك السيارات دون تردد لأن فى روسيا قولا شائعا: «ليس ثمة أمنس من الجندي والطالب» وتعيش مائة ألف عائلة من محلات الضباط الروس حاليا بلا مساكن بينما ينتشر نفس المصير أكثر من ثمانين ألف عائلة أخرى بعد تصفية المدن العسكرية.

« وقد تحول فقر الجيش إلى جيش للفقراء تنتشر بينهم للمرة الأولى حالات من التدهور العفوى المصاحب بالانحجارات النفسية. ولم تعد ينقص أسيرع دون أن تشرى الصحف خبرا عن حرية قتل ارتكبها داخل الجيش جندي صغير حصد جديده الرشاخ زملاء كفيلا اتفق ، وفى مايو هذا العام نظرت محكمة موسكو العسكرية فى قضية رقم ٦٧٨٩٢ الخاصة بالجندي فيجيشي بابوشكين الذى فتح نيران مدفعه فى أبريل ١٩٩٥ على مجموعة من الضباط ثم صوب المدفع إلى صدره وأمكن إنقاذ حياته بصعوبة ، وفى الأول من يونيو ٩٧ تم إعدام أرتور فاجوتوف فى أبخازيا بفتح نيران مدفعه على عشرة من زملائه قاردهم قتلى ، وفى ١٠ يونيو استولى ثلاثة جنود فى منطقة الأول العسكرية على مدافع كلاشكوف ومائة طلقة وسيارة أجرة وألقوا النار على القطار بهم ثم أطلقوا النار عليه وهربوا ، وعقدت وزارة الدفاع جلسة خاصة لمناقشة تلك الحالات بعد أن وصل عدد ضحايا داخل الجيش إلى أكثر من ألفى عسكري عام ١٩٩٦ ، وهو رقم يقارب الرقم الرسمى المعلن لقتلى الجيش خلال عامين من الحرب فى



رجال الأعمال

جمهورية مصر العربية



اتصالاتي معه في الهاتف والمخاطبات الرسمية. ولم يكن يسعى أب أنفذ أي شيء دون موافقة من بلتسين باعتبارها القائد العام للقوات المسلحة. وفي الجلسة التي عزلت فيها بلتسين في ٢٢ مايو رفض أن يمنح أكثر من خمس عشرة دقيقة لشرح أوضاع الجيش، وقاطعني عندما شرع في قراءة تقريرى قائلا لي: «لقد استندت خمس دقائق فاختصر».

وقد لا يستطيع بلتسين أن يضع على رأس وزارة الدفاع عسكريا يهوديا يشوئى تصدير الجيش بالكامل، لكنه يستطيع ضرب رادونوف وعزله وإهانته تعيين وزير آخر روسي مثل صهرجيف تعلم سيقا ضرورة الطاعة من الدرس الذي تجرعه رادونوف علنا على شاشات التلفزيون.

وفي ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها الجيش الروسي حلت في ٧ مايو الذكرى الخامسة لانشائه فاحتفل بها بالرغم من الفقر الذي فرض عليه كوسيلة للاحتفاء. وخلال ذلك يتذكر الكتريون بياناً صادراً في ١٨ سبتمبر ٩٦ عن وزارة الدفاع الروسية التي ترأسها رادونوف تضمن السؤال التالي الموجه إلى القيادة السياسية: «أصبح على قادة الدولة الآن أن يظهروا مباشرة في عيون العسكريين الروس يهتفون لهم صراحة هل نحتاج روسيا إلى جيشها أم لا؟».

أو الصين أو أمريكا أو أي هدو معطل. بينما قسك باتورين بتطرية الجيش المحلي الصغير القادر على جمع اللقائل والاضطرابات الاقتصادية. وصرح رادونوف بأن «المهترطين الجدد الذين يسافرون للراحة صيفا وشتاء إلى جزر الكاريبي يريدون تصدير الجيش الروسي بالكامل». وأضاف أن إحدا لا يستطيع أن يدرك أن النهضة العسكرية التي تنتظرها ترتبط بتحصين مجمل أوضاع الدولة الاقتصادية، والإصلاح العسكري بالمعنى الشامل جزء من عملية استنهاض لمختلف الجوانب الاجتماعية، ولهذا فانه يقتضي استراتيجية متكاملة، وشيء فارق كبير بين هذا الإصلاح وبين إصلاحات جزئية هنا وهناك وقسك رادونوف بالأ يتم تسريح مائتي ألف عسكري منهم سبعون ألف ضابط دون توفير التعويضات اللازمة لهم لشق طريقهم في الحياة خارج المؤسسة العسكرية وقال: «كان من المفروض أن تدفع لهم سنقوم بتسريحهم عشرة تريليون روبل تعويضات لم ندفعها لأننا لم نستطعها. وكان الطرح على أن أتى بمائتي ألف إنسان إلى الشوارع لواجبوا معصرهم بأنفسهم لكنني رفضت وحاولت حتى استجداء بعض البنوك والشركات الخاصة لتقديم العون. دون جدوى. وفي نفس الوقت وضع مجلس الدفاع برئاسة يافورين حاجزا خاصا بيني وبين بلتسين فلم أتمكن على مدى عشرة شهور من إجراء لقاء واحد متصر مع الرئيس رغم إلحاحي على أهمية اللقاء، واتحصرت

الشيان، هذا بينما يقتضي ثلاثة آلاف وخمسمائة ضابط وجندي فقرات عقوبة لمحاولات انتفاضات فاشلة ضد كبار القادة. وتثبت تقارير الوزارة أن ثلث من ماتوا أثناء الخدمة العسكرية ماتوا منتحرين، وربع من ماتوا خارجها ماتوا منتحرين أيضا. وبلغت حالات الانتحار العام الماضي وحده ١٥٣ حالة وبلغ عدد المتحربين من الخدمة العام الماضي واحداً وثلاثين ألفاً مقابل ٤٤٣ عام ١٩٨٥. ويقدم قسم كبير من الضباط السريين الآن خدماتهم ومهاراتهم في التصويب لرجال العصابات بحيث تدور كافة الجيش خطراً على المجتمع.

وفي ظل تلك الأوضاع صرح وزير الدفاع المحزول رادونوف بقوله: «إن سقاً وتسعين بالمائة من ضباط وجنود الجيش يمشون على رءوسهم لا يعلقونها ولست أكثر من وزير جيش يتحلى وأسفل يتعلاشى». ونتيجة لاضرار رادونوف على تحسين اعتمادات الجيش أو على الأقل صرف ما تقرر منها نشبت الأزمة بينه وبين بلتسين. «شاع في فبراير ٩٧- بعد ستة شهور فقط من تعيين رادونوف -أن بلتسين سيقبله من منصبه. والسبب هو الخلاف بين رادونوف والروسي يهودي باتورين سكرتير مجلس الدفاع اليهودي. فقد قسك رادونوف بأن روسيا بحاجة إلى جيش قادر على الدفاع عن حدودها في مواجهة التاتار



رسالة لندن

تقرير لمنظمة «هيومان رايت وتش» يؤكد :

العنصرية تفتك بريطانيا

في أقل من عشر سنوات ارتفعت

حوادث العنف ضد الأقليات و

المهاجرين في لندن بنسبة ٢٧٢٪

رجال الشرطة البريطانية يدعمون الموجة

العنصرية ويتسترون على المتهمين

أسفر نشر منظمة «هيومان رايت وتش» تقريرها عن العنصرية داخل بريطانيا عن صدمة عنيفة، ليس فقط لدى الأقليات الاثنية والمهاجرين داخل المملكة المتحدة، وإنما للمجتمع البريطاني أيضا وبخاصة قطاعه الليبرالي الذي اعتاد الزهو بنظامه الديمقراطي والسياسي، وذلك لما احتواء التقرير من حقائق وإحصائيات عن حجم العنصرية داخل مؤسسات المجتمع البريطاني.

ويستهل التقرير بالتأكيد على أن بريطانيا تحتل المرتبة الأولى بين دول أوروبا الغربية في تسجيل أعلى معدلات للاعتداء على الأقليات والأجانب المقيمين بها.

وعطفا لتقرير صادر عن الشرطة البريطانية ذاتها كان عدد حوادث العنف العنصري التي سجلت في عام ٩٥ / ٩٦ هو (١٢١٩٩) وسجلة ارتفاعا بنسبة ٢٧٢٪ عن تلك التي سجلت في عام ٨٩ والتي لم تتجاوز (٤٣٨٣).

وبالرغم من ضخامة هذا العدد إلا أن تقرير هيومان رايت وتش يؤكد على عدم دقة الإحصائيات الواردة في تقارير الشرطة وعدم تمثيلها للحجم الحقيقي للعنصرية، وذلك لاجتماع عدد كبير من ضحايا تلك الاعتداءات عن التقدم بشكاوى للبوليس البريطاني لعدم ثقتهم بجدية البوليس في التحقيق في شكاوهم بالإضافة إلى خشيتهم للتعرض لمضايقات الشرطة عند تقديمهم الشكاوى.

ويؤكد على هذا، التقرير الذي أصدره مركز رصد الجريمة في بريطانيا عام ١٩٩١ حيث ذكر أن العدد الحقيقي للانتهاكات العنصرية ضد (الأقليات والمهاجرين داخل بريطانيا) هو (٣٢٠٠٠) حالة اعتداء، وبحرث عنصري على أفراد من الأقليات الاثنية و(٢٧٠٠) حالة اعتداء على متلكاتهم.

وتتركز أغلب حوادث العنف العنصري

على الأقليات الاقريقية والاسيوية داخل مدينة لندن وضواحيها والتي انفردت في عام ٩٣ /٩٤ بنسبة ٤٥٪ من إجمالي الاعتداءات التي تعرضت لها الأقليات الاثنية في عموم بريطانيا.

ويؤكد التقرير على أن هذه الاعتداءات تعبر عن موجة عنصرية ضد الأقليات الاثنية والمهاجرين بقيادة عدد من الأحزاب والمجموعات العنصرية ، بهدف اجبار الأقليات على مغادرة المملكة المتحدة ومصادرة املاكهم وبأى على رأس هذه المجموعات الحزب الوطني البريطاني بقيادة العنصري جون تيدال الذي أدین فی السنين والثمانينات بعدد من التهم التي شملت الاعتداء والتحرش على الاعتداء على أفراد وممتلكات الاقليات الاثنية ، وقد فاز هذا الحزب بمقعد في بلدية (اصيل دول) شرق لندن عام ١٩٩٣ إلا أنه فقد هذا المقعد عام ١٩٩٤ ، والمثير للدهشة هو الزيادة التي طرأت على حوادث العنف العنصري في هذه الضاحية في الفترة التي اعقبت فوز هذا الحزب بمقعد في بلديتها وقد وصلت هذه الزيادة إلى ٧٠٪.

وتأتى منظمة (كمومات ١٨) والتي تعتبر الجناح العسكري لهذا الحزب على رأس قائمة المجموعات النازية شبه المسلحة في تنفيذ اعتداءات على الاقليات الاثنية والمهاجرين.

وبلغت التقرير الانتباه إلى مدى نجاح الدعاية السياسية لليمين المتطرف في تدعيم وتنفيذ الموجة العنصرية داخل المملكة المتحدة، وأيضاً على مدى الصعود الجماهيري لمرشى جماعات اليمين المتطرف والتي أكدت عليها نتائج الانتخابات التي جرت في عام ٩٢-٩٤ حيث ارتفعت نسبة التصويت لهذه الاحزاب من ٢٠٨٨٪ إلى ٢١٨٪.

ويتهم التقرير الشرطة البريطانية بتقديم الدعم غير المباشر لهذه الموجة العنصرية ، ويحصى عدداً من انتهاكات الشرطة ذاتها لحقوق الأقليات الاثنية، والتي تتراوح ما بين التجاهل لشكاوى ضحايا العنف العنصري والقبض على بعض الأحيان على الضحايا أنفسهم، إلى الموت داخل أقسام الشرطة نتيجة الضرب وسوء المعاملة.

ويؤكد التقرير على أن أفراد الاقليات الاثنية داخل المملكة المتحدة أكثر عرضة للترقيف والتفتيش وأحياناً الاحتجاز بدون مبررات قانونية.

ويكشف تقرير هيومان رايتس وش عن عنصرية الفواعل التي تحكم عملية اختيار وتحديد ضباط الشرطة البريطانية والتي تضع العراقل أمام أبناء الأقليات الاثنية والمهاجرين للعمل في صفوف الشرطة ، حيث لا تتجاوز نسبة ضباط وافراد الشرطة المتتمين للأقليات الاثنية عن ٢٪ أغلبهم في أسفل سلم الرتب العسكرية.

ويتهم التقرير أيضاً هيئة شكاوى الشرطة والتي وظيفتها التحقيق في شكاوى المواطنين ضد تجاوزات الشرطة) بحماية افراد وضباط الشرطة من المسائلة القانونية عند اتهامهم بممارسة تجاوزات حقوق الأقليات الاثنية. ويذكر التقرير أنه على الرغم من ازدياد عدد حوادث الموت داخل اقسام الشرطة (للافراد ينتمون لاقليات اثنية ومهاجرين) نتيجة الضرب وسوء المعاملة إلا أن حالة وحيدة قدم فيها ضابط للقضاء بتهمة القتل الخطأ

وبأى التقرير إلى أخطر ملاحظاته عن العنصرية داخل مؤسسات النظام القضائي البريطاني والتي تشمل النهاية العامة والقضاء .ويشير التقرير إلى عدد من الحقائق التي تؤكد على هذا ومنها :

أولاً: قيام النيابة العامة بحفظ أغلب القضايا المتهم فيها بريطانيون «بيض» ضد الأقلية الاثنية والمهاجرين بحجة عدم توفر الأدلة الكافية.

ثانياً: قسوة الاحكام الصادرة ضد متهمين من المهاجرين بالمقارنة بالاحكام الصادرة ضد متهمين بريطانيين «بيض» على نفس الجرائم.

ثالثاً: ارتفاع عدد المسجونين المتتمين للأقليات الاثنية داخل السجون البريطانية.

رابعاً: عنصرية قواعد اختيار اعضاء الهيئات القضائية حيث يبلغ إجمالي عدد

العاملين في القضاء البريطاني من الأقليات الاثنية (٢٩) تسعة منهم قضاة والباقى

يشغلون مناصب في أسفل السلم القضائي. وعلى الرغم من بعض المحطرات

الاجابية من جانب الحكومة البريطانية إلا أن التقرير أكد على عدم كفاية هذه المحطرات

للمحد من هذه الموجة العنصرية.

ولمخ التقرير إلى مسئولية حكومات حزب المحافظين السابقة في تفجر هذه

الموجة العنصرية وذلك بسبب استخدامها المتكرر لورقة المهاجرين داخل

بريطانيا في تبرير التدهور الاقتصادي لأوضاع الطبقة العاملة

والمحتسطة البريطانية.

سعى التقرير بجملة من التوصيات والمطادب للحكومة البريطانية منها المطالبة

باصدار قانون جديد ضد العنصرية وزيادة عدد أفراد الشرطة المتتمين إلى أقليات إثنية

لتصل إلى نسبة تمثيلهم داخل المجتمع البريطاني، مع زيادة برامج التوعية لافراد الشرطة البريطانية حول ضرورة المساواة في التعامل بصرف النظر عن الانتماء العرقي.

تجديد المشروع الاشتراكي

في ندوة مجلة الطريق اللبنانية

للماركسية مرتبطا بظروف بلادنا العربية كجزء من بلدان العالم الثالث . وكان فكره في ذلك إبداعا متميزا. إلى جانب أن مهدي عامل في نشاطه الفكري والسياسي والأكاديمي يعتبر بطلا من أبطال حرية الفكر وشهيدا من شهدائها المعاصرين الكبار. ولهذا لعل من أجمل كلمات افتتاح الندوة ما قالته السيدة افلين حمدان زوجة الشهيد مهدي عامل من أن «إحياء الذكرى هو بالعمل من أجل جعل الذكرى تتحقق، وهو بالعمل من أجل تحقيق هذا العالم الذي عمل مهدي في رسم خطوط آفاته».

ولقد شارك في الندوة ثلاثة من كبار المكيين والعلماء الفرنسيين المرتبطين بالفكر الماركسي هم: جورج لايبكا، وجاك كولان، ومانيا داس. وهم من المشاركين كذلك في الاعاءد للمؤتمر العالمي الذي سيعقد في باريس في العام القادم احتفالا بالذكرى المائة والخمسين لصدور البيان الشيوعي باسم ماركس وإنجلز.

كما شارك في الندوة مفكرون وباحثون متميزون من مختلف البلاد العربية، هم اسماعيل صبري عبد الله و محمد محمود الامام ونواز طرابلسي وعلى الكثر وستة أبو شقرة ومكمال عبد اللطيف وحامد خليل وخضر زكريا، وطبيب تهريني، وقالح عبد الجبار، وهشام غصيب وبين حسين الأخضر ونوري عبد الرازق وماهر شريف وقهيمة شرف الدين، الذين توزعوا بين المحاور المختلفة للندوة وهي: حول أي فكر اشتراكي في عالم

اليوم الثامن عشر من شهر مايو الماضي. كانت الذكرى العاشرة لاغتيال الفكر في المناضل الاشتراكي اللبناني مهدي عامل (حسن حمدان) . ولهذا عقدت مجلة الطريق اللبنانية بين اليوم السادس عشر واليوم الثامن عشر ندوة بعنوان «نحو تجديد المشروع الاشتراكي» على شرف ذكرى استشهاده مهدي عامل. ولقد حملت هذه الندوة ثلاثة معان، على حد تعبير كريم هروة المناضل والفكر اللبناني في بداية الندوة. فقد انعقدت الندوة باسم مجلة الطريق التي ستبلغ في نهاية العام الحالي ستة وخمسين عاما من عمرها الثوري. وهي تتخذ من دعوتها إلى هذه الندوة تأكيداً على تجديد وظيفتها التنويرية. ولهذا كان المعنى الثاني للندوة وهو موضوعها «نحو تجديد المشروع الاشتراكي». قالوا في الجديد على حد تعبير كريم هروة يتطلب من أنصار الاشتراكية أي من لا يزالون يعتبرون أن الحرية والتقدم

والاستقطابات الجديدة التي نشأت وتطورت بعد انهيار نظام القطبين». أما المعنى الثالث للندوة فهو الربط بيننا وبين مهدي عامل، ذلك أن مهدي عامل مارس أول نشاط فكري له بعد عودته من فرنسا بمجلة «الطريق» فضلا عن «أنه حاول في أبحاثه ودراساته وسجلاته أن يقدم قهما جديدا

والعدالة الاجتماعية هي أهداف حقيقية بأن يقوموا بعملية متعددة الاتجاهات فيعيدون قراءة الفكر الاشتراكي قراءة نقدية معاصرة «تجاوز ما جرى تعميمه في النموذج السوفيتي المنهار»، كما يعيدون قراءة متأنية للتجربة السوفيتية من أجل معرفة عناصر الخلل فيها». كما يقومون بقراءة جديدة لوقائع العصر ولتغيراته ومنجزاته العلمية

محمود أمين العالم

رسالة بيروت:



د. محمد محمود الآزام



د. اسماعيل صبرى



د. سمير أمين

أما فيما يتعلق بالاستقطاب العالمى . فبرى سمير أمين أن الفوارق بين تطور القوى المنتجة- أى فى انتاجية العمل الاجتماعى . لم تكن يوما خلال تاريخ البشرية على هذا القدر من الحدة والعنف الذى هو عليه فى إطار الرأسمالية ولهذا أصبحت الدعوة القوية إلى «اللاحق» تقوم على تصديق الثورة منذ سيطرة الرأسمالية . ونشأ الاستقطاب كما يقول سمير أمين من ممارسة قانون القيمة بنزوه على الصعيد العالمى. ومن هنا هيمنة النزعة الاقتصادية الخاصة بالرأسمالية على عكس الأنظمة السابقة. ويهزم سمير أمين بين تفسير الماركسية للانتشار الرأسمالية وللإستقطاب وبين مفهومه وتفسيره الخاص للإستقطاب.

أما فيما يتعلق بتدمير الثروات الطبيعية وهو التناقض الثالث للرأسمالية الذى يميزها عن الأنظمة السابقة فيقتلع «بتدمير القاعدة الطبيعية للإنتاج الاجتماعى التى تقوم عليها الحسابات الاقتصادية للنظام الرأسمالى».

وبعد تحليل سمير أمين لهذه التناقضات لبيان الفرق بين مفاهيمه والمفاهيم الاشتراكية السائدة . ينتقل إلى تأكيده ضرورة تجاوز الرأسمالية والتغلب أكثر من أى وقت مضى هو «الاشتراكية أو البروربية» كما عبرت عنه وزرا لوكسمبورج . ثم يأخذ فى مناقشة القضية الأساسية وهى الانتقال السلس إلى الاشتراكية والثروة العلمية «وبناء الاشتراكية فى الدول المتخلفة».

ماركس كما يقول سمير أمين لم يهتم بتحديد سمات المجتمع الخالى من الطبقة أى الشيوعية تحديدا إيجابيا. كان تحليله يهدف إلى الكشف عن السمات العميقة للرأسمالية . ولم يقترح أى استراتيجيات للانتقال إلى الاشتراكية ونهائها . قائلشوعية لديه كانت من الناحية البدنية تناج حركة البروليتاريا وليست صيغة مستوردة من الخارج . إلا أن تجربة «كوبمونة» باريس فرضت عليه بعض الاستخلاصات المتعلقة بمفهوم الدولة البروليتارية ودكتاتوريتها الديمقراطية وزوالها. وهى الدروس التى استوحاها لينين عشية الثورة الروسية فى كتابه «الدولة والفرقة» قبل أن يدرج -على حد قول سمير أمين -أن تطبيق خلاصاتها غير ممكن.

وينتهى سمير أمين إلى أن مفهوم المجتمع الاشتراكى لم يخرج عن مفهوم رأسمالية بلا رأسماليين .

المأوية فى الصين وإعادة الكوماندورية إلى العالم الثالث. ولهذا يدعو سمير أمين فى ورقته إلى إعادة النظر فى تعريفات الرأسمالية نفسها. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالعملة الجديدة. ويرى سمير أمين أن الرأسمالية العالمية القائمة اليوم تقوم على تناقضات ثلاثة تعجز عن تجاوزها هي:

١- علاقات إنتاج أساسية رأسمالية محدودة وضعية معينة لاستلاب العامل. وضعية للقوانين الاقتصادية الرأسمالية.

٢- استقطاب عالمى لا سابق له فى التاريخ.

٣- عجز عن الحد من تدمير الموارد الطبيعية مما يهدد مستقبل البشرية.

أما فيما يتعلق بالاستلاب الرأسمالى . فالبرغم من الاتفاق العام على دلالته بين مختلف الحركات اليسارية والمدارس الماركسية . فإن سمير أمين يقدم خمس نقاط تميز بين مفهومه الخاص وبين المفاهيم اليسارية والماركسية السائدة . ويتركز التمايز بين مفهومه والمفاهيم الأخرى فى القطيعة التوحيدة بين الرأسمالية والأنظمة السابقة عليها كما يقول سمير أمين . هنا على

على خلاف التحديدات العامة التى تشارك فيها مختلف الأنظمة الاجتماعية السابقة كما ذهب تلك الحركات اليسارية والماركسية. فما قبل الرأسمالية كان هناك اندماج كامل بين الاقتصاد والسياسة وكان الاقتصاد يخضع للسياسة أى أن السلطة تتحكم بالثروة (فى المرحلة العنصرية على حد قول سمير أمين) أما فى النظام الرأسمالى فالثروة- أى الاقتصاد -هى التى تتحكم فى السلطة وهكذا يقوم فصل بين الاقتصاد والسياسة المهم أن تحديد مفهوم الرأسمالية والاستلاب الرأسمالى هو الذى يحدد شكل الانتقال إلى المجتمع المقترح أى المجتمع الاشتراكى.

متغير. والعملة وتحدد آليات التبعية وأشكالها. ومسألة الديمقراطية فى الوطن العربى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فى ظل مخاطر المشاريع الاقليمية. واشكالية تحديد المشروع الاشتراكى. وقرارة لكتابه «مهدى عامل والفكر اليومى» و«الدولة الطائفية».

وقد خصصت جلسة لمداخلات الشباب ثم اختتم محمد دكروب الندوة بكلمة عامة تلخص أبرز إنجازاتها الفكرية وتقدم لمواصلة موضوع الندوة فى الأعوام القادمة. وقد يكون من الصعب تقديم عرض شامل لكل أوراق الندوة على قيمتها جميعا. ولهذا اكتفى بعرض ورقتين تتعلقتان بشكل مباشر بموضوع الندوة الرئيسى وهو تحديد المشروع الاشتراكى. هما ورقة سمير أمين وورقة ماهر الشريف. وخاصة أن هاتين الورقتين أثارتا العديد من المناقشات الحارة والجادة.

لم يتمكن سمير أمين من حضور الندوة لمرض السيدة والدته. وقام أديب نعمة بتلخيص الورقة وعرضها عرضا وافيا بلغيا. وورقة سمير أمين مترجمة إلى العربية من نص كتبه بالفرنسية.

عالم سمير أمين فى ورقته موضوع الندوة تحت عنوان «مسألة الانتقال إلى الاشتراكية» . وأكد فى بداية ورقته أن معالجته لهذا الموضوع مرتبطة بطروحاته الرأسمالية وطبيعة الرأسمالية وطبيعة الاشتراكية ويقرر أن آراءه لم تكن أبدا متوافقة حول ما كانت تحمده الحركات اليسارية والماركسية التاريخية عامة كجوهى الرأسمالية أو جوهى نقيضها أى الاشتراكية.

فالتاريخ لم يثبت صحة هذه الفروقات حول عملية الانتقال إلى الاشتراكية بل دحضها كلها. ودليله على ذلك انهيار الأنظمة الاشتراكية والتغلب على



ماوتسي تونغ



لينين

فاستبدلت ملكية الدولة بملكية الرأسمالين، واعتبرت الاحتكارات المخطوط التمهيدية لإرساء النظام الرأسمالي، ويكتفى تأميم الاحتكار من أجل الانتقال إلى الاشتراكية. وهكذا أصبح جوهر المشروع الاشتراكي: «هو الحفاظ على تسريع وتائر التراكم مع إخضاع المشروع الاشتراكي بمجمله له حتى لو فقد هذا المشروع قواه». وانتفى الأمر بالفعل فشل النموذج السوفيتي لبناء الاشتراكية وكذلك فشل محاولات الماوية لتعديل المسار..

ويستخلص سمير أمين من هذا أن بناء الاشتراكية كما أثبت التاريخ ليس عملية لا رجوع فيها. وأن التأميمية - أو ما يسميه بأسلوب الانتاج السوفيتي - أو الرأسمالية بلا رأسمالين بشكلا انتقلا عشوائيا وصداميا يؤدي إما إلى التطور تدريجيا ويبطئ نحو الاشتراكية وإما التوصل إلى الرأسمالية الصرفة مع رأسمالين وهو ما حدث بالفعل في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية.

ويؤكد سمير أمين بعد ذلك أنه لا معنى للاشتراكية بدون طرح ثقافة معاصرة لتلك التي أوجدتها الرأسمالية ويعتقد أن الاشتراكية يجب أن تستند إلى ثقافة تتسم بأنها: (١) محركة من الاشتلال الاقتصادي ومن استلاب العمل.

(٢) متحركة من النظام الأبوي. (٣) متحركة بعلاقتها مع الطبيعة. (٤) مطورة للديمقراطية أبعد من الحدود المفروضة نتيجة الفصل بين الإدارة الاقتصادية من جهة والسياسة من جهة أخرى. (٥) معولة على أساس وفي إطار لا يعيد انتاج الاستغلال وإنما يضع حدا له. ويستخلص من هذا أربعة تحديات بارزة تواجهها الشعوب في الصراع من أجل الاشتراكية.

(١) تحدي السوق: وهو لا يتعلق برفض كل أشكال اقتصاد السوق أو الخوض له، وإنما تحديد الأهداف والوسائل التي تسمح بتأطير السوق ووضعه في خدمة إعادة انتاج اجتماعية تضمن التقدم الاجتماعي (ترابط أشكال متنوعة للملكية الخاصة والعامية ملكية الدولة، وملكية التعاونيات الخ الخ).

(٢) تحدي «الاقتصاد - النعالم»: ليس الأمر هو الدعوة إلى القبول بالاندماج في النظام العالمي، أو السعي فقط إلى تحسين الأوضاع الخاصة وإثبات مناقشة القيود الحقيقية المتمثلة التي قد تفرضها العولة اليوم على سياسات مستقلة ذاتيا للتنمية الاجتماعية والوطنية والشعبية ورفض التكيف الأحادي للقيود الخارجية لإرغام النظام العالمي على التكيف بدوره مع متطلبات التنمية الخاصة.

(٣) تحدي الديمقراطية: تعزيز الديمقراطية السياسية والحقوق الأساسية (الحريات - التعددية - دولة القانون) بالتعديد للمدوس للحقوق الاجتماعية.

(٤) تحدي التعددية الفوقية والشفافية: عدم انكار الخصوصيات والاختلافات وتنظيم تعايش وتفاعل بين أكثر الجماعات تنوعا وتعديد دورها داخل إطار أكبر حيز سياسي ممكن.

وهو يؤكد ما سبق أن أكد في أكثر من دراسة، من فئاته لما يسميه «بالفتنة الثقافية». فهو يرفض كل الدعايات المرتكزة إلى الاثنية أو التنوع الديني الشائعة اليوم ويرى أنها رجعية جدا لأنها -على حد قوله- تمثل تراجعاً بالنسبة إلى ما أحدثته الرأسمالية أصلاً بالجاء العالمية. فالعولة التي فرضها ليست عولة تكنولوجية فحسب بل عولة ثقافية أيضاً.

وفي النهاية يقول سمير أمين إنه إذا كان الدليل عن العولة الوحشية للرأسمالية هو عولة متحضرة فالطريق إليها سيكون طويلاً بالضرورة إذ أن الأمر يتعلق ببناء حضارة جديدة، ويقدم اقتراحات من أجل مفهوم جديد للانتقال إلى الاشتراكية:

انه ينتقد القول بأن الاشتراكية لا يمكن أن تتطور داخل الرأسمالية كما فعلت الرأسمالية داخل الاقطاعية قبل أن تخرج منها وتنتخلص منها. والغريب أنه يكاد ينسب هذا القول إلى ماركس قائلا: «إن ماركس كان يرى الرأسمالية والاشتراكية نظامين يفصل بينهما سور كجدار الصين، عاجزين عن التعايش ولو صاميا في مجتمع واحد. والواقع أن ماركس أبرز الجدلية الداخلية للمجتمعات الرزالية التي تتخلل فيها إمكانات الانتقال إلى الاشتراكية سواء على المستوى المحلي أو العالمي. ولعل في بعض كتابات لينين ما يؤكد ذلك كذلك. المهم أن سمير أمين يرى أن تحليله للرأسمالية القائمة يهدم سور الصين القائم - الذي ينسبه إلى ماركس بين الرأسمالية والاشتراكية ويبرز النزاع بينهما داخل العالم الرأسمالي الحالي القائم.

وهنا يتساءل: هل يتم تجاوز الرأسمالية بواسطة خطوات عملية وأعية تقترح مشروعا اجتماعيا (أخرى مجتمع اشراكي) أو عن طريق الصدفة - نتيجة معارك جزئية ومصيرية - بألف طريقة وطريقة مختلفة وخاصة وبانتفاي غير متكاملة بالضرورة. بل على العكس صدامية في أغلب الأحيان.

ويرى سمير أمين أن السبيل هو النضال من أجل تزويد الحركة الاجتماعية للاحتجاج والرفض إذا ما تؤكد الرأسمالية القائمة الحالية من أمور غير مقبولة تزويدها - بادراك وإع واستراتيجيات ملزمة وهو لا يقترح خطة عمل وإنما يكتب بالدعوة إلى



كريم مرو

طابع القالة الثورية الشديدة من ناحية أخرى هذه القالة التي تشمل في القول مثلا «بارغام النظام العالمي على التكيف بدوره مع متطلبات التنمية الخاصة».

رابعا: تهوين سمير أمين من شأن العوامل الثقافية القومية باسم ظاهرة العولمة الاقتصادية وما يصاحبها من عولمة حدانية عالية ، فالقول بالعولمة كظاهرة موضوعية لا يلغي الهويات القومية والثقافية والقومية الخاصة بل لا سبيل إلى مفردة العولمة ولا بتأكيد وحماية الهويات الثقافية القومية الخاصة، دون أن يعني هذا توقعها أو تقييدها عن ثقافة العصر ومنجزاته العلمية والفكرية والاجتماعية.

خامسا: لا شك أن عملية الانتقال والتحول إلى المراكز الرأسمالية الكبيرة تختلف عن هذه العملية في بلدان العالم الثالث، فكل منها مخططه، ولكن هناك بالضرورة ما يجعل بينها موضوعا الاستقطاب والهيمنة الرأسمالية العالمية ويوجد خطتها التنافسية. ولهذا فلا بد من تأكيد هذا في تحديد الجسر بين مقترحات سمير أمين الخاصة بالمشروع الوطني الشعبي الديمقراطي في بلاد النامية ومشروع التغيير في البلاد المراكز الرأسمالية فهي معركة مشتركة وإن تكن مختلفة متنوعة.

سادسا: برغم ما يلمس سمير أمين من تآكل في بنية النظام الرأسمالي العالمي في ورقته إلا أن هناك من التناقضات والصراعات ذات الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية والتجارية التي تشكل خريطة أكثر حيوية من الخريطة التي يعرضها سمير أمين للبلدان الرأسمالية. وكذلك الشأن فيما يتعلق بتحركات القوى الديمقراطية الاشتراكية في البلاد الرأسمالية بل الاشتراكية السابقة التي أخذ يتزايد فيها زخم حركتها ومقاومتها للواقع الراهن. ولابد من أخذها في الحسبان.

هذه بعض ملاحظات عامة لا تقلل من القيمة الكبيرة لورقة سمير أمين ، وأرجو أن أعرض في العدد القادم لورقة الدكتور ماهر الشريف.

أم تبقى سجننة الرؤية اليمينية لأوروبا سوق مشتركة؟ وهو يكاد يجيب بالنسبة للأوضاع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لسيطرة الثنائية القطبية للجمهوريين والديمقراطيين ، وكذلك الأمر في اليابان حيث الأحادية الحزبية المحافظة.

ولهذا يظل سؤال المستقبل في نهاية ورقته مفتوحا.

على أنه مع التقدير لهذا الجهد العلمي الكبير في ورقة سمير أمين لتحديد طريق الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية فهناك بعض الملاحظات هي أقرب إلى التساؤلات: أولا: برغم الجهد الكبير الذي بذلته المترجمة الفاضلة للنص الفرنسي الأصلي ، فالترجمة غامضة في بعض جوانبها وانتقالاتها مفاجئة . ولا أدري هل هذه مسؤولية الترجمة أو الأصل. فضلا عن أن هناك بعض المخرج من مصطلحات سمير أمين. فعلى سبيل المثال: بدلا من مصطلحه **الأثر فك الارتباط** ، يعرف النظر عن أنه أصبح يحمله أكثر مما يحتمل من دلالة ، فإن الترجمة تستخدم مصطلح «عدم الترابط» ، وهناك اختلاف في المعنى بين الترابط والارتباط.

ثانيا: يفسر سمير أمين انهيار الأنظمة الاشتراكية على أنه دليل على **حوض التاريخ لطروحات** الأنظمة الاشتراكية السابقة لنهج الانتقال إلى الاشتراكية الذي تبنته هذه الأنظمة. وهذا في تقديري حكم صحيح نسبيا ولكنه عام وقاطع يتجاهل عناصر ووسائل أخرى عديدة داخلية وخارجية عالمية ، وسياقية ونظرية وعملية وثقافية أدت إلى هذا الانهيار. ليس معني : هذا الإقلال من هشاشة **نتائج الانتقال إلى الاشتراكية في هذه الأنظمة** وغلبة الطابع الاقتصادي عليه.

ثالثا: المقترحات والتوجيهات التي يقدمها سمير أمين للانتقال إلى الاشتراكية يغلب عليها الطابع العام والتجريد وانتقاد الأخطاء العملية ويكاد يغلب عليها الطابع الاصلاحي الوطني الليبرالي من ناحية ، وفي

السجال والحوار، عبر اقتراح بعض الأفكار الأولية: وهنا يشير إلى ما اقترحه منذ بضع سنوات من مرحلة «التحالف الوطني الشعبي الديمقراطي لبلدان الأطراف، ويذكر السمات الأربع لهذا التحالف وهي: (١) إعادة تحديد سياسات اقتصادية واجتماعية مناهضة للكونسروادورية .

(٢) تحديد القوى الاجتماعية التي تشارك في اهتمامها بتطبيق هذه السياسات ، وتحديد تضارب المصالح بين هذه القوى الاجتماعية. (٣) بناء إشكال تنظيمية ديمقراطية تسمح بتصوية هذه الخلافات داخل الشعب وفوض الحركة المشتركة ضد العدو الأساسي الداخلي والخارجي.

(٤) تعزيز الجبهات الداخلية لإرغام النظام العالمي على «التكيف» مع متطلباتها. أما فيما يتعلق بدول المركز الرأسمالي ، فيشير إلى أهمية بروز الحركة التصويية وحركة الدفاع عن الجبهة وكذلك حركات الجماعات الاثنائية وإحياء الحركات الدينية وتبلور بعضها في أحزاب سياسية برلمانية كحزب **الحضر** في بعض البلاد الأوروبية وهي «أشكال جديدة للحركة الاجتماعية بعد تهالك الأحزاب التاريخية الباردة (الديمقراطية الاشتراكية والأحزاب الشيوعية» على حد قوله.

ويختتم سمير أمين ورقته يتساءل جوهري حول ما إذا كانت كل القوى التي تقتل اليسار في المجتمع المدني الغربي ، سواء كانت أحزابا أو نقابات أو حركات ، قادرة أم لا على القيام بمشروع **سجتمعي جديد** لا بد منه من أجل تحديد استراتجية مرحلة ملامة ، ومشروع سياسي واجتماعي تقدمي؟

د خليل حسن خليل

تحقيق

الاشتراكية بين أونة وأخرى نصرا مؤزراً في أمكنة متفرقة من العالم وتبرهن

على أن الشعوب تفتن إلى مصالحها في الوقت المناسب . وتختار حكومات اشتراكية تفل تلك المصالح . وبذلك ترد على القوى الرأسمالية والاستعمارية التي توهم الناس بأن الرأسمالية هي نهاية العالم . الأخيرة . الانتخابات البريطانية ، التي أتت بحكومة حزب العمال ، وهو حزب اشتراكي . ومن طلائع الحركة الاشتراكية الديمقراطية في العالم . وجاء انتصار اليسار في فرنسا ودللا على وعي الشعب الفرنسي بمخطبه الخفيين . وبهذه النتيجة أصبحت أوروبا ، شرقيا وغربيا ، محكومة بحزب اشتراكية ، وتفل فيها لأحزاب الاشتراكية الأغلبية الكبرى من الجماهير . وهذا أساس الديمقراطية . وقد سبقت إيطاليا إنجلترا وفرنسا في هذا الاتجاه اليساري . وشرق أوروبا معظمه محكوم بالاحزاب الشيوعية القديمة . بعد تغيير طفيف في أسمائها . وبعد إدخال الديمقراطية الصحيحة على تلك الأحزاب وهو الأمر الذي كان ينقص الحزب الشيوعي السوفيتي القديم . وقد حقن الاشتراكيون انتصاراً كبيراً في

المجال الدولي . قيعد سقوط الاتحاد السوفيتي انفردت الولايات المتحدة ، بالهيمنة على العالم ، ولو أن هيمنتها ظهرت فحسب في العالم الثالث . وفي مواقع معينة خاصة بدول مستضعفة صغيرة . كما حدث لليبيا والعراق وإيران وفلسطين . جاء الانتصار في شكل بيان قوى صدر عن الصين والاتحاد السوفيتي برفض الهيمنة الأمريكية ، وأن القوة الدولية توجد في مواقع متعددة من العالم وبذلك فتحت نافذة جديدة للتحرر من الهيمنة الأمريكية ، التي تأخذ شكلا ضمنا من أشكال الاستعمار . والتي تستغل في الوضع في خلق مجموعة من التابعين لها على مستوى العالم وبصفة خاصة في العالم الثالث . فتجد معظم حكوماته تتأرجح بين

الخوف من هذه الدولة الكبرى ، أو تتخذ من هذا الخوف ستاراً عمليا تخفى خلفه عندما تقول لجماهيرها ، لابد من «الصدقة» مع الولايات المتحدة ، فهذا هو وضعها المهيمن في العالم ، وهذه هي شركاتها التي تعبر القوميات ، وتستولي عن طريق الاستثمار والتجارة والعلاقات الاقتصادية على مقادير الدول في العالم الثالث . ومن المعروف أن هذا الستار يخفي خلفه حقيقة مؤكدة ، هي أن تلك القوى المحلية تستند إلى تلك الشركات في استقلال شعوبها ، وفرض القهر والتخلف عليها .

أقول إن هذا البيان الصيني السوفيتي ، قد أعطى أملا للشعوب في التحرر من هيمنة الولايات المتحدة ، ومن شركاتها ، ورفع من معنويات أولئك المناضلين الذي يجب أن يتحركوا لانهاء تلك الهيمنة ، التي تستغمد الولايات المتحدة وتابعوها في استنزاف الفائض الاقتصادي والموارد الوطنية للدول الفقيرة .

ويذكرني هذا البيان ، بشعار صدر عن ماوتسي تونغ . بعد أن انزل هزيمة فادحة بالأمريكيين . وحليفهم شانج كاي شيك في حرب تحرير الصين . عام ١٩٤٩ إذ قال عن الأمريكيين قوله المشهورة بأن الولايات المتحدة ، مر من ورق وتذكرت كذلك كيف التفت الشعب الفيتنامي الصغير ، الذي يشكون معظمه من دلائح ، كيف التفت هذا الشعار . وحارب الأمريكيين حيا شرهه . استخدمت فيها الولايات المتحدة ، كل الأسلحة القذرة

والمستعرة . ومع ذلك هزمها الفيتناميون شر هزيمة ، بعد نضال عظيم ومستمر ظل أكثر من عشر عاما .

وطبق الشعار كاسترو كذلك . عندما هزم الأمريكيين في موقعة خليج الخنازير . واثبتت كوبا أن نضال الشعوب المتسكة بحرياتها والمقاومة عن قوتها وأزاقها وحذا في الحياة الكريمة . هذه الشعوب ، مهما كانت صغيرة وفقيرة ، يمكنها بروها المعنوية العالية أن تقهر قوة كبرى ، أغنى وأقوى دولة عسكرية في العالم ، فروح الشعوب وصودها تنكسر عليها أكبر القوى .

ومن الغريب أن بلدا عربيا صغيرا ، وفقيرا ، وبعد من البلاد الأكثر فقرا ، كما يقولون في الأمم المتحدة ، وهو حقا كذلك من حيث مستوياته المعيشية . قد أعطى الأمريكيين درسا لن ينسوه . هذا البلد هو الصومال ، حيث هاجم جنود «عبيد» الزعيم الصومالي الوطني ، جنود الولايات المتحدة الذين ذهبوا إلى الصومال للبقاء فيها كمرقع استراتيجي . أخذ الصوماليون يقتلون الجنود الأمريكيين . حتى طردهم من الصومال . وعادوا إلى بلادهم . ولن يعودوا مرة أخرى ولا مراء في أن هزيمة وأهوال فيتنام ، ستظل ماثلة أمام أعين الشعب الأمريكي ، إلى وقت طويل ..

هذه قصة الهيمنة الأمريكية ، التي تخيف بعض الحكومات ، وكثابها في العالم الثالث .. وقد جاء البيان الصيني الروسي العظيم في وقته تماما ، رغم المتاعب التي

الاشتراكية

تقدم

يوافقها الروس هذه الأيام.. ورغم الجهود المتبارة التي تبذلها الصين، لتصبح قوة صناعية كبرى، نشئت أن الاشتراكية باقية جاذبة للإنسان في هذه الدنيا، وأنها ستختلف النظام الرأسمالي، وتحل محله، وأنها سوف تكون أمل الشعوب، وأن الصراع بين الشعوب وبين الرأسمالية سيبقى ما بقي رأس المال ملوكاً لقلعة تحكّمه دون الأكثرية الكبرى من الناس..

وهذا يؤدي بنا إلى عرض بعض الدعامات التي تنهض فوقها الاشتراكية.. من هذه الدعامات «الصراع الطبقي» يقرر البعض أن الصراع انتهى بين الطبقات، ولذلك لم تعد هناك ضرورة للاشتراكية. هذا القول غير صحيح.. فملكية وسائل الإنتاج، أو رأس المال، حينما تكون في يد القلة تخلق تمييزاً لهذه القلة، ويجعلها تتحكم في الإنتاج، وبالتالي في النظام الاجتماعي والسياسي كله. والعاملون الذين لا يملكون إلا عملهم، يخضعون لهذه القلة، التي تكفل رأس المال، وتتحكم في تشغيلهم أو عدم تشغيلهم، وفي أعطائهم الأجر المنخفضة التي تكفل أقصى قدر من الأرباح لرأس المال.. وهذه هي الفلسفة الرأسمالية المعروفة تاريخياً. إذن المصالح مختلفة، ومتناقضة.. ولهذا كان الصراع دائماً موجوداً بين العمال، وبين أصحاب رؤوس الأموال.. وقد شهدت أمريكا، وأوروبا الغربية، صورا عنيفة، أو هادئة من الصراع بين العمال من ناحية، وأصحاب الأعمال والحكومات من ناحية

أخرى، في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا، وغيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة، تجلّت في إضرابات واعتصامات، طال بعضها كثيراً.

والصراع كذلك قائم بين العمال، وبين الرأسماليين، والحكومات التي تساندهم في العالم الثالث.. ولكن كثيراً ما يبقى مكبوتا، يطمسه القهر، وتجاهله الصحافة ووسائل الإعلام، ولكن يغلي، ويظهر أحياناً ثم يخفى. وهذه علامات صراع مكبوت أو حي، يثبت الظاهرة، ويبين للذين يأطون الأنظمة الاجتماعية، كما هي، أخفاً سهلاً، أن يتصمقوا الأمر بعض الشيء، ليجدوا أن الصراع الطبقي - طالما وجدت الرأسمالية - قائم مكبوت، أو ظاهر، وهو في كيبته وظهوره يثبت الحقيقة الاشتراكية وهي الصراع بين الطبقات في ظل الرأسمالية.

الاستغلال، وفكرة فائض القيمة

ولا ريب أن الصراع حول الأجر، وحول التشغيل، مصدره أن الرأسماليين، يريدون -وهناطبعي- خفض الأجر إلى أقصى حد، يمكن أن يعظم الأرباح إلى أقصى حد أيضاً. ومن هنا نشأت فكرة الاستغلال التي تطبع النظام الرأسمالي.

وفكرة فائض القيمة تعطى تفسيراً علمياً لعملية الاستغلال هذه. فقيمة الشيء تتحدد طبقاً لما بذل فيه من عمل. والرأسماليون يدفعون للعمال أجراً أصغر من قيمة الشيء أو السلعة، وهم يدفعون لهم الأجر، الذي يكفل

لهم العيش.. والباقي يأخذه كأرباح أو كفايض قيمة بذلك تثل الأرباح كلها الاستغلال الواقع على العمل.. ولما كان الاتجاه في الإنتاج الرأسمالي هو ميل معدل الأرباح للاستقاض، فإن ذلك يدفع الرأسماليين إلى مزيد من انتطاع فائض قيمة أكبر، وبالتالي أجوراً أقل، واستغلال أكبر للعمال، وهذا يشير الصراع مرة أخرى.

وبغض النظر عن عدم انهيار النظام الرأسمالي، كمل توقع ماركس، حتى الآن، فالرأسمالية تحاول أن تعالج هذا التناقض. إننا المهتم أن الظاهرة قائمة، أن الرأسماليين يستغلون العمال، ويتزجون فائض قيمة عملهم.. وعندما يحدث الصراع، ويزداد وعي العمال، يصبحون قادرين على تغيير النظام.

إن الجماهير الإنجليزية والفرنسية والاطالية من قبل، التي جاءت بحكومات اشتراكية، قد لا يكون في ذهنها تغيير شامل وعميق للنظام الرأسمالي، واستبداله بالنظام الاشتراكي، على الأقل في الوقت الحاضر، ولكن لمرآة في أن الجماهير هناك قد غارت وجدانها، أفكار الصراع ضد الرأسمالية المتوحشة هذه الأيام، وأفكار الاستغلال التي يطبع النظام، فيما يتعلق بالظلم الذي يقرضه المالكين لرأس المال، وهم قلة، على الأكثرية من العاملين، الذين لا يملكون إلا عملهم، وهم يمثلون الأغلبية الكبرى في كل مجتمع.

نجاح اليسار الأوروبي يفتح نافذة أمل للحد من الهيمنة الأمريكية

سيبقى الصراع الطبقي قائماً.. ما بقي تناقض

المصالح بين أصحاب رؤوس الأموال

والعمال.. حتى لو تم كبته أو تجاهله



هاكم
إنسانا
صنع
نفسه
فأحسن
صناعتها



في مطلع حياتي الثقافية توقفت أمام كتاب مهيّب عنوانه «الإنسان يصنع نفسه». العنصر أدهشني لكن حديثه عن «الارادة» غير مفهوم عن قدرة الإنسان على صناعة قدره ومستقبله. ثم يأتي شعاعه النشار ليحدد أمامي ويشكل ملموس مدى قدرة الإنسان على صناعة نفسه. فتحن نشاهد في الطريق وعلى سلاله التراكموي ووسط رحام الأوتوبيسات آلاف الأطفال الفقراء ينتزعون لقماتهم من براثن الحياة الصعبة. يتادون على بضاعة شحيحة الربح ينتزعون قرشا من هنا وآخر من هناك. كبريت.. نكتالين، مناديل، أمشاط... أي شيء، من أجل لقمة خبز. لكن من منهم يمكنه أن يقفز خارج دائرة المجرع ليمتلك الثروة؟ قليلون جدا. ومن منهم يمكن أن يتمرد على هذا الوضع، ويرفضه ويمتلك الوعي والارادة كي يرفضه ويعمل على تغييره؟ قليلون جدا. ولكن من منهم يتمرد، يثور، يصبح شيوعيا، ويصنع ثروة. يمتلك مصانع عدة ويصبح رأسماليا في آن واحد.. شخص واحد فقط.. شعاعه النشار.

وقفت السبعين

شحاته النشار

.. أن تصنع الثورة والثروة معا

يعاول أن ينتزع منهم قرشا ليضعم اخوته.
صديق له في الشارع..
اسمه محيي الدين صادق
بدأ يتحدث معه محييا على
استلته المبررة صديقه هذا أبوه
رجل مسرور.. ولدى متحمس
. وابنه «المعلم» والرفدى
المتحمس بدأ يشرح لشحاته
كيف أن الاستثمار هو
السبب.. كيف أن الحل هو أن
تأتى حكومة الوفد لتصحح
الأوضاع.

لكن كيف نواجه
الاستعمار؟ قال صديقه:
نضرب الصاكر الاجليز.
ترك تجارتها.. وساراً معاً
مشواراً طويلاً جلا حتى
ثكنات.. الاجليز فى
الحاوى.. جعنا فى ايديهما
بضعة أبحار ليضربوا بها
الاجليز.. عندما وصلوا
اكتشفوا استحالة أن يلقوا حجراً
واحداً.. عادوا نفس المشوار سيراً
على الاقدام.

لكنه ظل وفدياً .. وفى
فترة الركود قبل أن يسافر
ليعمل فى الكاسب.. كان لديه
قليل من المال وكثير من الوقت.
قضى الوقت فى مقر حزب
الوفد القريب من السيدة.. وزع
مشورات وفدية، قبض عليه.
واستمر وفدياً.. ذات يوم وجد
البوليس يحاصر مقر الحزب
ليمنع الدخول إليه.. اتفق صديقه
محيي الدين صادق وعديد
من الشباب الرفدى.. امتلات
جيوهم بالطوب.. فجاء انهار

بانطلاقة البهجة فى أعين
اخوته، وارضى ليلام بعد يوم
مرقن. الأب عاد ليجد الفطير.
وليجد ثروة الثنائين قرشا.
إنهار على
ضربا.. وسرقت مئة يا
أهن...». حكى شحاته
حكاية لا تصدق.. لم يزم الأب،
ولا الابن. أخذ من يده مشياً
حتى جامع الحسين.. صلباً
الفجر، وانتظر حتى يفتح
«عوف» المحل. سحبه الاب
وسأل البائع تأكد الأب أن ابنه
تاجر.. وليس لصاً.
نحن فى عام ١٩٣٧.. هو
الآن فى الثالثة عشرة ..
بكى الأب فى صمت عندما
أجابه شحاته على سؤال
مرير: «لن أذهب للمدرسة
سأستمر فى بيع المناديل
من أجل اخوتي».

بعد عدة أسابيع عرض عليه
البائع.. فالتفت مسروراً.. كسب
فى السنة عشرين قرشا..
تضاعفت الأرباح.. وامتلك
رأسمالاً صغيراً.

لكن الحروب تأتى.. توقفت
استيراد القناتل.. وانفتح باب
آخر للرزق.. كان فى كاسحات
الاجليز.

■ ■ ■

فى ذلك الحين كان يؤرقه
هذا التناقض بينه وبين من
يشترى منه القناتل، جالسين
فى ترقيع يشرهون السحب
ويخونون الشيشه، يترفعون عليه
أحياناً.. يشتمونه أحياناً، وهو

صديقه ستة قروش.. كان
حلمه الأكبر أن يشتري
فطيراً.. أخته تحلم بأن تذوق
طعم الفطير.

بالقروش الستة التى
اخذها من صديق فقير..
بدأت رحلة صناعة
الإنسان لنفسه.

لماذا لا يعاول «زيادة
القروش الستة»؟ لماذا لا يجرّب
نفسه؟ يبيع المناديل مثل
زميله.. ويكسب قرشين أو
ثلاثة.. ذهب إلى محل «عوف»
الرجل هناك شاهد أكثر من
مرة مع صديقه.. باع له دسنة
متاديل.. باعها، وبعد أقل من
ساعة الستة قروش أصبحت
تسعة.. لم يشتري الفطير.. بل
اشتري دسنة ونصف.. وهكذا،
وفى ضربة من ضربات الحظ،
إستثمر القتي إصاراً كامناً
وتحمداً مكثراً.. ولحاحاً فى
أن يمتح أخته مقابل الفطير..
فعلها أكثر من مرة فى ذات
اليوم، مر على عشرات المقاهى،
باج لعشرات الزبائن، وامتلكت
فى جيبيه ثمانين
قرشا، ثروة لا يحلم بها فقير
مثله.

هو الآن فى ميدان العتبة
.. تمب اليوم كله، لكنه صمم
على مواصلة الاتكاء على
إرادته.. لا داعى لأن يركب
التراموى ويدفع ست مليمتا
كاملة.. هو يريد ثورته كاملة.
مشى من العتبة حتى البقاله.
اشتري الفطير لأخته. استمتع

ولد عام ١٩٢٤ لآب فقير،
عامل معمارى فى واحدة من قرى
الغربية.. الأم تموت وهو بعد
فى الثامنة تلميذ فى الثالثة
الابتدائية. يحمل الأب الحزين
أبناءه إلى القاهرة، محاولاً
أن ينتزع لقمة الخبز له ولهم.
يعمل يوماً أو يومين ثم يتعطل
عدة أيام.. كفقراء استقر بهم
القام فى حى فقير «البقاله»
، داخ الاب حتى وجد واسطة
مكنته من أن يخلق ابنه فى
مدرسة خاصة بالسيدة.. ولكن
المشاعر لم يدفع ما هو أكثر
الذين لا يدفعون وهم عدد
محدود ليضربهم بعصا على
طربشهم وأجسادهم ما دام
معتد كوش.. فلوس
يتعلموا! ليه؟ شعر أن
كرامته وهو بعد صغير تروجع
من هذه الإهانة الموجهة.

ذات يوم كان «الفتى»
يتسكع فى «ميدان السيدة»
شاهد تلميذاً يزامله فى طابور
الفقراء.. طابور الاهانة اليومية
كان يدخل المقاهى يبيع متاديل
بنادى.. يلح.. يساوم.. يبيع
متاديل أو اثنين ليكسب بضعة
ملاليم.. فى البداية كان زميله
يقطر جعلاً.. ولكن هل يفهم حال
الفقير سوى فقير مثله؟ كان
زميله يساوم لينتزع قروشاً
أكثر ما حده أباه فيرفق لنفسه
وشحاته قرشا أو اثنين..
بشتران شاندوتشا أو يدخلان
السينما.. ذات يوم أخذ من



فؤاد مراح الدين

كان وفدياً .. حتى احترق الخط الأحمر .. مع زملائه قطردهم فؤاد باشا من مقر السيدة زينب

السادات مصر. شعر
بمحنة مصرية.

* حضر حفلات التعذيب
الفاصري الوحشية في أكثر
من سبعين، وكان من عاشر
تجربة أبو زعبل المبررة
هناك التعذيب على مثال تازي
لا مثيل لوحشته. وعندما
استشهد شهدي عطيه وبدأت
التباية في التحقيق كان واحداً
عن استكرا جسارة جسورة.. أن
يتقدم للادلاء بشهادته، حكى
.. حكى.. حكى فضع في
محضر التباية كل طوقس
التعذيب الوحشي.. متحدثاً
عن الجريمة.. وعن المجرمين.
أنهى شهادته وقع على أقواله.
ثم قال لوكيل التباية: أصلكم
مستولية الحفاظ على حياتي بعد
هذه الشهادة.. ووصلت التباية
المستولية.. فالتعليمات
كانت قد صدرت بإيقاف
التعذيب.

بخلال عملية ترحيل
جبايى للسجاء والمعتقلين إلى
الوحدات.. يطرأ كل ثلاثين
سجناً معاً في سلسلة حديدية
واحدة أسها «الحجلة».

الصابط يونس مرعي
أمر سائق القطار أن يتوقف قبل
المحطة لعدة دقائق، لتأليا لوجود
السجاء وسط رواد المحطة،
فصاعبتها سوف تنطلق هتافاتهم
المطالبة.. بإلءقراطية
والحرية.

توقف القطار قبل محطة
«المراصة» بعد دقائق بدأ نزول
قطار السجاء المبريطون في حجلة
واحدة، هو كان في أول الحجلة، نزل
ونجا رفاته يتزولن.. تحرك القطار
.. نصف الحجلة في القطار والنصف
يجره القطار خلفه في حقل مأساوي

شكلت تطوراً مهما في حياة
الضظيم. وفي حياة الباعة الجائلين.
وباختصار حاص غدار
«الشطارة»
والكفاح الشيوعي» حثا
إلى حب

شئ واحد كان يعبر دأه
شوقى، زوجته أصبح الآن يهود
متأخراً متكباً من ازدواج العمل
والكفاح.. لكنه يبقى سهراً لبقراً
في كتب عربية. سألته. وأجابها
بصرحة: أصبحت شيوعياً.
شرح لها الموضع باختصار، لم
تكن بحاجة إلى شرح طويل فهي
معمدة على الحلو، والمره.

وتولت فقرات السجن.
طويلة وكثيرة. ومع كل مرة تزداد
أم شوقى ثباتاً وصموداً. وتزداد
قدرة على الشاط وسط عائلات
السجاء..

في ١٩٤٩ قبض عليه
لبسني ثلاثة عشر شهراً
في ١٩٥٢ قبض عليه عقب
حريق القاهرة ليعرضه بعد
عدة أشهر
في ١٩٥٤ قبض عليه
لبسني في المعتقل عدة سوات
وفي ١٩٥٩ قبض عليه..

لعمش أبشع فترات التعذيب ثم
برجعه مع الجميع في ١٩٦٤.
ذكرياته عن السجن
لا تنتهي.. برويه وهو
يضحك رغم أن مرارتها لم تزل
في النمل حتى الآن.

في سجن مصر التقى
مع عدد من السجاء.. (كمال
يعقوب، عبد العزيز
خميس، أتور السادات)
رأى السادات وهو يتحدث
بمئة مع أحد السجناء «أبوس
رجلك يا شاموش؟» احتقره
وظل يحترقه طوال فترة
السجن.. عندما حكم

المسول أحمد الهندي
بوالأعضاء: إبراهيم عرفه
(مهاكيكي طبران)، عبد
الله القلي (أزهرى)
.. محمد سعيد (جبار) وعامله
في محل صيداري، وهو وبدأت
طاقات العفرة تنتفع .. وطاقات
الصالح تنتفع معها
يقول شحاته في حديث
مسجل مع الإذاعة سمعت
محاصرة عن نظير لجمع.. كيف
تطورت المجموعات إلى
الشوعية البدائية من
الراسالية فالاشتركية.
عندما خرجت من الاجتماع كنت
أشعر أنني أظهر فرحاً وسعادة.
أنا الآن أعرف حقيقة وضعي
ومستقبلي أما ولدي..
هو الآن ينشط في الجاهين
تاجر، شاطرله محل صغير
جدا.. كصندوق صغير في العتبة
كتاجر نصف جملة، شوي
متناضل يعمل في أكثر من اتجاه.
شئ واحد يترقه التعليم
الكتب لا يستطيع فهم ما فيها.
وقرر أن يتعلم، ليصبح هناك شريك
ثالث في الوقت وانضم في مدرسة
لدية.

«
ذكرياته عن هذه الفترة
دافقة بالهوية والنضال
مظاهرات ١٩٤٩، اللجنة
الوطنية للطلبة والنعال
توزيع مجلة الماشير والحوارات
المتحدة مع كل من يشتري نسخة
منها. لجان مقاومة الكوليرا..
كيف انطلق هو ورفاقه يكتسبون
الشوارع. ينظرون للرقاء، بيوتهم،
يقومون بالتعليم
المرض. وابطة الباعة الجائلين
.. ألم يكن واحداً منهم، وهم الآن
يشترتون منه ويتعاملون معه في
محل العتبة. شكل الرابطة، التي

الطرب على الجند الواقفين وجررا
ليدخلوا المقر، صعدوا إلى سطح
المقر، أغزرائي تكسبر البلاط
والقائه على الضباط والجنود. إنها
المواجهة الأولى في حياته.
فجر فيها كل غيظه متناهي أنه
بذلك يفتقر الخط الأحمر عند
الوفدين. حضر فؤاد باشا
سراج الدين، وأمرهم بالخروج من
المقر ومرة أخرى يلت صديقه نضره
إلى اللارق بين مواقف
وأسابيل الانهيار، ومواقف
وأسابيل للرقاء.

لكن لقمة العيش تناديه
سافر مع صديق سوداني ليعمل
في الكابن الإنجليزي قرب
السويس كسب هناك كثيراً
لكنه ظل يمتلك ذلك السوال
المؤرق.
لماذا فقراء،
وأغنياء؟

كان صديقه محيى الدين
صادق قد أصبح شيوعياً
(الحركة المصرية للتحرير
الوطني) وكان ساروش من بعيد
يحدثه عن العقراء.. عن الضفكات،
كثير من الولد حزب
الأشياء: «ميت عمتك لن تصبح
قائد فيه إلا إذا استلكت صلا..
ولابد للرقاء من حزب لهم. وسأله

سأله: «هل هناك حزب
للفقراء، فأجاب: نعم ولكن
سرى.. واعطاه كتاباً
«الراسالية لتعني الحرب»
: «قرأ عدة مرات، تعليمه الحدود
وصعوبة الأسلوب حالا دون فهم
متكامل.. لكنه شعر بضو، يلاً
نفسه بفهم مستبهر، وإجابات
عديدة تبدو الآن واضحة بعد أن
كانت مبهمه.

وأصبح شحاته عضواً في
الحركة المصرية للتحرير
الوطني (ج.م) لم يزل يذكر
أول لقاء لأول خليه انضم إليها:

أحرق أسوار السجن بعد أن أقنع أحد السجناء

بتحريب رسالة إلى «أم شوقي»..

ومن أم شوقي إلى العائلات..

ومن العائلات إلى وكالات الأنباء العالمية



شحاته النشار

ومناضل شجاعا..

وينجح في الممرتين.

وبعد الإفراج في أبريل

١٩٦٤ يبدأ مرحلة جديدة.

بمنتج مصغرا صغيرا. ويكر

المصنع. ويتعدد ويؤسس هو

ومصنوع الزعفراني (أحد

الرفاق القدامى) جمعية

تعاونية لأصحاب مصانع

التركيب. رجال الأمن لا يكفون

عن المطاردة.. اعترضوا

عليهما. استدعوا عليهما

الأخرين.. ألبسا شبيعين؟

ويؤسسان جمعية تعاونية

أخرى..

ويتسع نشاط كل منهما..

ليصبح كل واحد منهما من أكبر

رجال صناعة التركيب في مصر.

ويبقى شحاته النشار

على العهد.

يبقى كما كان منذ البدايات

الأولى.. في التجارة ذات الولد

الشاطر القادر دوما على

اقناعك بأن تشترى حتى ما لا

تحتاج إليه. وفي السياسة ذات

الشاب المثقف حماسا والمتصنع

بما يعتقد مهما كانت العواصف

والأثواء.

ويبقى دوما.. قادرا على

إقناعي بصحة عنوان الكتاب

الذي استوفيت منذ أيام شبلي

الأولي:

الانسان

نفسه..

فهاكم إنسانا صنع نفسه

فأحسن صانعها.

وتسج مع رفاقه مستقبلا

وأعلا لوطنه وشعبه.

ومن الممرتين معا.. كان.

إسرائيل وفي موافقه

الاجتماعية.. فقط بطالبون

بالديمقراطية بينما الآخرون

يشنون حملة معارضة شاملة

وعندما تأزمت المواقف ظل

متفائلا. كانت ذكريات العمل

المشارك والمؤثرات الجماهيرية

الصاخبة، والتهافتات المدوية

بمحبة عبد الناصر غلاماحة

كبيرة من أفكاره وهو يقول لأحمد

الرفاعي: أظن لوقيه حملة

قبض لن يقبض علينا.

قال أحمد الرفاعي يهدو

بارد: بالعكس، ستكون أول من

يقبض علينا، فحنن الأكثر

خطرا، وثمة جهات تطمح

إلى الوثيقة بيتنا وبين

عبد الناصر.

وقد كان..

لكن وحشية المعاملة.

والتعذيب النازي بعد فترة

التحالف الحميم.. تركت في

نفسه مرارة لا تحصى من

الناصرة.. ومن كامل

عمرسته الأخلاقية.

وتنتهي المعنة، ويبقى

الرجال رجالا. بل يزدادون

رحولة.

كما كان دوما يبقى

شحاته..

تاجرا شاطرا..

مع عبد الناصر ما بين

١٩٥٥ و ١٩٥٨. مؤثرات

جماهيرية مشتركة. جماهير غفيرة

تتحرك خلفهم. هو في سيارة لهينة

الاستعلامات تجوب به شوارع حي

السيدة. الناس. الجيران. الذي

عرلوه طفلا شاطرا وشابا مناضلا.

والذين شاهدوا البوليس مرات

ومرات وهو يرالب بيته. ويراقب

محله في شارع السد ثم وهو يهاجم

البيت والخل وبقناة وشحاته

مقبوضا عليه.. يرونه الآن يدعوم

غير الميكروفون لقايمه عبد

الناصر في محركه ضد

الاستعمار وضد إسرائيل

وضد الرجعية. في المؤثرات

الجماهيرية كان ورفاقه الأكثر

حساسا. الأكثر قدرة. والأكثر

جماهيرية.

كان الحزب قد انقسم هو

ورفاقه القدامى من أبناء حدوتو

شكلوا «الحزب الشيوعي

المصري». حدوتو كانوا

يزيدون عبد الناصر في

سياسته ضد الاستعمار وضد

مخيف.. عجالات القطار تركه أن

تلتهمهم هم فقط يحاولون تجنبها

تاركين أجسامهم كي تطحن بلا

رحمة فوق الفلنكات. الحراس

يطلقون الرصاص لتنبية السائق..

وعندما تروقت القطار في

محطة والمواصله كان نصيبه

كسور عده. أما جسده كله

لقد سحق تحت رطاة

الارتطامات المتكررة.

طوال فترات السجن كانت

تسعه كفايته التي ولدت

معه. أن يبيع أي شئ حتى لمن لا

يفكر في الشراء. أن يتسلل إلى

قلب حتى من لا يعرف.. وكانت

مقدرته هائلة في اكتساب

السجائن ومجنيدهم لاداء خدمات

للرفاق من تهريب رسائل إلى اجراء

اتصالات.

وبعد حادثة «المجلة» أقنع

أحد السجناء بتحريب رسالة إلى

«أم شوقي».

تحكى القصة. ومن أم شوقي

إلى العائلات. ومن العائلات إلى

الرفاق ومنهم إلى وكالات

الأنباء. ودوت القصة عبر

إذاعات وصحف عديدة وجولته في

السجون والمعتقلات بلا مصر:

سجن مصر. هابكسيف.

الماط. الطور. أبو زعبل.

الفيوم. بيتي سريفي.

اسيوط. الواحات..

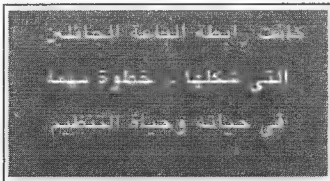
وذكرياته عنها تحتاج إلى

مجلدات.

لكن أكثر ذكرياته دثشة هي

تلك الفترة التي اجتاز فيها مع

رفاقه مرحلة التحالف الحميم



حول الخطأ والصواب في معركة

الدفاع عن حقوق الفلاحين

تأجيل طرد المستأجرين من الأرض الزراعية..

هل يحقق مكاسب لهم أم يجهب حركتهم؟

أحمد نبيل الهاللي

في مقال بعنوان «**القفز على حركة الجماهير والهجوم على الأحزاب**» نشره عدد يونيو من اليسار، اتهم الأستاذ رئيس التحرير (قوى يسارية معينة) بالقفز المفاجئ على حركة الفلاحين المستأجرين المتصاعدة، واثهام الأحزاب اليسارية وخاصة التجمع بالهيانة والتفاس. وأوضح المقال أن مشروع القانون الذي اقترحه التجمع لتأجيل نفاذ القانون ٩٦ لسنة ٩٢ لمدة خمس سنوات يمثل الحد الأدنى الذي يرى الحزب إمكانية تحقيقه في ظل التوازن السياسي القائم وأشار المقال إلى أن موقف التجمع من القضية يمثل حده الأدنى في تأجيل تنفيذ القانون، وحده الأقصى في الغائه.

وانتقد المقال محاولات استيعاب أحزاب اليسار وخاصة التجمع والتاسرى من بعض الجناح الشعبية التي تؤسس للدفاع عن الفلاحين.

والاجتهادات. وليس من حق أي حزب أو فصيل أن يفرض مثل هذا التناظر أو أن يفرضه على أطراف اليسار الأخرى مصادرنا من الآخرين في التناز و الاختلاف. ثانيا: مهما تباينت المواقف والاجتهادات داخل صفوف اليسار ، تظل هناك أرضية مشتركة واسعة تشمل حداً أدنى متفقاً عليه بين الجميع، بعلينا جميعا كيساريين الحفاظ على هذه الأرضية المشتركة والسعي لتوسيع رقعتها من خلال الحوار والتفد المتبادل، واتخاذها نقطة انطلاق للتضال المشترك دفاعا عن قضية الفلاحين العادلة، مع احتفاظ كل طرف بحقه كاملا في طرح موقفه التميز على جماهير الفلاحين وهي قادرة على فرز الموقف

* والمقال يشير قضايا هامة تتطلب بالفضل تحديد وتأكيد المواقف الصحيحة منها وتدقيق وتصويب المواقف الخاطئة، كما أنه يطرح بعض الأفكار المثيرة للجدل والاختلاف، واستأذن اليسار في الاشتباك مع هذا المقال الهام لإبداء وجهة نظري في بعض ما طرحه من قضايا وأفكار.

أولاً:- لا بد في البداية من التأكيد على حقيقة لا يجب أن تغيب عن بال أحد وهي أن تعدد الاتجاهات في صفوف اليسار في شأن قضية العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية أمر طبيعي.. ومن حق أي حزب أو فصيل يساري أن يتخذ الموقف الذي يلقبه بتعاضده. ومن غير التصور أن تتطابق المواقف

الصحيح الذي يتفق مع مصالحها. ثالثا: عليها الحذر من تحويل حركة الفلاحين إلى ساحة الفراعش بالاتهامات أو المزادات بين فصائل اليسار .. فمن شأن ذلك إهدار مصادقية اليسار ككل في نظر الفلاحين.. ولقد آن الأوان لكي نتعلم كيف نخلف فيما بيننا وكيف نشايز عن بعضنا البعض دون أن يتخلل عن الموضوعية ودون أن يؤثر هذا الاختلاف على تأدية واجب التضال المشترك.

رابعا: إن الدفاع عن حقوق الفلاحين معركة شاقة وطويلة وتتطلب تعبئة أوسع القوى المزمة بقضية الفلاحين.. بما يتجاوز حدود اليسار بمفهومه الضيق. ولذلك فإن أية محاولة لتشكيل جناح شعبية للدفاع عن الفلاحين يهيج استيعاده أمر مرفوض وهو يلحق اقدح الضرر بالتضامن المطلوب مع الحركة الفلاحية. وليس من حق أحد في صفوف اليسار أن ينصب نفسه مدعيا عاما اشتراكيا ليمارس ضد أطراف يسارية أخرى أسلوب الاستيعاب عن الإسهام في المعركة. خامسا: والمقال في حديثه عن القفز على حركة الفلاحين، يشير قضية علاقة اليسار بمختلف احزابه وقصائله، بالحركة الجماهيرية سواء الحركة العمالية أو الفلاحية أو غيرها.

أن الآوان لكي نتعلم كيف نختلف فيما

بيننا وكيف نتمايز عن بعضنا البعض دون

أن نتخلي عن الموضوعية ودون أن

يؤثر هذا الاختلاف على نضالنا المشترك

الطانية على سطح المجتمع. وإذا يجب الحكم على التوازن السياسي بنظرة إلى أسفل تدرك التوازن السياسي في تفاعله - القائم بين القوى الاجتماعية في قلب المجتمع.

إن التوازن السياسي ليس نقطة ثغورانية ساكنة. وإذا هو ظاهرة متحركة وذلك فإن الشارع الصحيح هو الذي يتحدد على ضوء التوازن السياسي في حركته.

تاسعا: مع التسليم الكامل بضرورة التزام اليسار بالواقعية عند تحديد شعاراته وتكتيكاته. فإن استيعاب الواقع القائم والتسليم به شيء، والاستسلام له كأمر مفروض إلى الأبد شيء آخر.

وتمنطق الاستسلام للأمر الواقع هو الذي يقرّر الشعارات والتكتيكات الحاشطة فالاعتقاد مثلاً بأن المخصصة القادمة قادمة لا محالة.. هو الذي أفرز شعار (تحسين شروط البيع) بدلا من الموقف الرافض للمخصصة من حيث المبدأ.

عاشرا: على اليسار ألا يفتقد ثقته في قدرة النضال الجماهيري على تغيير التوازن السياسي القائم وعليه أن يستوعب جيدا الدروس الثمينة المستخلصة من معركة المحامين ضد القانون ١٢٥ لسنة ٨٩. يحل مجلس نقابة المحامين المنتخب ومن معركة الصحفيين ضد قانون ذبح الصحافة والفسر على الفساد.

فالنضال الموحد للمحامين من أجل استعادة الشريعة والرفقة الجماعية للصحفيين هما سبب انتصار المحامين والصحفيين.

وغنى عن القول أن لدى الفلاحين المستأجرين امكانيات أكبر لتحقيق نصر مائل لانهم كتلة بشرية تقتل مع أفراد اسرهم سبعة مليون مواطن. حادى عشر: إن توهم أن سنوات أخرى نفذة

القانون ٩٦ لسنة ٩٢ خسر سنوات أخرى سوف يحقق مكسبا للفلاحين لأنه سوف يتيح لهم فرصة تجنيس صفوفهم هو رهان على سراب. لأن أي تأجيل جديد لبرلمان القانون سيكون مجرد حيلة مخدرة جديدة للفلاحين من شأنها استيعاب غضبتهم وتبييع معركتهم ضد القانون وإجهاض نضالهم التضامني. وإدخال التحرك الفلاحي التنامي في بيات شتى جديد محس سنوات جديدة.

.. وبعد فإن اليسار المصري اليوم يواجه باختبار مصري لمستقبل اليسار المصري مرهون بتحديد الصحيح لمواقفه وتكتيكاته وشعاراته في الحركات الاجتماعية الشعبية. وعلى اليسار المصري أن يبتعد لنفسه ويتقصد.. إما شهادة ميلاد جديدة.. وأما تصريح وفن..

المصري مطالب اليوم بالعمل على تحقيق التلاحم بين التضالات الاجتماعية المختلفة القوى الاجتماعية المضارة من سياسات التحرير الاقتصادي من فلاحين مهنيين بالظرف من الأرض، إلى عمال تسليهم المخصصة مكاسبهم الاجتماعية وتعرضهم لمخيلات الفصل الجماعي، إلى مستأجري العقارات المهنيين بالانقار إلى قارعة الطريق. سابعاً: إن حزب التجمع مطالب اليوم بإعادة النظر في موقفه وشعاراته في المعركة ضد القانون ٩٦ لسنة ٩٢ على ضوء المفاهيم في الساحة الفلاحية، وإذا كان التجمع قد طرح شعار تأجيل نفاذ القانون في ظل ظروف الجزر في الحركة الفلاحية بسبب ما قال عنه مقال اليسار أنه (السنوات طويلة ظل الفلاحين غير مصدقين بأن هناك بالفعل من يخطط في الحكم لطرده الفلاحين الإجراء). فإن الحركة الفلاحية تشهد اليوم تصاعدا متسارعا. بعد أن وقعت الفاس في الراس).

وأما وإن كان الرأي حول صواب أو خطأ تأجيل نفاذ القانون، يوم طرح التجمع هذا الشعار، فمن المقطوع به اليوم أنه من الخطأ التشييت بشعار التأجيل بعد أن أصبح شعارا متخلفا عن الواقع الفلاحي الراهن وشعارا مضطهدا مع المزاج الجماهيري الحالي للفلاحين. فمطلب الحركة الفلاحية اليوم المجرى إلى طوع جموع الفلاحين هو تجديد أسقاط القانون وليس مجرد تأجيل سريانه.

ثامنا: القول بأن أقصى ما يمكن أن يحققه نضال الفلاحين في ظل التوازن السياسي القائم هو تأجيل نفاذ القانون - في تقديرى قول خاطئ لأن الحكم (على التوازن السياسي القائم) لا يجب أن يتم من خلال النظر إلى أعلى للحكم على توازن القوى بين النخب الحاكمة والحكومة

وفي تقديرى أن واجب اليسار المقدس هو اللجوء عن مصالح الجماهير الشعبية الأمر الذي يتطلب تواجه في كل تحرك شعبي أو نضال جماهيري لتزويده بعنصرى الرعى والتنظيم والتحرير من (العنفية).

ولذلك فإن سعى أية قوة يسارية للتواجد أو الاسهام في الحركة الجماهيرية لا يجوز اعتباره محاولة (للقفز على الحركة الجماهيرية).

فنعندنا توظيف الجماهير الشعبية معاركها لا يمكن أن تطالب قوى اليسار بمتابعة التضالات الشعبية من فوق مقاعد المنرجين.

وكل المنظور على قوى اليسار هو محاولة بسط وصايتها على الحركة الجماهيرية. أو ادعاء قيادتها المتفرضة لهذه الحركة. لأن قيادة الحركة الجماهيرية لا تفرض عليها من أعلى. وإذا هي تنبثق من غضب النضال الجماهيري.

والحركة الفلاحية مطالبة بأن تخلق قيادتها وهي قادرة على ذلك وهي مطالبة أيضا بأن تبتكر الأشكال التنظيمية الملائمة لنضالها.

وفي هذا المقام فإن اتحاد الفلاحين تحت التأسيس موهل لأن يكون إطارا هاما لتنظيم الحركة الفلاحية شريطة أن يخرج في تحرير نفسه من القيود المفروضة عليه والتي تمنعه من التحول إلى منظمة جماهيرية فاعلة ذات جذور شعبية وليس مجرد كيان علوى معزول عن القواعد الفلاحية المرتبطة.

سادسا: وإذا كان اليسار المصري قد لعب في الأربعينيات دورا تاريخيا في تحقيق الترابط بين النضال الوطني للطبقة العاملة وللطبقة من خلال اللجنة الوطنية للعمل والطلبة ضد مشروع «صدقي يهين» والى قادت نضال الشعب المصري.. فإن اليسار



رانيا علواني.. ولدت في حمام السباحة

الشارع المصري بمختلف طبقاته.. أستقبل نبأ حصول رانيا علواني على ميداليتين ذهبيتين في سباقى ١٠٠، ٥ متر وقضية ٢٠٠ متر سباحة حرة في دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط في مدينة باري الإيطالية.. وفوز على إبراهيم أين قرية بحر النعرا شرقية) بالميدالية الفضية للتحديف بفارق رمسى لا يذكر بينه وبين نطل دورة اثلاثا الأولمبية .. بكل دحر وأعزز.. كما سعد الناس بصعود أحمد براده عم الاسكواش العالمى الواعد لدور قبل النهائي في بطولة الأهرام الدولية وتقدمه إلى المركز الرابع بين الأبطال المصنفين عالمياً.

ولا شك أن كل ما حققه كل من الأبطال الثلاثة على حده.. هو انجاز حقيقى بكل المقاييس .. نقول انجاز لأن الوصول إلى عرش أى بطولة .. وتحقيق الانتصارات المشرفة ليس بالأمر السهل.. ولا بضربة حظ.. وإنما نثار لمشوار عمل طويل حافل ببذل الجهد والعرق والتصحيات .. مدعم بتوفير الامكانيات والرعاية الشديدة المطلوبة.. لتحقيق لارتفاع.. بمستوى اللاعب. والوصول إلى أفضل ما يمكن الوصول إليه يدنيا وفنيا.. لشئ الذى يؤكد أن المواهب وحدها لا تكفى لصناعة البطل.

حسن عثمان

الموهبة وحدها لا تكفى لصناعة البطل

وأين تنهب الأموال التى تصرف على هذه الاتحادات التى لم ينتج منها اتحاد واحد فى صنع بطل أولمبى يقف على منصة الشرف إلى جانب الأبطال العرب الذين رفعوا راية بلادهم وشرقوا كل عرس فى الفورات الأولمبية والبطولات العالمية.. أمثال أبطال

بحروب بارزة أسماهم فى سجل الشرف الأولمبى.. نذكر اخر الأبطال المحترفين بطل الجودو محمد رشوان ابن الاسكندرية صاحب الميدالية الفضية الأولمبية التى تحققت لمصر بعد غياب دام قرابة نصف قرن.. ومن يومها .. ونحن نسأل أين دور الاتحادات المصرية ..

لم يخل تاريخ الرياضة المصرية من الأبطال المرموقين الذين نذكرهم بالخير عن رفعوا راية بلدهم فى الدورات الأولمبية والبطولات العالمية.. خضر التوتى- سيد نصير- ابراهيم مصطفى- محمود حسن- وياض.. ومن بعد هؤلاء الرواد الذين نقشوا

المغرب سعيد عويطه ونوال المتوكل وسكاح والجزائرية الفلاس حسيبة بولقره وزميلها مورسيلي والبطة السورية عادة شعاع وغيرهم من الأبطال الذين أقيمتهم الملاعب العربية.

حتى أبطال رفع الأثقال المصريين الذين يتربعون على عرش البطولات العربية والافريقية .. وحققوا ما لم يحققه فردية أخرى في دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط التي اختتمت مؤخرا في مدينة باري الإيطالية .. لم يظهر منهم من يعيد أمجاد الرباعين الأولمبيين السابقين .. حتى ثروت البناري أحقق في تحقيق رقمه المسجل باسمه افريقيا في دورة الألعاب الأولمبية الأخيرة في أتلانتا ..

بأبطال صناعة خاصة !!

في غياب التخطيط .. وانتشار ظاهرة شلل الدخلاء على الرياضة .. ورجال الزنس الذين يستغلون وجودهم في الاتحادات الرياضية لتحقيق مصالحهم الخاصة .. يمكن القول .. إن الأبطال الثلاثة الذين نعتز بتدعيمهم على صفحات الجلسار .. أبطال صناعة خاصة جدا ..

ولنبدا بفراشة مصر الذهبية البطلة واثنا علواني .. ولدت لاب رياضي وأم رياضية. فالوالد هو الدكتور الجراح عمرو علواني كاتب فريق النادي الأهلي ومنتخب مصر للكرة الطائرة لسنوات طويلة .. وهو الآن رئيس الاتحاد المصري للكرة الطائرة .. والأم كشكول رياضي مارست العديد من الصعاب .. وبطلة سباحة سابقة .. من هنا كان

النادي الأهلي هو البيت الثاني للأسرة .. وحمام السباحة كان المحضنة التي تربت فيها الطفلة واثنا فاجت المم .. وعشت السباحة قبل أن تتم العاملين .. فكان التبرع المبكر الذي أهلها منذ نعومة أظفارها للاشتراك في المسابقات السنوية وتبدأ مشواره المبكر مع البطولات بفضل ملاحظة به من اهتمام ورعاية من والديها والمسترلين اللذين في النادي إلى أن أصبحت بطلة للجبهة .. وتخطت بعد ذلك المستوى المحلي إلى البطولات العربية والافريقية .. ولتنطلق إلى العالمية بمساندة ناديها والأسرة .. وانضمام المجلس الأعلى للشباب والرياضة بعد الأزمة الشهيرة التي وقعت بين الدكتور محمود حسن رئيس الاتحاد المصري لسباحة المسافات القصيرة والوالدا الدكتور عمرو علواني .. كقصية حسابات لانتخابات مجلس إدارة النادي الأهلي في الدورة السابقة والتي نجح فيها الدكتور عمرو والعكس كان من نصيب الدكتور محمود حسن .. وهو الخلاف الذي انعكس لألف الشديد من جانب اتحاد اللعبة على البطلة التي لا ذنب لها .. ووصل الأمر إلى إعلان حرب التشكيك في قدراتها كسباحة ..

ورغم ذلك كان عام ٩٥ .. هو عام الفراشة الذهبية التي نجحت في تحقيق انتصاراتها التي أشادت بها الصحافة العالمية وشت وكالة زويتير بعدها تقريرا مطولا عن حياتها لجميع أنحاء العلم بعد تألقها في بطولة كأس العالم للحمامات الصغيرة ٢٥ مترا .. فاعادها الرئيس محمد حسني مبارك

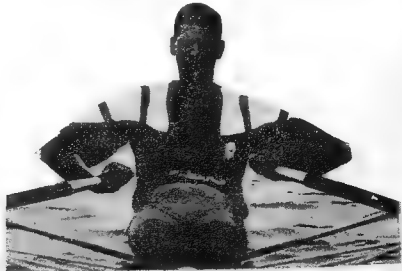
وسام الرياضة من الطبقة الأولى لتواصل بعد ذلك رحلة تألقها .. ففي دورة الألعاب الافريقية التي أقيمت في زيجابوز فازت بسبع ميداليات منها ثلاث ميداليات ذهبية .. وكان الحلم بعد ذلك ميدالية في اتلانتا .. وهو الحلم الذي لم تنجح في تحقيقه لانه وكما ورد في تقارير الخبراء .. لم يكن الاستعداد لهذه الدورة الأولمبية يقارن باستعدادات أبطال الدول الأخرى والتي فاقت الخيال ..

كان استعداد واثنا في أمريكا تحت إشراف تشك هوفوف المدرب الأمريكي الذي لم يكن في المستوى مقارنة بغيره من المدربين والمدريات .. وذلك خلال تواجدها بجامعة الباما التي تدرس فيها الطب .. وقد كانت اخر الأرقام التي حققتها قبل الاشتراك في اتلانتا .. لا تحقق لها أكثر من الحصول إلى دور ال ١٦ .. لتصبح بين أفضل ١٦ سباحة في العالم. ولذا كان تغير المدرب أمرا ضروريا تولت تدريبها بعد ذلك مدرستها الأمريكية الحالية

لتعود وتشارك في دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط وتفوز بالميداليتين الذهبيتين في سباق ١٠٠ ، ٥٠ متر حرة. وميدالية فضية في ٢٠٠ متر حرة .. وهو إنجاز كبير كان يمكن لا يتحقق لو لم تشترك واثنا في هذه الدورة كما حاول الذين حاربوها في اتحاد السباحة وبت محاولاتهم بالفشل .. وما هو موقفهم الآن؟

* ابن بحر البقر

الصدلة وحدها كشفت عن هذا البطل .. ففي كـ ب تنجيد الشرطة عام ١٩٩١ .. بعد



على إبراهيم
ابن بحر البقر .. فوج
لاكتشاف البطل





أحمد برادة وأوجه القرية والسفر
ومعه ١٢ سنة ليصبح رابع العالم

أن استعد من تجهيد القوات المسلحة لعدم حصوله على أي مؤهل دراسي.. ولا يعرف القراءة ولكنة فكان القدر حيث اختاره النقيب عمر رجائي ضمن انجدين لنادي التجديف.. وجاء اختياره هذا لسنانه القوي وقوامه الطويل- وكان اللواء طارق عصيرة المسئول عن نادي التجديف قد لاحظ من الأيام الأولى أن هذا المجدد يمكن أن يكون لاعبا مثير.. ومن هنا بدأت رحلة صناعة هذا اللاعب.

وفي خلال العام الأول شارك في البطولات المحلية وفاز بالمرکز الثالث.. ثم المركز الثاني على مستوى الجمهورية فقرر برونيتش مغرب المنتخب المحرر الحسنة ضمه كاحتياطي لبطل مصر النقيب عصام زكريا.. الذي اعتزل اللعب بعد فترة.. فانجهت العيون إلى على إبراهيم ابن قرية بحر القبر الذي اثبت خلال فترة زمنية قصيرة استعداده للدخول في دائرة الأبطال.. وبالفعل فاز ببطولة الجمهورية.. وبعد عام واحد فاز ببطولة أفريقيا التي اقيمت في القاهرة عام ٩٢.. ثم سافر إلى إيطاليا وهناك خرج من الدور الثاني في التصنيفات وبعدها سافر إلى موسكو.. وهناك خرج من الدور قبل النهائي.. وفي بطولة إيطاليا للمرة الثانية فاز بالمرکز الرابع وكانت هذه بداية مشواره مع العالمية.

وعلى ضوء نتيجته التي حققها في بطولة

إيطاليا كانت هدية الشرطة له.. المشاركة في بطولة هيد أوف تشارلز التي تعد أكبر وأشهر بطولة تجديف في الولايات المتحدة الأمريكية.. وهناك فاز بالمركز الثاني بفارق ثلثين.. بعدها فاز ببطولة فيلادلفيا.. وبعد عودته لمصر فاز ببطولة العرب.. ثم سافر إلى جنوب أفريقيا ليلشارك في ثاني بطولة أفريقية.. وهناك قهر أبطال التجديف الأوروبيين الذين يلعبون باسم جنوب أفريقيا وريعي بوي.

وكانت عين الحيرة في الاتحاد الدولي تراقه.. وتأكد لهم أنه بطل من نوع خاص.. يستحق الاهتمام والمتابعة.. حدث ذلك عام ٩٤.. والاهتمام بالبطل المصري الواعد لم يقتصر على التدريب فقط.. بل أيضا التكوين الجسماني وزيادة وزنه ليتلاءم مع طوله.. وتعلم القراءة والكتابة ووجد العون من كل من حوله منذ أن بدأ مع التجديف وحصل على الشهادة الأكاديمية، ومع نهاية فترة تجديده وعمره له زيارة الداخلية مسكنا بالقرب من النادي.. ووافق الوزير على تعيينه في إحدى الوظائف المدنية.

ليضمن له الاستقرار.. ومنذ عامين.. وبالتحديد في عام ٩٥ اختاره الاتحاد الدولي ليلشارك على نفقته في بطولة كأس العالم التي تقام على أربع مراحل في بليجيكا وفرنسا وإنجلترا وروسيا ليصبح الرابع على العالم في التجديف.

وفي ثلاثا شاهدت بنفسه لم كان البطل الواعد يعاني من عدم اهتمام المسؤولين عن البعثة المصرية هناك فكان يذهب إلى التدريب بدون دعم على نفسه في كل شيء.. حتى يوم السباق الذي استطاع فيه أن يصنف نفسه بين أفضل ٨ أبطال وهو مركز مشرف إلا أن إصراره.. وما لديه من اهتمام في وجود اتحاد التجديف ليلشارك في البطولات الخارجية ومعسكرات الأعداد أهله لثاني العالم وقضية دورة البحر الأبيض المتوسط بفارق زمني لا يذكر بينه وبين بطل العالم.

برادة المسافر دائما

-قد يتصور البعض أن مشوار الفوز ببطولة من البطولات شيء يتحقق بالصدفة.. أو بضربة حظ.. وهو بكل تأكيد تصور لا علاقة له بالواقع.. ولا شك أن أحمد برادة تفرج حى لكيفية صناعة البطل.. وإذا كان اسمه قد بلغ بشدة هو وزملاؤه بعد الفوز ببطولة العالم للثلاثين في نيوزيلندا عام ٩٤ حين تمكن أحمد برادة وعمر البورسلي من اقتحام المشاركة في الماراة النهائية بعد

أن لعب كل منهما ست مباريات فاز فيها جميعا.

والوصول إلى هذه البطولة والربع على عرشها جاء تمارا لعمل شاق دام سنوات حين وجد نفسه وهو يسكك بالمضرب ليقتلض بالكرة الصغيرة جدا.. ولم بعد هناك مكان للاحلام الطفولة.. بعد الفوز ببطولة الجمهورية والاعلان عن نفسه كعطل مهووب يحتاج لن برعى موهبته الفذة.. ووجد بانفعل الدكتور إبراهيم كامل.. الذي تكفل بذلك.. وبدأ رحلات السفر وهو في الثانية عشرة من عمره.. ومن كثرة التجول بين البطولات في دول العام التي تزيد على ٤٠ دولة يكاد ينتهي رابع جواز سفر.. وكما في السفر سيج فوائده هناك أيضا الكثير من المتاعب.. فحينما البطل الذي كبر في ملاعب الاسكواش لم تخل من حوادث ومطبات قد يعجز عن مواجهتها الكبار.. فحينما سافر للمرة الأولى كلاعب محترف ليلشارك في بطولة اسبانيا التي اقيمت في برشلونة وعمره لم يتجاوز الخامسة عشرة.. اضطر لقضاء يوم كامل في البحث عن غرفة لكي يقيم فيها في أحد الفنادق.. ولما وجدها بعد طول عناء اكتشف ان سائق التاكسي يطالبه بأربعة مائة دولار قيمة الوقت والمجهود الذي استهلكه معه.. وبعد ان كاد البطل الصغير يفيق من هذه الصدمة التي لم تترك له الكثير من النفوذ فوجئ.. حين يقتحم غرفة على ساعة متأخرة من الليل طالبا ما تقيي معه من نفقة..

وفي أحداثه الصحفية أكد برادة ان المطبات والمشكلات التي واجهته في الغرب أفادته في حياته.. فتعلم كيف يواجه الأمور.. وكيف يكتب الحيرة والمهارة في البطولات التي زاد عددها عن مائة بطولة وشارك فيها في أكثر من ألف مباراة وزيد.. وضيف برادة الذي أصبح نجما لامعا في سماء الاسكواش العالمي.. أن حب الناس وإعجابهم به هو أفضل ما تحقق له في مشواره البطولي.. وهو الذي جعله يتحمل مائة السفر والقرية جريا وراء البطولات وإن هذا الحب هو الذي عوضه عن سنوات الطفولة التي سرقها الاسكواش الذي يعشقه. ولم يقل برادة من يتبنى موهبته ويتحمل تكاليف سفره للاشتراك في البطولات في مختلف دول العالم.. ما كان قد وصل إلى ما وصل إليه.. في طريق الاشتراك.. وليصبح الرابع بين اللاعبين المصنفين في العالم.. وما تطلع ليصبح اللاعب الأول في العالم وهو ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى ثلاث سنوات تقريبا وهو ما يذكره ابن مصر البطل المثالي الواعد.



فن

الأستاذ

والتلميذ

في

سنوات

التكوين

(١ من ٢)



رحلة في وجدان

السينما المصرية

■ أحمد يوسف ■

الحوار مع مبدع سينمائي. لكنه ليس حواراً تقليدياً بأية حال ، يجري بين صحفي فني وفنان مشهور-، ولكنه الحوار الجدلي الخلاق الذي يقوم بين الناقد والفنان، يقف كلاهما أحياناً على أرض مشتركة، لكنهما يتناقضان في أحيان أخرى في رؤيتهما الجمالية والسياسية. ومن هذا الحوار والصراع تكشف أن من الممكن- أو بالأحرى من الضروري- أن تراجع ما يقوله الفنان عن نفسه وعن أعماله الفنية، لتتخلق لدى القارئ، أو المتلقي رؤية أكثر وضوحاً لعقل الفنان ووجدانه، وتصبح رحلة حياته الفنية- في سبلها وإيجابياتها- درساً جاداً للأجيال القادمة التي ما تزال جنباً في رحم المستقبل. من جانب آخر، فإن أهمية هذا الكتاب تنبع من علاقة هاشم النحاس -فناناً وناقداً- بفن السينما ، بل علاقته الفنية شديدة الخصوصية بصلاح أبو سيف، وإذا كان القارئ يعرف قدراً غير قليل من هذه العلاقة أو تلك ، من خلال إسهامات هاشم النحاس الرائدة والمهمة في ميدان السينما

وحريتها من «بئر» الماضي وأغلاله.

وقد يحتاج القارئ المدقق، والناقد المتأمل ، إلى وقت طويل حتى يتمكن من أن يلقي على تلك الظاهرة نظرة شاملة ، لكي يضع كل كتاب في سياقه الصحيح، ويميز بين الجيد والردئ فيها. أو بين الأصل والزياف منها، ويرصد الشمار الحقيقية التي يمكن أن تأتي بها هذه البحوث النظرية في سبيل إصلاح أحوال هذه السينما، صناعة فناً ، لكن تلك النظرية الشاملة لن تكون متاحة لنا قبل أن نتوقف قليلاً أو كثيراً أمام هذا الكتاب أو ذلك ، في محاولة لتقييم الحصاد النظري والتقني الذي استطاع إنجازاه.

صراع وتواصل الأجيال

لعل كتابه «صلاح أبو سيف، محاورات هاشم النحاس» يمثل من بين هذه الكتب نوعاً منفرداً. من النادر أن تجد له مثيلاً في المكتبة العربية (وإن كان منتشرأ على نحو ذي أثر عميق في الدراسات السينمائية الغربية) وهو الذي يقوم على

في الوقت الذي تعاني فيه صناعة السينما المصرية من أزمة طاحنة ، تتجلى على مستوى الكم في تقلص متزايد لعدد الأفلام المنتجة كل عام، كما تتجسد على مستوى الكيف في اتجاه العديد من المبدعين السينمائيين- الذين كنا نتعد عليهم أملاً كبيراً في إصلاح أحوال هذه السينما- إلى تقديم التنازلات الفنية الفادحة فيما نسبه «سينما الأزمة» ، واضطرار بعضهم للعمل في ميدان «الفيديو كليب» باغراءاته المادية الكبيرة ، أو ربما أيضاً لجوء البعض الآخر إلى الانسحاب والانسواء، حتى بات ظهور فيلم مصري يستحق بالأصالة الجمالية والوعي السياسي أشبه من يبحث عن إبرة صغيرة في كوم هائل من القش والتراب. وفي وسط هذا السياق العاصف الذي تخيم عليه ظلال التشاؤم من مستقبل هذه الصناعة وهذا الفن ، توالى ظهور كتب سينمائية متعددة الاتجاهات والمناهج، يهدر بعضها وكأنه يأتي وفق خطة مدروسة محكمة، بينما يبدو البعض الآخر وكأنه يظهر للوجود نتيجة خبط عشواء (أو بالأحرى عبر

وسائل الواسطة» والمصالح الشخصية)، كما تتفاوت هذه الإصدارات في جدتها وعمقها أو في سطحياتها وخفة معالجة موضوعاتها.

لكن تلك الظاهرة المفاقمة من صدور مثل هذه الكتب السينمائية- التي يجب أن نحتفي بها على أي حال- تعكس نوعاً من الرغبة والحنين لدى المهتمين بالسينما المصرية بأن تعود لهذه السينما- من خلال البحوث النظرية والنقدية- مكانتها الحقيقية التي تستحقها، فيبحث بعض هذه الكتب في الماضي القريب أو البعيد، سعيًا للعثور على الجذور، وأملًا في أن تستحق السينما المعاصرة قوتها من استنادها لتراث قوي عريق، وفي الجانب المقابل والمناقض يعمد البعض الآخر من هذه الكتب إلى أن يتطلع إلى المستقبل، حتى أنه يؤكد على أن الأمل الوحيد الباقى أمام هذه السينما هي أن يتحقق لها اعتناقها

مشهد من فيلم العروبة



صلاح أبو سيف

مخطوطات هاشم النحاس



المقترحة للتفتيش من خلال الشركة، ومقارنة الفيلم مع السيناريو بعد تنفيذه، وحضور بعض عروض الأفلام وتقديم دراسة مكتوبة لاستجابات الجماهير في مختلف مراحل العرض.

لقد كانت هذه الورشة - بالمعنى الفني الحقيقي للكلمة - التي أسسها صلاح أبو سيف تحميلاً للعلاقة الإيجابية بين الأجيال، (وهي العلاقة التي نقفدها للأسف الشديد في الواقع الراهن، بل لعل صلاح أبو سيف نفسه قد توقف عنها بعد فترة وجيزة!)، فمن خلال العمل مع فنان يملك الخبرة، يستطيع الفنان الشاب الذي يملك الموهبة أن يكتسب القدرة على العمل

الإبداعي، وإن كان الجانب الآخر من الحقيقة يتجسد في رغبة الفنان الكبير أن يبدوره طاقة الشباب المحبوة والمتجددة على الحلق والأبداع - وربما كانت موهبة صلاح أبو سيف الأصلية تكمن في قدرته عبر مراحل حياته المختلفة على أن "يتعلم" دائماً من خلال الأعمال الفنية التي يشاهدها الآخرون، في السينما المحلية والعالمية على السواء، وعلى أن يستفطر من العاملين معه كل إمكانياتهم، ليصهرها في بوتقة أفلامه، بدماً من محبب محفوظ والسيد بدير .. وحتى محسن زايد، ويعترف نفسه في حوار مع هاشم النحاس - وإن كان اعترافاً ضمناً غير صريح - بتأثير هؤلاء الكتاب حين يقرأ: «كانت أفكارى تختلط مع أفكار نجيب محفوظ وسيد بدير، بحيث يصعب في حالات كثيرة تحديد من صاحب الفكرة بنتاً».

غضب الأستاد

وعاماً وراء عام، تأخذ علاقة هاشم النحاس بصلاح أبو سيف عمقاً جديداً، حين يشترك الفنان الشاب في مراحل الإعداد المخلقة لفيلم «الغاهرة ٣٠»، ولأنه يأخذ

صلاح أبو سيف في سياق تال: وللأسف إن كثيراً من النقاد لا يقبل أن يكون مع الفيلم على طول الخط، والدلالة الوحيدة لئلا هذا القول أن الفنان يفضل أن يكون النقاد مع الفيلم «على طول الخط».

لكن عين الفنان الموهبة تجعل صلاح أبو سيف - رغم هجومه العاصف على انتقادات الشاب هاشم النحاس - يدرك أن بداخل هذا الفني عاشق السينما محبة حقيقية: «ف عندما تولي رئاسة مجلس إدارة أول شركة عامة للاتنتاج السينمائي، استدعاني (صلاح أبو سيف) للعمل معه .. ومن خلال معهد السيناريو (١٩٦٣) التقط صلاح أبو سيف بعض الشباب ليعملوا معه في الشركة العامة للاتنتاج السينمائي، وكان لي الحظ أن أكون واحداً منهم، وهي المجموعة التي أثمرت فيما بعد بعضاً من أهم المبدعين السينمائيين في الجيل التالي، مثل محمد خان، ورافقت الجيهر، ومصطفى محرم، وأحمد عبد الوهاب .. ومن هؤلاء، قام صلاح أبو سيف بتشكيل «لجنة القراءة» التي كان عليها أن تقوم بمراجعة كل ما يصدر من القصص والروايات المنشورة وغير المنشورة، ومناقشة السيناريوهات

التسجيلية المصرية، أو من خلال كتبه التي قام في أحدها بتسجيل تجربته في العمل مساعداً لصلاح أبو سيف في فيلمه «الغاهرة ٣٠». إن هاشم النحاس يقوم بنفسه في الصفحات الأولى من كتابه، فيما يشبه السيرة الذاتية، يتأمل بدايات رحلته مع التعرف على فن السينما، والتي تزامنت أيضاً مع علاقته الفنية بصلاح أبو سيف. وإذا كان لك أن تقرأ ما بين السطور، فأنك سوف تكتشف أن تلك الصفحات التي يبدو أنها تدور عن هاشم النحاس، الشاب الذي يدخل إلى العالم السحري لفن السينما للمرة الأولى في حياته

ليست إلا سيرة لأغوار وجدان صلاح أبو سيف، وإلقاء للضوء على الجوانب التي لا نعرفها في هذا الرجل.

يحكي هاشم النحاس عن ارتياده خلال النصف الثاني من الخمسينات «ندوة الفيلم» المشاهير، التي كانت التواة الحقيقية الأولى لتكوين جيهاث سينمائية عديدة، ووضع اللبنات الأساسية لإرساء ثقافة سينمائية جادة، ومن خلال هذه الندوة رأى هاشم النحاس للمرة الأولى وفيما يشبه الانبهار صلاح أبو سيف، «كان فلم- الفتوة» من أكثر الأفلام التي فتنت به. وقد حضر عرضه صلاح أبو سيف وبعد سنوات قليلة تأسست «جمعية الفيلم» التي قامت في إحدى دوراتها بعرض أفلام لصلاح أبو سيف، وفي ندوة لمناقشة مجمل أفلام الفنان الكبير وفي حضوره، عرض الشاب هاشم النحاس بعض انتقاداته لهذه الأفلام، فنظر إلى رد فعل صلاح أبو سيف على هذا النقد: «فوجئت بانفجار غضبه بصورة لم أتوقعها منه، وصدرت عنه كلمات لم أسمعهها منه قبلاً أو من بعده..» إلا أن ذلك يكشف عن جانب من علاقة بعض فنانيه بالنقد، وتتأمل قول



حبيب محفوظ



يوسف شاهين

التواصل بين الأجيال ، لكثك ترى فيه أحياناً أخرى الصراع بينها ، كما تدرك أن هناك خطاً رقيقاً دقيقاً يفصل بين الموضوعية والرجسية في وجدان الفنان ، وهو الخط الذي يصل في الوقت نفسه داخل لا وعي الفنان بين الرغبة في الإبداع الفني وتحقيق النجاح التجاري في آن واحد . وإن شئت تلخّصاً -ربما بدا سابقاً لآرائه في عرضنا لهذا الكتاب - فهو أن كثيرين من فنانينا السينمائيين الكبار استطاعوا أن يصنعوا تاريخهم وجزءاً مهماً من تاريخ السينما المصرية من خلال القدرة على تحقيق نوع من التوازن -ليس دائماً توازناً دقيقاً- بين الفن والتجارة ، لكن الأكثر أهمية هو محاولتهم خلق تيارات سينمائية تصنع علامة مميزة لأفلامهم ، لكن تأملها ومراجعة أفكارهم عنها يشير إلى نوع من التناقض بين الموهبة النظرية الحقيقية التي يتمتعون بها ، والصور النظرية في وعي الفنان ، والتي يؤدي به أحياناً إلى رؤية جمالية وسياسية هي أقرب إلى التوفيق أو التلقيق .

لقد كان وما يزال هذا التناقض العميق داخل تكوين الفنان السينمائي المصري- في أغلب الأحوال - بين إسهال الجانب الجمالي والنظري في الإبداع السينمائي وإفقار الاهتمام على إنجاز أفلام متقنة الصنع ، سيئاً رئيسياً في نوع من الصعود الكبير ، والفجوة الهائلة ، اللذين يعوقان تطور فن وصناعة السينما المصرية وهو التطور الذي لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الجهد الحلاق بين النظرية والتطبيق والأفست الشديد . فإن الحلين المطروحين على الساحة السينمائية الراهنة لن يؤديا إلا إلى مزيد من عمق الفجوة والبقاء ، حيث يدعو الحل النظري الخالص- مثل اسهامات مذكور قايته- ومن بعده فاضل الأسود وغيرهما ، والتي تحتاج إلى تأمل أكثر تدقيقاً- إلى الاستطاع التام من ثرات السينما المصرية (والتي يشكل جانباً لا يستهان به ولا يمكن تجاهله من وجدان الجماهير) ، بينما يحض الحل العملي الخالص من جانب آخر -حتى على أيدي فنانين كبار مثل صلاح أبو سيف أو يوسف شاهين- في طريق صناعة الأفلام التي توحى

باعتبر درساً جاداً وعميقاً من صلاح أبو سيف للأجيال الجديدة ، لكن المفارقة تأتي من أن ذلك الهدف لم يكن بالنسبة لصلاح أبو سيف في الحسان : « فقد فوجئت أن الاتفاق بين دار الهلال وصلاح أبو سيف كان على أساس أنه كتاب دعابة القلم ، ولا يمكن قبوله الآن باعتباره كتاباً ثقافياً » .

في انقلاب ميلودرامى جديد ، سوف يتحول موقف صلاح أبو سيف من الكتاب إلى الترحيب مرة أخرى ، ولكن ليس قبل أن يقوم هاشم النحاس بإفسار نشر كتابه في هيئة الكتاب ، فيحدث صدى إيجابياً واسعاً لدى المثقفين في مصر والعالم العربي ، فيجد صلاح أبو سيف أن الكتاب يعقب- بشكل غير مباشر - ما كان يريد من « دعابة » لفيلمه : « كانت دهشتي الكبرى إن صلاح أبو سيف جاء بمجموعة من نسخ الكتاب وزعها علي المهتمين بالسينما في البلاد العربية ، فأدرت أن الأستاذ (الاحظ التعبير مرة أخرى) قد راجع نفسه وتخلّى عن موقفه الغاضب من الكتاب » .

بين النظرية والممارسة

في هذه السطور القليلة- وغيرها- والمتناثرة عبر صفحات الكتاب ، والتي تحكى عن مواقف شخصية لصلاح أبو سيف ، ومن خلال بعض المناطق الساخنة من الحوار بين التلميذ والأستاذ ، أو بين الناقد والفنان ، حول أفلام بعينها ، يتكشف لك وجه من النادر أن نعرض عليه في معظم الكتب التي تتناول حياة كبار فنانينا ، هذا الوجه الذي يعبر عن الجانب الواقعي الخفى والحقى من تاريخ السينما المصرية ، ترى فيه أحياناً

عمله الفني مأخذ المجد- وسوف يضع هاشم النحاس ذلك في اعتباره دائماً في كل مراحل حياته ومواقع عمله- ينظر إلى التجربة الفنية على أنها فصل دراسي بالمعنى الكامل للكلمة ، فيقوم بتدوين الملاحظات الدقيقة لكل ما يراه ويسمعه . « واكتشفت بعد فترة أن ما أذونه من ملاحظات يمكن أن يكون مفيداً لغيرى .. ورجب الأستاذ- (الاحظ احتفاظ هاشم النحاس في روايته عن تلك الفترة بالمسافة بين التلميذ والأستاذ) صلاح أبو سيف بفكره الكتاب » . لكن كما يحدث في الأفلام المصرية تماماً ، يطرأ الانقلاب الميلودرامى (1) : « كانت المفاجأة الصاعقة لي عندما انتهيت من تبويب نصف الكتاب ، وعرضته عليه ، أن أعاده لي وهو في غاية الغضب والاستفزاز ، فقد تضمن الكتاب -في رأيه- من المشاكل والمآخذ في سير العمل بما لا يرضى عنه ويسئ إليه وإلى الفيلم » . وللتأبط كيف يقتنص هاشم النحاس جوهر تلك اللحظة من خلال عين سينمائية مرفعة ، وكأنها من خلال عسة الكاميرا ، أو من خلال ميزانين سينمائي متقن : « وما زالت صورته- صلاح أبو سيف- حتى الآن في ذهني وهو يقف أعلى درجتي السلم العريض للمدخل الخارجي لاستوديو نحاس ، وأنا أقف في مواجهته على الأرض ، بما جعلني أنظر نحوه إلى أعلى » .

لكن لماذا تغير موقف صلاح أبو سيف من فكرة كتاب « يوميات فيلم » لهاشم النحاس من التقيض إلى التقيض ؟ سوف تكتشف أن « التلميذ » كان يريد أن يعق من تجربته السينمائية فائدة ثقافية لم يسبق لها مثيل في المكتبة العربية ، من خلال كتاب يسجل رحلة الإبداع الفني ومشكلاتها وحلولها المطروحة والممكنة ، فيما يمكن أن

ربما كانت موهبة صلاح أبو سيف الأصلية

تكمن في قدرته عبر مراحل حياته المختلفة على

أن «يتعلم» دائماً من خلال الأعمال الفنية التي

ينجزها الآخرون في السينما المحلية والعالمية

بالنضج والأصالة ، وإن كانت لا تستند في شكلها ومضمونها إلى الوعي الجمالي النظري المتكامل ، والضروري لكي يجعلها مدرسة فنية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، يمكن للأجيال القادمة من المبدعين أن تتف على أرضها وتطلق إلى آفاق أكثر رحابة وعمقا . (سؤال قد يبدو بدوره سابقاً لأوانه في هذا العرض لكتاب هاشم النحاس : هل هناك ملامح أسلوبية بالمعنى الحقيقي للكلمة لما نسميه «الواقعية عند صلاح أبو سيف»؟ وسؤال آخر قد يبدو خارجاً عن السياق : هل هناك مدرسة فنية مميزة عند يوسف شاهين تجعل أفلامه تجريرة رائدة يمكن للأجيال الجديدة من السينمائيين أن تبدأ منها؟).

المستقبل والمصادفة

بكلمات أكثر وضوحاً ، فإن السينما المصرية- مثلها في ذلك مثل العديد من نشاطات حياتنا الأخرى- تنفتح إلى التأصيل النظري في نفس الوقت الذي تتفتح فيه بثرات هائل من إجادة الممارسة الفنية التلقائية. وإن استطعت أن نتخ قدرأ قليلاً من التأمل لتاريخ القانون المصري خلال القرنين الماضيين لاكتشفت أن قنون «الآداب»- أو الممارسة التي تعتمد على الموهبة-هي في الأغلب أكثر تضجياً من قنون «الكلمة» والتي تحتاج إلى المعرفة النظرية الواجبة. فقد ترى في تراث السينما المصرية أفلاماً

متراضعة المستوى في شكلها ومضمونها لكنها قد تضم عدداً غير قليل من الممثلين الموهوبين بحق.

كما قد تسمع في تراث الطرب الموسيقى المصري أغنيات ركيكة الكلمات لكن أغانيها وإيقاعاتها تتسلل إلى وجدانك وروحك إن ذلك يشير علي نحو ما إلى أن حياتنا الفنية- وربما مختلف نواحي حياتنا-تقوم في أغلب الأحوال على المصادفة، التي تعني أننا نفترق إلى التخطيط للمستقبل، وإن قصة دخول صلاح أبو سيف إلى عالم السينما ليست إلا دليلاً على قانون الصدفة- الذي أصبح في السياق الراهن أكثر صعوبة- وهو القانون الذي ما يزال على حالة بعد أكثر من نصف قرن، إذا كنا نترك الأجيال الجديدة من دارسي السينما، دون «سينماتيك» أو أرشيف للسينما يمكن لهم من خلاله التعرف على أهم الأفلام في تاريخ السينما المصرية أو العالمية، وإذا كانت المؤسسات التعليمية الأكاديمية السينمائية يعجزها النهج المتكامل، والامكانيات المادية الضرورية، وربما في بعض الحالات أيضا للقوى البشرية المؤهلة لصنع جيل جديد من السينمائيين ، يملك الرؤية السوية المتضاجة للفن والحياة.

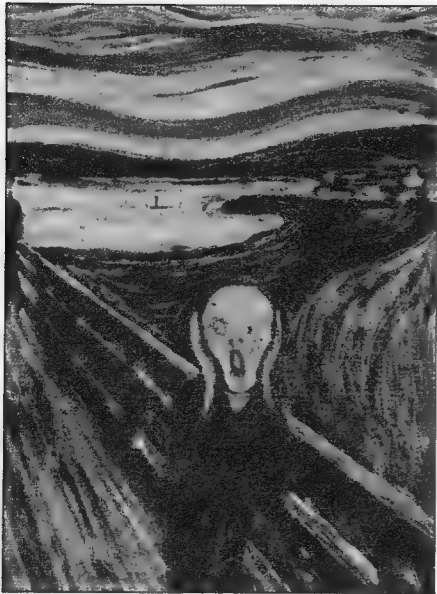
لذلك فإن غاية ما نطمح إليه- للأسف- أن تتكرر بالصدفة مع الأجيال الجديدة قصة صلاح أبو سيف مع السينما، الذي تشكل وعيه الطبقى- كما جاقى حوار مع هاشم النحاس من خلال مولده عام ١٩١٥ ونشأته

الفقيرة المتراضعة في إحدى حارات حي بولاق، كما تولد إحساسه الفني من خلال علاقته بأمة القاهرة صاحبة الشخصية القوية : «كانت تلك حساً فنياً متميزاً، واستعنت بكثير من الافكار التي أمدتني بها من خلال حكاياتها الكثيرة معي ، وكنت أراها تقرأ دائماً ، وهذا ما حجب إلى القراءة». وفي العاشرة من عمره «بزوغ» الطفل من المدرسة للمرة الأولى في حياته، ويذهب إلى سينما شعبية لمشاهد شابلن وطرزان، وليصبح الذهاب إلى السينما هو العادة الأسبوعية له كل خميس ، لينتقل بعد سنوات إلى قراءة بعض الكتب المترجمة البسيطة عن السينما، حتى يتمكن بنفسه من ترجمة بعض مقالات المجلات السينمائية ونشرها دون مقابل، ويعمل بشركة المحلة يلتقي -بالمصادفة في عام ١٩٣٦- من نيازى مصطفى الذي يكتشف في الشاب عشقه للسينما، فيدعوه للعمل مساعداً للإنتاج في «استوديو مصر»، حيث يقابل كمال سليم ويعمل معه خلال المراحل المختلفة لصنع فيلم «العزبة» (١٩٣٩) ، وكأنها كانت الفرصة الحقيقية لكي يرى أن «الحارة» التي جاء منها يمكن أن تتجسد على الشاشة، وربما كانت تلك اللحظة هي الشرارة الأولى التي أشعلت في وجدان الشاب ما عرفناه، فيما بعد باسم «واقعية صلاح أبو سيف».

فن تشكيلي

عين

«المطبوعة» ضرورة
 واحتياج في
 الفن التشكيلي



الصرخة لإدوار مونش

لماذا تعد المطبوعة ضرورة واحتياجاً في مجال الفنون التشكيلية...؟
لماذا لا نعتبر الصورة مثلاً ضرورة واحتياجاً لفهم العمل الأدبي كما هو الحال بالنسبة لقائل
نقدى مع لوحة تشكيلية؟
إن المتلقى لايهمه كثيراً أن يقرأ نقداً عن ثلاثية نجيب محفوظ ، وإنما يكتفى بحالة الاستمتاع
بالرواية لحظة قراءتها.. بينما لا يحدث نفس الشئ حين يقف المتلقى أمام لوحة أو تمثال أو عمل
مركب فكثيراً ما يتلفت يمينا ويساراً مستجداً بشخص يتوسم فيه ثقافة أرفع كي يفسر له ما
غرض عليه من علامات وإشارات داخل اللوحة.. ومع ذلك قد يفهم ،وقد يحبط شغفه لعدم اقتناعه
بتطابق ما فسر له صاحبه مع العلامة.. وكثيراً ما يقع مسئولية الخطأ في عدم التطابق هذا على
الفنان.

فاطمة إسماعيل

ولصعوبة توفر شخص شارب أو مفسر لكل متلقٍ. فالطبوعة الشارحة تقوم بدور هام كحالة وصل واتصال بين المتلقي وبين العمل الفني.. هذا بالنسبة للطباعة الشارحة والتي تتوفر مع كل عمل فني يقدم في عرض، وخلافه..

تحدثت هنا عن مطبوعة أشمل قليلاً وهي «المجلة» والتي تقع مربع الطبوعة الشارحة للمتلقى ولكن هنا تكون بالنسبة للفتنان، الذي لا يعرف كثيراً ما يحيط به من منتج فني آخر.. وما يفرح عن محيطه من أسرار الفن في العالم..

تفقاقة الفنان التشكيلي المعلوماتية عما يحدث في العالم تقف عند حدود الكتاب الخرمج والمجلة وإن ندرت وبعض المعارض المستضافة من الخارج.

أحدثت عن تلك الأمور لبديهة لا تلمس لنا المذمر ونحن نتفهل فرحاً لصورة مطبوعة مجلة «عين» في التنبؤ التشكيلي وبالطبع تطالعتنا الحركة الأدبية والسببانية باصدرات كثيرة. وقلمنا يقفون عندها مثلما يحدث عندنا نحن التشكيليون.

إن واقعنا النظري المتردي في التشكيل هو الذي فرض علينا هذا الطموح المتواضع.. ففي الوقت الذي اختلفت فيه رؤى التطوير وإشكاله وآلياته في العالم نتيجة تجاوزوه للذاكرة الإنسانية إلى الذاكرة الكهرتانية «الكمبيوترية» رأينا نحن نقف عند طموح ضمان استمرار مجلة فنية وترسيخها في فتاجيرنا السابقة تؤكد على أن هذا سبيل ضرورياً.

ليس إذاً بغريب أن يتهلل التشكيليون حين صدرت مجلة «عين».. في هذا المناخ الخاص جداً.. حيث لا توجد مجلة فنون تشكيلية بمصر واحدة مستقرة حتى الآن.. بل نستطيع أن ندعي أنه ليس فقط بمصر بل بالعرب.. فما إن تطالعتنا مجلة بعدد أو عشرين حتى تتوقف بعدها.. نذكر مجلة صدقي الجهاختجي مع الخمسينيات وإن ظلت حتى الستينات ثم توقفت.

وكذلك مجلة فنون تشكيلية التي أصدرتها الهيئة العامة للكتاب في الستينات ورأس تحريرها عبد السلام الشريف وتوقفت بعد عدد قليل من الأعداد.. كذلك جريدة فنون تشكيلية التي أصدرتها نقابة الفنانين التشكيلية في الثمانينات حين كان يرأسها الفنان صالح رضا وتوقفت كذلك بعد صدور عددي.. وأخيراً مجلة الفنون التشكيلية التي أصدرتها لجنة الفنون التشكيلية بالجلس الأعلى للثقافة في عشرين عام ٩٥٠٩٠٠ ثم توقفت.

وعلى الصعيد العربي نذكر مجلة «فنون عربية» التي أصدرتها العراق والتي توقفت أيضاً لأشباب سياسية وآلان

تصدر مجلة «الرافد» من الإمارات وإن كان لنا تحفظات عديدة عليها، بما يجعلنا نشكك فيها إذا كانت حقيقة قتل الطموح العربي كمنطوية فتية.. لذلك حين صدرت «عين» كان التهلل للطموح المنتظر.

* فلما هو الطموح المقترض في تلك المطبوعة الفنية..؟
* هل طموحنا أن تصبح تلك المجلة «وعاء» لمجموعة مقالات نقدية أراد أصحابها الكتابة بشكل مختلف؟

أم أن تفتح لنا «عين» عيناً على ما يدور في مجال الفنون التشكيلية داخل وخارج محيطنا..؟

—أشفق على «عين» ونحن نحيل عليها كل همومنا.

يوحي نكون غير متطرفين في طموحنا، نقف عند حد مدلى تعميق مصاديق «عين» كوعاء نظري بما تطرحه من مفاهيم نقدية سواء برفعها التاريخي الذي يسلم بعض مساحات تاريخ الفن أو برفعها النظري والذي يبعث في فلسفة وجماليات ما يطرح فيها من قضايا..

وقبل ذلك نشير إلى أن «عين» مجلة فنية غير دورية.. أصدرها الفنان عادل السبوي.. ولا يستطيع المتلقي إلا أن يحتمي بها منذ الوهلة الأولى وحتى دون أن يتصفحها.. فأتت أمام مطبوعة غلاف مائتين ومائتين ورقة قطع الـ A4 لها ثلاث أتباق، ومصممة جرافيكياً على أعلى مستوى.

إذاً هناك التقدير والاحترام لمتناول القول الأولى بين المجهود المتمثل في حجم المجلة وكذلك في اللقوق الفني الرفيع للتصميم. ثالثاً: يقع في الاعتبار أن عادل السبوي الذي أصدر المجلة ليس يتأقّد ولا مشفر فهو فنان بالدرجة الأولى، وإن كانت له كتابات تنشر بين الحين والآخر في مجلات متخصصة. كما ترجم كتاب ليونارد دافنشي نظرية التصوير عن الإطالية، إلا أنه يؤكد على وجوده كفتان مشفر للفن فقط بعيداً عن التطوير..

ومهما يكن الأمر.. فإن ما يعيننا فيها ينتج عادل السبوي هو «الجذبة» فهو فنان جاد، مهوم بقضية الفن، ذو ثقافة رفيعة تميزه بين الفنانين التشكيليين. لكل تلك الأسباب تشدد مجلة «عين» مشروعيتها ومصداقيتها.

«عين» وإشكاليات التنظير

من السهل علينا وهلة ما قد حدث بعد أن وجدت مجلة «عين» كجسد مادي أن نلظن أننا قد أرحنا ضامرائنا، لنجعل من تلك المجلة مركزاً لتحليل عليه حل مشاكلنا القديم منها والحديث في النقد.. وأيضاً أن نحلها ما لا

طاقة لها من طموحاتنا المنتظرة.. بل وعيكتنا أن ننسى وننتسى أن هناك أوعية نظرية أخرى سواء بالصحافة أو في المجالات الثقافية.. وسواء تعلق الأمر بتلك الصحافة التشكيلية المتواضعة، أو بالمقالات المجادة والتأدية في المجالات الثقافية.. إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن مجرد وجوده المادي.. قد أفسح المجال عبر هذا الوجود لمعظم مسئوليات مشاكل التنظير في الحركة الفنية.

مشاكل «عين» الداخلية

وقبل أن نحمل مجلة «عين» مشاكل من خارجها، نرى أنه من الأفضل أن نبحث في مشاكلها الداخلية.

هناك مشكلتان أساسيتان تجاوزتا فيهما مع عادل السبوي وكان له رأي؛ المشكلة الأولى حول هوية المجلة.. أهى حقاً مجلة أم كتاب.. ولا نقصد هنا من الناحية الشكلية فقط فالجدة يميزها «منهج فكر» أما الكتاب فهو «فكرة» فهل استطاع السبوي أن يضمن للمجلة تميزها بمنهج فكر..؟

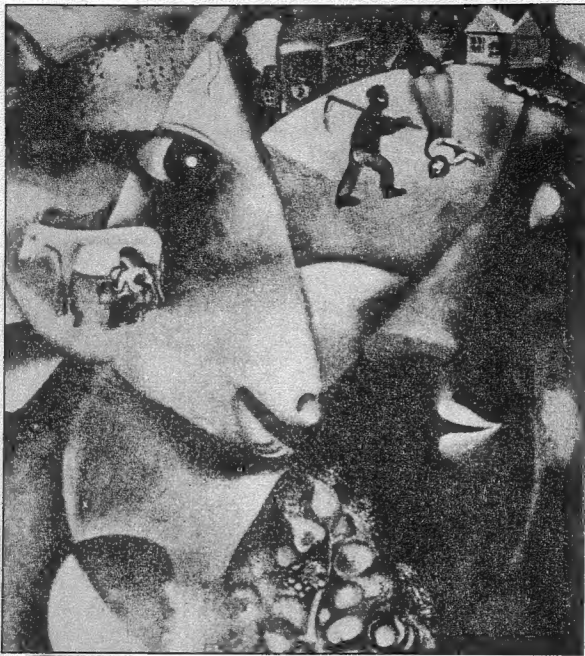
ثانياً: هل كان السبوي صادقاً حين جعل من «عين» صورة تمكس واقع تنظيري مصري..؟

نضيف إلى ذلك اعتقادنا بوجود خطأ منهجي أساسي وهو (مركزية) المجلة في يد شخص السبوي مركز التفكير وأيضاً مركز العمل، فهل يخالفني السبوي إن قلت إننا نستطيع أن نتجاهل أنه إذا تعلق مشروع ما بفنان أو فنان تصبح عملية التجاهل تحت السيطرة المطلقة لهذا الفنان.. بل وأغلب الظن تتضخم تلك السيطرة إلى الإحساس بالسلطة.. فهل في وجود هذا الإحساس نضمن موضوعية المجلة..؟

وجهة نظر السبوي

أعلم بتلك المشاكل بل أكثر من ذلك وأستطيع التحدث عن مشاكل «عين» أكثر من أي شخص.

بدأ الحوار حول تنفيذ مجلة عين مع أكثر من أربعين فتناً ومثقفاً وقد وعد الجميع بالمساعدة ويصحبان شديد في العمل.. ثم وجدت أنني الوحيد الذي على مسؤولية إنجاز المجلة بعدما انفض الجميع.. كانت هناك ضرورة الملزمة المجلة مادياً حتى وإن كانت خارج الأطر المنطقية ومع ذلك فقد حاولت أن تضم المجلة آراء مختلفة وجهات نظر متنوعة، فهناك شهادات شباب الفنانين التشكيليين من صالون الشباب.. وكذلك حوارات مع منير كنعان وأنس أبو سيف وحمدى عطية، وأدونيس ويحيى جلي. وعهد



أنا والقرية
مارك شاجال

«الحوارات أيضا أكثر مما تحتمل المجلة، وهذا ما قصده بضرورة ضبط الأيقاع. * أيضا علاقة الصورة بالنص المكتوب... نسا زالت الكلمة هي التي تقود القارئ وهي التي تحول المسار، فالصورة لا تستطيع أن تصيد رغم أننا في مقام سجلة للفنون البصرية.. وأعتقد أن هذا أيضا سيتم تدعيمه بصور خاصة بالمجلة وليس بالصور المعتادة في المراجع.. هناك الكثير ولكن كان علينا أن نضع السيارة أمام الحصان...»

من جسم أكبر. في قبول مستوى ما في الأعداد التالية. * أيضا أعتقد أن موضوع هوية المجلة له علاقة بصرية بإخراج المجلة layoutأنه لا يعبر عن أي وحدة بصرية. * هناك أيضا بعض التحفظات على إيقاع المجلة، وأعتقد أننا كنا نحتاج هذه التجربة حتى نتداركها في الأعداد القادمة.. فشلا في الباب العربي، لا يمكن التعرف على الحركة السودانية من خلال ذلك بصورة كافية.. وهذا ضد سياسة المجلة.

جر ومارشال ماكلوهان. ونصوص عربية وأخرى مترجمة لمحمود مختار وبولوك والجزار وهوكتي وكيناي وجواد سليم وسيزان كما تضمنت المجلة آراء النقاد في أزمة النقد المصرية. * أما بخصوص التغطية الثانية فهذا حقيقى إذ أن المجلة لا تعبر عن واقع كتابة تنظيرية في مصر وإنما تقتل واقعاً للكتابة. فما تقدمه المجلة نوع مختلف عما اعتدنا عليه.. على الرغم من وجود تفاوت بينتويات الكتابة بالمجلة، وأعتقد أنه لابد

مستأغبات



أفلام

حقوق

الإنسان!

انتهى تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن عام ١٩٩٦، إلى أن أوضاع العرب- على صعيد حقوق الإنسان- في العام الماضي، لا تختلف عنها، في الأعرام التي سبقته. والخلاصة أن حالة حقوق الإنسان، في أمة أولاد عدنان وقطعان ما تزال زلت وقطران! والشواهد التي استند إليها التقرير، للحكم بهذا القطران، كثيرة ومتعددة وشاملة، ولا تستثنى بلداً أو نظاماً، فإساءة البلدان التي تنتهك حقوق الإنسان ليست مهمة، إذ كلهم في الهم عرب، وفي الانتهاك متساوون، وكله عند العرب صابون، وكلها عند النظام العربي حقوق إنسان، ممنوعة من الصرف والتداول، ومزجلة إلى يوم الحساب، تستوي في ذلك البلاد التي تحكمها حكومات راسخة وقوية وذات خبرة بيروقراطية وتاريخ سلطوي عريق، من أيام القراصة والباليلين والأشوريين والفينيقيين، بالبلاد التي تحكمها مجالس محلية، غلبانه وكحيانة ولا سلطة لها، إلا سلطة إهدار حقوق الإنسان، مثل جماعتنا في السلطة الوطنية الفلسطينية التي تفرغ- برغم ما يحيط بها من ظروف معقدة- على أن تؤكد عرويتها بانتهاك هذه الحقوق بين الحين والآخر.

تستهدف تطبيق هاشم الحريه، وضبط ما ينشر فيها، وضبط ما يذاع على القنوات الفضائية التلفزيونية... وبغري الآن مباحثات قديمة هامة، لترجيح العمل العربي، وتخصيص مكتب الرقيب في القمر الصناعي «عربسات ٣»، الزرع اطلاقه في العام القادم.. وقد كان بروي، أن اكتفى بهذا القدر، من قطران حقوق الإنسان في أمة أولاد عدنان وقطعان، لأن تلخيص المزيد منه يعتبر عدواناً على حق الإنسان في أن ينأى قبر العين، لولا ملاحظة لم يرصدنا التقرير، أراها النهاية الطبيعية لهذا الفيلم، الميودراسي الملح بالفواجع والمصابب، فقد أصبح عادياً في السنوات الأخيرة، أن يتحول إهدار حقوق الإنسان العربي، إلى تقرير يطبع طباعة فاخرة، ويوضع في المكتبة إلى جوار سابقه كانه شرط «عمر دباب» أو «راغب علامة» فلا الذين ينضمهم التقرير باهادر حقوق الإنسان، ينضمون ما به من معلومات، ولا هم يبررون ما ينقلونه ولا هم يكتفون عندها. بغلو وأصبح عادياً كذلك أن تصت بعض التيارات السياسية على إهدار هذه الحقوق، بل وتشجع عليها سراً، وتبررها، لأنها تقع ضد خصومها. ورحم الله حسن الأمامه الذي لو كان حياً، لصنع من تقارير منظمات حقوق الإنسان العربية، سلسلة أفلام من النوع الذي يبيت من الضحك.. ومن البكاء.

صلاح عيسى

العربي لإحرام حقوق الإنسان الماحض لسلطته- إن لم يكن من أجل حق هذا الإنسان للمشاركة في صد هذا القهر الكوني، فعلى الأقل، لكي يسد هذا النظام، باب الفرائع التي تفتعلها عظمة الشرعية الدولية للتدخل في شئونه، يدعى الناكذ من أنه يطبق مبادئ حقوق الإنسان على رعاياه، وأصل استماتته بانتهاك تلك الحقوق، ليعق الإنسان العربي، بين شقي الرحى: القهر القومى.. والقهر الوطنى.. وفي كشف انتهاكات حقوق الإنسان، التي رصد تقرير المنظمة العربية تواصلها استمرار تقييد حرية التنظيم والعمل الحزبي، الذي يتراوح بين المظهر الطعني والتقييد الصارم، والمحصار الذي يحول التعددية الحزبية إلى لا تعددية، بحيث تؤدي إلى تكريس قاعدة الأغلبية الدائمة التي تفوز في كل الانتخابات، والاقليات الدائمة التي تخسر كل انتخابات، ليلقى الوضع على ما هو عليه، وعلى المترض أن يخط دماغه في حائط المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وواصلت الأمة العربية، بهمة تحسد عليها، تطبيق سياسة الاعتقالات المكيفة، وتقديم المدنيين إلى محاكم عسكرية، أو استثنائية، وإهدار حقوق الدفاع، وإساءة معاملة المعتقلين والمسيجون السياسيين، بحيث تحول التعذيب إلى ممارسة منهجية في سجون عدد من البلدان العربية، كما أعلن أكثر من بلد الجهاد ضد حرية الصحافة والرأى والنشر والتعبير، وشهد العام الماضي تحرشات بالصحف في أكثر من بلد عربي

المضحك في الأمر، في هذا الزمان المسخرة، التي يبدو فيه كل شيء باعثاً على الضحك، وعلى الجنون، هو أن حقوق الأمة كلها، بما في ذلك انظمتها السياسية، وشعبها مهذبة، إذ هي تعيش في ظل نظام دولي، يعطى للأقوياء والانغصبا، بفعل الأمر الواقع، الحق في التصرف في شئون الضعفاء والفقراء.. يصرف النظر عن مبادئ حقوق الإنسان، وعن بنود القانون الدولي، واستناداً إلى المبرورية الدولية الحقيقية، التي هي شرعية القهوى.

وخلال عام ١٩٩٦ تعرض- لبنان لغارات إسرائيلية، استهدفت تقويض بنيته الأساسية، وتعرض العراق لاعتداءات تركية متكررة ولصف أمريكي، وأمدت المحاصر، ليشمل بالإضافة إلى ليبيا والعراق، -المحاصران بقرارات دولية- غزوة ومدن الضفة الغربية، المحتلان منذ ثلاثين عاماً، بقرارات تنتهجويرة، وهي طواير لا تهدد الحقوق الوطنية في الاستقلال والسيادة فحسب، بل تنعكس سلباً على حقوق أساسية للإنسان داخل هذه البلاد لا تبدأ بالحق في الحياة، ولا تنتهي باهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفضلاً عن النزاعات الأهلية المسلحة بين قبائل الصومال، وبين شمال السودان وجنوبه، وبين أكراد العراق، التي شردت عشرات الآلاف من البشر، فقد تواصل النزاع المسلح في الجزائر، بين الأصوليين والحكماء ليجعل عدد ضحاياها إلى ما يجاوز ستين ألف قتيل.

وبداً من أن يدفع هذا القهر الخارجى النظام



لوحة من أعمال " منير كنعان "



من أعمال بازيليتس
(صورة من مجلة عين)